



الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدائرة الجنائية

السنة التاسعة عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٨

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٩

الأحكام الصادرة
من
الدائرة الجنائية

(١) في النقابات

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود عطيفة .

(٢)

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٨ القضائية

(ا ، ب ، ج) نقابات . محاماة . ” لجنة قبول المحامين . الإجراءات
أمامها “ . ” احتساب مدة العمل السابق في مدة
المحاماة “ . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ” مالا يوفره “ .
دعوى . ” مصاريف الدعوى “ .

(ا) عدم لزوم سماع أقوال طالب القيد بجدول المحامين إلا عند نظر
طلبه لإبتداء .

(ب) مناط احتساب مدة العمل السابق عند احتساب مدة التمرين
أو الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية ؟

(ج) الفصل في مصاريف ورسوم طلب القيد بجدول المحامين . لم يتطلبه
قانون المحاماة .

١ — لم يوجب نص المادة ٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن
المحاماة سماع أقوال طالب القيد بجدول المحامين إلا عند نظر الطلب في أول
مرة ، فان تخلف هذا الشرط كان من حق الطالب المعارضة في الميعاد الذى

حدده القانون في تلك المادة ، وهي إذ لم تستلزم سماع أقوال المعارض عند نظر المعارضة ولم ترتب البطلان على عدم سماع أقواله ، فإن ما يثيره الطاعن من مخالفة لجنة قبول المحامين لنص المادة السادسة السالف ذكرها لعدم سماعها أقواله عند نظر معارضته يكون غير سديد .

٢ — فرق القانون في صدد احتساب مدة التمرين أو الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية بين نوعين من الأعمال حدد الأولى منها حصرا وهي القضاء والنيابة والأعمال الفنية في مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وقسم قضايا الأوقاف وهيئة التدريس بكليات الحقوق ومدة العمل في وظائف المعيدين بها .. وأوجب احتسابها في تلك المادة ، أما ما شابهها من الأعمال القضائية أو الفنية فقد جاء نصه خاليا من تحديدها تاركا المناط في احتسابها في تلك المدد إلى قرار يصدر من وزير العدل بتعيينها بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين ، وإذ كان ذلك وكان العمل الذي تولاه الطاعن سواء في الحصول على دبلوم القانون العام والخاص أو بإدارة التحقيقات لا يندرج في عداد الأعمال التي نصت عليها المادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة ولم يصدر من وزير العدل قرار باعتبار هذه الأعمال نظيرة للأعمال القضائية والفنية الواردة في هذا النص واحتسابها في مدد التمرين أو الاشتغال في المحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف ، فإنه لا يترتب للطاعن أى حق في احتساب المدة التي قضاها في تلك الأعمال المتقدمة البيان ، ولا يجدي التحدى بالاختصاصات والأعمال التي يكون مدير الجامعة قد أسبغها على العمل بالإدارة التي كان يعمل بها بقراره الصادر في سنة ١٩٥٨ طالبا أن هذا القرار لم يصدر تنفيذا للمادة ١٨ من قانون المحاماة ولم يؤخذ رأى لجنة قبول المحامين فيه ولا شأن له في تحديد الأعمال التي تحتسب من مدة التمرين أو الاشتغال بالمحاماة .

٣ — إن ما يعيبه الطاعن على لجنة قبول المحامين من إغفالها الفصل بقرارها المطعون فيه في مصاريف ورسوم القيد التي كان قد دفعها على ذمة الفصل في الطلاب المقدم منه ، غير صحيح في القانون ، ذلك أنه فضلا عن أن إغفال الفصل في المصاريف القضائية عملا بالمادة ٣٥٦ من قانون المرافعات لا يترتب عليه

بطلان الحكم ، فان قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لم يتطلب من لجنة قبول المحامين الفصل في مصاريف ورسوم الطلب المقدم للقيد بالجدول .

الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن بحسب ما هو ثابت في الأوراق في أن الطاعن حصل على ليسانس في الحقوق من جامعة باريس في سنة ١٩٤٧ ومعادلة في القوانين المصرية من جامعة القاهرة في سنة ١٩٤٩ وعلى دبلوم القانون العام من كلية الحقوق بجامعة القاهرة سنة ١٩٥١ ودبلوم القانون الخاص من الكلية ذاتها في سنة ١٩٥٦ وكان قد عين بوظيفة كتابية بجامعة القاهرة في ٨ يونيو سنة ١٩٣٥ وتدرج في الوظائف الكتابية والإدارية حتى ندب بإدارة التحقيقات في أول فبراير سنة ١٩٥٥ ثم استقال من الخدمة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٧ . وفي ٢٩ من الشهر ذاته تقدم بطلب إلى لجنة قبول المحامين لقيده محاميا أمام محكمة الاستئناف فقررت اللجنة في ١٦ مارس سنة ١٩٦٨ قبوله محاميا تحت التمرين . فعارض في هذا القرار . وفي ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٨ قررت اللجنة رفض المعارضة . فطعن في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن لا ينعى على القرار المطعون فيه أنه إذ انتهى إلى تأييد القرار المعارض فيه الذي قضى برفض طلب قبوله للرافعة أمام محاكم الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، ذلك بأنه خالف حكم المادة ٦ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لعدم سماع لجنة قبول المحامين لدفاع الطاعن قبل المعارضة وبعدها . كما أن هذه اللجنة فاتها إحتساب مدة السنتين اللتين قضاها الطاعن في الحصول على دبلومي القانون العام والقانون الخاص ضمن مدة التمرين والتسوية في المعاملة بينه وبين المعيدين ، كما أن اللجنة لم تحتسب من مدة التمرين الفترة التي قضاها الطاعن في وظيفة مدير لإدارة الشؤون القانونية بجامعة القاهرة وهي تقدر باثني عشر عاما ونصف مع أنها تعد

أعمالاً قضائية وفنية طبقاً لما أسبغه عليها قرار مدير الجامعة في سنة ١٩٥٨ من اختصاصات هي من صميم الأعمال التي أشارت إليها المادة ١٨ من قانون المحاماة ، وكان يجب على اللجنة أن تقترح على وزير العدل إعتبار ما كان يزاوله الطاعن من تلك الأعمال الخاصة من قبيل الأعمال القضائية والفنية ، وأخيراً فإن اللجنة لم تفصل فيما قام به الطاعن من سداد لمصاريف ورسم القيد على ذمة الطلب المقدم منه الأمر الذي فيه مخالفة لنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات .

وحيث إنه يبين من المذكرة المرفقة بالأوراق والمحرة من واقع أعمال لجنة قبول المحامين أن الطاعن حصل على ليسانس في الحقوق من جامعة باريس^٧ في سنة ١٩٤٧ ومعادلة في القوانين المصرية من جامعة القاهرة في سنة ١٩٤٩ وعلى "دبلومة" في القانون العام وفي القانون الخاص من الجامعة المذكورة الأول في سنة ١٩٥١ والثاني في سنة ١٩٥٦ وكان الطاعن قد عين بوظيفة كتابية في ٨ يونيو سنة ١٩٣٥ بجامعة القاهرة وتدرج في الوظائف الكتابية والإدارية حتى ندب مديراً للشئون القانونية لتلك الجامعة في أول فبراير سنة ١٩٥٥ ، وقدم الطاعن بعد استقالته في ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٧ من وظيفته طلباً إلى لجنة قبول المحامين لقبول قيد إسمه محامياً أمام محاكم الاستئناف فقررت اللجنة غيابياً في ١٦ مارس سنة ١٩٦٨ بقبول قيد إسمه محامياً تحت التمرين ورفضت ما عدا ذلك من طلبات وعارض في هذا القرار فقررت بتاريخ ١٥ إبريل سنة ١٩٦٨ برفض المعارضة موضوعاً . يقول الطاعن في طعنه أن القرار المطعون فيه مبناه أنه لم يستكمل المدة المقررة في القانون للقيد أمام محاكم الاستئناف .

وحيث إنه لما كان ما يعيبه الطاعن على لجنة قبول المحامين من أنها قد خالفت نص المادة ٦ من قانون المحاماة بعدم سماعها أقوال الطاعن في مرحلتى نظر المعارضة وما قبلها مردوداً بأن هذه المادة — على ما جرى به نصها — لم توجب سماع أقوال الطالب إلا عند نظر الطلب في أول مرة فإن تخلف هذا الشرط كان من حق الطالب المعارضة في الميعاد الذي حدده القانون في تلك المادة وهي إذ لم تستلزم سماع أقوال المعارض عند نظر المعارضة ولم ترتب

البطلان على عدم سماع أقواله فإن ما يشير به الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا . ولما كانت المادة ١٨ من قانون المحاماة رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ السارى على واقعة الطعن (حل محله القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة الجديد) قد جرى نصها على أنه ” يحتسب من مدة التمرين أو من مدة الإشتغال أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف الزمن الذى قضاءه الطالب فى القضاء أو النيابة أو فى الأعمال الفنية بمجلس الدولة أو بإدارة قضايا الحكومة أو بقسم قضايا وزارة الأوقاف أو فى الأعمال القضائية أو الفنية التى يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة المحامين وتحتسب مدة العضوية فى هيئة التدريس بكليات الحقوق ومدة العمل فى وظائف المعيدى بها وكذلك مدة تدريس القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية أو بآية كلية تعتبر شهادتها الدراسية النهائية معادلة لشهادات الكليات المشار إليها “ . وبذلك فرق القانون فى صدد إحتساب مدة التمرين أو الإشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية بين نوعين من الأعمال حدد الأولى منها حصرا وهى القضاء والنيابة والأعمال الفنية فى مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وقسم قضايا الأوقاف وهيئة التدريس بكليات الحقوق ومدة العمل فى وظائف المعيدى بها ... وأوجب إحتسابها فى تلك المدة أما ما شابهها من الأعمال القضائية أو الفنية فقد جاء نصه خاليا من تحديدها تاركا المناط فى إحتسابها فى تلك المدد إلى قرار يصدر من وزير العدل بتعيينها بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين . لما كان ذلك ، وكان العمل الذى تولاه الطاعن سواء فى الحصول على ” الدبلومة “ سالفى البيان أو بإدارة التحقيقات لا يندرج فى عداد الأعمال التى نصت عليها المادة ١٨ المذكورة ، وإذ لم يصدر من وزير العدل قرار باعتبار هذه الأعمال نظيرة للأعمال القضائية والفنية الواردة فى هذا النص وإحتسابها فى مدد التمرين أو الإشتغال فى المحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف فإنه لا يترتب للطاعن أى حق فى إحتساب المدة التى قضاها فى تلك الأعمال المتقدمة البيان ولا يجديه التحدى بالاختصاصات والأعمال التى يكون مدير الجامعة قد أسبغها على العمل بالإدارة التى كان يعمل بها بقراره الصادر فى سنة ١٩٥٨ طالبا أن هذا القرار لم يصدر تنفيذا للمادة ١٨ من قانون المحاماة ولم يؤخذ رأى لجنة قبول المحامين فيه ولا شأن له فى تحديد

الأعمال التي تحتسب من مدة التمرين أو الإشتغال بالمحاماة . لما كان ما تقدم، فإن كافة ما يثيره الطاعن في طعنه في هذا الصدد لا يكون له محل . وأما ما يعيبه الطاعن على لجنة قبول المحامين من إغفالها الفصل بقرارها المطعون فيه في مصاريف ورسوم القيد التي كان قد دفعها على ذمة الفصل في الطلب المقدم منه فإنه غير صحيح في القانون، ذلك أنه فضلا عن أن إغفال الفصل في المصاريف القضائية عملا بالمادة ٣٥٦ من قانون المرافعات لا يترتب عليه بطلان الحكم ، فإن قانون المحاماة رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ لم يتطلب من لجنة قبول المحامين الفصل في مصاريف ورسوم الطلب المقدم للقيد بالجدول . لما كان ما تقدم جميعه، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

رئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العبراي ، ومحمود عطيفه .

(٣)

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) نقابات . محاماة . ”القيّد بجدول غير المشتغلين“ . ”القيّد بجدول المشتغلين“ .
”شروط ممارستها“ .

(١) حق المحامي المقيّد بجدول المحامين أمام المحاكم الشرعية في طلب نقل قيده
إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية .

(ب) شروط الاشتغال بالمحاماة ؟

١ — إن القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ الصادر في شأن المحامين لدى المحاكم
الشرعية الملغاة إذ نص في المادة الأولى منه على أن ينقل إلى جدول المحامين
أمام المحاكم الوطنية المحامون المقيّدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية
٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كل في الدرجة الماثلة للدرجة التي هو مقبول للرافعة أمامها
بأقدميته فيها ، لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل
هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين وغير المشتغلين لأن النقل كان من الجدول العام
للمحامين الشرعيين إلى الجدول العام للمحامين أمام المحاكم الوطنية دون تحفظ
أو مساس بحقوقهم المكتسبة على أن يسرى في حقهم ما يسرى على زملائهم
المقيدين أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير المشتغلين إلى جدول
المشتغلين أمامها ، وإذا كان ذلك وكان الطاعن قد توافرت فيه شروط القيد
بجدول المحامين المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧
الخاص بالمحاماة أمام المحاكم السارية على واقعة الطعن فإن له تبعاً لذلك
أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين إعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين .

٢ — لم يشترط القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم للاشتغال بالمحاماة عدم فوات مدة معينة على الحصول على المؤهل القانوني أو ضرورة الاشتغال بأعمال فنية معينة ، طالما أن الأعمال التي اضطلع بها الطالب لا تمس حسن السمعة أو تخل بالإحترام الواجب للمهنة ، وتوافرت فيه الشروط القانونية لممارسة المحاماة .

الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن — حسب الثابت بالأوراق — أن الطاعن قيد بجدول المحامين الشرعيين بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢١ ونقل في ذات التاريخ إلى جدول المحامين غير المشتغلين لتعيينه ملاحظ مسجد المؤيد التابع لتفتيش خامس الأوقاف بوظيفة خارج الهيئة في ١٤/٨/١٩٦٨ ثم عين بوزارة التجارة والصناعة اعتباراً من ١٩/١٠/١٩٤٣ ثم نقل إلى وظيفة مفتش بوزارة التموين اعتباراً من ١/٣/١٩٥١ حتى صدر قرار بإحالاته إلى المعاش اعتباراً من ١٨/١١/١٩٦٧ لبلوغه السن القانونية ثم تقدم بطلب لإعادة قيد اسمه إلى جدول المحامين المشتغلين وبتاريخ ١٥/٤/١٩٦٨ قررت لجنة قبول المحامين غيابياً رفض الطلب . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢/٧/١٩٦٨ برفضها . قطع في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض طلب نقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين المشتغلين إستناداً إلى أن نقل المحامين الشرعيين إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية قاصر على المحامين المقيدين بجدول المحامين الشرعيين المشتغلين حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ عملاً بنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في حين أن هذا القانون إذ نظم نقل المحامين المقيدين بجدول المحامين الشرعيين أمام المحاكم الشرعية الملغاة إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية لم يفرق بين المحامين الشرعيين المشتغلين وغير المشتغلين في القيد بالجدول .

وحيث إن الواقعة — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الطاعن قيد بجدول المحامين الشرعيين بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ونقل في ذات التاريخ إلى جدول غير المشتغلين لأنه كان موظفا في عدة جهات حكومية إلى أن أحيل إلى المعاش اعتبارا من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بالبلوغ السن القانونية وتقديم الطاعن بطلب إعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين فقررت لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة غيابيا بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٦٨ برفض طلبه فعارض في هذا القرار وقضى بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٩٦٨ برفض معارضته استنادا إلى أن نقل المحامين الشرعيين إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية قاصر فقط على المحامين المقيدين بجدول المحامين الشرعيين حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ عملا بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٥ سنة ١٩٥٥ .

وحيث إن القانون رقم ٦٢٥ سنة ١٩٥٥ الصادر في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة إذ نص في المادة الأولى منه على أن ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كل في الدرجة المماثلة للدرجة التي هو مقبول للرافعة أمامها بأقدميته فيها لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين لأن النقل كان من الجدول العام للمحامين الشرعيين إلى الجدول العام للمحامين أمام المحاكم الوطنية دون ما تحفظ أو مساس بحقوقهم المكتسبة على أن يسرى في حقهم ما يسرى على زملائهم المقيدين أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين أمامها لما كان ذلك، وكان الطاعن قد توافرت فيه شروط للقيد بجدول المحامين المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم السارى على واقعة الطعن فله تبعاً لذلك أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين إعادة قيد اسمه بجدول المحامين

المشتغلين . ولما كان القانون لم يشترط للاشتغال بمهنة المحاماة عدم فوات مدة معينة على الحصول على المؤهل القانوني أو ضرورة الاشتغال بأعمال فنية معينة وطالما أن الأعمال التي اضطلع بها الطاعن لا تمس بحسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة وتوافرت فيه الشروط القانونية لممارسة مهنة المحاماة فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلب نقل قيد إسمه إلى جدول المحامين المشتغلين، يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك نقض القرار المطعون فيه ونقل إسم الطاعن إلى جدول المحامين المشتغلين تحت التمرين .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ،
ومحمود عطيفه .

(٤)

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٨ القضائية

محاماه . " القيد بجدول المشتغلين " . قانون . " تفسيره " .
إشتراط الحصول على شهادة " اليسانس " بالنسبة إلى رجال القضاء الشرعى لازالة مهنة
المحاماة . غير لازم .

أتاح المشرع لرجال القضاء الشرعى من قضاة وموظفين قضائيين عند إلغائه
المحاكم الشرعية العمل بالمحاكم وخلع عليهم درجات ووظائف رجال القضاء والنيابة
حتى يكونوا جميعا أفراد أسرة قضائية واحدة ، ولتحقيق هذه الغاية رفع المشرع
عن عائق رجال القضاء الشرعى بأنواعه المختلفة المنقولين إلى المحاكم شرط
الحصول على درجة " اليسانس " فى القانون المنصوص عليها فى البند ٣ من
المادة الثانية من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . لما كان ذلك ، فإنه
من غير المقبول ، وقد كان الطالب عضوا بالنيابة العامة ، التمسك قبله بشرط
الحصول على درجة اليسانس فى القانون لقيد اسمه بجدول المحامين لما فى ذلك
من بعد عن الغاية التى أراد المشرع أن يحققها من التشريعات السالفة الذكر ، ولأنه
لامبرر للتفرقة بين حكم القضاء أو النيابة وبين حكم العمل فى المحاماه إذ تجمعها غاية
واحدة ، هى خدمة الحق والعدالة . لما كان ذلك ، وكان لم يثبت توافر
باقى الشروط التى تمنع من قيد اسم الطاعن فى جدول المحامين ، فإن الطعن يكون
صحيفا ويتعين لذلك نقض القرار المطعون فيه وقيد اسم الطاعن بجدول المحامين
المشتغلين تحت التمرين .

الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن في أن الطاعن حصل على الشهادة العالمية مع إجازة القضاء الشرعى سنة ١٩٣٧ وعين بوظيفة كتابية بمحكمة قنا الابتدائية سنة ١٩٣٩ ثم موظفا قضائيا بنيابة شبين الكوم في ١/١/١٩٥٦ وتدرج في وظائف نيابات الأحوال الشخصية إلى أن عين بتاريخ ١/١٠/١٩٦٤ وكيلًا لنيابة إستئناف طنطا وظل بها حتى صدر قرار وزاري في ٨/٩/١٩٦٥ بإنهاء خدمته ورفع اسمه من سجل قيد رجال القضاء للاحالة على المعاش إعتبارا من ٥/٩/١٩٦٥ لبلوغه السن القانونية . فتقدم إلى لجنة قيد المحامين بطلب قيد اسمه بمجدول المحامين تحت التمرين . وبتاريخ ٢/٧/١٩٥٨ قررت اللجنة غيابيا رفض إعادة اسم الطاعن إلى جدول المحامين المشتغلين . فطعن في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه إذ قضى برفض قيد اسم الطاعن بمجدول المحامين قد خالف القانون ، ذلك بأنه لم يعتد بالمدة التى قضاه الطاعن في وظيفة وكيل للنائب العام مع أنها تعتبر عملا قضائيا ونظيرا للعمل بالمحاماه مما كان يتعين معه احتساب مدة عمله في الوظيفة القضائية من مدة الإشتغال بالمحاماه ، وليس ب لازم أن يكون قيد اسم الطاعن بمجدول المحامين سابقا على العمل بالوظيفة القضائية فهو غير واجب ممن يمارس وظيفة القضاء أو النيابة العامة . كما أن عدم حصول الطاعن على درجة " الليسانس " فى القانون لا يحول دون قيد اسمه فى جدول المحامين ما دام أن القانون إستثناء من الحصول عليها عند ممارسته للعمل القضائى بمناسبة نقله من المحاكم الشرعية الملقاة .

وحيث إن ملخص الواقعة هو أن الطاعن حصل على الشهادة العالمية مع إجازة القضاء الشرعى فى سنة ١٩٣٧ وعين بوظيفة كتابية بمحكمة قنا الابتدائية فى سنة ١٩٣٩ ثم موظفا قضائيا بنيابة شبين الكوم فى أول يناير سنة ١٩٥٦ وتدرج فى وظائف نيابات الأحوال الشخصية إلى أن عين وكيلًا لنيابة إستئناف طنطا

في أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ وظل بها حتى أحيل إلى المعاش في ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٥ لبلوغه السن القانونية. وقد قدم طلبا إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة إستئناف القاهرة لتقييد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين فقررت غيابيا في ٢ يولييه سنة ١٩٦٨ برفض طلبه تأسيسا على عدم إستيفاء الطاعن لشروط قيده بالجدول أصلا لعدم حصوله على درجة الليسانس في القانون طبقا للبند الثالث من المادة الثانية من قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لإمكان معاملته بحكم المادة ١٨ منه .

وحيث إنه وإن كان صحيحا أن قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذي حل محله القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماه الجديد قد اشترط في البند الثالث من المادة الثانية فيمن يقيده اسمه بجدول المحامين أن يكون حاصلا على درجة "الليسانس" في القانون إلا أنه قد صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية ونصت مادته التاسعة على إلحاق قضاة المحاكم الشرعية الملغاة بالمحاكم ونيابات الأحوال الشخصية ، كما صدر القانون ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ واعتبرهم في المادة الثانية منه أعضاء بالمحاكم وأجاز تعيين الموظفين القضائيين منهم معاوني نيابة ، وصدر بعد ذلك القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ ونص في المادة الأولى منه على نقل المحامين أمام المحاكم الشرعية إلى جدول المحامين أمام المحاكم بنفس درجات قيدهم وأقدمياتهم وكفل لهم في المادة الثانية الحضور في جميع الدعاوى والتحقيقات طبقا لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، وأوردت المذكرة الإيضاحية أن ذلك النقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم كان علاجا لحال المحامين الشرعيين إزاء أمر لم يكن لهم فيه يد . ومنذ إلغاء المحاكم الشرعية بمقتضى القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ عين قضاة المحاكم الشرعية السابقون في درجات القضاء المختلفة في ظل القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على الرقم مما تنص عليه المادة ٥٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٤٥ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من أنه يشترط فيمن يولى القضاء أن يكون حاصلا على إجازة الحقوق من إحدى كليات الحقوق بجامعة الجمهورية العربية المتحدة أو على شهادة أجنبية معادلة لها كما أعطى قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الأعضاء الملحقين بالمحاكم ونيابات الأحوال الشخصية المنقولين من المحاكم الشرعية الملغاة الألقاب المعطاه لرجال القضاء والنيابة المسالمة لدرجاتهم ...

على حسب الأحوال (م ٨ إصدار) وحرص قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ أيضا على أن يلقب الأعضاء الملحقين بالمحاكم وبنيات الأحوال الشخصية المنقولين من المحاكم الشرعية الملغاه بالفاب رجال القضاء والنيابة المماثلة لدرجاتهم .. (م ١٦ إصدار) كما أجاز في المادة ٨ إصدار من ذات القانون تعيين الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء الشرعي أو الشهادة العالمية من الأزهر الموجودين في الخدمة في نيات الأحوال الشخصية — في وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة العامة أو وكلاء للنائب العام (للأحوال الشخصية) . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من النصوص المتقدمة أن المشرع أتاح بمقتضاها لرجال القضاء الشرعي من قضاة وموظفين قضائيين عند إلغائه المحاكم الشرعية العمل بالمحاكم وخلع عليهم درجات ووظائف رجال القضاء والنيابة حتى يكونوا جميعا أفراد أسرة قضائية واحدة ، وتحقيق هذه الغاية رفع المشرع عن عائق رجال القضاء الشرعي بأنواعه المختلفة المنقولين إلى المحاكم شرط الحصول على درجة " الليسانس " في القانون المنصوص عليها في البند ٣ من المادة الثانية من قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . لما كان ذلك ، فانه من غير المقبول وقد كان الطالب عضوا بالنيابة العامة ، يتسك قبله بشرط الحصول على درجة الليسانس في القانون لقيد اسمه بجدول المحامين لما في ذلك من بعد عن الغاية التي أراد المشرع أن يحققها من التشريعات السالفة الذكر ، ولأنه لا مبرر للتفرقة بين حكم الإشتغال بالقضاء أو النيابة وبين حكم العمل في المحاماه إذ تجمعها غاية واحدة هي خدمة الحق والعدالة . لما كان ذلك ، وكان لم يثبت توافر باقي الشروط التي تمنع قيد اسم الطاعن في جدول المحامين ، فان الطعن يكون صحيحا ويتعين لذلك نقض القرار المطعون فيه وقيد اسم الطاعن بجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزاوي ، محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(٥)

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ القضائية

محامة . "النقل إلى جدول المشتغلين" . "قانون" . "تفسيره" .

حق رجال القضاء الشرعى المقيدين بجدول المحامين الشرعيين حتى ٣١/١٢/١٩٥٠ فى القيد
بجدول المحامين المشتغلين .

إن القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ ، فى شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة
إذ نص فى المادة الأولى منه على أن ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم
الوطنية ، المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٥٠ كل فى الدرجة المماثلة للدرجة التى هو مقبول للرافعة أمامها وبأقدميته
فيها ، لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل هذا
التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين لأن النقل كان من الجدول
العام للمحامين الشرعيين إلى الجدول العام للمحامين أمام المحاكم الوطنية دون ما تحفظ
أو مساس بحقوقهم المكتسبة على أن يسرى فى حقهم ما يسرى على زملائهم
المقيدين أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير المشتغلين أمامها .
لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد توافرت فيه شروط القيد بجدول المحامين
المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماه
أمام المحاكم ، فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلب نقل إسم الطاعن إلى جدول
المحامين المشتغلين يكون قد خالف القانون .

الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن — على ما يبين من الأوراق — في أن الطاعن عين قاضيا بمحكمة طنطا الشرعية في ١٩٤٧/١٢/١٣ وأن اسمه قيد بجدول المحامين الشرعيين للرافعة أمام المحكمة العليا الشرعية مع نقله إلى جدول المحامين غير المشتغلين وذلك بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢١ وقد تدرج في سلك القضاء إلى أن عين رئيس محكمة بمحكمة أسبوط الابتدائية في ١٩٦٧/٩/٢١ ثم أحيل إلى المعاش لبلوغه السن القانونية للتقاعد في ١٩٦٨/٧/٤ . فتقدم بطلب إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة إستئناف القاهرة لنقل اسمه من جدول المحامين غير المشتغلين إلى جدول المحامين المشتغلين ، فقررت اللجنة بتاريخ ١٩٦٨/٩/٢٩ رفض الطلب وأعلن إايه القرار في اليوم التالي ولم يعارض فيه . ثم طعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى برفض طلب نقل إسم الطاعن إلى جدول المحامين المشتغلين على سند من قياس خاطيء على حالة أخرى ، والتفت بذلك عن أعمال حكم المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ التي تخول للطاعن حق نقل إسمه إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية طالما أنه سبق أن قيده لجنة قبول المحامين الشرعيين في ١٩٥٥/٣/٢١ بجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام المحكمة العليا الشرعية مع نقله إلى جدول غير المشتغلين بسبب توليه القضاء من تاريخ سابق على هذا القيد ودامت له تلك الولاية زهاء عشرين عاما إلى أن أحيل إلى المعاش في ١٩٦٨/٧/٤ .

وحيث إن محصل الوقائع على ما يبين من الأوراق أن الطاعن عين قاضيا بمحكمة طنطا الشرعية في ١٩٤٧/١٢/١٣ ، وأن اسمه قيد بجدول المحامين الشرعيين للرافعة أمام المحكمة العليا الشرعية مع نقله إلى جدول المحامين غير المشتغلين وذلك بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢١ ، وأنه تدرج في سلك القضاء إلى أن عين رئيس محكمة بمحكمة أسبوط الابتدائية في ١٩٦٧/٩/٢١ ، ثم أحيل إلى المعاش لبلوغه السن القانونية

للتقاعد في ١٩٦٨/٧/٤ . لما كان ذلك ، وكان القانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة ، إذ نص في المادة الأولى منه على أن ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية ، المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ كل في الدرجة المماثلة للدرجة التي هو مقبول للرافعة أمامها و بأقدميته فيها ؛ لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين لأن النقل كان من الجدول العام للمحامين الشرعيين إلى الجدول العام للمحامين أمام المحاكم الوطنية دون ما تحفظ أو مساس بحقوقهم المكتسبة على أن يسرى في حقهم ما يسرى على زملائهم المقيدين أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين أمامها . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد توافرت فيه شروط القيد بجدول المحامين المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالحاماة أمام المحاكم ، فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلب نقل إسم الطاعن إلى جدول المحامين المشتغلين يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك إلغاؤه وإعادة نقل إسم الطاعن إلى جدول المحامين المشتغلين .

الأحكام الصادرة
من
الدائرة الجنائية

(ب) في المواد الجنائية

جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العبراري ، ومحمود عطيفه .

(١٥٦)

الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) تسعير جبرى . تموين . حكم . ” تسييه . تسييب معيب “ .

(١) اختلاف جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو غير مسعرة من جريمة
بيعها بأكثر من السعر المقرر من حيث العناصر القانونية والعقوبة المقررة
قانونا لكل منهما .

(ب) مثال لتسييب معيب .

(ج) نقض . ” الحكم فى الطعن “ .

نقض الحكم المطعون فيه . مدم شموله المحكوم عليه الذى لم يكن طرفا فيه .

١ — تختلف جرائم الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو غير مسعرة أو بيعها بأكثر
من السعر المقرر قانونا كل منها عن الأخرى من حيث العناصر القانونية والعقوبة
المقررة قانونا لكل بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين إحداهما الامتناع عن بيع سلعة مسعرة والأخرى بيعها بأكثر من السعر المقرر قانونا وأخذ بهما معا ، فضلا عن مغايرة ذلك للواقعة التي اتخذتها النيابة أساسا لإقامة الدعوى الجنائية وهي الامتناع عن بيع سلعة غير مسعرة ، ودون إشارة إلى ما يشعر بأن المحكمة قد عدلت ووصف التهمة ، الأمر الذي تكون معه الواقعة غير مستقرة في ذهن المحكمة ذلك الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، فإن ذلك يصم الحكم بالتناقض والتعارض فضلا عن الغموض الذي من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها في إنزال حكم القانون على واقعة الدعوى الصحيحة والتقرير برأى فيما تثيره النيابة الطاعنة بوجه الطعن مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

٣ — لا يشمل نقض الحكم المطعون فيه المحكوم عليه الذي لم يكن طرفا فيه لعدم استئنائه الحكم الابتدائي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما وأخرى بأنهم في يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة الأزبكية : امتنعوا عن بيع سلعة غير مسعرة (ورق مسطر) . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت بحضورها للأول والثاني وغيابها للأخيرة عملا بمواد الاتهام بتغريم كل منهم مائة جنيه والمصادرة بوصف أنهم امتنعوا عن بيع سلعة مسعرة (ورق) بالسعر المقرر قانونا . فاستأنف كل من المتهمين الأول والثاني " المطعون ضدهما " . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم كل من المتهمين مائة جنيه بلامصروفات وذلك بوصف أنهما امتنعوا عن بيع سلعة مسعرة (ورق مسطر) بالسعر المقرر قانونا . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما بجريمة الامتناع عن بيع سلعة غير مسعرة "ورق مسطر" وقضى بتغريم كل منهما مائة جنيه ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه جاوز الحد الأقصى لعقوبة الغرامة المقررة للجريمة المذكورة بنص المادة ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وهو خمسون جنيتها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة لملف الطعن أن النيابة العامة قيدت التهمة ضد المطعون ضدهما وأخرى بوصف أنهم في يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم الأزبكية امتنعوا عن بيع سلعة غير مسعرة (ورق مسطر) بالسعر المقرر قانونا ، طبقا للمواد ١ و ٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧/١ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ وأمرت بإقامة الدعوى الجنائية قبلهم ، غير أنه ورد بمحضر جاسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن التهمة هي "إمتناع عن بيع سلعة مسعرة (ورق مسطر) بأزيد من السعر المقرر قانونا" وقد جاءت ورقة التكليف بالحضور خلوا من بيان التهمة ، وقضت محكمة أول درجة حضوريا بالنسبة إلى المطعون ضدهما وغيابيا للتهمة الأخرى بتغريم كل منهم مائة جنيه والمصادرة بوصف أنهم امتنعوا عن بيع سلعة مسعرة (ورق) بالسعر المقرر قانونا وذلك بالتطبيق لمواد الاتهام . وقد لحص الحكم الابتدائي في مدوناته الواقعة فيما أثبتته محضر المحضر بمحضره الأورخ في ١٩٦٥/١١/٢٣ من أن "المتهم" — كذا — باع ورقا مسطرا بأزيد من السعر المقرر قانونا وانتهى إلى إدانة المتهمين استنادا إلى ذلك المحضر . فاستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة ودارت المحاكمة في المرحلة الاستئنافية على أساس أن المطعون ضدهما امتنعا عن بيع سلعة مسعرة (ورق مسطر) بالسعر المقرر قانونا وانتهى الحكم المطعون فيه إلى تعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم كل من المتهمين مائة جنيه بلا مصروفات . لما كان ذلك ، وكانت جرائم الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو غير مسعرة أو بيعها بأكثر من السعر المقرر قانونا . تختلف كل منها عن الأخرى من حيث العناصر القانونية والعقوبة

المقررة قانونا لكل بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠. وكان الحكم قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين إحداهما الامتناع عن بيع سلعة مسعرة والأخرى بيعها بأكثر من السعر المقرر قانونا وأخذ بهما معا فضلا عن مغايرة ذلك للواقعة التي اتخذتها النيابة العامة أساسا لإقامة الدعوى الجنائية وهي الامتناع عن بيع سلعة غير مسعرة، ودون إشارة إلى ما يشعر بأن المحكمة قد عدلت وصف التهمة، الأمر الذي تكون معه الواقعة غير مستقرة في ذهن المحكمة ذلك الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة، فإن ذلك يصم الحكم بالتناقض والتعارض فضلا عن الغموض الذي من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها في إنزال حكم القانون على واقعة الدعوى الصحيحة والتقرير برأى فيما تثيره النيابة الطاعنة بوجه الطعن مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى المطعون ضدهما عبد الجواد على الجندى وعبد القادر محمد توفيق دون المحكوم عليها خديجة غنيم سالم التي لم تكن طرفا في الحكم المطعون فيه لعدم استئنافها الحكم الابتدائي.

جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، وأحمد محمد إبراهيم .

(١٥٧)

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١) تموين . خبز . مسئولية جنائية . "المسئولية المفترضة" . أسباب الإباحة . موانع العقاب . عقوبة . ظروف مخففة .

مسئولية صاحب المحل عن مخالفة أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
فرضية . قيامها في حقه على الدوام مالم يدحضها بسبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب والمسئولية .

متى يستحق كل من مدير المحل وصاحبه عقوبتي الحبس والغرامة معا أو عقوبة الغرامة وحدها ؟

(ب) تموين . خبز . مسئولية جنائية . ظروف مخففة .

المراد بالغياب في حكم المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؟

(ج) تموين . خبز . عقوبة . ظروف مخففة .

تقدير غياب صاحب الخبز الذي يبرر توقيع العقوبة المخففة . موضوعي .

(د) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . إثبات . "إثبات بوجه عام" .

متى لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد والتناقض في التسبب ؟

١ - مؤدى نص المادة ١/٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
أن صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبتي الحبس

والغرامة معا متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون المشار إليه ، ومسئوليته هذه فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة بإسمه ولحسابه ، وهي قائمة على الدوام — ما لم يدحضها سبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب والمسئولية — وإنما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت صاحب المحل أنه كان غائبا أو استعالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة .

٢ — المراد بالغياب في حكم المادة ١/٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو ذلك الذي يقطع بالكلية بين صاحب المحل وبين الإشراف عليه حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين استعالة المراقبة .

٣ — متى كانت المحكمة بما لها من سلطة تقدير عناصر الدعوى وأداتها — لم تر في غياب المتهم عن المخبر بدعوى إحضار من يصلح آله ما يدفع عن كاهله عبء الإشراف والرقابة ودانته بالعقوبة غير المخففة ، فإنها لا تكون قد جانبت صحيح القانون .

٤ — لا يجدى الطاعن ما ينسبه إلى الحكم من خطأ في الإسناد أو تناقض في التسبيب وهو في معرض حديثه عن المتهم الأول في الدعوى ذلك أن البادى من مدونات الحكم أنه لم يعول في تكوين عقيدته بإدانة الطاعن على أقوال ذلك المتهم ، وبفرض تردى الحكم في ذلك الخطأ فلا أثر له في منطقته أو على سلامة النتيجة التي انتهى إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في ٦ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم ثان المنصورة : أنتجبا خبزا بلديا أقل من الوزن المقرر . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٨ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادتين ٣٨ و ٥١ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ . ومحكمة جناح المنصورة المستعجلة قضت في الدعوى حضوريا لإختباريا

عملاً بمواد الإتهام بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل وتغريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة وكفالة ٥٠ ج لوقف التنفيذ بالنسبة الى كل منهما. فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم. ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت في الإستئناف حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الأول وبراءته مما أسند إليه وتأييده بالنسبة إلى المتهم الثاني. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إنتاج خبز أقل من الوزن القانوني قد أخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون كما إنطوى على تناقض في التسبيب ذلك بأنه أسند - بغير ماخذ من الأوراق - لاتهم الأول في الدعوى المنوط به وزن المعجن - الذي قضى ببراءته - قوله إن الطاعن يقوم بتقطيع المعجن على الميزان لانقاص وزن الأرغفة المنتجة مع أنه نسب ذلك إلى رئيس المعجن وهو خلاف الطاعن. ثم قال الحكم في موضع آخر إن الطاعن هو الذي أمر "الوزان" بإجراء ذلك النقص وهو ما يتنافر مع سابقة. كما دان الحكم الطاعن على إعتبار أنه كان موجوداً بالخبز وقت الضبط في حين أن محضر الضبط قد أثبت أن الطاعن كان متغيباً وقتذاك ولو أن الحكم فطن إلى ذلك التغيب وإلى أن عملية الإنتاج تمت بأكملها في غيبته لتغير وجه الرأي في الدعوى لما يفيد ذلك من استحالة الرقابة مما كان متعيناً معه توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهي عقوبة الغرامة بوصف أنه بسبب غيابه لم يتمكن من منع وقوع المخالفة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ما ينتج من وجوه الأدلة ، عرض لموقف الطاعن فقال "وحيث إنه بالنسبة لاتهم الثاني - الطاعن - فهو المسئول الأول والأخير عن عمالة إنتاج الخبز إذ أن عليه

مباشرة عملية التقطيع والخبز ولا يجدى ما يدعيه من أن المتهم الأول هو الذى قام بعملية التقطيع فكان عليه مباشرته والمسئول عن أعماله إذ أنه هو الذى كلفه بالإنتاج حتى أثناء غيابه عن الخبز" لما كان ذلك، وكان نص المادة ١/٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يقضى بأن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة إقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ومؤدى ما تقدم أن صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة معاً متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون المشار إليه ، ومسئوليته هذه فرضية تقوم على إفتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة بإسمه ولحسابه ، وهى قائمة على الدوام — مالم يدحضها سبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب والمسئولية — وإنما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت صاحب المحل أنه كان غائباً أو استعالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . والمراد بالغياب في هذا المقام ذلك الذى يقطع بالكلية بين صاحب المحل وبين الإشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين إستحالة المراقبة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام إدانة الطاعن على أساس أن عليه مباشرة عملية التقطيع ولو قام بها أحد عماله . وكانت المحكمة بما لها من سلطة تقدير عناصر الدعوى وأدلتها لم ترفى غياب الطاعن عن الخبز بدعوى إحضار من يصلح آله ما يدفع عن كاهله عبء الإشراف والرقابة ودانته بالعقوبة غير المخففة ، فإنها لا تكون قد جانببت صحيح القانون . وليس يجدى الطاعن ما ينسبه إلى الحكم من خطأ في الإسناد أو تناقض في التسييب وهو في معرض حديثه عن المتهم الأول في الدعوى ذلك بأن البادى من مدونات الحكم أنه لم يعول في تكوين عقيدته بإدانة الطاعن على أقوال ذلك المتهم . فبفرض تردى الحكم في ذلك الخطأ فلا أثر له في منطقته أو على سلامة النتيجة التى إنتهى إليها ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، رئيس المحكمة ، وعضوية السادة : المستشارين :
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود مطيفة .

(١٥٨)

الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٣٨ القضائية .

(أ) رشوة . جريمة . " أركان الجريمة " . وصف التهمة . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . إجراءات المحاكمة . حكم .
" تسببيه . تسبیب معيب " .

اختلاف أركان وعناصر جريمة المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات من جريمة
المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا من ذات القانون .

أهمية تعديل التهمة الذي يوجب لفت نظر الدفاع ومنحه أجلا لتحضير دفاعه
إذا طلب ؟

(ب) وصف التهمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .
بطلان . إجراءات المحاكمة . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .
نقض . " حالات الطعن بالنقض . بطلان الإجراءات " .

وجوب تنبيه الدفاع عند تعديل التهمة .

١ — متى كانت الجريمة التي رفعت بها الدعوى على المتهم وجرت المحاكمة
على أساسها هي الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات ،
والخاصة باستغلال النفوذ وهي تختلف في أركانها وعناصرها القانونية من جريمة
الرشوة — القائمة على الإتجار بالوظيفة — التي دانتها المحكمة بها بمقتضى
المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات ، وكان التغير الذي أجرته

المحكمة في التهمة على النحو المتقدم ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجماعه في حكمها إسباغا للوصف القانوني الصحيح لتلك الأفعال ، وإنما هو في حقيقته تعديل في التهمة ذاتها يتضمن إسناد عنصر جديد إلى الواقعة التي وردت في أمر الإحالة هو الإجماع بالوظيفة على النحو الوارد في المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات ، وهو تغيير لا تملك المحكمة إجماعه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ويشترط تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - إذا كانت محاضر جلسات المحاكمة قد خلت مما يدل على أن المحكمة نهت المدافع عن المتهم إلى تعديل التهمة على النحو الذي انتهت إليه ، ولم يبد في جلسة المحاكمة من جانب المدافع المذكور ما يدل صراحة أو ضمنا على الالتفات إلى ما استقرت إليه المحكمة في المداولة من تعديل التهمة ، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الدفاع وجاء حكمها معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٩ مارس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم ملوى محافظة المنيا : بصفته موظفا عموميا " كاتبا بهندسة تليفونات ملوى " طلب وقبل عطية لاستعمال نفوذ مزعوم لمحاولة الحصول من سلطة عامة على قرار بأن أخذ من عبد الله حامد على المستخدم بهندسة تليفونات ملوى مبلغ خمسة جنيهات على سبيل الرشوة نظير سعيه لدى المسؤولين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية واستعمال نفوذه المزعوم لديهم لإصدار قرار بنقله من ملوى إلى القاهرة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا انتهت إلى تعديل وصف التهمة إلى أن المتهم بصفته موظفا عموميا (كاتبا بهندسة تليفونات ملوى) طلب وأخذ عطية لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته بأن أخذ من عبد الله حامد على المستخدم بهندسة تليفونات ملوى خمسة جنيهات على سبيل

الرشوة نظير قيامه بطرقه الخاصة بالعمل على صدور أمر بنقله من ملوى إلى القاهرة . وقضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١/١١١ و ١٠٣ و ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بمقتضى المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات تأسيسا على أنه طلب وأخذ رشوة لأداء عمل زعم أنه من اختصاص وظيفته قد شابه إخلال بحق الدفاع ذلك بأن أمر الإحالة جاء خلوا من الواقعة التي دين بها الطاعن وانطوى على واقعة أخرى هي أنه طلب وقبل رشوة لاستعمال نفوذ مزعوم لدى سلطة عامة مما هو مؤثم بالمادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات ، وبذلك تكون المحكمة قد ساءلت الطاعن عن تهمة لم ترد في أمر الإحالة ولم تلفت نظر الدفاع إلى تعديليها للتهمة خلافا لحكم المادتين ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه بصفته موظفا عموميا طلب وقبل رشوة لاستعمال نفوذ مزعوم لمحاولة الحصول من سلطة عامة على قرار بنقل المحنى عليه من ملوى إلى القاهرة وهي الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . وقد جرت مرافعة النيابة والدفاع بالجلسة على أساسها طبقا لما هو مثبت بمحضر جلسة المحاكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بمقتضى المادتين ١٠٣ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ و ١٠٣ مكررا المضافة بالقانون المشار إليه والمعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بوصف أنه بصفته موظفا عموميا طلب وأخذ رشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته وهو نظير قيامه بالعمل على صدور أمر بنقل المحنى عليه ، وكانت الجريمة التي رفعت بها الدعوى على الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها

وهي المعاقب عليها بالمادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات ، جريمة خاصة باستغلال النفوذ وتختلف في أركانها وعناصرها القانونية عن جريمة الرشوة — القائمة على الإتيان بالوظيفة — التي دانتها المحكمة بها بمقتضى المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا سالفى البيان . وكان التغيير الذى أجرتة المحكمة فى التهمة على النحو المتقدم ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجماعه فى حكمها إسباغا للوصف القانونى الصحيح لتلك الأفعال ، وإنما هو فى حقيقته تعديل فى التهمة ذاتها يتضمن إسناد عنصر جديد إلى الواقعة التى وردت فى أمر الإحالة هو الإتيان بالوظيفة على النحو الوارد فى المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا ، وهو تغيير لا تملك المحكمة إجماعه إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى وبشرط تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . وإذا كانت محاضر جلسات المحاكمة قد خلت مما يدل على أن المحكمة نهت المدافع عن الطاعن إلى تعديل التهمة على النحو الذى انتهت إليه ولم يبد فى جلسة المحاكمة من جانب المدافع عن الطاعن ما يدل صراحة أو ضمنا على الالتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة فى المداولة من تعديل التهمة ، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الدفاع وجاء حكمها معيبا بما يبطله ويوجب نقضه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٥٩)

الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) دعوى جنائية . ” انقضاؤها بمضى المدة ” . تقادم .
” انقطاع المدة ” . جريمة . إرتباط .

(١) كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم
يقطع المدة حتى في غيبة المتهم . عدم استلزام الشارع مواجهة المتهم
بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها .

(ب) انقطاع المدة عني . إمتداد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو
لم يكونوا طرفا في الإجراءات .

انقطاع التقادم في جريمة ما يمتد إلى ما ارتبط بها من جرائم برابط لا يقبل التجزئة .

(ج ، د ، هـ) إثبات . ” إقرار ” . ” شهادة ” . حكم . ” تسليطه . تسليط
غير معيب ” .

(ج) تقدير الاعتراف في المسائل الجنائية . موضوعي .

(د) تناقض الشاهد أو تضاربه لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟

(هـ) وزن أقوال الشاهد . موضوعي .

١ - تنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : ” تنقطع
المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي أو
بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمي .
وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع . وإذا تعددت الإجراءات

٢ - (٢) - ج

التي تقطع المدة ، فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء “ . ومفاد هذا النص أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم ، لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها — وما قامت به المحكمة من تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد أن نهت المتهم في جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائي من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة .

٢ — نصت المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : “ إذا تعدد المتهمون ، فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة “ . ومفاد ذلك أن انقطاع المدة عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في الإجراءات . كما يمتد إلى الجرائم المرتبطة بها إرتباطا لا يقبل التجزئة .

٣ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إقراره نتيجة إكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة .

٤ — إن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

٥ — وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز إيتاي البساود محافظة البحيرة : (أولا) الأول والثاني : سرقا

البضائع المبينة بالمحضر وصفا وقيمة والملوكة لمحمد عبد الحميد الجزار حالة كونه خادما لديه . (ثانيا) الثالث والرابع : إشتراكا مع الأول والثاني بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة مالفة الذكر وتمت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابهم بالمادتين ٣٤٢/٤٠ و ٣١٧/٢ - ٧ من قانون العقوبات . ومحكمة إيتاي البارود الجزئية قضت بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٦٦ عملا بمادتي الاتهام (غيابيا للأول والثاني وحضوريا للثالث وحضوريا لاعتباريا للتهمة الرابع) بحبس كل من المتهمين الأول والثاني سنة واحدة مع الشغل والنفاد وحبس كل من المتهمين الثالث والرابع ثلاثة شهور مع الشغل والنفاد بلا مصاريف جنائية طارض المحكوم عليهم غيابيا وقضى في معارضتهم بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٧ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليهما الأول والثاني هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجريمة السرقة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التمييز وفساد في الاستدلال فقد دفع الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات لأن الوافعة المنسوبة إليه حصلت في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ولم يعلن بالدعوى الجنائية إلى أن صدر الحكم الغيابي فيها في ١٦ مارس سنة ١٩٦٦ ، ورد الحكم على هذا الدفع بقوله " إن مدة التقادم قد انقطعت بحضور الطاعن والمتهم الثاني بجلسته ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ثم بحضور المتهمين الثالث والرابع بجلستي ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ و ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥ " وهو تقرير خاطيء في القسامون لأن الحكم قد انتهى إلى إدانة المتهمين الثالث والرابع بجريمة إخفاء أشياء مسروقة وهذه الجريمة غير مرتبطة بجريمة السرقة التي دان الطاعن بها ، ومن ثم فإن حضور هذين المتهمين

لا يقطع التقادم بالنسبة إلى الطاعن ، هذا إلى أن الحكم حول في الإدانة على أقوال صاحب السيارة محمد عبد الحميد البخازار على الرغم من تناقضها في مراحل التحقيق المختلفة كما إعتد باعتراف الطاعن والمتهم الثاني على الرغم من وقوع إكراه عليهما من صاحب السيارة وأعوانه قبل إجراء التحقيق .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من إقراره وإعتراف المتهم الثاني بحضور جمع الاستدلالات واعتراف المتهم الرابع وأقوال الشاهد رجب حسنين إبراهيم وعرض الحكم المطعون فيه للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ورد عليه بقوله "إن المتهم الأول (الطاعن) مثل أمام محكمة أول درجة بجلسات ٩٦١/١٠/١١ و ١٩٦٢/٣/١٤ و ١٩٦٢/٥/٢٣ و ١٩٦٢/٦/٢٧ و ١٩٦٢/٩/٢٦ كما مثل المتهم الثاني بجلسة ١٩٦٢/٩/٢٦ ثم تخلفا عن حضور الجلسات التي تأجلت إليها الدعوى بالرغم من التنبيه عليهما بالجلسة السابقة وهذا الإجراء وهو تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم في جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائي من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة ، وقبل أن تنقضي ثلاث سنوات على تاريخ الجلسة الأخيرة حضر المتهم الثالث بجلسة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ كما حضر هو والمتهم الرابع بجلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥ وقد إنقطعت المدة مرة أخرى بهذا الإجراء إلى أن قضى في الدعوى قبل إنقضائها بمضي المدة ذلك أن أثر الإنقطاع يمتد إلى الجرائم المرتبطة إرتباطا لا يتجزأ كما أن إنقطاع المدة بالنسبة لأحد المتهمين يترتب عليه إنقطاعها بالنسبة إلى الباقيين ، ومن ثم يكون الدفع على غير سند متعينا رفضه " . وهذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون إذ تنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطرها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء" ومفاد هذا النص أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم لأن

الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها ، وما قامت به المحكمة من تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد أن نهت المتهم في جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائي من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة — كما نصت المادة ١٨ على أنه ”إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة“ ومفاد ذلك أن انقطاع المدة عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في الإجراءات . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لإعتراف الطاعن والمتهم الثاني ودفاعهما بوقوع الإكراه عليهما ورد عليه بقوله ” وحيث إنه ترتيبا على ما تقدم وبالنسبة للمتهم الأول والثاني فإن الإتهام المسند إليهما ثابت في حقهما ثبوتا كافيا لإداتتهما استنادا إلى إقرارهما تفصيلا بمحضر جمع الاستدلالات أمام ضابط شرطة نقطة الفراهدة بالإسكندرية وقد حددا وبيننا ما أتاه كل منهما في صدد السرقة المسندة إليهما وهو ما تأخذهما به المحكمة بعد أن تأيد بأقوال وإقرار المتهم الرابع التي أدلى بها بمحضر شرطة مركز إيتاي البارود في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ وأقوال رجب حسنين إبراهيم على النحو السابق تفصيله ولا تعول المحكمة على إنكارهما وعدولهما عن هذا الإقرار من بعد وأثناء استجوابهما بمحضر نيابة إيتاي البارود بعد ذلك بأيام كما تلقت عما قرراه دافعا إلى ذلك من إكراه قالا إنه وقع بالمتهم الثاني فإنه مع ثبوت وجود إصابات بهذا الأخير على الصورة التي رواها إلا أنه لا توجد صلة رابطة أو صلة بينها وبين صدور إقراره والمتهم الأول أمام ضابط الشرطة بعد أيام ثلاثة من وقوعها حسبما يقرر ولم يقل أيهما أن الضابط الذي تلقى الإقرار كان مت دخلا في إيقاع الأذى أو حدوث الإكراه المدعى به بل كان الأجدر بهما أن يجارا إليه بالشكوى وطلب الحماية مما وقع بهما وبالتالي

فلا تأثير لهذا الإعتداء بفرض صحة حدوثه على إعترافهما“. ولما كان الإعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إعترافه نتيجة إكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة، وكانت المحكمة قد خلصت في استدلال سائغ إلى سلامة الدليل المستمد من إعتراف الطاعن والمتهم الثاني وإلى صدوره عنهما إختيارا فإنه لا يجوز مجادلتهما في ذلك. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، ومضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حجازى ، ونور الدين مويس ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خاف .

(١٦٠)

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١٦٠ ب) دفع . "الدفع بشيوع التهمة" . محكمة الموضوع . حكم . "تسبيبه .
تسبيب معيب" . نقض . إثبات . "إثبات بوجه عام" .

(١) الدفع بشيوع التهمة . ماهيته ؟ التزام محكمة الموضوع الوقائع الثابتة
في الدعوى عند الرد على الدفع .

(ب) تساند الأدلة في المواد الجنائية .

١ — من المقرر أنه وإن كان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية
التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمين
إليهما ، إلا إنها متى تعرضت للرد عليه تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى
وأن يكون لما تورده أصل ثابت في الأوراق . ولما كان ما نقله الحكم عن
محضر المعاينة لا أصل له في الأوراق ، وكانت المحكمة قد عولت عليه في قضائها
بإدانة الطاعن ، فإن الحكم يكون قد انطوى على خطأ في الإسناد .

٢ — إن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة
بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل
الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز نجع حمادى محافظة قنا : — حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مشسختن "فرد خرطوش" حالة كونه عائدا إذ سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة إحراز مخدرات في الجناية رقم ٣٩٩٩ سنة ١٩٦١ نجع حمادى. وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للأواد ١/١ و ٧/ج و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢ المرافق. فقرر بذلك. ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح المضبوط . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ.

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة سلاح نارى غير مرخص قد أخطأ فى الإسناد وشابه فساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه أ طرح دفاع الطاعن بشيوع التهمة لأن أخاه يقيم معه فى المنزل ذاته ولا ينفرد أحدهما بحجيرة أو بدولاب معين واستند الحكم فى رده على هذا الدفع إلى أنه قد ثبت من المعاينة أن السلاح المضبوط وجد بحجيرة الطاعن وداخل دولابه الخاص فى حين أن محضر المعاينة قد خلا من بيان أن الحجيرة أو الدولاب مخصص لأى الأخوين .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أنكر التهمة المستندة إليه وأثار المدافع عنه أن التهمة شائعة وأن المعاينة أثبتت أن المكان الذى ضبطت فيه البندقية ليس بمسكن المتهم وإنما وجدت بمكان شائع بينه وبين شقيقه . كما يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه حين عرض إلى الدفع

بشيوع التهمة اطرحه في قوله "ثبت من المعاينة أن السلاح المضبوط وجد بالحجرة الثانية من الدور الثاني بدولاب تعلق المتهم" ثم استطرد الحكم إلى القول بأن المحكمة "لا تعتد بإنكار المتهم ولا تقيم وزنا لما أثاره الدفاع خاصة بشيوع التهمة طالما أن الثابت من الأوراق أن السلاح المضبوط قد وجد بحجرة المتهم داخل صيوان خشبي تعلقه". لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أن محضر المعاينة — على خلاف ما أثبتته الحكم — لا يتضمن ما يفيد أن السلاح وجد بحجرة الطاعن أو داخل دولاب يتعلق به ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما توردته من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها ، إلا أنها متى تعرضت الرد عليه تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما توردته أصل ثابت في الأوراق. ولما كان ما نقله الحكم عن محضر المعاينة لا أصل له في الأوراق ، وكانت المحكمة قد مولت عليه في قضائها بادانة الطاعن ، فإن الحكم يكون قد انطوى على خطأ في الاسناد — ولا يؤثر في ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(١٦١)

الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣٨ القضائية

قانون . "القانون الأصلح" . عقوبة . مصادرة . نقض . "حالات الطعن
بالنقض ، الخطأ في تطبيق القانون" . زراعة . تموين . ذبح خارج السليخة .

عقوبة المادة ١٤٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أخف من عقوبة المادة ٢٠ من المرسوم
بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وجوب مصادرة اللحوم المدبوحة خارج السليخة والمعدة للأكل .
المواد ١٤٣ ، ١٤٩ ، من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ٩٥
لسنة ١٩٤٥ .

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والذي بدأ العمل به
بعد وقوع الجريمة المستندة إلى المتهمة - وهي ذبح حيوانا معدا لحمه للأكل خارج
السليخة - وقبل الحكم فيها نهائيا وإن عد قانونا أصالح للمتهم لما نص عليه
في المادة ١٤٣ الواردة في الباب الثالث من الكتاب الثاني من عقوبة يقل الحد
الأقصى للغرامة فيها عن الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المنطبق على واقعة الدعوى ، إلا أن المادة ١٤٩ الواردة
في نهاية هذا الباب من القانون قد نصت على أنه لا تخل أحكام هذا الباب بأية
عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين ، وإذا كانت الفقرة
الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون المشار إليه قد نصت على وجوب
الحكم بمصادرة اللحوم موضوع المحاكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض
بمصادرة هذه اللحوم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز الزقازيق : ذبح حيوانا معدا لحمه للأكل خارج السلخانة . وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٣٧ من لائحة السلخانة والمادة ٢٠ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة مركز الزقازيق الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم خمسمائة قرش بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوره باقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بأنه ذبح لحوما خارج السلخانة دون أن يقضى بمصادرة هذه اللحوم قد أخطأ في تطبيق القانون فقد ذهب الحكم إلى أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بما نص عليه في المادة ١٤٣ من عقوبة يقل الحد الأقصى للغرامة فيها عن الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يعد قانونا أصلاح لاتهم وأن هذا القانون لم ينص على مصادرة اللحوم التي تذبح خارج الأماكن المخصصة للذبح في حين أن المادة ١٤٩ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الواردة في نهاية الباب الثالث من الكتاب الثاني من القانون وهو الباب الذي وردت به المادة ١٤٣ قد نصت على أنه لا تخل أحكام هذا الباب بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين، ومن ثم فإن عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تظل واجبة التطبيق .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة ذبح لحوم خارج السلخانة التي دان بها المطعون ضده وقضى بتغريمه خمسمائة قرش وأشارت المحكمة في حكمها

إلى أنها لم تقض بمصادرة اللحوم لأن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ لم ينص على مصادرة اللحوم التي تذبح خارج الأماكن المخصصة للتذبح واكتفى بأن نص في المادة ١٣٩ منه على أن يكون لما موري الضبط القضائي ضبط لحوم الحيوانات التي تذبح خارج الأماكن المخصصة للتذبح وتوزعها على هيئات وجهات يعينها وزير الزراعة إن كانت صالحة للاستهلاك أما إن كانت غير صالحة فيستعين بإعدامها، وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ما تقدم أن الواقعة وإن كانت قد حدثت في ظل أحكام القوانين التي طلبت النيابة العامة تطبيقها إلا أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الذي عمل به من ١٠ مارس سنة ١٩٦٧ هو الواجب الإلتباع طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات بعد أن قضى بتخفيض الحد الأقصى لعقوبات الغرامة والحبس الواردين في القوانين السابقة . لما كان ذلك، وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الذي بدأ العمل به بعد وقوع الجريمة وقبل الحكم فيها نهائيا وإن عد قانونا أصح لاتهم لما نص عليه في المادة ١٤٣ الواردة في الباب الثالث من الكتاب الثاني من عقوبة يقل الحد الأقصى للغرامة فيها عن الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المنطبق على واقعة الدعوى ، إلا أن المادة ١٤٩ الواردة في نهاية هذا الباب من القانون قد نصت على أنه لا تخل أحكام هذا الباب بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين . ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على وجوب الحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بمصادرة هذه اللحوم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بمصادرة اللحوم المضبوطة .

جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

(١٦٢)

الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٣٨ القضائية

(١) جريمة . ضرب . ” ضرب أفضى إلى موت “ . فاعل أصلى .

متى يعتبر الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت ؟

(ب ، ج) حكم . ” تسببيه . تسبب معيب “ . ضرب . ” ضرب أفضى إلى موت “ .

(ب) مثال لتسبب معيب في جريمة ضرب أفضى إلى الموت .

(ج) وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين .

١ — من المقرر في قضاء محكمة النقض أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت إلى الوفاة أو ساهمت فى ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها .

٢ — متى كان الحكم غير قائم على أن هناك إتفاقا بين المتهمين على مقارفة الضرب ، وكانت المحكمة فيما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصلت من التحقيقات وسطرتها فى صدر الحكم ، وفيما أوردته فى تحصيلها لأقوال الشهود

الذين اعتمدت على أقوالهم في قضائها بالإدانة ، لم تحدد موقع الضربات التي وقعت من كل من الطاعنين ، وكان ما أوردته عن التقرير الطبي الشرعي من وجود جرحين رضيين بالحدارية اليمنى للجنى عليه وأن الوفاة نشأت من كسور بعظام الجمجمة ونزيف على سطح المخ ، لا يفيد بطريق الجزم أن هذين الجرحين اللذين أحدثهما الطاعنان قد ساهما معا في إحداث تلك الكسور التي نتجت عنها الوفاة ، إذ يحتمل أن يكون أحدهما فقط هو الذى أسهم فيها دون الآخر ، مما كان يتعين معه على المحكمة — حتى يستوى قضاؤها على سند صحيح من الواقع والقانون — أن تستظهر أن كلا الإصابتين قد أسهمت في إحداث الوفاة مادامت واقعة الدعوى قد دخلت من توفر ظرف سبق الإصرار أو اتفاق الطاعنين على الاعتداء ، أما وأنها لم تفعل فإن حكمها يكون قاصرا في بيان الأسباب التي بنى عليها .

٣ — يجب أن تبني الأحكام الجنائية على الجزم واليقين وأن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، وإذا ما كان الحكم قد جاء خلوا مما يكشف عن وجه إستشهاد المحكمة بالدليل الذى استنبطت منه معتقدها في الدعوى ، فانه يكون قاصرا البيان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز أرمنت محافظة قنا : المتهمين الأول والثاني . ضربا الأمير عاشق أحمد عمدا بعصا على رأسه فأحدثا به الإصابتين المبيتين بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . والمتهم الثالث : ضرب محمود الطاهر أحمد عمدا فأحدث به الإصابتين الموضوفتين بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد بعظام الجمجمة لا ينتظر أن يملا بنسيج عظمي بل بنسيج ليفي مما يجعل المخ معرضا للإصابات البسيطة والتغيرات الجوية كما يعرض الجنى عليه لمضاعفات خطيرة

كالشلل والجنون والصرع والتهابات المخ والسحايا . المتهم الرابع : أحدث عمدا بفاطمة عاشق أحمد الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي أجهزتها عن أشغالها الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للواد ١/٢٣٦ و ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . وادعت زينب عيسى حسنين أرملة المحبى عليه الأمير عاشق عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر أبو المجد وحليمه وفاطمة وسكينه ومحمود مدنيا بمبلغ خمسمائة جنيه قبل المتهمين الأول والثانى ، كما ادعى محمود الطاهر أحمد مدنيا بمبلغ مائتى جنيه قبل المتهم الثالث ، وادعت فاطمة عاشق أحمد المحبى عليها مدنيا بمبلغ مائة جنيه قبل المتهم الرابع . ومحكمة جنايات قنا قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات (أولا) فى الدعوى العمومية بمعاقة كل من (... ..)) بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ومعاقة (... ..) بالحبس لمدة ستة شهور ومعاقة (... ..) بغرامة قدرها عشرة جنيهاً بلا مصروفات جنائية (ثانيا) فى الدعوى المدنية المقامة من زينب عيسى حسين عن نفسها وبصفتها بالزام (... ..)) ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المناسبة ومبلغ ٢٠٠ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماه . (ثالثا) فى الدعوى المدنية المقامة من محمود الطاهر أحمد بالزام (... ..) بأن يدفع له مبلغ ٥٠ خمسين جنيهاً على سبيل التعويض والمصروفات المناسبة ومبلغ ٢٠٠ مائتى قرش أتعاباً للمحاماه . (رابعا) فى الدعوى المدنية المقامة من فاطمة عاشق أحمد بالزام (... ..) بأن يدفع لها مبلغ عشرة جنيهاً على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة ومبلغ ١٠٠ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . فطعن المتهمان الأول والثانى فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في القانون ذلك بأنه انتهى في قضائه إلى مساءلتهما معا عن مقارفة الجريمة على الرغم من أن التقارير الطبية تدل على أن المجنى عليه أصيب بإصابة واحدة برأسه هي التي أحدثت الوفاة ، ولم يحدد الحكم من منهما الذي أحدث تلك الإصابة مع أن ارتكاب الواقعة كان بغیر سبق إصرار مما لا يسوغ مساءلتهما معا عنها .

وحيث إنه من المقرر في قضاء محكمة النقض أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها . لما كان ذلك ، وكان الحكم غير قائم على أن هناك اتفاقا بين المتهمين على مقارفة الضرب ، وكانت المحكمة فيما ذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصلت لها من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم ، وفيما أوردته في تحصيلها لأقوال الشهود الذين اعتمدت على أقوالهم في قضائها بالإدانة ، لم تحدد موقع الضربات التى وقعت من كل من الطاعنين وكان ما أوردته عن التقرير الطبى الشرعى من وجود جرحين رضيين بالحدارية اليمنى للمجنى عليه وأن الوفاة نشأت من كسور بعظام الجمجمة وتزيف على سطح المخ ، لا يفيد بطريق الجزم أن هذين الجرحين اللذين أحدثهما الطاعنان قد ساهما معا في إحداث تلك الكسور التى نتجت عنها الوفاة ، إذ يحتمل أن يكون أحدهما فقط هو الذى أسهم فيها دون الآخر، مما كان يتعين معه على المحكمة — حتى يستوى قضاؤها على سند صحيح من الواقع والقانون — أن تستظهر أن كلا الإصابتين قد أسهمت في إحداث الوفاة مادامت واقعة الدعوى قد خلت من توافر ظرف سبق الإضرار أو اتفاق الطاعنين على الاعتداء ، أما وأنهما لم تفعل فإن حكمها يكون قاصرا في بيان الأسباب التى بنى عليها ولا يرفع هذا العوار

ما ذكرته المحكمة في ختام حكمها من أنه قد ثبت لها اعتداء الطاهنين على المجنى عليه وأنها أحثا به الإصابات التي برأسه والتي أدت إلى وفاته ، ذلك بأن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين وأن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بينا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، وإذا ما كان الحكم قد جاء خلوا مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت منه معتقدها في الدعوى ، فإنه يكون قاصر البيان . لما كان ذلك ، فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، ومضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ،
ومحمد نور الدين موسى ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

(١٦٣)

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١) حكم . "تسبيله . تسبيل غير معيب" . قبض . تلبس .

تسمية الحكم الشواهد والامارات بأسمائها المعينة في نص القانون الذى تدرج
تحت حكمه . غير لازم . شرط ذلك ؟

(ب ، ج) تفتيش . "إذن التفتيش . تنفيذه" . تلبس . مأمورو الضبط
القضائى . حكم . "تسبيله . تسبيل غير معيب" .

(ب) صدور أمر من النيابة العامة بتفتيش متهم معين ومسلحه . ليس لرجل الضبط
القضائى المندوب لإجرائه تفتيش متهم آخر يقيم فى مسكن مستقل عنه إلا طبقاً للمادتين
٣٠ ، ٣٤ / ١ من قانون الإجراءات .

(ج) تقدير توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية للاتهام أو عدم توافر
أيها . موضوعي .

(د) حكم . "تسبيله . تسبيل غير معيب" .

لا يصح النفي على المحكمة أنها قضت بالبراءة ببناء على احتمال ترجح لديها بدعوى
قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها .

١ — ليس من اللازم أن يسمى الحكم الشواهد والامارات بأسمائها المعينة
في نص القانون الذى تدرج تحت حكمه ، مادام هو قد تحرى حكم القانون فيها

وحملها الوجه الذى تحتمله من عدم كفايتها لتسوية القبض على المتهم الذى قضى ببراءته . ولما كان البين من عبارات الحكم فى مساقه واستدلالة أنه عرض لعناصر الإتهام كافة بما فيها من الشواهد والامارات وأطرحها جملة باعتبارها لا تبين بذاتها عن مقارفة المتهم للجريمة أيا كان الاسم الذى يطلق عليها فى القانون وأيا كان الوصف الذى يصدق عليها تلبسا أو دلائل كافية فذلك حسبه ليستقيم قضاؤه ببطلان الإجراء .

٢ — إنه وقد اقتصر الأمر الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على المتهم الأول فى الدعوى ومسكنه ، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائى المندوب لإجرائه أن يفتش المطعون ضده الذى يقيم فى مسكن مستقل عنه ، إلا إذا توافرت فى شأنه حالة التلبس بالجريمة طبقا للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أو قامت الدلائل الكافية على إتهامه بالجنائية وفقا للمادة ١/٣٤ من القانون المذكور .

٣ — القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الإتهام أو عدم توافر أيهما هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

٤ — لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجيح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، ما دام ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه طالما قد أقام قضاءه على أسباب تحمله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأنهما فى يوم ٨ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة بندر أسوان بمحاظفة أسوان : الأول — حاز بقصد الإتجار جوهرا مخدرا (خشيشا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . الثانى — حاز بقصد التعااطى جوهرا مخدرا (خشيشا) بدون تذكرة طبية وفى غير الأحوال المصرح

بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق لهذا القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسوان قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية مع تطبيق المادة ٣٠ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثاني (أولا) بمعاقبة المتهم الأول (المظنون ضده) بالحبس مدة ستة أشهر وتغريمه ٥٠٠ ج ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة بلا مصروفات . (ثانيا) ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المظنون ضده من تهمة إحراز المخدر قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس البراءة على ما قال به من انتفاء حالة التلبس دون أن يستظهر قيام الدلائل الكافية على الإتهام مما يجيز لرجل الضبط القضائي طبقا للمادتين ١/٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية القبض على المتهم وتفتيشه ويصح به الإجراء الذي قضى الحكم ببطلانه وببطلان الدليل الذي كشف عنه ، ولا شك في أن اضطراب المتهم لدى رؤية رجل الضبط القضائي ومحاولته إلقاء ما يحمله ينبيء عن قيام الدلائل الكافية على حيازته لمخدر مما يجيز القبض عليه وتفتيشه ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إنه وقد اقتصر الأمر الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على المتهم الأول في الدعوى ومسكنه ، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المنيب لإجرائه أن يفتش المظنون ضده الذي يقيم في مسكن مستقل عنه ، إلا إذا

توافوت في شأنه حالة التلبس بالجرime طبقاً للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أوقامت الدلائل الكافية على اتهامه بالجنائية وفقاً للمادة ٣٤ / ١ من القانون المذكور ، والقول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر أيهما هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، ولا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، ما دام ملك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطعن إليه طالما قد أقام قضاءه على أسباب تحمله . وقد صرح الحكم المطعون فيه بأن ” مجرد اضطراب المتهم وارتباكته وإخراجه اللغافة من جيبه محاولاً إلقاءها والتخلص منها عندما رأى الضابط لا ينبئ بذاته عن إحرازه لمخدر “ والبين من عبارته في مساقه واستدلالة أنه عرض لعناصر الاتهام كافة بما فيها من الشواهد والامارات وأطرحها جملة باعتبارها لا تنبئ بذاتها عن مقارفة المتهم للجرime أياً كان الإسم الذي يطلق عليها في القانون وأياً كان الوصف الذي يصدق عليها تلبساً أو دلائل كافية ، فذلك حسبه ليستقيم قضاؤه ببطلان الإجراء — وليس من اللازم أن يسمى الحكم تلك الشواهد والامارات باسمها المعين في نص القانون الذي تندرج تحت حكمه ، ما دام هو قد تحرى حكم القانون فيها وحملها الوجه الذي تحمله من عدم كفايتها لتسويغ القبض على المتهم الذي قضى ببراءته . لما كان ذلك ، فإن الطعن ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي لا يثار لدى محكمة النقض . ومن ثم فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(١٦٤)

الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٨ القضائية

رشو . جريمة . "أركانها" شروع . مستشار الإحالة . أمر بالأ وجه . نقض .
توافر جريمة المادة ١٠٦ مكررا عقوبات بمجرد طلب العطفية .

إذا اشترطت المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات لتطبيقها أن يطلب
الفاعل لنفسه أو لغيره أو يقبل أو يأخذ وعدا أو عطية تذرعا بنفوذ الحقيقى
أو المزعوم بغرض الحصول على منزية للغير من أية سلطة عامة ، فقد دل ذلك
على أن المشرع قد ساوى فى هذه الجريمة بين قبول العطية وأخذها وبين طلبها .
فلا يشترط لتحققها قبول العطية أو أخذها بحسب بل ان مجرد طلب العطية
تتوافر به هذه الجريمة بتمامها ، ولا يعتبر هذا فى صحيح القانون بدءا فى تنفيذها
أو شروعا فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى خلال المسدة من شهر يونيه
سنة ١٩٦٦ حتى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم باب شرق محافظة الإسكندرية :
وهو موظف عمومى "جاويش نظافة بمحافضة الإسكندرية" طلب لنفسه وأخذ

عطية لاستعمال نفوذ مزعوم لدى سلطة عامة بأن طلب وأخذ من غالية عبد الحميد عبد الرحمن مبلغ أربعة جنيهات للحصول على وظيفة لها بمحافظة الإسكندرية واستخراج الأوراق اللازمة لذلك باستعمال ما زعمه لها من نفوذ لدى المسؤولين بالمحافظة — وطالبت من مستشار الإحالة إحالة الدعوى إلى محكمة جنايات الإسكندرية لمحاكمة المتهم طبقاً للمادتين ١٠٤ و ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات . فقرر بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم . فطعنت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، إذ انتهى إلى التقرير بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم من تهمة طلب وأخذ عطية لاستعمال نفوذ مزعوم تأسيساً على عدم توافر الركن المادى لتلك التهمة باعتبار أن المتهم عند ضبطه كان بسبيله إلى قراءة الأوراق التى قدمتها إليه المحبى عليها مما يقطع بأنه لما يكن قد قبل الرشوة المدعى بها وهو ما لا يوفر فى حقه الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ١٠٤ و ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات ، فى حين أن طلب العطية من المتهم أو اتفاقه على تقاضيا يكفى فى حكم القانون لقيام تلك الجريمة فى حقه ولو لم يقتضيا فعلاً ، إذ أن تسليم الرشوة فيما بعد ليس إلا نتيجة لما تم الاتفاق عليه وتنفيذا له . وما دام الثابت من الأوراق أن المتهم طلب من المحبى عليها رشوة لاستعمال نفوذ مزعوم للحصول لها على مسوغات تعيينها فإن الجريمة المنسوبة إلى المتهم تكون قد توافرت أركانها القانونية فما يقتضى رفع الدعوى الجنائية عليه لمحاكمته على أساسها .

وحيث إن الأمر المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن المحبى عليها تقابلت مع المتهم (المطعون ضده) فى شهر يونيو سنة ١٩٦٦ وأفهمها بأنه بحكم منصبه فى المحافظة ذو نفوذ ويمكنه إلحاقها بأحدى الوظائف بها بعد استخراجها لها شهادة الميلاد والبطاقة الشخصية وطلب منها أربعة جنيهات فأعطته جنمين إلا أنه ما طالها ولم يستخرج لها شيئاً من ذلك مما حدا بها إلى أن

تستخرج بنفسها شهادة الميلاد ثم ذهبت إليه وطلبت منه الحصول على البطاقة الشخصية حتى يتمكن من إلحاقها بالعمل فكلفها بأعداد الصور والاستمارات اللازمة وطلب منها جنيتين مقابل ذلك إلا أنها قامت بالإبلاغ ورافقت الضابط لضبط المتهم متلبسا بالجريمة عند إعطائها الجنيتين ودخلت منزله بمفردها ، وبعد أن سلمته الأوراق سألتها عن المبلغ فقدمت له الجنيتين ثم انصرفت وأشارت إلى الضابط فداهم المتهم وضبطه ومعه المبلغ . وبعد أن أورد الأمر ، يؤدى أقوال الضابط استطراد إلى القول : ” وحيث إن الثابت من أقوال الضابط أحمد عبد الصبور أن المتهم كان بسبيله لقراءة الأوراق التى تقدمت بها المحجنى عليها الأمر الذى يقطع بأن المتهم لم يقبل بعد العطية موضوع الدعوى وبذلك يكون الركن المادى للجريمة لم يتوافر ووقفت الجريمة عند حد البدء فى التنفيذ الذى لا عقاب عليه ولا ينال من ذلك كون النقود ظاهرة أمامه إذ لم يكن وقت دخول الضابط قد تبين أمر هذه النقود حتى يقول كلمته بشأنها ولا سبيل له إلى معرفة ذلك ، إلا أن يتم له قراءة ما أرفق بها من أوراق ... ” ثم انتهى الأمر المطعون فيه إلى التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الأمر المطعون فيه فيما تقدم لا يتفق وصحيح القانون ، ذلك بأن المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات إذ اشترطت لتطبيقها أن يطلب الفاعل لنفسه أو لغيره أو يقبل أو يأخذ وعدا أو عطية نذرا بنفوذ الحقيقى أو المزعوم بغرض الحصول على منزلة للغير من أية سلطة عامة ، فقد دل ذلك على أن المشرع قد ساوى فى هذه الجريمة بين قبول العطية وأخذها وبين طلبها فلا يشترط لتحقيقها قبول العطية أو أخذها فحسب بل إن مجرد طلب العطية تتوافر به هذه الجريمة بتمامها ولا يعتبر هذا فى صحيح القانون بدءا فى تنفيذها أو شروعا فيها ، لما كان ذلك ، وكان الأمر المطعون فيه وقد أورد فى بيانه لواقعة الدعوى ما يفيد حصول هذا الطلب من جانب المطعون ضده دون أن يعنى بتمحيص ذلك وذهب إلى أن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات لا تتوافر إلا بقبول العطية ، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون ، ولما كان هذا النظر الخاطيء قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ووزنها فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حزاوى ،
ومحمد نور الدين موسى ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنورا أحمد خلف .

(١٦٥)

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٨ القضائية

- (١ ، ب ، ج) مأمورو الضبط القضائى . " تحديدهم " . " اختصاصهم " .
" سلطتهم فى القبض " . تفتيش . محكمة الموضوع . حكم .
" تسببيه " . تسبب غير معيب " . اختصاص .

- (١) ضباط المباحث بالهيئة العامة للبريد . من مأمورى الضبط القضائى .
(ب) وجود دلائل كافية على اتهام شخص فى جناية . إجازتها لمأمور
الضبط القضائى أن يأمر بالقبض عليه إذا كان حاضرا وتفتيشه بغير
إذن من سلطة التحقيق .

- (ج) تقدير الدلائل الكافية . موضوعى .

- (د) تفتيش . تلبس . إثبات . " إثبات بوجه عام " .

صحة ضبط ما يسفر عنه التفتيش عرضا .

- (هـ) إجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات . إثبات . " شهادة " .

متى يحق للمحكمة الاستغناء من مماع الشهود ؟

١ — إن ضباط المباحث بالهيئة العامة للبريد هم — بحسب الأصل —
من مأمورى الضبط القضائى بوصف كونهم من ضباط شرطة السكة الحديد
وينبسط اختصاصهم — وفقا لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية
والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الرقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٢٥

من أبريل سنة ١٩٦١ بإنشاء قسم للباحث بالهيئة العامة للبريد وتمديد اختصاصه — على بحث وتحري وضبط الجرائم التي تقع بدائرة اختصاص هيئة البريد .

٢ — لمأمور الضبط القضائي — وفقا للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية — أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنائيات وأن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها .

٣ — إن تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ولما كان الحكم قد استخلص في منطق سليم كفاية الأدلة التي ارتكن اليها رجل الضبط في تفتيش الطاعن فإن النعي عليه بالقصور لا يكون سديدا .

٤ — متى كان التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر — عرضا — قد تم صحيحا في القانون ، فلا يغير من صحته أن البلاغ من الحادث كان عن واقعة اختلاس لم تكن مطروحة على المحكمة إذ لم يتم النصرف فيها .

٥ — تخول المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ولما كان الثابت أن شاهد الإثبات تخلف عن الحضور وأن أقواله تليت في الجلسة بموافقة النيابة والدفاع ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الشأن لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم قصر النيل بمحافظة القاهرة : — أحرز بقصد التعاطي جوهر مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار

الإحالة إحواله إلى محكمة الجنائيات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . فقرر بذلك .
ومحكمة جنائيات القاهرة قضت بحضور ياعملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر (حشيش) بقصد التعاطي قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه خطأ في الإسناد وبطلان في الإجراءات وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه رفض الدفع ببطلان التفتيش لعدم صدور إذن من النيابة العامة أو قيام حالة تلبس بجريمة إحراز المخدر ولأن الضابط قتش الطاعن لمجرد إبلاغه بواقعة اختلاس لم تطرح على المحكمة ولم يقم عليها دليل يؤكد أنها حتى يباح لرجل الضبطية القضائية بإجراء التفتيش إلا أن الحكم أطرح الدفع لأسباب غير سائغة . ثم إن الضابط الذي قام بالتفتيش يعمل بمباحث هيئة البريد ولم تتحرر المحكمة مدى اختصاصه الزماني والمكاني بالتفتيش الذي أجراه . هذا إلى أن المحكمة أطرحت أقوال شاهدي النفي بدعوى أنهما لم يشهدا واقعة ضبط المخدر وأنهما استنتجا عدم العثور على مخدر مع الطاعن لأن الضابط لم يخبرهما بهذه الواقعة عقب التفتيش مع أن شاهد النفي الثاني مصطفى عبد الفتاح شهد بأنه رأى واقعة التفتيش وأن الضابط لو عثر على المخدر مع الطاعن لا ستشهده وزميله على ذلك . ومن ناحية أخرى فلإن الحكم المطعون فيه دان الطاعن دون سماع أقوال شاهد الإثبات الوحيد بحجة أن أقواله تليت بالجلسة بموافقة الإتهام والدفاع حالة أن محضر الجلسة جاء خلوا من هذا البيان .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه

أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اطرح الدفع ببطلان التفتيش في قوله ” إن الدفاع عن المتهم — الطاعن — دفع ببطلان القبض والتفتيش لأن مجرد التبليغ عن جريمة — حتى لو صححت — لا يكفي لقيام حالة التلبس التي تقتضى القبض والتفتيش .. وأنه واضح من ظروف الضبط أن المواطن أحمد حسن بركات أبلغ السيد ضابط مباحث البريد بكشفه قيد عملية استرداد من دفتر توفيره رغم إيداعه نقودا وقدم للضابط دفتر التوفير الذي تبين أنه مسحوبا منه لامودعها به وأن الفارق هو مبلغ ثلاثون جنيها قيمة ما اختلسه المتهم ، وإذ لم يكن بين المبلغ والمتهم ما يدعو للدعاء عليه وأن أقواله تأيدت بالدور الذي قدمه . وبذلك توافرت الدلائل الكافية على إتهام المتهم بجناية اختلاس وأصبح من حق الضابط متى وجدت لديه دلائل تدل على أن المتهم ارتكب جناية اختلاس أن يفتشه دون إذن من النيابة ودون حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية “ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنايات وأن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها ، وكان تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ولما كان الحكم قد استخلص في منطق سليم كفاية الأدلة التي أرتكن إليها رجل الضبط في تفتيش الطاعن ، فإن النعي عليه بالقصور لا يكون سديدا . ولا يغير من ذلك أن البلاغ عن الحادث كان عن واقعة اختلاس لم تكن مطروحة على المحكمة — إذ لم يتم التصرف فيها — ما دام أن التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر — عرضا — قد تم صحيحا في القانون . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من نعي على الحكم بالقصور لإغفاله التصدي عن وجه اختصاص ضابط مباحث الهيئة العامة للبريد فمردود بأن المادة الثالثة والعشرين من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن ” يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم .. حكاما بوليس السكك الحديدية وضباطه .. “

وإذ صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ في ٢٥ أبريل سنة ١٩٦١ بإنشاء قسم للباحث بالهيئة العامة للبريد وتحديد اختصاصه نص في المادة الأولى منه على أن "ينشأ قسم للباحث بالهيئة العامة للبريد يتبع حكامارية شرطة السكة الحديد وهيئتي المواصلات السلكية واللاسلكية ويختص بالأعمال الآتية (أ) بحث وتحري وضبط مختلف الجرائم التي تقع بدائرة اختصاص هيئة البريد أو تتعلق بشؤونها كفقده أو سرقة الحوالات والطرود أو العبث بمحتوياتها أو بمتعلقات الهيئة وما إلى ذلك (ب) بحث وتحري وضبط جرائم الرشوة والاختلاس وغيرها التي تقع بدائرة الهيئة أو تتعلق بها (ج) بحث وتحري شؤون موظفي وعمال الهيئة للوقوف عليها والتعاون مع الجهة المختصة بما يكفل تأمين سير المرفق (د) ما يعهد إليه من أعمال تدخل في اختصاص هيئة الشرطة وتتصل بأعمال هيئة البريد " وواضح مما تقدم أن ضباط المباحث بالهيئة العامة للبريد هم — بحسب الأصل — من مأموري الضبط القضائي بوصف كونهم من ضباط شرطة السكة الحديد وينبسط اختصاصهم وفقا لنص المادة الأولى من قرار وزير الداخلية المذكور على بحث وتحري وضبط الجرائم التي تقع بدائرة اختصاص هيئة البريد . ولما كانت محكمة الموضوع قد أفصححت عن اطمئنانها إلى قيام الدلائل الكافية على اتهام الطاعن بجريمة اختلاس أموال من دفتر توفير مما يسوغ لمأمور الضبط القضائي القبض عليه وفقا للمادة ١/٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس من ريب في أنه يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانونا إعمالا للمادة ٤٦ من ذلك القانون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون دفاعا قانونيا بعيدا عن محجة الصواب مما لا تلتزم محكمة الموضوع بالتعرض له . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اطرح أقوال شاهدي النفي بقوله "والمحكمة تطمئن لأقوال الضابط ولا تأخذ بأقوال الشاهدين لأنهما بنيا أقوالهما على الاستنتاج لأن الضابط لم يخبرهما بضبط المخدر مع المتهم فاستنتجا أن شيئا لم يضبط معه وعدم إخبار الضابط لهما بما ضبط لا ينفي صحة الضبط فهما ليسا مختصين بالتبليغ إليهما حتى يلتزم الضابط بتبليغهما — ومن جهة أخرى فهما مع المتهم في مكتب واحد ويزاملانه في العمل ويشهدان

لمصلحته ولو بغير صدق حسبما تراه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الشاهد الأول صدق في عهد راشد إذ سئل عما إذا كان يستطيع الجزم بضبط أو عدم ضبط مخدر مع الطاعن أجاب بقوله "لا أقدر أن أجزم أن الضابط وجد مع المتهم شيئاً ولكن إذا كان الضابط وجد مع المتهم حاجة كان أثبتتها في المحضر الذي حررته (أى المحضر الذى حرره الشاهد) " كما سئل الشاهد الثانى مصطفى عبد الفتاح عما إذا كان الضابط ضبط مخدراً مع المتهم فأجاب بقوله " لا مضبطش حاجة لأنه لو ضبط مخدر لكان استشهد بنا " . ومؤدى شهادة هذين الشاهدين أنهما استنتجا عدم ضبط مخدر مع الطاعن لأن الضابط لم يخبرهما بذلك وهو ما استخلصه الحكم — بحق — من أقوالهما ومن ثم فقد انتفت عنه حالة الخطأ فى الإسناد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن شاهد الإثبات تخلف عن الحضور وأن أقواله تليت فى الجلسة بموافقة النيابة والدفاع . ولما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد خوات المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، فإن ما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرضى .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٦٦)

الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ القضائية

(ا ، ب) حكم . "إصداره . مالا يعيبه" . إجراءات . نقض . "المصلحة
في الطعن" .

الخطأ المادى فى منطق الحكم لايعيبه . مثال .

(ج ، د ، هـ ، و ، ز) إثبات . "إثبات بوجه عام . شهادة" . حكم .
"تسببه . تسببه غير معيب" .

(ج) الشهادة . ماهيتها ؟ اعتبار الأقوال التى يدلى بها الشاهد
بغير حلف يمين شهادة . وصف الحكم أقوال
المجتبى عليه الذى لم يحلف اليمين بأنها شهادة .
لا عيب .

(د) لمحكمة الموضوع الاعتماد فى قضائها بالادانة على
أقوال الشاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير
حلف يمين .

(هـ) قضاء المحكمة بادانة الطاعن استنادا إلى أقوال المجتبى
عليه : إخراج جميع الاعتبارات
التي سبقتها للدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(و) لمحكمة الموضوع تبيان الواقعة على حقيقتها
ورد الحادث إلى صورته الصحيحة من جماع الأدلة
المطروحة عليها .

(ز) سكوت الحكم عن التعرض لإصابات لم تكن
محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى . لا عيب .

١ — متى كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ومن مراجعة الحكم المطعون فيه أن محاميا موكلا حضر مع الطاعن وتولى الدفاع عنه ، فإن ما وقع فيه الحكم من خطأ في منطوقه بتقدير أتعاب للمحامى المنتدب لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر في سلامته .

٢ — لا مصلحة للطاعن فيما يشيره في شأن ما وقع فيه الحكم من خطأ في منطوقه بتقدير أتعاب للمحامى المنتدب مع أن المدافع عنه كان محاميا موكلا ، ما دام أن المحكمة لم تندب محاميا للدفاع عنه . وما دامت تلك الأتعاب إنما قدرت للمحامى المنتدب .

٣ — إنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانونا إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينهى عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة . فالشاهد لغة هو من اطلع على الشيء وعاينه ، والشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء عيانا ، وقد اعتبر القانون — في المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية — الشخص شاهدا بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن يحلفها ، ومن ثم فلا يعيب الحكم وصفه أقوال المجنى عليه الذي لم يحلف اليمين بأنها شهادة .

٤ — من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين إذ مرجع الأمر كله إلى ما تطمئن إليه من عناصر الاستدلال . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المجنى عليه التي أداها في محضر التحقيق الابتدائي بغير حلف يمين بعد أن استمال سماع شهادته أمامها لوفاته ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرتها في عقيدتها .

٥ — إن مؤدى قضاء المحكمة بادانة الطاعن إستنادا إلى أقوال المجنى عليه وإلى ما جاء بالتموير الطبي هو إطارا حضمي لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .

٦ — لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها في وزن عناصر الدعوى وأدلتها أن تبين الواقعة على حقيقتها كما ارتسمت في وجدانها وترد الحادث إلى صورته الصحيحة

من جماع الأدلة المطروحة عليها ، فإذا هي أطرحت دفاع الطاعن المخالف لهذا التصوير — الذى أيد فيه شاهد نفيه — فلا يقبل منه مجادلته فى عناصر إطمئنانها .

٧ — الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحدائها وأثبت التقرير الطبي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصبح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن لها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٦٦ بناحية شبرا قبالة مركز قويسنا محافظة المنوفية : ضرب السيد محمد حسن على يده اليسرى فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى إعاقة حركة ثنى إصبع السبابة مما يعيق من منفعتها ويضعف من قوة قبضتها ويقلل من قدرة وكفاءة الحنجى عليه على العمل بنحو ستة فى المائة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت فى الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة قد شابه بطلان فى الإجراءات وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة قدرت أتعابا للحامى المتدب مع أن المدافع عن الطاعن كان

محاميا موكلا . كما أنها اعتمدت في الإدانة على أقوال المجنى عليه واعتبرته شاهدا مع أنه لم يحلف اليمين في تحقيق النيابة لأنه كان متهما ولأنه لم يسمع أمام المحكمة لوفاته ، وكان يتعين على المحكمة إذا رأت الأخذ بأقواله أن تأخذ بها باعتبارها أقوالا استدلالية . ثم إن الطاعن تمسك في دفاعه بأن المجنى عليه أشهد شاهدين كذبا وأشهد هو — أى الطاعن — شاهدا أيده إلا أن المحكمة التفتت عن دفاعه ولم ترد عليه . كما استند الحكم في إدانته إلى أقوال المجنى عليه وإلى التقرير الطبي رغم ما بينهما من تعارض إذ نفى المجنى عليه أن يكون قد حدثت به إصابات من قذف الطوب في حين جاء التقرير الطبي مثبتا أن بعض إصاباته تحدث من قذف الطوب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ومن مراجعة الحكم المطعون فيه أن محاميا موكلا حضر مع الطاعن وتولى الدفاع عنه ، ومن ثم فإن ما وقع فيه الحكم من خطأ في منطقته بتقدير أتعاب للمحامى المنتدب لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر في سلامة الحكم . على أنه لا مصلحة للطاعن فيما يشير في هذا الشأن ما دام أن المحكمة لم تندب محاميا للدفاع عنه وما دامت تلك الأتعاب إنما قدرت للمحامى المنتدب . كما أنه لا يعيب الحكم وصفه أقوال المجنى عليه الذي لم يحلف اليمين بأنها شهادة ، ذلك بأنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانونا إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة . فالشاهد لغة هو من اطلع على الشيء وعينه والشهادة إسم من المشاهدة وهي الإطلاع على الشيء عيانا ، وقد اعتبر القانون — في المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية — الشخص شاهدا بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن يحلفها . ولما كان من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين إذ مرجع الأمر كله إلى ما تطمئن إليه من عناصر الاستدلال ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى

أقوال المجنى عليه التي أداها في محضر التحقيق الابتدائي بغير حلف يمين بعد أن استحال سماع شهادته أمامها لوفاته ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرتها في عقيدتها . لما كان ذلك ، وكان مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال المجنى عليه وإلى ما جاء بالتقرير الطبي هو إطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها في وزن عناصر الدعوى وأدلتها أن تبين الواقعة على حقيقتها كما ارتسمت في وجدانها وترد الحادث إلى صورته الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها . فإذا هي أطرحت دفاع الطاعن المخالف لهذا التصوير — الذى أيده فيه شاهد نفيه — فلا يقبل منه مجادلته في عناصر اطمئنانه .

أما ما يشيره الطاعن من تعارض أقوال المجنى عليه مع التقرير الطبي فمردود بأن الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن لها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد حصل من أقوال المجنى عليه ما مفاده أن الطاعن ضربه بعصا على يده اليسرى فأحدث بها الإصابة التي نشأت عنها العاهة المستديمة ، ونقل عن التقرير الطبي الشرعى ما يؤداه أن هذه الإصابة هي جرح رضى بالسبابة اليسرى أحدث كسرا برأس السلامية العليا وخلف إعاقات بحركة ثنى هذا الإصبع مما يعيق منفعة اليد اليسرى ويضعف من قوة قبضتها بما يعتبر عاهة مستديمة . وإذا كان ما أورده الحكم من مؤدى الدليل القولى لا يتناقض مع ما نقله عن الدليل القنى بل يتطابق معه ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المتعم حزاوي ، ونصر الدين حزام ، ومحمد أبو الفضل حفني ،
وأنور أحمد خلف .

(١٦٧)

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) تموين . خبز . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي .
إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسببه" .
تسبب معيب .

(أ) لاستقلال مواصفات الخبز عما أوجبه القانون من أوزان لا ينقص
عنها . مطابقة وزن الخبز المقرر لا تدحض مخالفته للمواصفات .
(ب) الجوامس الطبيعية لمن قام بالضبط ، هي المرجع في معرفة مطابقة
الخبز للمواصفات .

(ج) جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات . متى تم ؟

١ - المادة ٢٢ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار
رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والصادر نفاذا للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
في شأن التموين قد حددت مواصفات معينة للخبز هي أن يكون الرغيف "مستوى
الخدع ، مكتمل الاختتام بغير نقص أو زيادة ، محتفظا عند نضجه بمظهره الطبيعي
دون التصاق شطريه أو احتراقهما ، ومستديرا لا يقل قطره عن ١٧ سم"
ولا شأن لهذه المواصفات بما أوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان
للخبز لا ينقص عنها ، ولا تنهض مطابقة الخبز للوزن المقرر دليلا يدحض مخالفته
لتلك المواصفات .

٢ - المرجع في مطابقة أوصاف الخبز المقرر وفقا لقرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل من عدمه ، هو الخواص الطبيعية لمن يقوم بالضبط ، ولا يوجب القانون أو الواقع عليه أن يتخذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة مثل الاستعانة بالمقاييس الطولية .

٣ - لا يتطلب القانون لتحقيق جريمة صنع خبز مخالف للواصفات قصدا جنائيا خاصا ، وتم الجريمة بمجرد مقارنة الفعل المؤثم مع العلم بمساهيته وكونه مخالفا للقانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٩٦٦/١٢/٢٠ بدائرة بندر المنيا : أنتجا خبزا بلديا غير مطابق للواصفات . وطلبت معاقبتهم بالمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٤ و ٥٣ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٥ والمادتين ١ و ٢/٣ من القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة المنيا الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهمين مما أسند إليهما فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من تهمة إنتاج خبز غير مطابق للواصفات قد شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أسس قضاءه على ما قال به من أن القائم بالضبط لم يستعمل ميزانا دقيقا للتحقق من الوزن ، ولم يستعمل مسطرة للتثبت من أن الخبز غير كامل الاستدارة ، مع أن وزن الخبز لم يكن محلا للاتهام ، ولا علاقه بين عدم نقص الخبز عن الوزن المقرر ، وبين عدم مطابقته للواصفات الأخرى المقررة

في القانون ، ولا يشترط في الواقع أو القانون الاستعانة بالمقاييس الطولية لتحديد استدارة الخبز ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المطعون ضدهما نسب إليهما أنهما أنتجا خبزا غير مطابق للمواصفات المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل ، ولم ينسب إليهما أنهما أنتجا خبزا دون الوزن المقرر . إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة المتهمين قولا منه بأن محور المحضر ” لم يبين كيفية معرفته بأن الخبز موضوع التهمة غير كامل النضج ، وغير كامل الاستدارة و يقل قطره عن ١٧ سم إذ أنه لا يكفي أن يسرد هذه المخالفات سردا بل يجب عليه أن يبين ما قام به لبيان هذه المخالفات من وزن واستدارة وعدم نضج الخبز ، إذ أن الوزن يستدعي استحضار ميزان دقيق لبيان النقص في الوزن ، والاستدارة تستدعي استحضار مسطرة للقياس وقيامه باستعمالها ، مما ترى معه المحكمة تأييد الحكم المستأنف .“ وهذا الذي ذكره الحكم المطعون فيه ينطوي على الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المادة ٢٢ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ سنة ١٩٦٥ والصادر تنافذا للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين قد حددت مواصفات معينة للخبز هي أن يكون الرغيف ” مستوى الخدع ، مكتمل الاختار بغير نقص أو زيادة ، محتفظا عند نضجه بمظهره الطبيعي دون التصاق شطريه أو إحتراقهما ، ومستدير لا يقل قطره عن ١٧ سم “ ولا شأن لهذه المواصفات بما أوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان للخبز لا ينقص عنها . ولا تنهض مطابقة الخبز للوزن المقرر لدحض مخالفته لتلك المواصفات ومراجع الأمر في تحرى أوصاف الخبز تلك من المطابقة للقرار أو عدمه هو الحواس الطبيعية لمن يقوم بالضبط ، ولا يوجب القانون أو الواقع عليه ان يتخذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة مثل الاستعانة بالمقاييس

الطولية ، ولم يتطلب القانون لتحقيق جريمة صنع خبز مخالف للواصفات قصدا جنائيا خاصا ، وتم بمجرد مقاومة الفعل المؤثم مع العلم بماهيته وكونه مخالفا للقانون . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بما يخالف ذلك وخطبين وزن الخبز ومواصفاته الأخرى واشترط في تحرى مطابقة الخبز للواصفات مالا يتطلبه القانون ، ولا يلزم في الواقع لإثبات حقيقة المخالفة ، فإنه يكون معيبا واجب النقض والإحالة .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عيسى المنعم حزاوي ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد
أبو الفضل حفي .

(١٦٨)

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٨ القضائية

إثبات . "إثبات بوجه عام" . "خبرة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره" . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" . هتك عرض .

تحليل فصائل الدماء قد يقطع في نفي النسب وإن كان من غير اللازم أن يقطع في ثبوته .
إحلال المحكمة نفسها محل الخبير في المسائل الفنية البحث . غير جائز .
دفاع جوهري . عدم تحقيقه . إخلال بحق الدفاع .

متى كانت الحقائق العلمية المسلم بها في الطب الشرعي الحديث تفيد أن تحليل
فصائل الدماء قد تقطع نتيجة في نفي نسب الطفل عند المنازعة فيه ، وإن كان
من غير اللازم أن تقطع في ثبوته ، واتحاد الفصائل أو اختلافها بين الأصول
والفروع أيا كان الرأي العلمي فيه ، هو اعتبار عام لا ينهض في وجه ما تمسك
به المتهم في خصوص دعواه من أن الطفل لا يمكن نسبته إليه ولو بدليل محتمل ،
محتكما إلى الخبرة الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها إلا
بمعونة ذويها ، وكان لا يعرف حاصل ما كان ينتهي إليه رأي المحكمة لو ثبت لها
بيقين من نتيجة تحليل الفصائل أن الطفل لا يمكن أن يعزى إلى المتهم ، وكان
رد الدفاع يحدث في وجدان القاضي ما يحذره دليل الثبوت ، فإنه كان يتعين
على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب
الشرعي ، أما وهي لم تفعل اكتفاء بما قالته من أنه ليس من اللازم أن تتحد
فصائل دماء الأصول والفروع ، فلأنها بذلك تكون قد أحالت نفسها محل الخبير

الفنى فى مسألة فنية ، و يكون حكمها معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩/٩/١٩٦٣ بدائرة قسم شبرا : هتك عرض ... التى لم يبلغ سنها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد على النحوى المبين بالمحضر . و طلبت عقابه بالمادة ١/٢٦٩ من قانون العقوبات . و ادعى والد المحبى عليها مدنى اقبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . و محكمة شبرا الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم و برفض الدعوى المدنية و ألزمت المدعى بالحق المدنى المصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم كما استأنفه المدعى بالحقوق المدنية . و محكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع و بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف و بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقرضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم على أن يكون الإيقاف شاملا لكافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم مع إلزام المتهم بأن يدفع إلى المدعى بالحق المدنى بصفته مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المدنى المؤقت و ألزمت المتهم بالمصروفات المدنية عن الدرجتين ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بتهمة هتك عرض المحبى عليها بغير قوة أو تهديد قد بنى على الإخلال بحقه فى الدفاع ، ذلك بأنه تمسك أمام المحكمة بضرورة تحليل دمه ودم ابنة المحبى عليها المقول بأنها ثمرة الجريمة لمعرفة فصائلها وأخذه بما تسفر عنه نتيجة الخبرة الفنية ، إلا أن المحكمة ردت على هذا الدفاع بما لا ينفى عنه مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد دفاع الطاعن المبين في الطعن ورد عليه بما نصه " وأما بشأن ما أثاره المتهم من قوله إنه يطالب تحليل دمه ودم ابنة المجنى عليها فإذا ما ثبت أنهما من فصيلة واحدة ، كان هو مرتكب الحادث فإن المحكمة لا ترى داعيا لإجابة المتهم إلى هذا الطلب ، إذ ليس من اللازم أن تتحدد فصائل دماء الأصول والفروع " . لما كان ذلك ، وكان الدفاع قد طعن في صحة رواية المجنى عليها وقال إنها رواية موعز بها وأنه يرجح أن أحدا غير الطاعن قد اعتدى عليها ، وكانت الحقائق العلمية المسلم بها في الطب الشرعي الحديث تفيد أن تحليل فصائل الدماء قد تقطع نتيجته في نفي نسب الطفل عند المنازعة فيه ، وإن كان من غير اللازم أن تقطع في ثبوته ، واتحاد الفصائل أو اختلافها بين الأصول والفروع أيا كان الرأي العلمي فيه هو اعتبار عام لا ينهض في وجه ما تمسك به الطاعن في خصوص دعواه من أن الطفل لا يمكن نسبته إليه ولو بدليل محتمل ، محتكما إلى الخبرة الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها إلا بمعونة ذويها . لما كان ذلك ، وكان لا يعرف حاصل ما كان ينتهي إليه رأى المحكمة لو ثبت لها بيقين من نتيجة تحليل الفصائل أن الطفل لا يمكن أن يعزى إلى المتهم ، وكان رد الدفاع يحدث في وجدان القاضي ما يحدثه دليل الشبوت . لما كان ما تقدم ، فقد كان متعينا على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعي ، أما وهي لم تفعل اكتفاء بما قالته من أنه ليس من اللازم أن تتحدد فصائل دماء الأصول والفروع ، فإنها بذلك تكون قد أحالت نفسها محل الخبر الفني في مسألة فنية ، ومن ثم يكون حكمها معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والإحالة دون حاجة إلى التعرض لسائر الطعن .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد عبد المنعم حمزاري ، محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، وأنور خلف .

(١٦٩)

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) إثبات . "إعتراف" . نقد . مقاصة . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب معيب .

تقدير الاعتراف . موضوعي . حق المحكمة في تجزئته .

مثال لتسبيب معيب في جريمة تعامل في أوراق نقد أجنبي .

١ - إنه وإن كان الأصل أن تقدير الإقرار مما تستقل به محكمة الموضوع وأن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باقرار المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تجزئ هذا الإقرار وأن تأخذ منه بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه لكي تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها ، إلا أنه لما كان يبين من الوقائع ومؤدى إقرار الطاعن كما أورده الحكم أنه يتعامل في النقد الأجنبي وأنه لم يتفق مع المرشد على إجراء المقاصة إلا على سبيل المزاح حتى يحمله على شراء النقد الأجنبي الذي يحوزه ، وكانت المحكمة بعد أن أوردت مؤدى اعترافه على هذا النحو إنتهت في التدليل على ثبوت تهمة الشروع في المقاصة التي أسندتها إليه ، إلى هذا الإقرار وحده وأخذت به جملة وتفصيلا دون أن تبين سبب إقرارها لما قرره من أن هذا الإقرار غير صادق أو تفصح عما اطمأنت إليه وما لم تطمئن إليه منه ، ودون أن تقيم الدليل من واقع هذا الإقرار كما أوردته ، على الحقيقة التي استنتجتها منه حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب سلامة هذا الاستنتاج وصحته ، ومن ثم فإن الحكم يكون مشوبا بعيب القصور الذي يتسع له وجه

الطعن وذلك فيما قضى به في جريمة الشروع في المقاصة ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لهذه الجريمة وحدها والإحالة .

٢ — متى كان الحكم لم يستند في قضائه بإدانة الطاعن إلا على اعترافه فخرجت بذلك أقوال المبلغ عن دائرة الاستدلال ، فإن ما يثيره الطاعن بصدد روايات المبلغ المتعددة وتعويل الحكم على واحدة منها بغير سند يؤيدها ، لا يكون له محل .

٣ — ما يقول به الطاعن من اشتراك المبلغ معه في جريمة بيع النقد الأجنبي بدعوى أنه كان قد اشترى هذا النقد من المبلغ ، وما تغياه الطاعن بهذا الدفاع من انسحاب أثر التنازل عن إقامة الدعوى على المبلغ إليه هو أيضا ، مردود بأنه بفرض أن الطاعن كان قد أثار لدى المحكمة مدعاه في هذا الشأن ، فإنه ما كان له أن يلزمها بمشاركته الرأي فيه ، وفي التفاتها عنه — وهي صاحبة الحق في تقدير أدلة الدعوى — ما يدل على أنها أطرحته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في الفترة من ٧ أبريل إلى ٥ مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : (أولا) تعامل في أوراق النقد الأجنبي الموضحة بالمحضر (٢٨١ دولار أمريكي و ٧٢١ ج استرليني و ٦٠٠٠٠ ليرة إيطالية و ١٥ ج ليبي و ٣٠ دينار كويتي و ٣ دينار عراقي و ١٤٨ ليرة لبنانية و ١٠٠٠ فرنك فرنسي قديم و ٣٣٠ فرنك فرنسي جديد والمبالغ قيمتها بالعملة المصرية مبلغ ١٩٨٨ ج مصر يا و ٦٠ م) وذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المرخص لها . (ثانيا) شرع في التعامل في أوراق النقد الأجنبي الموضحة في التهمة السابقة بأن دفعها للسيد / أمين بهيجت وآخر ليقبض مقابلها بالنقد المصري — وذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المرخص لها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة في حالة تلبس . (ثالثا) لم يعرض للبيع

على وزارة الاقتصاد وبسعر المصرف الرسمي الذي يحدده وزير الاقتصاد النقد الأجنبي المملوك له والموضح في التهمتين السابقتين . (رابعا) شرع في إجراء مقاصة منطوية على تحويل نقد أجنبي للخارج بأن اتفق مع السيد / أمين بهجت وآخر على دفع مبلغ ١٥ ألف جنيه مصرى بالجمهورية العربية المتحدة وقبض مقابلها بالليرات اللبنانية في بيروت على أساس سعر الجنيه المصرى الواحد مبلغ ٤١٠ قرشا لبنانيا وحرر تنفيذا لهذا الاتفاق مستندا وقع عليه بالتزامه بدفع النقد المصرى المذكور " ١٥ ألف جنيه " وذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المرخص لها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة في حالة تلبس . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٣ و ٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ . ومحكمة جناح قصر النيل الجزئية قضت بحضور يا عملا بمواد الإتهام بالنسبة إلى التهم الثلاث الأخيرة (أولا) براءة المتهم من التهمة الأولى (وثانيا) بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف تنفيذ العقوبة عن كل تهمة من التهم الثلاث الأخيرة ومصادرة المبلغ المضبوط لصالح الخزانة العامة ، فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن محصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الشروع فى التعامل فى نقد أجنبي ، وعدم عرض هذا النقد على وزارة الاقتصاد ، والشروع فى إجراء مقاصة لتحويل نقد أجنبي للخارج — قد ران عليه القصور وأخل بحق الطاعن فى الدفاع وأخطأ فى القانون . فأما القصور فهو يقوم فى جانب منه على ما يراه الطاعن من أن الحكم لم يعرض لدفاعه القائم على تكذيب المبلغ (على الشرقاوى) لما انطوت عليه أقواله من سبع روايات متباينة ، وراح يقيم قضاءه على قول ليس له فى الأوراق ما يسانده . وأما الإخلال بحق

الدفاع فيراه الطاعن ماثلا في أنه وقد كشف للمحكمة من أنه اشترى النقد موضوع الجريمة الثانية من المبلغ نفسه ، فقد طلب تحقيق هذه الواقعة حتى إذا ما أصبح مسئولا بوصفه شريكا ، كان للطاعن أن يفيد من تنازل الجهة صاحبة الشأن عن إقامة الدعوى على الشريك عملا بنص المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، غير أن المحكمة دانت الطاعن دون أن تحقق هذا الدفاع . وأما الخطأ في تطبيق القانون والجانب الثاني لقصور الحكم فإن الطاعن يقول في شأنهما - وهما متعلقان بجريمة الشروع في إجراء المقاصة - أن الحكم تساند في إدانته على أنه اتفق مع المرشد على أن يدفع له نقدا مصريا في القاهرة فيقوم الأخير بإيداع مقابله بالليرات في بيروت ، مع أن دفاع الطاعن قام على أن هذا الإتفاق كان وهميا ، ذلك بأن واقع الأمر فيما جرى هو أن الطاعن تظاهر أمام المرشد برغبته في عملية المقاصة وحرر للمبلغ - وهو صديق قديم - إيصال أمانة بالمبلغ محل المقاصة بغية الحصول على قبول المرشد لشراء النقد الأجنبي الموجود لدى الطاعن ، دون أن يتجه قصده مطلقا إلى المقاصة ، ورغم ذلك فإن الحكم المطعون فيه قد التفت عما أثاره الطاعن من دفاع في هذا الشأن ، فغدا بذلك معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لما قام به على الشرفاوى من إبلاغ مكتب مكافحة التهريب بوزارة الداخلية عن رغبة الطاعن في إجراء مقاصة لتحويل نقد أجنبي إلى الخارج فأرسل المكتب مرشدا يتظاهر بأنه هو الذي سيقوم بتنفيذ العملية ، وأن الإتفاق جرى في اجتماع الثلاثة على أن يسلم الطاعن المبلغ قيمة ما أراد تحويله من النقد المصري فيسلمه بدوره إلى المرشد بعد تمام العملية ، وأن الطاعن عرض على المرشد في اجتماعهم أن يبيعه كميات من النقد الأجنبي ، وأن اجتماعا آخر جمع الأطراف الثلاثة فاتفقوا على أن يحرر الطاعن بقيمة عملية المقاصة إيصال أمانة للمبلغ ، وبعد أن أورد الحكم أن مكتب مكافحة التهريب قام بضبط الطاعن وهو يسلم المرشد كمية من النقد الأجنبي موضوع تهمة الشروع في بيعه وأن المبلغ قدم إيصال الأمانة ، تناول دفاع الطاعن فأورده بقوله " وبسؤال المتهم - الطاعن - قال إنه تعرف على المبلغ وأن المبلغ قام بدوره ليعرفه بالمرشد وأن المبلغ أفهم المتهم أن الشخص المذكور جاء ليشتري منه كمية النقد الأجنبي

وأنه اتفق مع المرشد على أن يبيعه هذا النقد بالأسعار الميمنة بالمحضر وأن المرشد طلب منه أن يقوم بتهرب مبلغ ١٥٠٠٠ ج فتظاهر المتهم بالموافقة من قبيل المزاح وذلك حتى يتمكن من بيع النقد الأجنبي ، كما اعترف بتوقيعه على إيصال الأمانة وبتحريره الورقة التي تضمنت العملية الحسابية لصفقة النقد الأجنبي ثم خلاص الحكم إلى إدانة الطاعن في الجرائم الثلاث موضوع الطعن بقوله "حيث إنه يتبين من سرد الوقائع على النحو السالف أن المتهم شرع في التعامل في النقد الأجنبي بأن دفع هذا النقد إلى أمين بهجت وآخر ليقبض مقابلها بالنقد المصري وذلك عن غير طريق أحد المصارف وبالمخالفة للأوضاع المقررة في هذا الشأن وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو ضبطه في حالة تلبس ، كما أنه احتفظ بنقد أجنبي في حيازته دون أن يعرضه للبيع على وزارة الاقتصاد وهو ما تقضى به المادة ٣ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ كما أنه شرع في إجراء مقاصة مطوية على تحويل نقد لبناني وهو نقد أجنبي بأن اتفق مع أمين بهجت على دفع مبلغ ١٥٠٠٠ ج بداخل البلاد ولقبض مقابلها بالليرات اللبنانية في بيروت على أساس سعر قدره ١٠ ٤ قرشا لبنانياً للجنيه المصري وقد حرر مستنداً على نفسه بذلك وذلك عن غير طريق المصارف وبالمخالفة للأوضاع القانونية وقد خاب أثر هذه الجريمة لسبب ضبطه وقد قام الدليل على هذا من اعترافه مما يتعين معه عقابه وفقاً لمواد الاتهام" ولما كان يبين مما أورده الحكم فيما تقدم ، أنه لم يتساند في قضائه بإدانة الطاعن إلا على اعترافه ، فخرجت بذلك أقوال المبلغ عن دائرة الاستدلال ، فإن ما يثيره الطاعن بصدد روايات المبلغ المتعددة وتعويل الحكم على واحدة منها بغير سند يؤيدها ، لا يكون له محل . وأما ما يقول به الطاعن من اشتراك المبلغ معه في جريمة بيع النقد الأجنبي بدعوى أنه كان قد اشترى هذا النقد من المبلغ ، وما تغياه الطاعن بهذا الدفاع من انسحاب أثر التنازل عن إقامة الدعوى على المبلغ إليه هو أيضاً فهو مردود بأنه يفرض أن الطاعن كان قد أثار لدى المحكمة مدعاه في هذا الشأن فإنه ما كان له أن يلزمها بمشاركته الرأي فيه ، وفي التفاتها عنه — وهي صاحبة الحق في تقدير أدلة الدعوى — ما يدل على أنها أطرحته . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول في إدانة الطاعن بالجرائم الثلاث — على ما سلف بيانه — على

اعترافه ولم يعيب الطاعن هذا المذهب من الحكم بصدد التهمتين الأوليين ، فإن الطعن في هذا الشق منه يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إنه فيما يتعلق بوجه النعي الخاص بجريمة الشروع في المقاصة وما قاله الطاعن من أن الحكم أخطأ في القانون وراى عليه القصور حين دانه بها أخذاً بظاهر اعترافه على الرغم من عدم توافر القصد الجنائي لديه والتفتت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن ، فإنه وإن كان الأصل أن تقدير الاعتراف مما تستقل به محكمة الموضوع وأن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تجزئ هذا الاعتراف وأن تأخذ منه بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه لكي تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها إلا أنه لما كان يبين من الوقائع أن مؤدى اعتراف الطاعن كما أورده الحكم أنه يتعامل في النقد الأجنبي وأنه لم يتفق مع المرشد على إجراء المقاصة إلا على سبيل المزاح حتى يحمله على شراء النقد الأجنبي الذي يحوزه وكانت المحكمة بعد أن أوردت مؤدى اعترافه على هذا النحو انتهت في التدليل على ثبوت تهمة الشروع في المقاصة التي أسندتها إليه، إلى هذا الاعتراف وحده وأخذت به جملة وتفصيلاً دون أن تبين سبب إطراحها لما قرره من أن هذا الاعتراف غير صادق أو تفصح عما اطمانت إليه وما لم تطمئن إليه منه ودون أن تقيم الدليل من واقع هذا الاعتراف كما أوردته على الحقيقة التي استنتجتها منه حتى تستطيع محكمة النقض أن ترافق سلامة هذا الاستنتاج وصحته لكي تبين صحة الحكم من فساد . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور الذي يتسع له وجه الطعن وذلك فيما قضى به في جريمة الشروع في المقاصة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لهذه الجريمة وحدها والإحالة .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل
حفتى .

(١٧٠)

الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١) نقض . ” التقرير بالطعن ” . ” الحكم فى الطعن ” .

إبداء الطاعن رغبته فى التقرير بالطعن فى الميعاد القانونى إلى إدارة السجن .
إهمال الإدارة المذكورة فى تحرير تلك الرغبة وتقديمها فى الميعاد . وجوب
قبول الطعن شكلا .

(ب ، ج) إستيلاء على مال للدولة بغير حق . جريمة . ” أركانها ” . حكم .
” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” .

(ب) جريمة الإستيلاء بغير حق على مال للدولة . تمامها بمجرد اخراج الموظف
العمومى أو المستخدم للمال من المكان الذى يحتفظ فيه بنية تملكه .

(ج) التحدث استقلالا عن ملكية المال موضوع جريمة الإستيلاء . غير لازم .
مادامت تلك الملكية لم تكن محل منازعة .

(د) حكم . ” تسببيه . ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل ” .

انحطاً فى مصدر الدليل لا يضيع أثره .

(هـ) إثبات . ” إثبات بوجه عام . شهود ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب
غير معيب ” .

لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل
الدعوى .

١ — متى كان قد بان من خطاب مدير منطقة طره الموجه إلى رئيس النيابة أن الطاعن أبدى رغبته في التقرير بالطعن في الميعاد القانوني ، وأنه قد ثبت إهمال السجن في تحرير هذا الطلب وعدم تقديمه في الميعاد لأسباب خارجة عن إرادة الطاعن ، فإنه يتعين قبول الطعن شكلا .

٢ — تتم جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة بمجرد إنحراج الموظف العمومي أو المستخدم للسل من المكان الذي يحفظ فيه بنية تملكه . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم قد دلت على أن النحاس والأدوات موضوع الجريمة صبحت مخبأة في ما كينة السيارة قيادة الطاعن عند خروجه من باب الشركة ، فإن الجريمة تكون قد تمت .

٣ — التحدث استقلالا عن ملكية المال ليس شرطا لازما لصحة الحكم بالإدانة في جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، ما دامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك بما يتحقق به سلامة التطبيق القانوني الذي خلص إليه ، وما دامت تلك الملكية على ما هو حاصل في الدعوى لم تكن محل منازعة حتى يلتزم الحكم بمواجهتها .

٤ — الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره طالما أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد له مأخذه الصحيح في محضر الجلسة .

٥ — لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦/٨/١٩٦٦ بدائرة قسم الرمل محافظة الإسكندرية بصفته موظفا عموميا "سائق بشركة مصانع النحاس" استولى بغير حق على مال للشركة سألقة الذكر هو الأدوات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١١١/٦ و ١/١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات فقرر بذلك .

ومحكمة جنايات الإسكندرية ، قضت في الدعوى حضوراً عملاً بمواد الإنهاك بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين وعزله من وظيفته وتغريمه خمسمائة جنيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إنه وإن كان الطاعن لم يقرر بالطعن في الميعاد على خلاف ما جرى في شأن إبداء تقرير أسباب الطعن إلا أنه وقد بان من خطاب مدير منطقة طرة الموجه إلى رئيس نيابة الإسكندرية أن الطاعن أبدى رغبته في التقرير بالطعن في الميعاد القانوني وأنه قد ثبت إهمال سجن الإسكندرية والليمان في تحرير طلب النقض الخاص بالطاعن وعدم تقديمه في الميعاد لأسباب خارجة عن إرادة الطاعن ، فإنه يتعين قبول الطعن شكلاً .

وحيث إن مبنى ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الإستيلاء بغير حق على مال لشركة من شركات القطاع العام ، قد أخطأ في الإسناد وشابه قصور في التسيب فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون . وفي ذلك يقول الطاعن إن آية الخطأ في الإسناد هي أن الحكم نسب إلى الشاهد محمد مرتجي اسماعيل أنه قال في تحقيق النيابة إن الطاعن اعترف له بالجرمة ، حالة أن هذا التحقيق جاء خلواً مما يظهر هذا الإسناد . وأما القصور فقد ران على الحكم من ناحيتين (الأولى) أنه لم يدل على قيام القصد الجنائي لدى الطاعن بل إقتصر على القول بأنه ضبط خارجاً بالسيارة وهي نجباً فيها النحاس دون أن يستظهر الحكم إنصراف نيته إلى تملكه ، ولا يغير من ذلك ما أثبتته الحكم من أن الطاعن كان له قول مفاده أن آخرين وضعوا له النحاس في السيارة وطلبوا إليه الخروج به من المصنع . (والثانية) هي أن الحكم سكت عن التحدث عن ملكية الشركة للنحاس المضبوط على الرغم من عدم ثبوت عجز فيما تملكه الشركة منه . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم ، أن ما يكشف عن خطأ الحكم في تطبيق القانون هو أن التكييف الصحيح للواقعة لا يعدو أن يكون شروعاً

في الإستيلاء على النحاس ، وأنه متى كان هذا النظر موفور السلامة ، وكان القصد الجنائي غير متوافر على ما سلف بيانه فإن الواقعة يحكمها نص الفقرة الثانية من المادة ١١٣ من قانون العقوبات وتنأى بذلك عن التأنيم لأنها لا تكون غير جنة لاعتقاب فيها على الشروع ، وأما إذا ثبت توافر القصد الجنائي فباتت الواقعة شروعا في الجناية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة فإنه ما كان للحكمة أن تقضى بالغرامة النسبية المقررة بالمادة ١١٨ من قانون العقوبات وفقا لما هو مستقر في تفسير المادة ٤٦ منه . وبذلك كله يكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بإرتكابها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، ومن بينها ما شهد به محمد مرغني اسماعيل ضابط أمن الشركة بالتحقيق وبالجلسة من أنه واجه الطاعن فاعترف له بما نسب إليه ، وكذلك أقوال الطاعن نفسه في محضر ضبط الواقعة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر الجلسة أن الشاهد المذكور شهد بحصول إقرار الطاعن له ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من أنه خالف الثابت في الأوراق حين قال إن الشاهد روى واقعة الإقرار في تحقيق النيابة أيضا ، لا ينال من سلامة الحكم ، ذلك بأن الخطأ في مصدر الدليل — بفرض وقوعه — لا يضيع أثره طالما أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد له مأخذه الصحيح في محضر الجلسة ، وغنى عن البيان أن لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن حصل أقوال الطاعن في محضر ضبط الواقعة بما مفاده أن آثرين وضعوا المضبوطات في ما كينة السيارة وطلبوا منه الخروج بها من الشركة فلم يمانع على أساس أن يحصل على نصيبه بعد بيعها ، خلص إلى إدانة الطاعن بقوله ” وحيث إن المتهم — الطاعن — بتحقيق النيابة وبالجلسة أنكر ما نسب إليه ولا تعول المحكمة على إنكاره إزاء دلائل الثبوت المتقدمة وضبطه بمحاول الخروج بالسيارة والنحاس مخفي بما كينتها وإقراره بالعلم بوجود النحاس بمكان إخفائه وإسناده وضع النحاس إلى أشخاص ثم مدوله عن ذلك “ ولما كان ما حصله الحكم من أقوال الطاعن وما أورده فيما تقدم هو

مما يكفي ويسوغ به الإستدلال على توافر القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات التي دان الطاعن بها بعد أن ثبت له انصراف نيته إلى تملك المال الذي استولى عليه، وكان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن أو المدافع عنه لم ينازعا في ملكية الشركة المجنى عليها للنحاس والأدوات المضبوطة وكان التحدث إستقلالا عن ملكية المال ليس شرطا لازما لصحة الحكم بالإدانة ما دامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك بما يتحقق به سلامة التطبيق القانوني الذي خلص إليه وما دامت تلك الملكية على ما هو حاصل في الدعوى لم تكن محل منازعة حتى يلتزم الحكم بمواجهتها، فإن النعي على الحكم بالقصور بوجهيه لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون حين اعتبر الفعل المنسوب إليه جريمة تامة ، مردودا بأنه لما كانت جريمة الإستيلاء بغير حق على المال تتم بمجرد إنحراج الموظف العمومي أو المستخدم للمال من المكان الذي يحفظ فيه بنية تملكه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم قد دلت على أن النحاس والأدوات الأخرى موضوع الجريمة ضبطت مخبأة في ما كينة السيارة قيادة الطاعن عند خروجه من باب الشركة ، فإن الجريمة تكون قد تمت . ومتى كان ذلك وكان الحكم قد أثبت انصراف نية الطاعن إلى تملك المال الذي استولى عليه على ما مر ذكره ، فقد أضحي ما تغياه الطاعن من خروج الواقعة — بوصفها شروعا في جنحة — من دائرة التأثيم وما يراه من عدم جواز توقيع عقوبة الغرامة النسبية المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات على الواقعة — بوصفها شروعا في جناية الإستيلاء على المال — غير سديد لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(١٧١)

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ القضائية

(١) إثبات . ” خبرة “ .

ليس في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ نص يوجب على معاون الخبراء القيام بما
يتناط بهم من أعمال الخبرة تحت إشراف رؤسائهم المباشرين أو بناء على
نذب منهم .

(ب ، ج) مستشار الإحالة . حكم . ” إصداره “ . نقض . ” أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها “ . بطلان .

(ب) لا يلزم لصحة قرارات مستشار الإحالة صدورها بأمر الأمة .
(ج) عدم جواز إثارة أمر بطلان قرار الإحالة لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(د ، هـ ، و ، ز ، ح) مواد مخدرة . نقض . ” أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها “ . حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر
معيب “ .

(د) المنازعة الموضوعية في اختلاف ما ضبط من المخدر
وما حلل . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(هـ) واقعة إحراز المخدر بقصد الاتجار . تقديرها .
موضوعي .

(و) ماهية الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع باجابه أو الرد عليه ؟

(ز) تعيب تحقيق النيابة دون التمسك بطلب استكمال . لا يصح أن يكون محل طعن .

(ح) حكم الإدانة . بياناته ؟

١ — نصت المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ على أن يقوم بأعمال الخبرة أمام جهات القضاء خبراء الجداول الحاليون وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى . وبينت المادة ٣٦ من القانون المذكور ترتيب وظائف خبراء مصلحة الطب الشرعى وهى تبدأ بوظيفة كبير الأطباء الشرعيين وتتمى بوظيفة معاون طبيب شرعى وما يعادلها . ولم يفرق القانون بينها فى ولاية أعمال الخبرة ومن ثم فليس فى هذا القانون نص يوجب على معاونى الخبراء القيام بما يناط بهم من أعمال الخبرة تحت إشراف رؤسائهم المباشر أو بناء على ندب منهم . ولا محل للقياس على إجراءات التحقيق التى يباشرها معاونو النيابة الذين يخضعون فى تنظيم عملهم لقانونى السلطة القضائية والإجراءات الجنائية لتعلق ذلك بولايتهم التى حددتها النصوص الواردة بهذين القانونين .

٢ — إن قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وهو فيما يباشره من سلطات ليس إلا سلطة تحقيق ، وليس جزءا من قضاء الحكم . ومن ثم فإنه لا يلزم لصحة قراراته صدورها باسم الأمة مادام أن كلا من الدستور وقانون السلطة القضائية لا يوجب هذا البيان إلا فى الأحكام .

٣ — لا يقبل إثارة أمر بطلان قرار الإحالة — باعتباره إجراء سابقا على المحاكمة — لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — إن ما تثيره الطاعنة من أنه غير ثابت إن كان التحليل قد شمل جميع القطع المضبوطة أم بعضا منها فقط هو منازعة موضوعية مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

فضلا عن أن إختلاف وزن تلك القطع — بفرض صحة وقوعه — ليس من شأنه أن ينفي عن الطاعنة احرازها لكمية الحشيش التي أرسلت للتحليل فمستوليتها الجنائية قائمة عن إحراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو أكثر .

٥ — إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها — وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره — ذلك أن ضالة كمية المخدرات أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة، ومادامت هي قد اقتنعت للأسباب التي بينتها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن الاحراز كان بقصد الاتجار فإن ماثيره الطاعنة بدعوى القصور في التسييب وفساد الاستدلال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة والقرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصح إثارته أمام محكمة النقض .

٦ — الطالب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطالب بالحازم الذي يقوع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه .

٧ — تعيب الطاعنة لتحقيق النيابة بما تراه فيه من نقص دون أن تتمسك بطالب استكمالها لا يصح أن يكون محل طعن .

٨ — إذ أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، لم يرسم شكلا خاصا أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان، وأنه متى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون مادام مرجع الأمر إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ٧ فبراير سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز القناطر الخيرية محافظة القليوبية : أحرزت بقصد الاتجار جوهر مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة

إحالتها على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد الواردة بأمر الإحالة فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٤/١ — ١ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ والبنـد الثاني عشر من الجدول الأول المرفق بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبـتغريمها ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المضبوطات بلا مصاريف جنائية . فطعنـت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار جاء باطلاً قاصر البيان فاسد الاستدلال ، ذلك بأنه استظهر هذا القصد في حقها من التحريات وكبر الكمية وتجزئتها لبيعها ومن ضبط أداة التقطيع مع أن ذلك يدحضه أن الكمية المضبوطة لا تتجاوز ١٠ رجم ، وليست التجزئة وضبط أداة التقطيع دليلاً على قصد الاتجار لأنه ليس هناك ما يمنع من أن يكون الإحراز على هذا الوجه بقصد التعاطي ، وقد جاء الحكم مجملًا في بيانه لوقائع الدعوى حسبما جاءت في التحقيقات وهي خالية من أى دليل على اتجار الطاعنة في المخدرات ، كما اعتراه البطلان لأن الدعوى الجنائية لم تحرك بأجراء صحيح إذ لم يتوج قرار الإحالة باسم الأمة إعمالاً للسادة ٢٥ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية التي تنص على أن الأحكام تصدر باسم الأمة . وقد أثبت الضابط أن عدد قطع المخدرات المضبوطة ثمانى قطع بينما أثبت وكيل النيابة أنها تسع وجاء بالمحضر أن ثلاث قطع منها وزن ٤ رجم والثمانى قطع وزن ٦ رجم ٤ رجم بينما جاء بتقرير التحليل أن الثلاث قطع وزن ٤ رجم والتسع قطع وزن ٦ رجم ٣ رجم على الرغم من أنه أخذ من كل قطعة ١٠ رجم للتحليل وبذلك يكون هناك اختلاف في الوزن بين ما ضبط وبين ما حلل وكان حرياً بالحكم أن يرفع سبب هذا الاختلاف ، هذا إلى أن التحليل أجراه معاون كياوى شرعى الأمر الذى كان يقتضى ندبا من رؤسائه أسوة بمعاون النيابة ، كما لم يوضح التقرير ما إذا كان التحليل

قد أجرى على كل قطعة من المضبوطات أم أنه تناول من إحداها فقط ١٠ رجم ومن ثم فليس من دليل يؤكد أن جميع المضبوطات من الحشيش . وقد تمسك الدفاع بطلب تحليل الطبلية التي قيل بأن الطاعنة كانت تقطع المخدرات عليها غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ولم تعن بالرد عليه على الرغم من أهميته وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جواهر مخدر بقصد الاتجار التي دان الطاعنة بها ، وأورد على ثبوتها في حقها الأدلة السائغة التي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك ، وكان إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها وهو ما لم يخطئ . الحكم في تقديره ذلك بأن ضالة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة ، وما دامت هي قد اقتنعت للأسباب التي بينها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق ، أن الإحراز كان بقصد الإتجار ، فإن تأثيره الطاعنة بدعوى القصور في التسبب وفساد الاستدلال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة والقرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصح إثارتها أمام محكمة النقض . أما ما تنعاه الطاعنة على الحكم من القصور لإغفاله بعض الوقائع في التحقيقات فردود بأنه فضلا عن أنها لم تبين الوقائع التي أغفلها الحكم مما يجعل هذا النعي مرسلا ومجهلا لا يلتفت إليه ، فإن القانون إذ أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لم يرسم شكلا خاصا أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان ، وأنه متى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون مادام مرجع الأمر إلى ما تأخذه دون ما تعرض عنه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥٥ من الإعلان الدستوري الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ تنص على أنه تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة وهو ما نصت عليه المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية أيضا وكان قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية

من مراحل التحقيق وهو فيما يباشره من سلطات ليس إلا سلطة تحقيق ، وليس جزءا من قضاء الحكم ، فإنه لا يلزم لصحة قراراته صدورها باسم الأمة ما دام أن كلا من الدستور وقانون السلطة القضائية لا يوجب هذا البيان إلا في الأحكام ، وفضلا عن ذلك ، فإن قرار الإحالة وهو إجراء سابق على المحاكمة ، هو مما لا يقبل إثارة أمر بطلانه أمام محكمة النقض ما دام أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أنه لم يدفع به . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعة لم يتحدث بشيء عما قالته في طعنها بشأن اختلاف وزن المخدرات وهو دفاع موضوعي لا يثار أمام محكمة النقض ، وكان اختلاف هذا الوزن على فرض صحة وقوعه ليس من شأنه أن ينفي عن الطاعة إحرازها لكمية الحشيش التي أرسلت للتحليل فمسئوليتها الجنائية قائمة من إحراز هذه المخدرات ، قل ما ضبط منها أو أكثر . لما كان ذلك ، وكان نعي الطاعة على تقرير التحليل بالبطلان لأن معاون الكيماوي الذي أجراه لم يندب لإجرائه من رئيسه مردودا بأن المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ نصت على أن يقوم بأعمال الخبرة أمام جهات القضاء خبراء الجداول الحاليون وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعي . وبينت المادة ٣٦ من القانون المذكور ترتيب وظائف خبراء مصلحة الطب الشرعي وهي تبدأ بوظيفة كبير الأطباء الشرعيين وتنتهي بوظيفة معاون طبيب شرعي وما يعادلها ولم يفرق القانون بينها في ولاية أعمال الخبرة ومن ثم فليس في هذا القانون نص يوجب على معاوني الخبراء القيام بما يناط بهم من أعمال الخبرة تحت إشراف رؤسائهم المباشر أو بناء على ندب منهم ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما جاء بتقرير الخبير فإن الطعن عليه يكون غير سديد . ولا محل للقياس على إجراءات التحقيق التي يباشرها معاونو النيابة الذين يخضعون في تنظيم عملهم لقانوني السلطة القضائية والإجراءات الجنائية لتعلق ذلك بولايتهم التي حددتها النصوص الواردة بهذين القانونين . لما كان ذلك ، وكان ما تنعاه الطاعة من إخلال بحقوقها في الدفاع لعدم استجابة المحكمة لما طلبته من تحليل الطبلية مردودا بأن الطلب الذي تلتم محكمة الموضوع باجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ، ولما كان الثابت بمحضر الجلسة هو أن الدفاع عن الطاعة يقال "وليس من المعقول

أن تقطع المتهمة المخدر على طبلية تأكل عليها وكان المقروض تحرير الطبلية والقيام بتقديمها للتحليل وهذا أمر جوهري تستفيد منه المتهمة " فإن ما ذكره الدفاع بشأن هذا التحليل لا يعد طلبا بالمعنى السالف ذكره إذ هو لا يعدو أن يكون تعيينا لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص بدون أن يتمسك بطلب استكمال . لما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعنة من أنه غير ثابت إن كان التحليل قد شمل جميع القطع المضبوطة أم بعضها منها فقط هو منازعة موضوعية في كنه المواد المضبوطة وهو ما لا يجوز التعدي به أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ،
ومحمود عطيفه .

(١٧٢)

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) طعن . ” المصلحة في الطعن ” . نقض . ” المصلحة في الطعن ”
دعوى . ” المصلحة في الدعوى ” . نيابة عامة . معارضة .
” نظرها والحكم فيها ” . حكم . ” تسييبه . تسييب معيب ” .
تسميرة .

(أ) عدم قبول طعن النيابة إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للحكوم عليهم

من المتهمين مصلحة في الطعن . مثال .

المصلحة أساس الدعوى .

العذر المانع من حضور جلسة المحاكمة . شرط لقبول المعارضة
في الحكم الحضورى الإمتبارى .

(ب) الطعن في الأحكام لصالح القانون . غير جائز . مثال .

١- الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم
عادل وتختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات
القانون ، ولها تبعاً لذلك أن تطعن بطريق النقض في الأحكام من جهة الدعوى
الجنائية وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة
هي للحكوم عليهم من المتهمين ، فتنبؤ عنهم في الطعن لمصلحتهم وتنفيد في ذلك

بقيود طعنهم ، بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للحكم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها في أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى ، وإن كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول معارضة المتهم شكلاً وقال في أسبابه إنها حازت شكلها القانوني وذلك على الرغم من عدم اثبات المتهم قيام عذر منعه من حضور الجلسة التي يصدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه — دون أن يقضى بعدم قبول المعارضة عملاً بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية أو يفصح عن ذلك في أسبابه وهو ما يعتبر خطأ في تطبيق هذا القانون وخطأ في التسبيب — إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الاستثنائي المعارض فيه الذى كان قد نص بدوره على تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإدانة المتهم وكانت سلطة الاتهام قد أجيبت إلى طلباتها بهذا القضاء كله وكان المتهم لم يبد طلبات ما سواه كان ذلك فيما يتعلق بشكل المعارضة أو بموضوعها فلم يتصل الطعن تبعاً لذلك بطلب من طلباته ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير مجد .

٢ — لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها — وطعناتها تبعاً لذلك — مسألة نظرية صرف لا يؤبه لها ، ومن ثم فإنه لا مصلحة لها كسلطة اتهام أو للحكم عليه من الطعن على الحكم لقضائه بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً دون القضاء بعدم قبولها طالما أنه لا جدوى منه ما دام كل من الحكيم فيما يتعلق بالفصل في شكل المعارضة بقبولها أو بعدم قبولها في خصوصية الدعوى ، يلتقيان في النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء في الموضوع بإدانة المتهم ، قضاء لا مطعن عليه منه أو من النيابة العامة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ٩ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم أول طنطا بصفته بائعاً متجولاً (١) باع سلعة مسعرة " بلح عجوة " بسعر يزيد عن السعر المقرر (٢) لم يعلن عن أسعار السلعة السابقة الإشارة إليها والتي

يعرضها للبيع طبقا للأوضاع المقررة وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٤ و ١٧ و ٢٠ من المرسوم بقانون ٥٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٢٣ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل . ومحكمة جناح طنطا المستعجلة قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة عن التهمة الأولى ومائة قرش عن التهمة الثانية بلا مصاريف فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا إعتباريا بقبول الإستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . عارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بقبول معارضة المطعون ضده شكلا وانساق إلى الحكم في موضوعها قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المعارض فيه صدر حضوريا إعتباريا ولم يقدم المطعون ضده عذرا يبرره بخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها ذلك الحكم مما كان يتعين معه القضاء بعدم قبول المعارضة فيه دون قبولها والحكم في موضوعها بتأييد الحكم المعارض فيه وهو ما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه وإعمال القانون على وجهه الصحيح .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه باع ساعة مسعرة (بلح عجوة) بسم يزيد عن السعر المقرر ولم يعلن عن أسعار تلك الساعة . ومحكمة طنطا الجزئية المستعجلة قضت غيابيا بتغريمه مائة جنيه والمصادرة عن التهمة الأولى ومائة قرش عن التهمة الثانية فعارض وقضى في المعارضة برفضها فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم ومحكمة ثانى درجة قضت حضوريا إعتباريا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في المعارضة بالحكم المطعون فيه برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى بقبول معارضة المطعون ضده شكلا وقال في أسبابه إنها حازت شكلا ،

القانوني وذلك على الرغم من عدم إثبات المتهم قيام عذر منعه من الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الإعتبارى المعارض فيه — دون أن يقضى بعدم قبول المعارضة عملاً بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية أو يفصح عن ذلك فى أسبابه وهو ما يعتبر خطأ فى تطبيق هذا القانون وخطأ فى التسبيب — إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الاستثنائى المعارض فيه الذى كان قد قضى بدوره بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإدانة المطعون ضده . وكانت سلطة الإتهام قد أجيبت إلى طلباتها بهذا القضاء كله ، وكان المتهم لم يبد طلبات ما سواه أكان ذلك فيما يتعلق بشكل المعارضة أو بموضوعها فلم يتصل الطعن تبعاً لذلك بطلب من طلباته ، وكان الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل وتختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسعى فى تحقيق موجبات القانون ، وكان لها تبعاً لذلك أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام — من جهة الدعوى الجنائية — وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليهم من المتهمين فتنبؤ عنهم فى الطعن لمصلحتهم — متقيدة فى ذلك بقيود طعنهم — بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا إنعدمت فلا دعوى . لما كان ذلك ، فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن فى الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها — وطعنها تبعاً لذلك — مسألة نظرية صرف لا يؤبه لها ومن ثم فإنه لا مصلحة لها كسلطة إتهام أو للمحكوم عليه من الطعن على الحكم لقضائه بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً دون القضاء بعدم قبولها ، طالما أنه لا جدوى منه ما دام كل من الحكيم فيما يتعلق بالفصل فى شكل المعارضة بقبولها أو بعدم قبولها فى خصوصية هذه الدعوى ، يلتقيان فى النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء فى الموضوع بإدانة المتهم ، قضاء لا مطعن عليه منه أو من النيابة العامة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن لا يكون مقبولاً لإنعدام المصلحة فيه ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العراوى ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٧٣)

الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعى" . حكم . "تسببيه" .
 تسبب معيب .

(١) متى يبيح الدفاع الشرعى عن المال القتل العمد ؟
 (ب) تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء موضوعى .

١ — يبيح حق الدفاع الشرعى عن المال وفقا لنص الفقرة الثالثة من
 المادة ٢٥٠ عقوبات القتل العمد ما دام المقصود منه منع الدخول ليلا فى منزل
 مسكون أو فى ملحقاته .

٢ — من المقرر أنه وإن كان تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كانت
 هذه القوة تدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى أو تتجاوزه هو من شأن محكمة
 الموضوع ، إلا أنها متى كانت قد أثبتت فى حكمها من الوقائع ما يدل على أن
 المتهم كان فى حالة دفاع شرعى وما ينفى هذا التجاوز ولكنها استخلصت ما يخالف
 هذه الحقيقة ، فإنه عندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة
 تطبيق القانون أن تتدخل وتصحيح هذا الاستخلاص الخاطىء بما يتفق وتلك
 الحقيقة وما يقض به المنطق والقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأنهما في ليلة ٥ يناير سنة ١٩٦٥ بدائرة بندر ومحافضة المنيا : — (أولا) المتهم الأول — شرع في قتل المتهم الثاني عمدا بأن أطلق عليه عيارين ناريتين قاصدا قتله ، فأصابه أحدهما فحدثت به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مدراكة المجنى عليه وإسعافه بالعلاج . (ثانيا) المتهم الثاني — شرع في سرقة الدواجن الموصوفة بالمحضر والمملوكة لمايشيل سراجوش من حظيرته الملحقة بمسكنه حالة كونه يحمل سلاحا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة . ومحكمة جنايات قننا قضت بحضور يا وعملا بالمواد ٢/٢٤٦ و ٣/٢٥٠ و ٢٥١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول ، وغايبيا وعملا بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/١ — ٤ — ٦ من القانون ذاته بالنسبة إلى المتهم الثاني مع تطبيق المادة ١/٣٠ من القانون المذكور بمعاقة كل من هذين المتهمين بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر ومصادرة السكين المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى على أن المطعون ضده عندما أطلق العيار الناري على المتهم الثاني كان في حالة دفاع شرعي عن المال باعتبار أنه كان مقصودا به منع الدخول ليلا في منزل مسكون أو في أحد ملاحقاته إلا أنه انتهى إلى اعتباره متجاوزا بذية سليمة حق الدفاع الشرعي في حين أن الحالة التي استخلصتها المحكمة لواقعة الدعوى تبيح للمطعون ضده القتل العمد لدرء الخطر الذي يهدد مال غيره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة الدعوى بما مجمله أن المطعون ضده " المتهم الأول " فوجيء ليلا باقتحام المتهم الثاني لأحد ملاحقات

السكن الذي يتولى هو حراسته لسرقة مابه من دواجن وإذا استوضحه شخصيته حاول الفرار داخل حوش المبنى فأطلق عليه عيارا ناريا للارهاب ، إلا أن المتهم الثاني عاد ثانية محاولا تسليق سور الحظيرة فأطلق مقدوفا ناريا ثانيا فأحدث به إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ، انتهى إلى أن "المطعون ضده" المتهم الأول كان فى حالة دفاع شرعى ثم عاد واعتبره متجاوزا بنية سليمة هذا الحق دون تبرير لقضائه هذا . لما كان ذلك ، وكان حق الدفاع الشرعى عن المال يبيح - وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٠ عقوبات - القتل العمد مادام المقصود منه منع الدخول ليلا فى منزل مسكون أو فى ملحقاته ، وكان الثابت من واقعة الدعوى كما سطرها الحكم أن المطعون ضده "المتهم الأول" كان فى حالة دفاع شرعى عن المال مقصودا به منع الدخول ليلا فى منزل مسكون وفى ملحقاته ، وهو ما انتهى إليه الحكم فى تبريره لمركز هذا المتهم من الناحية القانونية ، وكانت تلك الحالة تبيح للدافع أن يلجأ إلى القتل العمد لدرء الخطر الذى يهدد المال وفق القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم على الرغم من ذلك عاد واعتبر المطعون ضده متجاوزا لحق الدفاع الشرعى - بغير تبرير لهذا الخلوص - وبما يتنافى والحالة التى أوضحها لواقعة الدعوى وتكييفه للمركز القانونى للتهم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كانت هذه القوة تدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى أو تتجاوزه ، هو من شأن محكمة الموضوع ، إلا أنها متى كانت قد أثبتت فى حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى وما ينفى هذا التجاوز ، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة - كما هو الحال فى هذه الدعوى - فإنه عندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص الخاطئ بما يتفق وتلك الحقيقة وما يقضى به المنطق والقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة المطعون ضده "المتهم الأول" .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية المادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(١٧٤)

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١) جريمة . قتل عمد . فاعل أصلى . قصد جنائى . سبق إصرار .
مسئولية جنائية . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .
منى يعتبر المتهمون جميعا فاعلين أصليين ؟

(ب ، ج) مأمورو الضبط القضائى . "إختصاصهم" . تفتيش .
قبض . دفوع . "الدفع ببطلان القبض والتفتيش" . محكمة
الموضوع . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .
حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات . "إثبات
بوجه عام" . رجال السلطة العامة .

(ب) التفتيش الذى يحرمه القانون على رجل الضبط القضائى .
نطاقه ؟

(ج) الدفع ببطلان القبض والتفتيش . ماهيته ؟

(د ، هـ ، و ، ز) إثبات . إثبات بوجه عام . "شهادة" . "خبرة" .
حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

(د) عدم تطابق أقوال الشهود مع الدليل الفنى . غير لازم .

(هـ) جزم الحكم بما لم يجزم به الخير . لا يعوبه .

(و) تساند الأدلة فى المواد الجنائية .

(ز) وزن أقوال الشهود . من إطلاقات محكمة الموضوع .

١- متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في منطق سليم وبأدلة سائغة وجود الطاعنين - معا - على مسرح الجريمة وإطلاقهم الأعمرة النارية على المجنى عليه تنفيذا لقصدتهم المشترك الذي يتوالتية عليه ، فان في هذا ما تتحقق به مسؤولية الطاعنين - جميعا - عن جنائية قتل المجنى عليه عمدا كفاعلين أصليين فيها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون مطلق الأعمرة التي أودت بحياة المجنى عليه معلوما معينا بالذات أو غير معلوم .

٢ - إن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية إنما هو التفتيش الذي يكون في إجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن وذلك فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي أجاز لهم القانون ذلك بنصوص خاصة . أما التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى إجرأؤه التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن فغير محظور عليهم ويصح إجرأؤه وتعقب المتهم في أى مكان والاستشهاد به كدليل في الدعوى . ومن ثم فإن التفتيش الذي أجراه الضابط بجسر النيل وضبط فيه الأسلحة موضوع الدعوى لا يحرمه القانون ويصح الاستدلال به .

٣ - إن الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مالم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان نظرا إلى أنها تقتضى تحقيقا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يدفعوا ببطلان التفتيش ، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان ، فإنه لا يقبل منهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدلائل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق . ولما كان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه من أقوال الشاهد

أن الطاعنين لم يقتصرُوا على إطلاق ثلاثة أعيرة نارية أو أربعة — كما جاء بأسباب الطعن — كما لم ينقل عن الشاهد أن الطاعنين كانوا في مكان واحد ، فإن قالة التناقض بين أقوال الشاهد وما ورد بتقرير الصفة التشريحية تكون ولا سند لها .

٥ — إن الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها ، ومن ثم فلا أساس لما يثيره الطاعنون في خصوص اعتماد الحكم المطعون فيه على تقرير الصفة التشريحية مع أنه بنى على الترجيح لا القطع .

٦ — إن الأدلة في المواد الجنائية متسائلة يكمل بعضها بعضها ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما هي الحال في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون سديدا .

٧ — إن وزن أقوال الشهود وتمويل القضاء عليها مهما وجه إليها من طاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع دون معقب ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لخلها على عدم الأخذ بها . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال ضابط المباحث وأخذت بها فإنه على فرض تكذيب شيخ العزبة لتلك الأقوال فإن المحكمة لم تكن ملزمة بمناقشة رواية الأخير إذ في عدم إيرادها بالحكم ما يفيد إطراحها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز مغاغة محافظة المنيا : (أولا) قتلوا عبد الهادي حسين محمد عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية

مششخنة ثلاث بنادق إيطالي وترىصوا له في المكان الذي أيقنوا وجوده فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية من بنادقهم قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ثانيا) أحرزوا بدون ترخيص أسلحة نارية مششخنة ثلاث بنادق إيطالي . (ثالثا) أحرزوا ذخيرة " طلقات " مما تستعمل في الأسلحة النارية سالفة الذكر دون أن يكون مرخصا لهم بحملها أو إحرازها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضور يا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ٢٦ / ٢ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة والمصادرة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعنين بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وبجرمتي إحراز أسلحة نارية مششخنة وذخيرة دون ترخيص قد شابه القصور والتناقض في التسيب والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، وذلك بأنه أغفل الرد على دفاع الطاعن الأول بشأن عدم وجوده بمكان الحادث وعلى ما أثاره الطاعن الثالث من بطلان الدليل المستعمل من ضبط السلاح لأنه لم يضبط بمنزل أي من الطاعنين وقد تم بمعرفة ضابط مباحث مركز مغاغة خارج دائرة اختصاصه وفي دائرة شرطة مركز الفشن . ثم إن الحكم عول في الإدانة على أقوال الشاهد وعلى تقرير الصفة التشريحية معا مع ما بينهما من تعارض لأن مؤدى التقرير الطبي أن المجنى عليه أصيب من ثلاثة أعيرة نارية أصابه إحداها في صدره وكان مساره من الأمام إلى الخلف أي أن الجاني كان في مواجهة المجنى عليه أما بالإصابات الباقيتين فإن مسار العيار فيهما من الخلف إلى الأمام مما مفاده أنهما أطلقا على

المجنى عليه من الخلف بينما قرر شاهد الرؤية الوحيدة أن المتهمين — جميعاً — كانوا في مكان واحد. هذا إلى أن تقرير الصفة التشريحية مبناه الترجيح لا القطع فضلاً عن أنه لم يدر في مكان الحادث على مقتدوفات نارية يمكن أن تعين على تحديد نوع السلاح المستعمل ، علاوة على أنه ثبت من التقرير الطبي تعدد الإصابات بالمجنى عليه وأنها لم تحصل من ثلاثة أعيرة أو أربعة فقط حسبما ذهب إليه الحكم المطعون فيه. ثم إن الحكم خلص إلى إدانة الطاعنين مع استحالة وقوع الحادث على النحو الذي انتهى إليه إذ أن الطاعن الأول وهو متقدم في السن لا يقوى على حمل السلاح والفرار به في طريق وعر إلى محل إقامته هو والطاعن الثاني بدائرة مركز الفشن على مسافة لا تقل عن مائة كيلومتر ، ولم تناقش المحكمة أقوال شيخ عزبة الجبالي الذي كذب ضابط مباحث مركز مغاغة في أقواله كما لم تكن بالرد على دفاع الطاعنين وقضت بإدانتهم جميعاً بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار على الرغم من عدم تحديد مطلق الأعيرة التي أودت بحياة المجنى عليه مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دين الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مستمدة من شهادة شاهد الرؤية ونائب العمدة ومن تحريات ضابط مباحث مركز مغاغة ومن المعاينة وتقرير الصفة التشريحية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول أو الدفاع عنه قد أثار أيهما شيئاً أمام محكمة الموضوع بشأن عدم تواجده بمكان الحادث وقت وقوعه ومن ثم فإنه لا يقبل منه أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أماتها ولا يجوز له أن يشير هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية إنما هو التفتيش الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن وذلك فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي أجاز لهم القانون ذلك بنصوص خاصة . أما التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضي إجراءات التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن

فغير محظور عليهم ويصح إجراؤه وتعقب المتهم في أى مكان والاستشهاد به كدليل في الدعوى ومن ثم فإن التفتيش الذى أجراه الضابط بجسر النيل وضبط فيه الأسلحة موضوع الدعوى لا يحرمه القانون ويصح الاستدلال به . ومع ذلك فإن الدفع ببطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مالم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان نظرا إلى أنها تقتضى تحقيقا تتحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . ولما كان الثابت من محضر جاسة المحاكمة أن الطاعنين لم يدفعوا ببطلان التفتيش ، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان ، فإنه لا يقبل منهم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه وهو في صدد تصوير الواقعة حصل منها أن الطاعنين تربصوا للمجنى عليه وأنهم ” ما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه الرصاص من بنادقهم قاصدين إزهاق روح المجنى عليه فأصابه عدد من الأعيرة النارية قبل أن يتمكن من الفرار وسقط قتيلًا في مكان الحادث “ ثم عرض إلى أقوال شاهد الرؤية عهد محمد عنبر وحصل منها أنه ” فوجئ قبل أن يتعد عن مكان الحادث بالمتهمين الثلاثة — الطاعنين — يخرجون من الجظيرة وقد حمل كل منهم في يده بندقية وأطلقوا على المجنى عليه ثلاثة أعيرة نارية قاصدين قتله فسقط مصابا ولاذوا بالفرار وسمع عندئذ عددا آخر من الأعيرة .. “ ونقل الحكم عن تقرير البصفة التشريعية ” أن وفاة المجنى عليه حدثت نتيجة ما أحدثته الإصابات النارية بالرأس والصدر والطرف السفلى الأيمن من كسور بالجمجمة والفك السفلى الأيمن وتهتك بالمنخ والسحايا وكسور بالأضلاع وتهتك بالرئة اليمنى والقلب وتهتك بالأنسجة بالطرف السفلى الأيمن وما صاحب ذلك من نزيف دموى وصدمة عصبية ... وأن البنادق المضبوطة من البنادق ذات السرعة العالية وأنها أطلقت في تاريخ يتفق وتاريخ الحادث “ ولما كان مفاد ما أورده الحكم من أقوال الشاهد أن الطاعنين لم يقتصرُوا على إطلاق ثلاثة أعيرة نارية أو أربعة — كما جاء بأسباب الطعن —

كما لم ينقل عن الشاهد أن الطاعنين كانوا في مكان واحد ، فإن قالة التناقض بين أقوال الشاهد وما ورد بتقرير الصفة التشريحية تكون ولا سند لها . أما ما يثيره الطاعنون في خصوص اعتماد الحكم المطعون فيه على تقرير الصفة التشريحية مع أنه بنى على الترجيح لا القطع فإنه مردود بأن الأصل أن المحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها ، ومن المقرر كذلك أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضها ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومفتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه - كما هي واقع الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان القول باستحالة وقوع الحادث على النحو الذي صورته الحكم بالنظر إلى تقدم سن الطاعن الأول وبعد المسافة بين مكان الحادث ومحل إقامته فإنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها ولا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يعيبه الطاعنون على الحكم المطعون فيه لإغفاله التصدي إلى دفاعهم بغير توضيح لمساهية هذا الدفاع فإنه نعي غير مقبول لما هو مقرر من أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع دون معقب ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال ضابط مباحث مغاغة وأخذت بها فإنه على فرض تكذيب شيخ عزبة الجبالي لتلك الأقوال فإن

المحكمة لم تكن ملزمة بمناقشة رواية شيخ العزبة إذ في عدم إيرادها بالحكم ما يفيد إطراحها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في منطق سليم وبأدلة سائغة وجود الطاعنين — معا — على مسرح الجريمة وإطلاقهم الأفعيرة النارية على المجنى عليه تنفيذا لقصدتهم المشترك الذي بيتوا النية عليه ، فإن في هذا ما يتحقق به مسئولية الطاعنين — جميعا — من جنائية قتل المجنى عمدا كفاعلين أصليين فيها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون مطلق الأفعيرة التي أودت بحياة المجنى عليه معلوما معينا بالذات أو غير معلوم . لما كان ما تقدم ، فإن النعى برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، محمود العمراري ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(١٧٥)

الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٣٨ القضاية

تقليد . براءات اختراع . رسوم ونماذج صناعية . حكم ” تسبيبه . تسبيب
غير معيب “

كفاية تشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم للقضاء بالبراءة . مثال فى جريمة تقليد
نماذج قبعات .

يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم
لكى يقضى له بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية إذ مرجع
الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه
أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يخلط بين
أحكام تقليد الاختراع وأحكام تقليد الرسوم والنماذج الصناعية بل تشككت
المحكمة فى جودة الرسوم والنماذج المسجلة باسم الطاعن ورجحت سبق استعمالها من
قبل ، وكانت المحكمة لم تفصل فى الدعوى إلا بعد أن محصنتها وأحاطت بظروفها
وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة
النفى ولم تكن قد اقتضت على بحث ما إذا كانت رسوم ونماذج القبعات المسجلة
باسم الطاعن مبتكرة من عدمه بل تعدت ذلك إلى بحث مدى جدتها فداخلتها
الرسمية فى أن تكون تلك الرسوم والنماذج جديدة ورجحت سبق استعمالها فى المجال
الصناعى ، فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم الثلاثة وآخر بأنهم في يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الموسيقى : أولا — قلدوا موضوع نموذج صناعى مسجلا قانونا . (ثانيا) حازوا بقصد الاتجار منتجات القبعات المبينة بالمحضر عليها نموذج صناعى مقلد مع علمهم بذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و٤ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤٨ و٢ — ٣ و٥٧ و٦٠ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ واللائحة المرفقة . وادعى محمد أحمد خليفة بحق مدنى قبل المتهمين متضامنين وطلب القضاء قبلهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح الموسيقى تنازل المدعى المدنى عن دعواه المدنية قبل المتهم الثالث . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهمين من التهمة المسندة إليهم ورفض الدعوى المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماه تدفع لكل من المتهمين الأول والثانى والرابع وإثبات تنازل المدعى المدنى عن دعواه المدنية قبل المتهم الثالث مع إلزامه بمصروفاتها فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا للثلاثة الأول وغيابيا للأخير بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعى المدنى المصارييف المدنية الاستئنافية فطعن المدعى المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض وأثناء نظر الطعن توفى المطعون ضده الأول وحل محله فى الدعوى المدنية المقامة ضده ورثته ثم قض فى الطعن بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لورثة المطعون ضده الأول وإلى المطعون ضدهما الثانى والثالث وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . أعيدت الدعوى ثانية إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قضت حضوريا برفض الاستئناف موضوعا وألزمت المستأنف المصارييف الاستئنافية ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية . . الخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن تأسيسا على أن القبعات المسجلة رسومها ونماذجها بإسمه والمقلدة من المطعون ضدهم لا يتوافر فيها عنصرا للإبتكار والجددة مما يرجح معه سبق إستعمالها في المجال الصناعي قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك أنه يشترط طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ لحماية الإختراع من التقليد أن يكون موضوعه مبتكرا أما الرسم أو النموذج الصناعي فلا يشترط حمايته أن يكون مبتكرا بل يكفي أن يتوافر فيه عنصر الجددة بأن تكون له دلالة خاصة تميزه عن غيره ، وثبت من تقرير مدير إدارة الرسوم والنماذج الصناعية المقدم في الدعوى أن القبعات المضبوطة مطابقة للقبعات المسجلة رسومها ونماذجها باسم الطاعن وتتوافر بشأنها جريمة التقليد وقد خالف الحكم المطعون فيه ما سبق أن قضت به محكمة النقض من وجوب التفرقة بين تقليد الإختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ولم تبين المحكمة في حكمها سندها فيما ذهبت إليه من ترجيحها أن تلك الرسوم والنماذج سبق إستعمالها وقد أهدرت ما جاء في تقرير مدير إدارة الرسوم والنماذج الصناعية دون أن تقول كلمتها في ذلك التقرير مع أنه دليل قتي لا يجوز إهداره إلا لاعتبارات فنية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن كان قد أبلغ بأنه بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٥٨ قام بتسجيل رسومات ونماذج قبعات يتولى صناعتها من الخوص المصرى وذلك تحت أرقام ٥١٤ و ٥١٥ و ٥٣٢ ثم تبين له أن المتهمين يقلدون رسومات ونماذج تلك القبعات ويعرضونها للبيع في محلاتهم بالرغم من علمهم بذلك وعرض لدفاع المتهمين بقوله ” وبسؤال حنا روفائيل الذى توفى بعد ذلك أقر بأن البرانيط الثلاثة التى نسبها إليه المبلغ من إنتاجه فعلا ودفع بأنه يشتري الخوص جاهزا وملونا من ذات التاجر الذى يورد منه إلى الشاكي (الطاعن) من رشيد وأرشد من إسم التاجرين اللذين قصدهما وقال إنه يصنع من هذا الخوص برانيط مختلفة في الشكل عن الشكل الذى يصنعه الشاكي وأنه اقتبس الشكل الذى يصنعه من المصنوعات الأجنبية وأضاف أنه قدم طلبا

لتسجيل نماذج بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢٣ . و بسؤال سايم بطرس أنكر ما نسبته إليه الشاكي مقررًا أنه يبيع منتجات كلها مستوردة من الخارج ولديه الإذن باستيرادها وأن محله مسجل بالسجل التجاري تحت رقم ٢٠٢٥ ولم يطالب منه أحد شراء برانيط كما يدعى المبلغ وعلل الإتهام بأن المبلغ يرغب في إكراهه على الشراء من منتجاته . و بسؤال حسن خليل أقر بصناعة البرانيط التي نسبها له المبلغ وذهب إلى القول بأنه يصنع البرانيط التي يبيعها بتصريح من السيد حسن البارودي المسجلة بإسمه نماذجها بناء على محرر يفيد طلب تسجيل مقدم من هذا الأخير إلى مصلحة التسجيل التجاري بتاريخ ١٩٥٨/٧/٣ وآخر بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٦ وأضاف أن النموذج الذي يصنعه يختلف تماما عن النموذج الذي يصنعه الشاكي " و بعد أن أورد الحكم ما تضمنه تقرير مدير إدارة الرسوم والنماذج الصناعية من أن قبعات حنا روفائيل وحسن خليل مطابقة لقبعات الطاعن المسجلة استعرض أحكام القانون بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وأشار إلى أن إدارة الرسوم والنماذج لا تتمتع بأي سلطة تقديرية موضوعية في رفض أو قبول طلبات التسجيل التي تقدم إليها وأن المشرع يكتفي بالإيداع البسيط دون أي فحص سابق وأنه مهما كانت أهمية الرسم أو النموذج في المجال الصناعي فإنها لا ترقى إلى أهمية براءات الاختراع ومن ثم فإن المشرع يفسح المجال أمام كل ذي شأن ليطالب شطب تسجيل الرسم أو النموذج الصناعي إذا كان فاقدا لأحد عنصري الابتكار أو الجدة أو كان قد تسجل بغير اسم المالك أو سبق استعماله في المجال الصناعي ثم خلص من ذلك إلى قوله "وحيث إنه استخلاصا من هذا الذي أشارت إليه المحكمة من أحكام القانون موضوع التطبيق يبين أن جريمة التقليد وجريمة بيع المنتجات المقلدة تتطلبان أساسا أن تنتفى عن الرسوم أو النماذج المسجلة أي شبهة في أنها كانت مستعملة في المجال الصناعي قبل تسجيلها أو أنها نفتقر إلى أي من عنصري الجدة والابتكار فإذا انتفت هذه الشبهة وتوافرت باقي أركان وأدلة جريمة التقليد حقت الإدانة أما إذا استقامت في الواقعة المعروضة دواعي الشك في أحد هذين العنصرين أوفى أن الرسم أو النموذج المدعى بتقليده كان مستغلا في المجال الصناعي من قبل فان هذه الدواعي تستوجب البراءة قطعا . وحيث إنه متى كان ذلك وكانت المحكمة قد ناظرت الرسوم والنماذج

المسجلة والمدعى بتقليدها ولا حظت أنها جميعا مفتقرة لعنصرى الجدة والإبتكار ويترجح معها سبق استعمالها في المجال الصناعى فعلا فمن ثم تنأى هذه الرسوم والنماذج عن الحماية الجنائية وبالتالي تكون الدعوى المدنية الماثلة قائمة على غير أساس ويتعين رفضها وإلزام رافعها بمصروفاتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يخلط بين أحكام تقليد الاختراع وأحكام تقليد الرسوم والنماذج الصناعية بل تشككت المحكمة في جدة الرسوم والنماذج المسجلة باسم الطاعن ورجحت سبق استعمالها من قبل ، وكان يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لى يقضى له بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه من تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تفصل في الدعوى إلا بعد أن محصتها وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى ولم تكن قد اقتصرت على بحث ما إذا كانت رسوم ونماذج القبعات المسجلة باسم الطاعن مبتكرة من عدمه بل تعدت ذلك إلى البحث في مدى جدتها فداخلتها الريبة في أن تكون تلك الرسوم والنماذج جديدة ورجحت سبق استعمالها في المجال الصناعى ، فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٧٦)

الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ القضائية

تحقيق . إستجواب . "حضور محامى المتهم فى الإستجواب" . "دعوة المحامى
 لحضور الإستجواب" . مواجهة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .
 دفع . بطلان . إثبات . "إثبات بوجه عام . إقرار" . حكم . "تسببه .
 تسبب معيب" . قتل عمد .

- (أ) وجوب دعوة محامى المتهم فى جناية لحضور الإستجواب أو المواجهة . نطاقه ؟
- (ب) الدفع ببطلان استجواب المتهم فى جناية وما استند منه لعدم دعوة محاميه للحضور .
 جوهرى .
- (ج) إعلان إسم محامى المتهم فى جناية . وقرعه على المتهم أو محاميه .
- (د) دعوة محامى المتهم فى جناية لحضور استجوابه أو مواجهته . ليس لها شكل خاص .
- (هـ) تساند الأدلة فى المواد الجنائية .

١ — مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات أن المشرع تطلب ضمانات خاصة لكل متهم فى جناية ، هى وجوب دعوة محاميه لحضور الاستجواب أو المواجهة فيما عدا حالة التلبس وحالة المراجعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، وذلك تطميناً للمتهم وصوناً لحرية الدفاع عن نفسه .

٢ — الدفع ببطلان استجواب المتهم فى جناية واعترافه المستند منه لعدم دعوة محاميه للحضور — رغم عدم تنازله عن هذه الدعوة صراحة — هو دفع

جوهرى لتعلقه بحرية الدفاع وبالضمانات الأصلية التي كفلها القانون صيانة لحقوق هذا المتهم مما يقتضى من المحكمة أن معنى بالرد عليه بما يفنده فإن هي أغفلت ذلك ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسييب .

٣ — تقتضى دعوة محامى المتهم فى جنائية لحضور الاستجواب أو المواجهة أن يعلن المتهم اسم محاميه بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الإقرار أو الإعلان .

٤ — لم يتطلب القانون لدعوة المحامى لحضور استجواب المتهم فى جنائية أو مواجهته شكلا معيناً فقد تم بخطاب أو على يد محضر أو أحد رجال السلطة العامة .

٥ — الأدلة فى المواد الجنائية متساندة تكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم فى ١٥ فبراير سنة ١٩٦٦ بناحية مركز المحلة الكبرى قتلوا محمد أحمد عثمان عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض سلاحا ناريا (فرد) وآلات حادة وصلبة راضة "سكيناً وعصياً" واستدرجوه إلى مكان الحادث وما أن خلوا به حتى شدوا وثاقه بحبل وضر به الثانى بعصا على رأسه بينما أطلق الأول عليه عيارا ناريا وانهاال الثالث عليه طعنا بالسكين قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . المتهم الأول ١ — أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (فرد) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ٢ — أحرز ذخيرة (طلقة واحدة) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له فى حيازته أو إحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد الواردة بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة

جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى جميع المتهمين وبالمواد ١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢^١ المرافق له بالنسبة إلى المتهم الأول مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة له و ١٧ من القانون ذاته بالنسبة إلى الجميع بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض وقدم الطاعنون الأول والثالث والرابع تقريرين بالأسباب في الميعاد ولم يقدم الطاعن الثاني أسبابا لطعنه .

المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول والثالث والرابع قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن الرابع على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه قصور في التسييب ، ذلك بأنه تمسك في دفاعه ببطلان الاستجواب المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٦ وما ترتب عليه من اعتراف نسب إليه — إعمالا لحكم المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ تم هذا الاستجواب دون دعوة محاميه السابق حضوره معه في التحقيق ، وعلى الرغم من جوهرية هذا الدفع فإن المحكمة لم تعن بالرد عليه بما يفنده وأخذت باعترافه في هذا الاستجواب واعتبرته دليلا في الإدانة على الرغم من بطلانه مما يعيب حكمها المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الرابع تمسك ببطلان الاستجواب المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٦ وبطلان اعتراف الطاعن الرابع المستمد من هذا الاستجواب الباطل لعدم دعوة محاميه للحضور على الرغم من سبق حضوره معه في التحقيق ، كما يبين من الرجوع إلى المفردات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق استجوب الطاعن الرابع يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٦ فأنكر صلاته بالحادث وأثبت المحقق في محضره — بعد إصدار أمره بالإفراج عنه — حضور الأستاذ محمد النمر محاميا عنه . وفي يوم ٢٣ فبراير

سنة ١٩٦٦ استجوب المحقق الطاعن الرابع مرة أخرى فاعترف بمساهمته في ارتكاب الحادث مع متهمين آخرين وأجرى المحقق مواجهة بينه وبين هؤلاء المتهمين وتم هذان الإجراءان — الاستجواب والمواجهة — دون دعوة محاميه الذي سبق أن أثبت حضوره معه في اليوم السابق على استجوابه . لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق في الجنائيات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد . وعلى المتهم أن يعان اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الإقرار أو الإعلان " . وكان مفاد هذا النص أن المشرع تطلب ضمانات خاصة لكل متهم في جنائية هي وجوب دعوة محاميه إن وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة فيما عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة وذلك تطميناً للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه ، ولتتمكن من دعوة محامى المتهم تحقيقاً لهذه الضمانة الهامة ، يجب على المتهم أن يعان اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الإقرار أو الإعلان ولم يتطلب القانون لهذه الدعوة شكلاً معيناً فقد تتم بخطاب أو على يد محضر أو أحد رجال السلطة العامة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من التحقيق أن الطاعن الرابع قد وكل محامياً عنه هو الأستاذ محمد النمر للحضور معه إلا أن المحقق استجوبه وواجهه بغيره من المتهمين في الاعتراف الذي أدلى به في الاستجواب ، قبل دعوة محاميه للحضور ودون أن يتنازل هذا المتهم عن هذه الدعوة صراحة ، وإذا ما كان الدفع ببطالان استجواب الطاعن الرابع وبالتالي بطلان اعترافه المستمد منه هو دفع جوهري لتعلقه بحرية الدفاع وبالضمانات الأصيلية التي كفهاها القانون صيانة لحقوق المتهم في جنائية مما يقتضى من المحكمة أن تعنى بالرد عليه بما يفنده ، وإذا أغفلت المحكمة ذلك — على ما يبين من مدونات حكمها — فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسييب المستوجب النقض

ولا يغنى في ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة تكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بالنسبة إلى الطاعن الرابع وإلى باقي الطاعنين — بما في ذلك الطاعن الثاني ولولم يقدم أسبابا لطعنه — لاتصال وجه الطعن بهم عملا بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

(١٧٧)

الطعن رقم ٤ ١٢٠ لسنة ٣٨ القضائية

دعوى جنائية . " إلتقضاؤها بمضى المدة " . تقادم . وصف التهمة .

العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة فى صدد قواعد التقادم هى بنوع الجريمة الذى
تنتهى إليه المحكمة .

العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة هى بالوصف القانونى الذى
تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذى رفعت به تلك
الدعوى أو يراه الاتهام وذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقا لنوع
الجريمة الذى تقررره المحكمة . ولما كانت الدعوى الجنائية وإن أحيلت إلى
محكمة الجنايات بوصف أن الطاعن قد اقترف جنائية شروع فى قتل المجنى عليه
الأول وجنحة ضرب المجنى عليه الثانى إلا أن محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه
انتهت إلى أن الواقعة جنحة ضرب ودانت الطاعن على هذا الأساس طبقا
للسادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، وكان الحكم المطعون فيه
قد صدر فى ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض
فى نفس اليوم وقدم أسبابا لطعنه ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ
الطعن إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض لنظر الطعن
بجلسة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٨ فإنه تكون قد انقضت مدة تزيد على الثلاث
سنين المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح دون اتخاذ أى إجراء
من إجراءات التحقيق أو الدعوى . ومن ثم تكون الدعوى الجنائية قد انقضت

بمضى المدة ويتعين لذلك الحكم بقبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٧ يناير سنة ١٩٦١ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : (أولا) شرع في قتل حسن علي إبراهيم الشهير بالصياد عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك آلة حادة "خنجرًا" واختبأ وفاجأه وانهاه عليه طعنا بتلك الآلة الحادة قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي نفذت إحداها إلى التجويف البطني وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو منعه من مواصلة الاعتداء عليه وتدارك المحبني عليه بالعلاج (ثانيا) ضرب عبد الحميد أحمد علي فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والجنحة بالمادة ٢٤٢ / ١ من القانون المذكور، فأمرت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادتين ٢٤١ / ١ و ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من القانون المذكور بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إنه وإن كانت الدعوى الجنائية قد أحيلت إلى محكمة الجنايات بوصف أن الطاعن قد اقترف جناية الشروع في قتل المحبني عليه الأول وجنحة ضرب المحبني عليه الثاني إلا أن محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه إتهمت إلى أن الواقعة جنحة ضرب ودانت الطاعن على هذا الأساس طبقا للمادتين ٢٤١ / ١ و ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في تكييف الواقعة بأنها

جناية أو جنحة هي بالوصف القانوني الذي تنتهي إليه المحكمة التي نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذي رفعت به تلك الدعوى أو يراه الإتهام وذلك في صدد قواعد التقادم التي تسري وفقا لنوع الجريمة الذي تقرره المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض في نفس اليوم وقدم أسبابا لطعنه في ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٣ ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ الطعن إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض لنظر الطعن بجلسة يوم ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ فإنه يكون قد انقضى مدة تزيد على الثلاث سنين المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح دون إتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الدعوى ومن ثم تكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما أسند إليه .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يوسف رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفه .

(١٧٨)

الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) دعوى جنائية . "تحريكها" . تحقيق . استدلال . نيابة عامة . مأمورو الضبط . تبغ .

(أ) توجيه الشارع الخطاب في المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ إلى النيابة العامة دون غيرها من جهات الاستدلال .

(ب) متى تحرك الدعوى الجنائية : بالتحقيق الذى تجر به النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه من مأمورى الضبط القضائي ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . إجراءات الاستدلال لا تبدأ بها الدعوى ولو في حالة التلبس بالجريمة .

(ج) إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب .

(د ، هـ) تفتيش . "تفتيش المزارع" . استدلال . دعوى جنائية . "تحريكها" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب معيب .

(د) جواز تفتيش المزارع بغير إذن من النيابة العامة مادامت غير متصلة بالمسكن . إعتبار هذا التفتيش من أعمال الاستدلال التى لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب .

(هـ) مثال لتسبيب معيب .

١ — استقر قضاء محكمة النقض على أن الخطاب في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية ، وهي لا تبدأ إلا بما تقتضيه هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقبا لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب .

٢ — لا تنعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة .

٣ — من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها والتي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعا إلى حكم الأصل في الاطلاق وتحريا للمقصود في خطاب الشارع بالإستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها ، إذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها .

٤ — من المقرر أن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ومن ثم تفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمسكن ، فقيام مأمور الضبط بتفتيش الزراعة بغير إذن من النيابة ، يعد عملا من أعمال الاستدلال مما لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب .

هـ — إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون حين أبطل إذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره قبل الحصول على الطلب من وزير الخزانة، إلا أنه فاته أن يعرض لمشروعية إجراء تفتيش زراعة المطعون ضده إستنادا إلى الحق المقرر أصلا لرجل الضبط القضائي والذي يعد عملا من أعمال الإستدلال مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفه على الطلب، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور ويتعين لذلك نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم أول مارس سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز البلينا : استنبت شجيرات التبغ المبينة الوصف والقيمة بالمحضر بزراعتها محليا في أرضه . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ / ١ و ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠٠٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة مركز البلينا الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١ / ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام المدعى بالحقوق المدنية بصفته مصروفاتها ومصادرة التبغ المضبوط . فاستأنفت مصلحة الجمارك والنيابة . ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعية بالحقوق المدنية المصاريف المدنية . فطعننت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن - أقدم من مصلحة الجمارك - بصفتها مدعية بالحقوق المدنية - هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة زراعة تبغ محليا ورفض الدعوى المدنية المقامة منها ضده ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على بطلان إجراءات تفتيش زراعة المطعون ضده لحصوله بناء على إذن من النيابة العامة وقبل تقديم الطلب من مصلحة الجمارك باتخاذ

الإجراءات ضده ، مع أن تفتيش المزارع لا يعتبر من إجراءات التحقيق لعدم اتصاله بحومة الأشخاص أو المساكن ومن ثم فهو من قبيل جمع الاستدلالات التي يجوز لرجل الضبط القضائي إجرائها قبل صدور الطلب .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أثبت في بيانه لواقعة الدعوى أن إذنا من النيابة العامة صدر بتفتيش زراعة ومخازن المتهم "المطعون ضده" وأن تفتيش رجل الضبط القضائي قد أسفر عن ضبط شجيرات التبغ بالزراعة وعدم ضبط شيء بالمخازن ، ثم انتهى إلى القضاء ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على أن تفتيش الزراعة — وقد تم بناء على إذن من النيابة العامة بالتفتيش — يعد عملا من أعمال التحقيق التي لا يصح إجرائها قبل صدور الطلب من وزير الخزانة . لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه "لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه" . وكانت المادة قد صيغت على فرار المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية ، والبين منها — وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — أن الخطاب فيها موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدا في إجراءات الدعوى الجنائية ، وهي لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقبا لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ، ولا تنعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري

الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو فى حالة التلبس بالجرىمة ، إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من مباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى تسلس لها سابقة على تحريكها والتى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب رجوعا إلى حكم الأصل فى الاطلاق وتحرييا للمقصود فى خطاب الشارع بالإستثناء وتحديدًا لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها ، إذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إيجاب إذن النيابة فى تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ومن ثم فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن ، فقيام مأمور الضبط بتفتيش الزراعة — بغير إذن من النيابة — يعد عملا من أعمال الاستدلال مما لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، وإن أصاب صحيح القانون حين أبطل إذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره قبل الحصول على الطلب من وزير الخزانة ، إلا أنه فات أنه يعرض لمشروعية إجراء تفتيش زراعة المطعون ضده إستنادا إلى الحق المقرر أصلا لرجل الضبط القضائي والذي يعد عملا من أعمال الإستدلال مما لا يرد عليه قيد الشارع فى توقفه على الطلب ، الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور ويتعين لذلك نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والإحالة مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين هزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد خاف .

(١٧٩)

الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) قتل خطأ . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . رابطة السببية .
 محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير توافر أركان الجريمة “ .
 حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب “ .

(١) حدود المسئولين الجنائية والمدنية عن أعمال الهدم والبناء ؟

(ب) تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . وتقدير توافر السببية بينه
 وبين النتيجة . موضوعي .

(ج) مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . رابطة السببية . دعوى مدنية .
 ضرر . حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب “ . قتل خطأ .

انتفاء الخطأ في جانب المتهم . صحة القضاء براءته ورفض الدعوى المدنية
 قبله .

١ — إن الأصل المقرر في القانون أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء
 لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي ، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولا جنائيا
 أو مدنيا عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ
 الإحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه .
 الخاص ، فإذا عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل
 عادة تحت مسئوليته ، فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه .

٢ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلا في الأوراق .

٣ - إذا كان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه في الحكم المطعون فيه قد أثبت بغير معقب أن صاحب البناء (المطعون ضده) عهد بتنفيذ قرار التنظيم إلى المتهم الثاني وهو المقاتل الذي دين في جريمة القتل الخطأ لأنه أهمل وحده في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية السكان أثناء تنفيذ قرار الهدم مما أدى إلى وقوع الحادث الذي نشأ عنه قتل المجنى عليه - وهو ما لا تنازع الطاعنة فيه - فإن الحكم إذ خلص من ذلك إلى تبرئة المطعون ضده ، لعدم وقوع خطأ من جانبه وما يلزم عن ذلك من رفض الدعوى المدنية قبله ، وإدانة المقاتل وحده يكون قد طابق صحيح القانون وذلك بصرف النظر عما تدعيه الطاعنة من ثبوت الخطأ في جانب المالك ما دام لم يسهم في وقوع الحادث ، وما دام هو لم يشرف على تنفيذ المقاتل لعملية الهدم بما يوفر خطأ في جانبه ، لأن خطأ المالك ، في تراخيه عن تنفيذ قرار الهدم ، يكون حينئذ منقطع الصلة بالضرر الذي وقع .

الوقائع

إنهت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في ليلة أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ بدائرة باب الشعرية (أولا) تسببا من غير قصد ولا تعمد في قتل جورج فرج وإصابة توفيق حنفي محمد وهانم محمد محمود وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احتياطهما بأن تهاون الأول في تنفيذ قرار الهدم الصادر من البلدية ولم يقيم بإصلاح الخلل الكائن في دورة المياه فانهدمت حجر المجنى عليه وقام الثاني بهدم الدور العلوى للمنزل دون أن يتخذ الحيلة اللازمة الكفيلة بتأمين سلامة السكان فسقط المبنى على المجنى عليهم وأحدث بهم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياة المجنى عليه الأول وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات. وأثناء تحقيق الدعوى أمام النيابة العامة إدعت السيدة /مارى نجيب

حروف — والدة القتيل — عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر فرج والياس ونجيب مدنيا قيل المتهمين بمباغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ثم عدلت طلباتها أمام محكمة أول درجة إلى إلزامهما بأن يؤديا لها مبلغ عشرة آلاف جنيه . ومحكمة باب الشعرية الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بالنسبة إلى المتهم الأول وغايبا بالنسبة إلى المتهم الثاني عملا بمادة الإتهام ببراءة المتهم الأول من التهمة المشنودة إليه وحبس المتهم الثاني سنة واحدة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لإيقاف التنفيذ . وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . فعارض المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم ، كما استأنفته المدعية بالحقوق المدنية بالنسبة للمتهم الأول فيما يخص بحقوقها المدنية . وقضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه فاستأنف المحكوم عليه الثاني هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بتغريم خمسين جنيها وتأيدته فيما عدا ذلك وإلزام المدعية بالحق المدني المصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن المحامي الوكيل عن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن المدعية بالحقوق المدنية تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي ببراءة المتهم الأول من تهمة القتل الخطأ قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه أسس البراءة على ما قال به من أنه لا يوجد في الأوراق ما يدل على أنه — وهو مالك البناء قد تقاعص عن تنفيذ قرار التنظيم ، بل إنه كان دائم الشكوى من مناوأة السكان له في تنفيذه ، مع أن الثابت بإقراره في محضر الشرطة أنه تراخى عن تنفيذ قرار الهدم ثمانية أشهر وشهد المهندس في تحقيق النيابة بأن باطؤه هو الذي أدى إلى وقوع الحادث . كما سبق أن حكم ضده في القضية رقم ٤١٠ لسنة ١٩٦١ جنح باب الشعرية لعوده عن إتخاذ الإجراءات الوقائية لسلامة البناء ، ولادليل على ما ادعاه من مناوأة السكان له ،

وقد قدم الدفاع عن الطاعنة إلى محكمة الدرجة الثانية مذكرة تضمنت هذا الدفاع الجوهرى، إلا أنها لم تقسطة حقه، ولم ترد عليه بما ينفذه أو تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الأصل المقرر فى القانون أن من يشترك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصى، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولاً جنائياً أو مدنياً عما يصيب الناس من الأضرار من هدم البناء بسبب عدم إتخاذ الاحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص، فإذا عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته، فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه، وتقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه فى الحكم المطعون فيه أثبت بغير معقب أن صاحب البناء المطعون ضده عهد بتنفيذ قرار التنظيم إلى المتهم الثانى وهو المقاول الذى دى دين فى جريمة القتل الخطأ، لأنه أهمل وحده فى إتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية السكان أثناء تنفيذ قرار الهدم مما أدى إلى وقوع الحادث الذى نشأ عنه قتل المجنى عليه — وهو مالاتنازع الطاعنة فيه — فإن الحكم إذ خلاص من ذلك إلى تبرئة المطعون ضده، لعدم وقوع خطأ من جانبه وما يلزم عن ذلك من رفض الدعوى المدنية قبله، وإدانة المقاول وحده يكون قد طابق صحيح القانون وذلك بصرف النظر عما تدعيه الطاعنة من ثبوت الخطأ فى جانب المالك مادام لم يسهم فى وقوع الحادث، ومادام هو لم يشرف على تنفيذ المقاول لعملية الهدم بما يوفر خطأ فى جانبه، لأن خطأ المالك فى تراخيه عن تنفيذ قرار الهدم، يكون حينئذ منقطع الصلة بالضرر الذى وقع، ولهذا فإن خطأ الحكم المطعون فيه — بفرض وقوعه — فى نفي تقاعس المالك مدة من الزمن عن تنفيذ قرار الهدم، لا يقدح فى سلامته طالما أنه أقام قضاءه على تقرير قانونى صحيح يكفى لحمله. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد نور الدين صويس ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد خلف .

(١٨٠)

الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) حيازة . إتهامك حرمة ملك الغير . سرقة . دعوى مدنية . دعوى مباشرة .

حماية للقانون حيازة العقار ولو كانت لا تستند إلى حق ما دامت معتبرة قانونا .
نقل حيازة العقار بناء على حكم . واجب الاحترام قبل الكافة .

(ب ، ج) دعوى مدنية . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .
محكمة استئنافية .

(ب) عدم التزام المحكمة في حالة القضاء بالبراءة أن ترد على كل دليل
من أدلة الاتهام .

(ج) إيراد الحكم الاستثنائي أسبابا مكملة لأسباب الحكم الابتدائي الذي
اعتنقه . مفاده أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب
التي أضافها .

١ — إن قانون العقوبات إذ نص في المادة ٣٦٩ على معاقبة كل من دخل
عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة ... إنما قصد أن يحمي حائز العقار
من اعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لا تستند إلى حق ما دامت معتبرة
قانونا . ولفظ الحيازة إذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعليا ، فإن
محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الأحكام
والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل إذ القول

بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم والتسليم من نقل الحيازة في المال الذي حصل تسليمه نقلا فعليا ولو حصل التسليم بناء على حكم صدر في غير مواجهة مدعى الحيازة . ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه — وقد أثبت أن المطعون ضدهم قد تساموا العين بموجب محضر تسليم على يد محضر تنفيذ الحكم قضائي قائم — قد خالف القانون في شيء إذ انتهى إلى انتفاء جرمي غتصاب الحيازة والسرقة في حق المطعون ضدهم .

٢ — ليس على المحكمة في حالة القضاء بالبراءة أن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من حكمها بالبراءة استنادا إلى ما اطمأنت إليه من أدلة . ومن ثم فإن إغفال المحكمة التحدث عن مخوى مستندات الطاعن يدل على أنها أطرحتها .

٣ — مفاد إيراد الحكم الاستثنائي أسبابا مكملة لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعتنقه أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح بولاق الجزئية ضد المطعون ضدهم بوصف أنهم في يوم ١٩٦٥/١٢/٧ بدائرة قسم بولاق: — المتهمين الثلاثة الأول — ١ — دخلوا ورشته بقصد منع حيازته بالقوة وبقصد ارتكاب جريمة فيها هي سرقة محتوياتها ٢ — وسرقوا محتويات ورشته من أدوات (خامات وبنوك وأخشاب) والمتهم الرابع — أخفى بعض المسروقات حالة كونه عالما بأنها متحصلة من طريق السرقة . وطلب معاقبتهم بالمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات وإلزامهم متضامين بتعويض قدره خمسة آلاف جنيه . والمحكمة المذكورة قضت في الدعوى حضوريا بالنسبة إلى المتهم الأول وحضوريا اعتباريا بالنسبة إلى المتهم الرابع وغيابيا بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وألزم رافعها بالمصاريف المدنية . فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الوكيل عن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو التناقض في التسبب والقصور فيه والخطأ في تطبيق القانون ، وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة لأسبابه مضيضا إليها أن البادى من مستندات المدعى بالحقوق المدنية — الطاعن — أن طرده من العين المتنازع عليها واستلام المطعون ضدهم لها بمحتوياتها كان تنفيذ الحكم قضائى مما لا تتوافر معه الحرية المستندة إليهم في حين أن أسباب حكم محكمة أول درجة أثبت أن الطاعن لم يقدم مستندات تؤيد مدماه ، كما أهدر الحكم دلالة المستندات المقدمة من الطاعن بقول مقتضب جاء قاصرا عن بيان فحوى تلك المستندات مع أنها دالة على أن الطاعن لم يكن طرفا في الحكم الذى جرى التسليم بموجبه والذي أخذ بطريق الغش والتواطؤ الأمر الذى قعدت المحكمة عن تحقيقه وصولا منها إلى وجه الحق فيه ، الأمر الذى يعيب قضاءها بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى أنه بعد أن بين واقعة الدعوى على ما ذهب إليه الطاعن في عريضة دمواه انتهى إلى تبرئة المتهمين ورفض الدعوى المدنية بقوله ” وحيث إن المدعى بالحق المدني طلب أجلا لتقديم مستنداته وفي الجلسة التى أجل إليها نظر الدعوى لم يقدم شيئا منها . وحيث إن المدعى بالحق المدني لم يقدم الدليل على صحة الوقائع التى نسبها إلى المتهمين ومن ثم يتعين القضاء ببراءته منها عملا بالمادة ١/٣٠٤ ج . وحيث إنه وقد قضى براءة المتهمين استنادا إلى عدم صحة ما أسند إليهم من أفعال فإنه يتعين بالتالى رفض الدعوى المدنية المقامة عليهم “ . ويبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة لأسبابه وللأسباب التى أضافها بقوله ” وحيث إن الحكم المستأنف في محله للأسباب التى بنى عليها والتي تقرها هذه المحكمة

وتزيد عليها أن الثابت من سياق مستندات المدعى المدني أن طرده من الورشة المتنازع عليها بعد استلام المستأنف ضدهم لها ولمحتوياتها كان وليد تنفيذ حكم قضائي وإذا كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ ع لا تتوافر في حالة انتقال حيازة العين من يد حائز ليد آخر بطريق قانوني بتسليم المحضر هذه العين تنفيذا لحكم قضائي ، وإنما تقوم الجريمة المذكورة ، وهي المسندة للمستأنف ضدهم ، على اغتصاب الحيازة بالقوة . ومن ثم تكون أركان التهمة الأولى المسندة للمستأنف ضدهم غير متوافرة ، أما بالنسبة لتهمة السرقة فهي منهارة الأساس بدورها إذ أن استلام المستأنف ضدهم لمحتويات الورشة جاء نتيجة لتسليم الورشة لهم وفقد فيها ركن الاختلاس المكون لجريمة السرقة . وترتبط على هذا يكون الاستئناف على غير أساس متعين رفضه “ . وما أورده الحكم المطعون فيه سديد في القانون ذلك أن القانون إذ نص في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات على معاقبة كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة ... إنما قصد أن يحرم حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لا تستند إلى حق ما دامت معتبرة قانونا ، ولفظ الحيازة إذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعليا ، فإن محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الأحكام والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم والتسلم من نقل الحيازة في المال الذي حصل تسليمه نقلا فعليا ولو حصل التسليم بناء على حكم صدر في غير مواجهة مدعى الحيازة ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه — وقد أثبت أن المطعون ضدهم قد تسلموا العين بموجب محضر تسليم على يد محضر تنفيذ لحكم قضائي قائم — قد خالف القانون في شيء إذ انتهى إلى انتفاء جرمي اغتصاب الحيازة والسرقة في حق المطعون ضدهم — هذا وما يثيره الطاعن بشأن عدم تحدث الحكم عن فحوى مستنداته فردود بأن لإغفال المحكمة التحدث عنها دال على أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهمين وليس

على المحكمة في حالة القضاء بالبراءة أن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من حكمها بالبراءة إستنادا إلى ما اطمأنت إليه من أدلة . كما أنه لا أساس لدعوى التناقض التي يرمى بها الطاعن الحكم المطعون فيه لأن مفاد إيراد الحكم الاستثنائي أسبابا مكملة لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعتقه أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محفوظ ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفه .

(١٨١)

الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٣٨ القضائية :

عمل . حكم . "تسبيبه . تسبب معيب" . نقض . "حالات الطعن بالنقض .
الخطأ في تطبيق القانون " .

إعداد ملف لكل عامل . لا يغنى عن إدراج البيانات التى يتطلب القانون ذكرها فى الملف .

أوجبت المادة ٦٩ من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
على صاحب العمل أن يضمن "الملف" الخاص بكل عامل بياناً بما حصل عليه
العامل من أجازات إعتيادية أو مرضية ، ومن ثم فإن إعداد الملف ذاته لا يغنى
عن إدراج البيانات التى يتطلبها القانون حتى تتحقق الرقابة التى هدف إليها الشارع
حماية لعمال المنشأة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه
يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما فى يوم ٦ مارس سنة ١٩٦٧
بدائرة مركز العدو : لم ينشأ ملفات خدمة لثلاثمائة وستين عاملاً بالشركة تتضمن
البيانات المقررة . وطلبت عقابهما بالمواد ٢١٥ و ٢٢١ و ٢٣٥ من قانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ المعدل . ومحكمة مركز العدو الجزئية قضت فى الدعوى حضورياً عملاً
بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين

مما أسند إليهما . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من تهمة عدم إنشاء ملفات خدمة لعمالهما تتضمن البيانات المقررة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أسس قضاءه على أن مجرد إعداد الملفات كاف للقيام بالإلزام الذى فرضه القانون ولو لم يتضمن بيانا بالأجازات الاعتيادية أو المرضية للعمال — مع أن المادة ٦٩ من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ صريحة فى إلزام صاحب العمل بالإضافة إلى إنشاء ملف خاص لكل عامل أن يضمه بيانا بما حصل عليه العامل من أجازات اعتيادية أو مرضية . وإذا كان المطعون ضدهما لم يضمنا ملفات خدمة العمال تلك البيانات فإن الجريمة المسندة إليهما تكون متوافرة الأركان القانونية فى حقهما مما كان يقتضى إنزال العقاب بالمطعون ضدهما طبقا للمادة ٢٢١ من القانون المشار إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما أنشأه لنفسه من أسباب مكملة للأسباب التى بنى عليها الحكم الابتدائى التى أيدها — بما مؤداه أن الشركة التى يعمل بها المطعون ضدهما قامت بعمل الإضرابات التى تطلبت المادة ٦٩ من قانون العمل وجودها ، إلا أن البيان الخاص بأجازات العمال غير مكتمل ورتب الحكم على ذلك أن مجرد عدم بيان الاجازات الاعتيادية أو المرضية للعمال ليس فيه مخالفة للقانون لأن هدف القانون الأساسى هو إنشاء الإضرابة ، وأن عدم استيفاء بياناتها ، وبخاصة أن أحدا من العمال لم يطعن فيها ، لا يمكن أن يشكل جريمة يحاكم من أجلها المطعون ضدهما . وما أورده الحكم المطعون فيه من ذلك لا يتفق وصحيح القانون . ذلك بأن المادة ٦٩ من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يجرى نصها كالاتى : ”على صاحب العمل أن ينشئ إضرابه (ملف) خاصة لكل عامل يذكر فيه اسمه وصناعته أو مهنته

وسنه ومحل إقامته وحالته الاجتماعية وتاريخ ابتداء خدمته وأجره مع بيان ما يدخل عليه من تطورات وأجزاء التي وقعت عليه وبيان ما حصل عليه من أجازات اعتيادية أو مرضية وتاريخ انتهاء الخدمة وأسباب ذلك . ودلالة ذلك واضحة في أن القانون قد أوجب على صاحب العمل أن يضمن " الملف " الخاص بكل عامل بياناً بما حصل عليه العامل من أجازات اعتيادية أو مرضية . ومن ثم فإن إعداد الملف ذاته لا يغني عن إدراج البيانات التي يتطلبها القانون فيه حتى تتحقق الرقابة التي هدف إليها الشارع حماية لعمال المنشأة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر في قضائه فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تمييز واقعة الدعوى وتقدير دليل الثبوت فيها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود المرادى ، ومحمود عطيفه .

(١٨٢)

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) محكمة الإعادة. " القيود التي ترد على حقها في تقدير العقوبة " . عقوبة .
" تقديرها " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير العقوبة " .
نقض . " المصلحة في الطعن " . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق
القانون " . قتل عمد . إقتران . وصف التهمة .

ليس لمحكمة الإعادة أن تتعدى العقوبة المقررة بها بموجب الحكم المنقوض بناء
على طعن المتهم . حتى لا يضار بطعنه .

تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع . لا مصلحة للنيابة في النعي على الحكم
في ذلك التقدير .

(ب) سرقة مع حمل سلاح . قتل عمد . قصد إحتيالي . حكم . " تسببه .
تسبيب غير معيب " . فاعل أصلي . إشتراك .
مثال لتسبيب غير معيب .

١ - متى كانت محكمة الإعادة قد أوردت في حكمها المطعون عليه بيانا لواقعة
الدعوى ما يشير إلى أن جريمة القتل التي ارتكبها المحكوم عليه قد اقترنت بجناية
شروع في سرقة مع حمل سلاح - وهي تعد عنصرا مشددا لجناية القتل يعاقب عليها
القانون بالإعدام طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات -
وأوقعت على المحكوم عليه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين عملا بالفقرة
الأولى من المادة ٢٣٤ من القانون المشار إليه ، ملتفتة عن إعمال حكم الفقرة

الثانية من المادة المذكورة على الواقعة كما استقرت في وجدانها على الوجه سالف البيان . ولما كانت محكمة الإعادة لا تملك توقيع عقوبة الإعدام المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات إذا رأت تعديل التهمة وفقا لنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية لأنها أشد من العقوبة المقررة بها بموجب الحكم . المنقوض للمرة الأولى بناء على طعن المحكوم عليه ولا تستطيع أن تتعدها حتى لا يضارب طعنه . وإذا كانت محكمة إعادة المحاكمة قد قدرت العقوبة بالقدر الذي ارتأته مدخله في اعتبارها ظروف الدعوى على الواقعة التي ثبتت لديها في حق المحكوم عليه وهي الظروف نفسها التي اعتنتها المحكمة المنقوض في المرة الأولى عند تقديره للعقوبة التي أنزلها في حق ذلك المحكوم عليه ، فإنه لا يكون للنيابة العامة مصلحة من النعي على الحكم في ذلك التقدير الذي هو من إطلاقات محكمة الموضوع . ومن ثم يكون ما تثيره النيابة الطاعنة من خطأ الحكم في تطبيق القانون غير سديد .

٢ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة إعادة المحاكمة سافت في حكمها المطعون فيه وهي بصدد بيانها لواقعة الدعوى أن المطعون ضدهما الأول والثاني والجني عليه توجهوا ليلا لسرقة أحد المحال ، وكان المطعون ضده الأول يحمل سلاحا ناريا " فرد خرطوش " وأنه والجني عليه تقدما إلى المحل وحاولا فتح نافذته بينما وقف المطعون ضده الثاني يرقب الطريق وعندما شعر بهم صاحب المحل وأطل عليهم من النافذة معنفا إياهم ، أطلق عليه المطعون ضده الأول عيارا ناريا من السلاح الناري بقصد قتله فأخطاه وأصاب الجني عليه وأودى بحياته ، ثم حصلت المحكمة أقوال المطعون ضده الثاني بما يفيد إقراره بأنه أثناء سيره مع المطعون ضده الأول والجني عليه شعر باتفاقهم على ارتكاب جريمة سرقة ثم خلصت المحكمة إلى عدم مساءلة المطعون ضده الثاني وبراءته مما أسند إليه لعدم مقارفته أي فعل من الأفعال المكونة للجريمة واطمئنانها منها لتصويره وأن نيته لم تكن قد انعقدت مع المطعون ضده الأول والجني عليه على ارتكاب جناية السرقة . وإذا كان هذا الاستخلاص ينبىء بذاته عن أن المحكمة كانت على بينة من أن المطعون ضده الثاني لم يكن مساهما في ارتكاب الجريمة سواء بطريق الاشتراك أو كفاعل أصلي ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد

جانب صحيح القانون حين انتهى إلى تبرئة ذلك المطعمون ضده . ومن ثم فإن ما تشيره النيابة العامة من أن الحكم المطعون فيه فاته مساءلة المطعمون ضده الثاني طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات على اعتبار أن جناية القتل كانت نتيجة متوقعة لجناية الشروع في السرقة مع حمل سلاح التي قصد ارتكابها ، يكون غير سديد .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعمون ضدهم بأنهم : في ليلة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز كوم حمادة محافظة البحيرة : (أولا) قتلوا عبد الستار مرعى حسن عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم على إزهاق روحه وأعدوا لذلك سلاحا ناريا (فرد خرطوش ومسدس) واستدرجوه إلى حدائق صابر قرية أم صابر حيث أمسك به المتهم الثاني من الخلف لشل مقاومته وأطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا من (فرد خرطوش) كان يحمله ووقف الثالث مزودا بالسكين على مقربة منهما لشد أزر زميليه ومراقبة الطريق فحدثت بالجنى عليه الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ثانيا) الأول والثاني : أحرزا سلاحا ناريا (فرد خرطوش) بغير ترخيص في غير الأحوال المصرح بها قانونا (ثالثا) الأول : أحرز ذخائر " طلقة " مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته . وطلبت معاقبتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ١/٢٦ و ١/٢٦ — ٣٠ و ٤٠ من القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة (أولا) بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثاني والثالث بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة عما نسب إلى كل منهم (ثانيا) ببراءة المتهم الثاني من التهمة الثانية المذسوبة إليه . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات دمنهور لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة جنايات دمنهور نظرت الدعوى

من جديد وانتهت إلى تعديل وصف التهمة المسندة إلى المتهم الأول إلى أنه (أولاً) قتل عمدا عبد الستار مرعى حسن بأن أطلق مقذوفاً نارياً من فرد خرطوش كان يحمله صوب شخص آخر قاصداً قتله فأخطأه وأصاب المجنى عليه بالإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ثانياً) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً فرد خرطوش (ثالثاً) أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته وإحرازه. وقضت فيها حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦ / ١ - ٣٠٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة إلى الأول والمادتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الثاني والثالث (أولاً) بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة السلاح الناري المضبوط (ثانياً) ببراءة كل من المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أورد في بيانه لواقعة الدعوى ما يشير إلى توافر الأركان القانونية لجناية القتل العمد المقترن بجناية الشروع في سرقة مع حمل سلاح المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات وعلى الرغم من ذلك فإن المحكمة لم تعمل حكم هذه المادة في حق المطعون ضده الأول . كما فاتها مساءلة المطعون ضده الثاني طبقاً لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات على اعتبار أن جناية القتل كانت نتيجة متوقعة لجناية الشروع في السرقة مع حمل سلاح التي قصد ارتكابها .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد المطعون ضدهما وآخر بوصف أنهم قتلوا المجنى عليه مع سبق الإصرار وذلك بأن إستدرجوه وأمسك به المطعون ضده الثاني من الخلف لشل مقاومته ووقف

الثالث مزودا بسكين على مقربة منهم لشد أزر زميليه ومراقبة الطريق وأطلق الأول صيارا ناريا من فرد خرطوش كان يحملة فحدثت بالحجى عليه إصاباتة التي أودت بحياته ، وبوصف أن المطعون ضدهما الأول والثاني أحزا سلاحا ناريا "فرد خرطوش" بغير ترخيص وأن الأول أحرز ذخيرة وطلبت معاقبتهم طبقا للمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات و ١/١ و ١/٢٦ و ١/٢٦ — ٣٠ و ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق بالقانون . وقد أحيل المتهمون إلى محكمة جنايات دمنهور بذلك الوصف نقضت في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ طبقا له بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات وتبرئة المتهم الثانى من تهمة إحراز السلاح النارى المسندة إليه ، فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض وقضت هذه المحكمة فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بنقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة جنايات دمنهور للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى . ولما أعيدت المحاكمة إستبعدت المحكمة بحكمها المطعون فيه ظرف سبق الإصرار من جريمة القتل العمد وقضت بمعاينة المطعون ضده الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين عن جرائم القتل العمد وإحراز السلاح النارى وذخيرة عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ومواد قانون السلاح السالف الإشارة إليها مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وبراءة المطعون ضده الثانى والمحكوم عليه الثالث . لما كان ذلك ، وكانت محكمة إعادة المحاكمة قد أوردت فى حكمها المطعون عليه بيانا لواقعة الدعوى ما يشير إلى أن جريمة القتل التى إرتكبها المطعون ضده الأول قد إقترنت بجناية شروع فى سرقة مع حمل سلاح — وهى تعد عنصرا مشددا لجناية القتل يعاقب عليها القانون بالإعدام طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات . وأوقعت على المطعون ضده الأول عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من القانون المشار إليه ، ملتفئة عن إعمال حكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة على الواقعة كما استقرت فى وجدانها على الوجه سالف البيان . لما كان ذلك ، وكانت محكمة إعادة المحاكمة لا تملك توقيع عقوبة الإعدام المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات

إذا رأت تعديل التهمة وفقا لنصر المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية لأنها أشد من العقوبة المقررة بها بموجب الحكم المنقوض للمرة الأولى ولاستطيع أن تتعداها حتى لا يضار المطعون ضده الأول بطعنه . وإذا كانت محكمة إعادة المحاكمة وقد قدرت العقوبة بالقدر الذي ارتأته مدخلة في اعتبارها ظروف الدعوى على الواقع ، التي ثبتت لديها في حق المطعون ضده الأول وهي الظروف نفسها التي اعتنقها الحكم المنقوض في المرة الأولى عند تقديره للعقوبة التي أنزلها في حق ذلك المطعون ضده فإنه لا يكون للنيابة العامة مصلحة من النعي على الحكم في ذلك التقدير الذي هو من إطلاقات محكمة الموضوع ، ومن ثم يكون ما تشيره الطاعنة في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة إعادة المحاكمة سافت في حكمها المطعون فيه وهي بصدد بيانها لواقعة الدعوى أن المطعون ضدهما الأول والثاني والمجنى عليه توجهوا ليلا لسرقة أحد المحال وكان المطعون ضده الأول يحمل سلاحا ناريا " فرد خرطوش " وأنه والمجنى عليه تقدما إلى المحل وحاولا فتح نافذته بينما وقف المطعون ضده الثاني يرقب الطريق وعندما شعر بهم صاحب المحل وأطل عليهم من النافذة معتقا إياهم أطلق عليه المطعون ضده الأول صاربا ناريا من السلاح الناري بقصد قتله فأخطأ وأصاب المجنى عليه وأودى بحياته ، ثم حصلت المحكمة أقوال المطعون ضده الثاني بما يفيد إقراره بأنه أثناء سيره مع المطعون ضده الأول والمجنى عليه شعر باتفاقهم على ارتكاب جريمة سرقة ثم خلصت المحكمة إلى عدم مساءلة المطعون ضده الثاني وبرأته مما أسند إليه لعدم مقارفته أي فعل من الأفعال المكونة للجريمة إطمئنانا منها لتصويره وأن نيته لم تكن قد انعقدت مع المطعون ضده الأول والمجنى عليه على ارتكاب جريمة السرقة . وإذا كان هذا الاستخلاص ينبيء بذاته عن أن المحكمة كانت على بينة من أن المطعون ضده الثاني لم يكن مساهما في ارتكاب الجريمة سواء بطريق الاشتراك أو كفاعل أصلي ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد جانب صحيح القانون حين انتهى إلى تبرئة ذلك المطعون ضده ، ومن ثم فإن ما تشيره النيابة العامة في هذا الصدد يكون بدوره غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن بشقيه وقد اقتصر في أسبابه على المطعون ضدهما الأول والثاني وحدهما دون المتهم الثالث ، يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود للمعراوى ، ومحمود عطيفة .

(١٨٣)

الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٣٨ القضائية

ارتباط . عقوبة . نقض . " حالات بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون " .
حكم . " تسمييه . تسبب معيب " . ضرب . " ضرب بسيط . ضرب
أحدث عاهة " .

مجال تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ؟

متى كانت الجريمتان المسندتان إلى المتهم — المَطْعُون ضده — قد وقعتا في
زمن واحد ومكان واحد ولسبب واحد وقد انتظمهما فكر جنائي واحد وحصلتا
في سورة نفسية واحدة فلإنهما تكونان مرتبطين ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما
لا يجوز معه أن توقع عنهما إلا عقوبة واحدة عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢
من قانون العقوبات . ولما كان الحكم قد أوقع على المَطْعُون ضده عقوبتين
فلأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المَطْعُون ضده وأخرى حكم ببراءتها بأنهما
في يوم ٣ يونيو سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز نجع حمادى محافظة قنا : المتهمة
الأولى : أحدثت عمداً بالمتهم الثانى (المَطْعُون ضده) الإصابات الموصوفة

بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأت عن إحداهما عاهة مستديمة يستحيل برؤها
هى فقد جزء غير يسير من صيوان الأذن اليمنى من شأنه أن ينقص قوة السمع
بدرجة بسيطة فضلا عن حالة التشويه بالوجه كما أنه يجعل الأصوات التى تعمل
بالأذن لا تتجمع وتركز وهى موجهة إليها بالصورة الطبيعية مما يقدر بنحو ٣٪ .
المتهم الثانى (أولا) أحدث عمدا بالتهمة الأولى الإصابات
الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزتها عن أشغالها الشخصية مدة لا تزيد
عن عشرين يوما . (ثانيا) أحدث عمدا برضوان على محمود الإصابات الموصوفة
بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما .
وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للمادتين
١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى حسن محمد طلحة مدنيا
قبل التهمة الأولى بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعريض . ومحكمة جنايات قنا
قضت فى الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة
إلى المتهم الثانى (أولا) ببراءة المتهم الأولى من التهمة المستندة إليها (ثانيا)
بتفريم المتهم الثانى مائتى قرش عن كل تهمة من التهمتين المستندتين إليه (ثالثا)
برفض الدعوى المدنية المقامة من المتهم الثانى ضد التهمة الأولى وألزمته
مصرفاتها . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ عاقب المطعون ضده
عن جريمتى الضرب المستندتين إليه وقضى بتفريمه مائتى قرش عن كل منهما
قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن هاتين الجريمتين يقوم بينهما ارتباط لا يقبل
التجزئة يتعين معه إعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة
واحدة عنهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله " أنه أثناء هبوط
نعمة يوسف على من سطح منزلها بعد قضاء بعض حاجياتها منه إذ قابلها
المطعون ضده الذى كان واقفا على باب مسكنه الملاصق لباب مسكنها
وأمسك بها وجذبها داخل مسكنه وأسرع بغلاق الباب وكان حاملا بيده سكيناً

فلما أرادت الإفلات منه أمسك بها فما كان منها إلا أن عضته في أذنه واستغاثت فحضر على استغاثتها ابن أخت زوجها رضوان على محمود وتمكن من فتح باب المسكن عنوة وحاول التراجع السكين التي يحملها المطعون ضده فأصيب في يده وقد أسفر هذا الشجار عن تخلف عاهة مستديمة بالمطعون ضده وأصيبت نعمة يوسف على ورضوان على محمود بالإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي أعجزت كلا منهما عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت التهمتين المسندتين إلى المطعون ضده قضى بتغريمه مائتي قرش عن كل تهمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن هاتين الواقعتين قد وقعتا في زمن واحد ومكان واحد ولسبب واحد وقد انتظمهما فكر جنائي واحد وحصلتا في سورة نفسية واحدة فإنهما تكونان مرتبطين إرتباطاً لا يقبل التجزئة ، لا يجوز معه أن توقع عنهما إلا عقوبة واحدة عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان الحكم قد أوقع على المطعون ضده عقوبتين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بتغريم المطعون ضده مائتي قرش عن الجريمتين المسندتين إليه .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفيظ ، وأنور
أحمد خلف .

(١٨٤)

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣٨ القضائية

دمارة . عقوبة . "غلق" . نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .
"الحكم في الطعن" .

إطلاق الشارع عقوبة الغلق المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١
من التوقيت .

تنص المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدمار
في فقرتها الأولى على أن : "كل من فتح أو أدار محلا للدعارة أو عاون بأية طريقة
كانت في إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات
وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ، ويحكم بإغلاق المحل ،
ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به " . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ
دان المطعون ضده بإدارة محل للدعارة قد وقت عقوبة الغلق بجعلها لمدة ثلاثة
أشهر في حين أن القانون أطلقها من التوقيت ، فإنه يكون معيبا بما يوجب
نقضه وتصحيحه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده وأخرى بأنهما في يوم ١٩٦٥/٢/٢١ بدائرة
بندر المحلة : (الأول) أدار محلا (حجرة) للفجور والدعارة . (والثانية) إعتادت

ممارسة الدعارة . وطلبت عقابهما بالمواد ١/٨ و ٩/٢ و ١٠ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة جنح المحلة الجزئية قضت حضوريا بالنسبة إلى المتهم الأول وغيابيا بالنسبة إلى المتهم الثانية عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ وغرامة مائة جنيه مع غلق المسكن لمدة ثلاثة أشهر وبحبس المتهم الثانية مدة ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥ ج لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بالنسبة إلى المتهم الأول وغيابيا بالنسبة إلى المتهم الثانية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم الأول سنة مع الشغل وغرامة ٢٥ ج ووضعها تحت مراقبة البوليس لمدة سنة والمصادرة وغلق المحجرة لمدة ثلاثة أشهر وبالنسبة للمتهم الثانية بحبسها ثلاثة أشهر وتغريمها ٢٥ ج ووضعها تحت المراقبة لمدة ثلاثة أشهر . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه وقت عقوبة الغلق في جريمة إدارة محل للدعارة التي دين بها المطعون ضده مع أنها لا تقبل التوقيت بنصر المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك بأن المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة والذي دين المطعون ضده بمقتضاه ، قد نصت في فقرتها الأولى على أن "كل من فتح أو أدار محلا للدعارة أو عاون بأية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ، ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ويحكم بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به" . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بإدارة محل للدعارة قد وقت عقوبة الغلق يجعلها لمدة ثلاثة أشهر ، في حين أن القانون أطلقها من التوقيت ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه وتصحيحه .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

(١٨٥)

الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٨ القضائية

معارضة . " نظرها والحكم فيها " . حكم . " وصف الحكم " . " تسببيه .
تسبب معيب " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . قتل خطأ .
إعادة التمسك أمام محكمة المعارضة بالعدر المانع من حضور جلسة المحاكمة . وجوب نقصى
هذا الدفاع والإدلاء برأى فيه .

متى كان الثابت أن الدفاع عن المتهم قد قدم قبل صدور الحكم الحضورى
الاعتبارى العذر المانع ماوكله عن شهوده الجلسة التى تخلف عن حضورها ،
فقعدت المحكمة عن تحصيل هذا العذر وأطرحته دون أن تورد أية أسباب تبرر
بها إطراحها له ، فلأنه متى ماود المتهم إبداء عذره أمام محكمة المعارضة وتمسك به
فقد بات واجبا عليها أن تتقصى ثبوت قيامه وأن تدلى برأى فى قبوله أو عدمه ،
لما قد يترتب عليه من أثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة
المرفوعة منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٥ بدائرة
قسم شبرا محافظة القاهرة : تسبب فى قتل أكرم سامى عزيز وكان ذلك ناشئا عن
إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر
وبسرعة كبيرة فاصطدم بالحجنى عليه فحدثت به الإصابات الموصوفة بالمحضر والذى

أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى سامى عزيز ودولت لوقا والدا المجنى عليه مدنيا قبل المتهم والمهندس عبد الحميد ابو بكر بصفتهم رئيس شركة مصر للبتروك باعباره مسئولاً عن الحقوق المدنية بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة شبرا الخيرية قضت فى الدعوى حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر وإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يؤدى مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت إلى المدعين بالحقوق المدنية والمصاريف . فاستأنف كل من المتهم والمدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت فى الاستئنافين حضوريا بقبولهما شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك . فعارض المحكوم عليه فى هذا الحكم وقضى فى معارضته بعدم قبولها شكلا لرفعها عن حكم غير قابل لها . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها عن حكم غير قابل لها ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعن أبدى قبل صدور الحكم الحضورى الاعتبارى العذر المانع للطاعن عن شهوده الجلسة التى أجلت إليها الدعوى وهو استدعاؤه للخدمة العسكرية - وهو عذر مقبول ينبى عليه أن تكون المعارضة مقبولة وعاود الطاعن إبداء ذلك العذر أمام محكمة المعارضة ، غير أن المحكمة أطرحته دون أن تورد من الأسباب السائغة ما يبرر به قضاءها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أنه بجلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٦٧ لم يحضر الطاعن وقرر الحاضر عنه أن تخلفه عن الحضور يرجع إلى سبب قهرى هو استدعاؤه للخدمة العسكرية ، فأجلت المحكمة نظر الدعوى إلى جلسة ٢٧ يونيه سنة ١٩٦٧ وفى هذه الجلسة قضت المحكمة حضوريا فى موضوع الدعوى بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل فعارض الطاعن فى هذا الحكم وبرر تخلفه عن حضور الجلسات التى أجلت إليها الدعوى

أمام المحكمة الاستئنافية باستدعائه للخدمة العسكرية وقدم شهادة دالة على صحة عذره غير أن المحكمة قضت بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها عن حكم غير قابل لها وقالت تبريراً لقضائها "وحيث إن ما أثاره المتهم من دفاع بجلسة المعارضة تريد لها أبداء أمام المحكمة عند نظر الاستئناف وأن العذر الذي تمسك به كان مطروحاً أمام نظر المحكمة وأطرحته جانباً ولم يأت بجديد يحق له طلب قبول معارضته" لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه "يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولاً" كما أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من القانون المشار إليه هو أن المعارضة لا تقبل في هذه الحالة إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة . وكان الثابت أن الدفاع من الطاعن قدم قبل صدور الحكم الحضورى الاعتبارى العذر المانع للطاعن عن شهوده الجلسة التي تخلف عن حضورها فقعدت المحكمة عن تحصيل العذر وأطرحته دون أن تورد أية أسباب تبرر بها إطراحها له ، فإنه متى عاود الطاعن إبداء عذره أمام محكمة المعارضة وتمسك به فقد بات واجبا عليها أن تتقصى ثبوت قيامه وأن تدلى برأى فى قبوله أو عدمه لما قد يترتب عليه من أثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة المرفوعة عنه . أما وهى لم تفعل وردت على دفاع الطاعن فى شأن العذر الذى أبداه بما لا يستقيم به الرد عليه ، فإن حكمها فضلاً عما تردى فيه من خطأ فى تطبيق القانون يكون قاصراً بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن وإلى المسئول عن الحقوق المدنية لوحدة الواقعة .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومجد أبو الفضل حفي ،
وأفورا أحمد خلف .

(١٨٦)

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق

(١) تزوير . " تزوير المحررات الرسمية " .

تضارب الأوراق الرسمية الواردة على محل واحد . غير متصور .

(ب ، ج) اختلاس أموال أميرية . جريمة " أركانها " . قصد جنائي .
موظفون عموميون .

(ب) وجود المال تحت يد الموظف العام أو من في حكمه . شرط للتجريم في
حكم المادة ١١٢ عقوبات .

(ج) الاختلاس يقتضي إضافة المختلس لما في يده من مال إلى ملكه .

(د ، هـ) عقوبة . " عقوبة مبررة " . ارتباط . حكم . " تسمييه . تسييب
غير معيب " . اختلاس أموال أميرية . استيلاء على مال الدولة .
تزوير " تزوير الأوراق الرسمية " .

(د) معاقبة المتهم بعقوبة مقررة لأى من جنايتي الاختلاس والإستيلاء
المنصوص عليهما في المادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات . عدم توافر
مصلحته في التمسك بانطباق المادة الأخيرة دون الأولى على
ما أسند إليه .

(هـ) إذانة المتهم بعقوبة جنائية الاختلاس المسندة إليه باعتبارها عقوبة الجريمة
الأشد . إثارة المتهم عدم توافر أركان بعض جرائم التزوير والاستعمال
المسندة إليه وعدم اطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها . غير مجد .

(و) حكم . " حجته " .

ورود حجة الحكم على منطوقه وما يرتبط به من الأسباب التي لا يكون له قوام إلا بها .

(ز) حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

عدم التزام الحكم لإيراد شيء من جرائم لم يدين المتهم بها .

١ — تطابق الأوراق الرسمية المثبتة لبيانات معينة بذاتها من الأمور المسالمة التي لا تحتاج في تحصيلها إلى مصدر يلتزم الحكم ببيانه ، إذ لا يعقل أن يفترض تضاربها مع ورودها على محل واحد .

٢ — من المقرر في القانون أنه لا يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ عقوبات سوى وجود المال تحت يد أى من الموظفين العموميين أو من حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ عقوبات ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليماً مادياً أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته ، ويعتبر التسليم منتجاً لأثره في اختصاص الموظف إذا كان مأموراً به من رؤسائه .

٣ — إن الاختلاس يقتضى بطبيعته إضافة المختلس للمعهود إليه إلى ملكه بنية إضاعته على مالكه .

٤ — لا مصلحة للتهمة في التمسك بانطباق المادة ١١٣ من قانون العقوبات على الواقعة المسندة إليه دون المادة ١١٢ من ذات القانون ، لكون العقوبة المفضى بها عليه مقررة في القانون لأى من جنايتى الاختلاس والاستيلاء المنصوص عليهما في المادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات .

٥ — إذا كان الحكم قد دان المتهم بجناية الاختلاس وجرائم التزوير في المحررات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة في القانون للاختلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط ، فإنه لا يجدى المتهم ما يشير في بعض جرائم التزوير والاستعمال من عدم توافر أركانها ، أو عدم إطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها .

٦ — لئن كان الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ، إلا أن هذه الحجية تمتد بالضرورة إلى ما يكون من الأسباب مكملا للمنطوق ومرتبطا به إرتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به .

٧ — متى كان الحكم لم يدين المتهم باختلاس أى من الأشياء التى أقر أصحابها باستلامها كاملة ، ولا بالتزوير فى الأوراق الرسمية فى شأن إثباتها ، ولم يكن المذكور متهما بشيء من ذلك ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بأن تورد شيئا عنها ، ما دام خارجا عن جوهر تسببها وعناصر قضائها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى المدة ما بين ١٩٦٣/٩/٢٢ و ١٩٦٤/٥/٢٣ بدائرة مركز بوش محافظة بنى سويف : أولا — بصفته موظفا عموميا " كاتب جمعية منشأة هديب الزراعية " اختلاس كمية السماد الميينة القيمة بالمحضر المملوكة للهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمسلمة إليه بسبب تأدية وظيفته . ثانيا — ارتكب تزويرات فى محركات رسمية هى (١) كشف السلف الشتوية رقم ٣٢ بأن جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ودون أمام الرقم ٩ اسم أحمد أحمد وأثبت تسلمه . ٤ جوال نشادر زنة ٧٥ ك دون أن يثبت بالاستمارة رقم ٩ جمعيات الخاصة بهذا الشأن والحال عدم وجود هذا الاسم إطلاقا . (٢) الاستمارة رقم ٩ جمعيات رقم ٣٥/٥٥٤ بأن جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة على الوجه الآتى : (١) قيد على العضو عبد الرحيم رياض عبد ربه أنه تسلم عدد ٦ أجولة نشادر بينما أثبت بكشف السلف الشتوية رقم ٣٢ أمام رقم ٣ أنه تسلم ٤ أجولة . (ب) قيد على العضو عبد الناصر عبد الجواد سيد أنه تسلم عدد ٧ أجولة نشادر بينما أثبت بكشف السلف الشتوية رقم ٣٢ أمام رقم ٦ عدد ٢ أجولة . (٣) الإستمارتين ٩ جمعيات رقمى ٣٥/٥٥٤ و ٣٥/٥٦١ بأن جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وأثبت بالأولى على العضو عبد ربه رمضان عبد ربه أنه تسلم عدد ٥ جوال نشادر وبالثانية لنفس العضو أنه تسلم عدد ٥ أجولة نشادر فيكون مجموع ما قيد عليه بالإستمارتين عدد ٥ جوالا بينما قيد عليه

بكشف السلف الشتوية رقم ٣٢ أمام رقم ٨ عدد ٤٠ جوالا فيكون المجموع ٤٥ جوالا . (٤) كشف السلف الشتوية رقم ٣٢ بأن جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وقيد أمام الرقم ١١ أن المدعو أحمد مجد قد تسلم عدد ٤ أجولة نشادر وأثبتته بالإستمارتين ٩ جمعيات رقمي ٣٥/٥٦١ و ٣٥/٥٦٠ ثم عاد وشطب أمام اسمه بالإستمارة الأولى ومسحه بالثانية دون أن يتدارك ذلك بكشف التفريغ والحال وهمية هذا الاسم (ثالثا) — اشترك بطريق الإتفاق والتحرير مع مجهول في تزوير الإقرار المؤرخ ١٩٦٤/١٢/١٩ بأن وضع امضاء مزورا نسبها إلى من يدعى محمود صفوت تفيد مسؤوليته عن توزيع كميات السماد المبيعة به والحال عدم توقيعه على هذا الإقرار وقد تمت الجريمة ووقعت بناء على هذا الإتفاق والتحرير (رابعا) — استعمل ورقتين مزورتين إلهما الإقرارين سالفى الذكر مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما في تحقيق النيابة . وأحالة النيابة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ومحكمة جنايات بنى سويف قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٤ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه برد ما اختلسه وبتغريمه خمسمائة جنيه وبعزله من وظيفته . وذلك على اعتبار أن المتهم في الزمان والمكان سالفى الذكر (أولا) بصفته موظفا عموميا "كاتب جمعية منشأة هديب الزراعية" اختلس كمية السماد البالغ قيمتها ٢٣٨ ج و ٥٥٠ م والملوكة للهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمسلمة إليه بسبب وظيفته . (ثانيا) ارتكب تزويرا في محركات رسمية هي (١) كشف السلف الشتوية رقم ٣٢ بأن جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ودون أمام الرقم ٩ باسم أحمد أحمد وأثبت تسلمه ٤٠ جوالا نشادر زنة ٧٥ ك دون أن يثبتته بالاستمارة ٩ جمعيات الخاصة بهذا الشأن والحال عدم وجود هذا الاسم إطلاقا (٢) الاستمارة ٩ جمعيات رقم ٣٥/٥٥٤ بأن جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة على الوجه الآتى (١) قيد على العضو عبد الرحيم رياض عبد ربه أنه تسلم ٦ أجولة نشادر بينما أثبت بكشف السلف الشتوية رقم ٣٢ أمام رقم ٣ أنه تسلم ٤ أجولة . (ب) قيد على العضو عبد الناصر عبد الجواد أنه تسلم ٧ أجولة نشادر بينما أثبت بكشف السلف الشتوية رقم ٣٢ أمام رقم ٦ عدد ٢ أجولة (٣) الاستمارتين ٩ جمعيات

رقمى ٣٥/٥٥٤ و ٣٥/٥٦١ بأن جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وأثبت بالأولى على العضو عبد ربه رمضان عبد ربه أنه تسلم ٤٥ جوالا نشادر وبالثانية لنفس العضو ٥ أجولة نشادر فيكون مجموع ما قيد عليه بالاستمارتين ٥٠ جوالا بينما ما قيد عليه بكشف السلف الشتوية رقم ٣٢ أمام رقم ٨ عدد ٤٠ جوالا فيكون المجموع ٤٥ جوالا . (٤) كشف السلف الشتوية رقم ٣٢ بأن جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وقيد أمام الرقم ١١ أن أحمد محمد قد تسلم ٤٠ جوالا نشادر وأثبتته بالاستمارتين ٩ جمعيات رقمى ٣٥/٥٦٠ و ٣٥/٥٦١ ثم عاد وشطب أمام اسمه بالاستمارة الأولى ومسحه بالثانية دون أن يتدارك ذلك بكشف التفريغ والحال وهمية هذا الاسم (٥) الإقرار المؤرخ ١٩٦٤/٤/١٩ بأن جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وأضاف عبارات تفيد مسئولية الموقعين عليه عنها والحال عدم وجود هذه العبارات أصلا وقت التوقيع . (ثالثا) اشترك بطريق الاتفاق والتحريض مع مجهول في تزوير الإقرار المؤرخ ١٩٦٣/١٢/١٩ بأن وضعوا إمضاء مزورا نسباهما إلى محمود محمد صدقي تفيد مسئوليته عن توزيع كميات السماد المبينة به والحال عدم توقيعه على هذا الإقرار وقد تمت الجريمة ووقعت بناء على هذا الاتفاق والتحريض . (رابعا) استعمل ورقتين مزورتين هما الإقراران سالف الذكر مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما في تحقيق النيابة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطامن بجرائم الاختلاس والتزوير قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يبين في منطوقه مقدار المبلغ المختلس الذى قضى برده ، وقد تناقض في أسبابه في تحديد مفرداته ، ولم يبين كميات الأسمدة التى أقر أصحابها باستلامها وأطرحها من نطاق الاختلاس ليحتسبها أساسا في بعض جرائم التزوير ، وسأل الطامن عن اختلاس الأسمدة المعهودة إلى مدير الجمعية ، وهو لا يسأل عنها مسئوليته عن المال الذى في عهده ، وإنما تكون الواقعة — إذا صحت — استيلاء على مال للدولة ينطبق عليها نص الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات بما تتطلبه من نية التملك ، وأشار إلى وجوب تطابق استمارات السلف مع كشوف التفريغ دون أن يبين المصدر الذى اعتمد عليه

في ذلك ، خصوصا أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن الكشف لا تخرج من كونها مسودات قابلة للتعديل ، واعتمد على نتيجة تقرير الخبير المنتدب بمصلحة الطب الشرعي دون أن يورده تفصيلا ، ودان الطاعن بتزوير الإقرارين المؤرخين في ١٩٦٣/١٢/١٩ و ١٩٦٤/٤/١٩ استنادا إلى الدليل الفني دون أن يثبت ما يفيد إقتناعه به ، ودون أن تتحرى المحكمة بنفسها دليل الإدانة بالاطلاع عليهما بنفسها ، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، وإن سكت في منطوقه عن بيان مقدار المبلغ الذي قضى على الطاعن برده في جناية الاختلاس التي دين فيها ، إلا أنه بينه بأسانيد — دون تناقض — في أسبابه التي يحمل المنطوق عليها ، والتي تعد جزءا لا يتجزأ منه ، وهو بيان كاف لما هو مقرر في القانون من أنه وإن كان الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ، إلا أن هذه الحجية تمتد بالضرورة إلى ما يكون من الأسباب مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به . ولما كان الحكم قد حدد قيمة المبالغ المختلصة استنادا إلى كشف السلف بالمقارنة بينها وبين استمارات السداد ووهية بعض الأشخاص الذين زعم الطاعن في هذه الأوراق الرسمية أنه صرف السداد إليهم — وهو مالا ينازع الطاعن في إسناده بل يسلم به في طعنه ، وكان لا يوجد أي تناقض بين ما حصله الحكم من ذلك في تقريراته وما انتهى إليه في أسبابه ، فإن دعوى القصور والتناقض لا يكون لها من وجه ولا يعتد بها . ولما كان من المقرر في القانون — كذلك — أنه لا يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات سوى وجود المال تحت يد أي من الموظفين العموميين أو من في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته ، ويعتبر التسليم متبعا لأثره في إختصاص الموظف إذا كان مأمورا به من رؤسائه — كما هو الحاصل في الدعوى — وهو ما لم يقصر الحكم في استظهاره في شأن الطاعن بالنسبة إلى مهدة مدير الجمعية أيضا علاوة على عهده هو ، وبفرض كون هذه الواقعة إستيلاء على مال للدولة بغير حق طبقا للفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، فلا مصلحة للطاعن في التمسك بانطباقها

دون المادة ١١٢ لكون العقوبة المقررة في القانون لأي من جنائتي الاختلاس والاستيلاء. ولا شك في أن الاختلاس يقتضي بطبيعته إضافة المختلس للمال المعهود إليه إلى ملكه بنية إضاعته على مالكه، وهو ما أثبتته الحكم ودلل على قيامه. ولم يذن الحكم الطاعن باختلاس أي من الكميات التي أقر أصحابها باستلامها كاملة، ولا بالتزوير في الأوراق الرسمية في شأن إثباتها، بل ولم يكن الطاعن متهما بشيء من ذلك، وبالتالي فلم تكن المحكمة ملزمة بإيراده في حكمها والتدليل عليه، مادام خارجا عن جوهر تسييبه، وعناصر قضائه. ولما كان الحكم قد دان الطاعن بجناية الاختلاس وجرائم التزوير في المحررات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة في القانون للاختلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط فإنه لا يجدي الطاعن ما يثيره في صدد بعض جرائم التزوير والاستعمال من عدم توافر أركانها، أو عدم اطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها وأن ذلك يشكل بطلانا في الإجراءات. لما كان ذلك، وكان تطابق الأوراق الرسمية المثبتة لبيانات معينة بذاتها من الأمور المسلمة التي لا تحتاج في تحصيلها إلى مصدر يلتزم الحكم ببيانها، إذ لا يعقل أن يفترض تضاربها مع ورودها على محل واحد، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع، ولا يثار لدى محكمة النقض، فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض.

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

بإدارة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود مطبقة .

(١٨٧)

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٨ القضائية

إستئناف . معارضة . حكم . ”حكم غيابي“ . دعوى جنائية . نقض .
”حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون“ .

وجوب وقف نظر استئناف النيابة للحكم الابتدائي الغيابي الصادر على المتهم حتى يفصل في المعارضة
المرفوعة منه في هذا الحكم .

من المقرر أنه ما دامت المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الابتدائي
الغيابي الصادر عليه لما يفصل فيها بعد فلا يجوز للمحكمة الإستئنافية أن تنظر
الدعوى بناء على استئناف النيابة هذا الحكم بل يجب عليها في هذه الحالة أن توقف
الفصل في الإستئناف حتى يفصل في المعارضة وإلا كان حكمها باطلا . لما كان
ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة ، أن المطعون ضده
أعلن بالحكم الابتدائي الغيابي في ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ وأنه عارض في نفس اليوم
وتحدد لنظر المعارضة جلسة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٦ ثم تتابع تأجيل الجلسات
إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٦ و ٦ مارس سنة ١٩٦٧ ولما يفصل في هذه المعارضة ،
فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف النيابة لعدم استنفاد المتهم
طريق الطعن بالمعارضة يكون قد خالف الثابت بالأوراق وأخطأ في تطبيق القانون
بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم أول طنطا : ١ - لم يتم تحرير عقد عمل من نسختين للعاملين الميينين بالمحضر ٢ - لم ينشئ ملفا خاصا لكل عامل من العاملين يتضمن البيانات المقررة . وطالبت عقابه بالمواد ٤٢ و ٦٩ و ٢١٥ و ٢٣٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومحاكمة بندر طنطا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦٦ عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش عن كل عامل عن كل متهم بلا مصاريف . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم في ١٧ مايو سنة ١٩٦٦ . ومحاكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بعدم قبول استئناف النيابة لعدم استنفاد المتهم طريق الطعن بالمعارضة . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحاكمة

حيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول استئناف النيابة لعدم استنفاد المتهم طريق الطعن بالمعارضة ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الثابت بالأوراق أن المطعون ضده قد عارض فعلا في الحكم الابتدائي الغيابي وتحدد لنظر المعارضة جلسة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٦ ومن ثم فقد كان يتعين أن توقف المحكمة الاستئنافية نظر استئناف النيابة إلى حين الفصل في المعارضة .

وحيث إنه من المقرر أنه ما دامت المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الابتدائي الغيابي الصادر عليه لما يفصل فيها فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى بناء على استئناف النيابة هذا الحكم بل يجب عليها في هذه الحالة أن توقف الفصل في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة وإلا كان حكمها باطلا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة ومذكرة نيابة

قسم أول طنطا المرفقة بها ، أن المطعون ضده أعلن بالحكم الابتدائي الغيابي في ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ . وأنه عارض في نفس اليوم وتحدد لنظر المعارضة جلسة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٦ ثم تتابع تأجيل الجلسات إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٦ و ٦ مارس سنة ١٩٦٧ ولما يفصل في هذه المعارضة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف النيابة لعدم استنفاد المتهم طريق الطعن بالمعارضة لديه قد خالف الثابت بالأوراق وأخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٠١ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

بقيادة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ،
ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد خلف .

(١٨٨)

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١) مأمورو الضبط القضائى . تموين .

لمديرى إدارات التفهيش ووكلائهم يراقبات التموين صفة الضبط القضائى فى تنفيذ
أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فى كافة
أرجاء المحافظة التى ينملون بمديرية تموينها .

(ب ، ج) حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . دفاع . " الإخلال
بمحق الدفاع . ما لا يوفره " .

(ب) عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

(ج) حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى
وطراح ما يخالفها من صور أخرى .

١ - تنص الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٢٣ من قانون الإجراءات
الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ على أنه " يجوز بقرار من وزير العدل
بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأمورى الضبط القضائى
بالنسبة إلى الجرائم التى تقع فى دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم ..
وتعتبر النصوص الواردة فى القوانين والمراسيم والقرارات الأخرى بشأن تخويل
بعض الموظفين اختصاص مأمورى الضبط القضائى بمثابة قرارات صادرة
من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص " . وقد صدر قرار وزير التموين

رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ونص في مادته الأولى على أنه : " يكون للموظفين الموضحة وظائفهم بالكشف المرافق صفة مأموري الضبط القضائي لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما وإثبات الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم بالمخالفة لأحكامهما وأحكام القرارات المنفذة لهما " وجاء بالبند الثاني من الكشف المرافق للقرار تحديد لأولئك الموظفين بمراقبات التموين بالمحافظات والمديريات وهم على النحو التالي : (١) المراقبون ووكلاؤهم (٢) رؤساء مكاتب التموين (٣) المفتشون . كما صدر قرار من وزير العدل في ١٤ أغسطس سنة ١٩٦١ نص في مادته الأولى على أن يخول صفة مأمور الضبط القضائي في تنفيذ أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه مديرو إدارات التفتيش ووكلاؤهم بمراقبات التموين بالمحافظات كل في دائرة اختصاصه " . ولما كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن إجراءات الضبط والتفتيش قام بها مفتش تموين أسوان وزميله وهم جميعا من بين الموظفين الذين خولهم قرار وزير التموين سالف الذكر صفة مأموري الضبط القضائي في كافة أرجاء المحافظة التي يعملون بمديرية تموينها وهي محافظة أسوان التي يقع مركز كوم أمبو (مكان الضبط) من بين مراكزها ، ومن ثم فإن إجراءات الضبط التي قاموا بها تكون قد تمت صحيحة في القانون وفي حدود دائرة اختصاصهم ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

٢ - لا تلتزم المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى بحسب ما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٥ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة كوم امبو محافظة أسوان: الأول بصفته صاحب محل والثاني بصفته مديره المسئول والثالث بصفته عاملا بالمحل إمتنعوا عن بيع سلعة مسعرة "سكر" وطلبت عقابهم بمواد القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠. ومحكمة كوم امبو الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والمادة ٦٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثالث حضوريا للأول والثاني وغيابيا للثالث. (أولا) بتغريم كل من المتهمين الأول والثاني ١٠٠ ج مائة جنيه. (ثانيا) بتسليم المتهم الثالث لمن له حق الولاية على نفسه على أن يتعهد بحسن سلوكه مستقبلا. (ثالثا) بمصادرة المضبوطات. فاستأنف المتهمان الأول والثاني هذا الحكم. ومحكمة أسوان الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الثاني وبراءته مما أسند إليه وبرفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الآخر (الطاعن) فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الإمتناع عن بيع سلعة مسعرة قد شابه قصور في التسبيب وخطأ في الإسناد ذلك بأن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش إستنادا إلى أن التفتيش وقع ببلدة كوم امبو وأن الذي أجراه مفتشوا مكتب تموين أسوان وهو أمر خارج عن نطاق اختصاصهم المحلي إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفع. كما أن الحكم أخطأ حين دان الطاعن بجريمة إمتناعه عن بيع سكر ما كينة مع أن الثابت من أقوال عامل المحل وشاهدين آخرين أن مفتش التموين طلب شراء سكر ناعم وهي سلعة لم توجد بالمحل وقت الضبط.

وحيث إن الفقرتين الثانية والثالثة للسادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه "يجوز بقرار من وزير العدل بالإتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم ... وتعتبر النصوص الواردة في القوانين والمراسم والقرارات الأخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالإتفاق مع الوزير المختص" . وقد صدر قرار وزير التكوين رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ونص في مادته الأولى على أنه : "يكون للموظفين الموضحة وظائفهم بالكشف المرافق صفة مأموري الضبط القضائي لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما وإثبات الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم بالمخالفة لأحكامهما وأحكام القرارات المنفذة لهما" . وجاء بالبند الثاني من الكشف المرافق للقرار تحديد لأولئك الموظفين بمراقبات التكوين بالمحافظات والمديريات وهم على النحو التالي (١) المراقبون ووكلاؤهم (٢) رؤساء مكاتب التكوين (٣) المفتشون . كما صدر قرار من وزير العدل في ١٤ أغسطس سنة ١٩٦١ نص في مادته الأولى على أن "ينحول صفة مأمور الضبط القضائي في تنفيذ أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه مديرو إدارات التفتيش ووكلاؤهم بمراقبات التكوين بالمحافظات كل في دائرة اختصاصه" . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وبما لا ينازع الطاعن فيه أن إجراءات الضبط والتفتيش قام بها دانيال عبد الشهيد جرجس المفتش بمديرية تموين أسوان وزميله عادل غريال فلتس ونذيل محمود شكرى وهم جميعا من بين الموظفين الذين خول لهم قرار وزير التكوين سالف الذكر صفة مأموري الضبط القضائي في كافة أرجاء المحافظة التي يعملون بمديرية تموينها وهي محافظة أسوان التي يقع مركز كوم أمبو من بين مراكزها ، ومن ثم فإن إجراءات الضبط التي قاموا بها تكون قد تمت صحيحة في القانون وفي حدود دائرة اختصاصهم ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد . ولا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على ما دفع به الطاعن في هذا الشأن لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة

الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حول في ثبوت جريمة إمتناع الطاعن عن بيع سلعة مسعرة "سكر" على أقوال مفتشى مراقبة التموين بأسوان التي اطمأن إليها ووثق بها ، وأطرح ما دفع به الطاعن من أن عامل المحل اعتقد بأن مفتش مراقبة التموين يطلب شراء سكر ناعم وهي سلعة لم تكن موجودة بالمحل وقت الضبط كما أطرح أقوال شهود النفي وذلك لعدم اطمئنانه إليها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في الإسناد لا يكون له محل. لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين ورفضه موضوعا .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود عطيفه ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(١٨٩)

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨ القضائية

(أ، ب) ضرب . "عاهة مستديمة" . "جريمة" .

(١) متى يتحقق وجود العاهة المستديمة ؟

(ب) نسبة العجز المكون للعاهة المستديمة . تقديرها متروك لقاضى الموضوع .

(ج) حكم . "تسببيه" . "تسبب غير معيب" . دفاع . "الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره" .

عاهة مستديمة . النزول ينسبها إلى القدر المتيقن لا يستوجب افتت نظر الدفاع .

١ — لم يرد فى القانون تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على إيراد بعض
أمثلة لها إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة
فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد
أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها بصفة مستديمة وبذلك فإن العاهة يتحقق وجودها
بفقد أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء وتقليل قوة مقاومته الطبيعية .

٢ — لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوين العاهة
المستديمة بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع يبت فيه بما يتبينه
من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب ، ومن ثم فإنه لا جدوى
مما يجادل فيه الطاعن من أن الفتق الجراوى لا يعد عاهة ما دام أن ما انتهى إليه

الحكم من ذلك إنما يستند إلى الرأي الفني الذي قال به الطبيب الشرعي وخلص منه إلى أن إصابة المجنى عليه بهذا الفتق في منطقة السرة يجعل أحشاء البطن أكثر تعرضا للصدمات البسيطة والمضاعفات الاختناق والاحتباس المعوي وأنه حتى إذا أجريت له عملية جراحية فلا بد أن يتخلف لديه قدر من العاهة نتيجة ضعف في البطن والجلد الذي من وظيفته حماية الأحشاء .

٣ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أنه دان الطاعن عن ذات الواقعة التي أسندت إليه غير أنه نزل بنسبة العاهة إلى القدر المتيقن فيما لو أجريت للمجنى عليه جراحة وتحسنت حالته كما قال بذلك الطبيب الشرعي ، وليس في ذلك ما يستوجب نفي نظر الدفاع ، فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة إذ نزلت بنسبة العاهة من ١٠ ٪ إلى ٥ ٪ تكون قد عاقبتة عما كان يحتمل أن يتخلف من عاهة بالمجنى عليه إذا أجريت له عملية جراحية لإزالة الفتق وبذلك تكون قد عاقبتة على عاهة غير التي رفعت بها الدعوى يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٥/٧/٨ دائرة بندر الزقازيق محافظة الشرقية : ضرب عمدا محمد نجيب عبد السلام فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبي والشرعي والتي تخلف من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فتق جراحي بمنطقة السرة والتي قدرت بحوالي عشرة في المائة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة ، فقرر ذلك . وادعى عبد السلام عبد الحليم صالح بصفته وليا طبيعيا على المجنى عليه مدنيا بمبلغ ٢٠٠ ج على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضور يا عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وإلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجرime الاعتداء العمد الذي تخلفت عنه عاهة مستديمة قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب ، ذلك بأن الفتق الذي تخلف ببطن المجنى عليه لا يعد عاهة مستديمة لأنه من الممكن أن يزول إذا أجريت للمجنى عليه عملية جراحية فقد قرر الطبيب الشرعي بمحضر الجلسة أنه إذا أجريت للمجنى عليه عملية جراحية فمن الجائز أن يزول الفتق ومن الجائز ألا يزول ومن الممكن أن تتحسن حالته ومن الممكن أن تسوء وإذا كان الطبيب الشرعي قد ذكر أنه في حالة تحسن حالة المجنى عليه بإجراء عملية جراحية فإنه تتخلف عاهة أخرى هي ضعف في البطن والجلد الذي وظيفته حماية الأحشاء وتنفض بذلك نسبة العاهة إلى ٥٠٪ وعلى هذا الأساس قضت المحكمة بإدانة الطاعن فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع إذ عاقبته على عاهة غير مؤكدة تخالف التي اتهم بها دون أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك كما أن الحكم انتهى إلى أن الاعتداء وقع يوم ١٩٦٥/٧/٦ وليس يوم ١٩٦٥/٧/٨ ولما كان المجنى عليه لم يدخل المستشفى إلا يوم ١٩٦٥/٧/٩ فإنه تكون قد مضت ثلاثة أيام بين تاريخ المشاجرة وبين اكتشاف أن المجنى عليه مصاب بتمزق في أمعائه الأمر الذي يدل على أن المجنى عليه أصيب في أثناء لهوه خلال الأيام الثلاثة المذكورة خصوصاً وأنه ذكر في محضر الشرطة أن الطاعن اعتدى عليه يوم ١٩٦٥/٧/٨ بقلب طوب ولم تتخلف العاهة عن هذه الإصابات .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرime الاعتداء العمد المفضي إلى إحداث عاهة مستديمة التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات والتقرير الطبي الشرعي ولها أصلها الثابت في الأوراق وتؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ودل على توافر العاهة بقوله : "وحيث إنه ثبت من الكشف الطبي والتقرير الطبي الشرعي أن المجنى عليه مصاب بالتهاب بريتوني نتيجة تمزق بالأمعاء الدقيقة من إصابة سابقة من الاصطدام بجسم صلب راض ، وأثبت بأوراق علاجه أنه أدخل المستشفى يوم ١٩٦٥/٧/٩ يشكو ألماً بالبطن على أثر ركلة وأجريت

له عملية يوم دخوله لعمل شق بجدار البطن على يمين الخط المنتصف حيث وجد التهاب بريتونى وثقب بالأععاء الدقيقة وتجمع دموى بالمسارينا وخارج البريتون مقابل العامود الفقرى . وتم إغلاق ثقب الأععاء وقد تخلف عن هذه الإصابة بالبطن عاهة مستديمة هي فتق جراحى بمنطقة السرة مما يجعل أحشاء البطن أكثر تعرضا للصدمات البسيطة كما يعرضها لمضاعفات الاختناق والاحتباس المعوى وتقدر هذه العاهة بحوالى عشرة فى المائة ١٠٪ وقد قامت المحكمة بجلسة اليوم بمناقشة الطبيب الشرعى فأوضح أن المجنى عليه تتخلف لديه عاهة مستديمة حتى لو أجريت له عملية جراحية وأنه فى حالة إجراء هذه الجراحة فمن المحتمل أن تتحسن حالته ومن المحتمل أن تسوء ولكن هناك قدرا متيقنا هو تتخلف عاهة إذا تحسنت أمورها فقد تنخفض نسبة العاهة إلى ٥٪ بدلا من ١٠٪ كما أوضح أن الإصابة المذكورة يحتمل أن تتخلف بالمجنى عليه نتيجة الركل بالقدم ولو كانت القدم عارية وأن مثل هذه الإصابة يجوز ألا تترك أثرا خارجيا على ظاهر الجسم من الخارج كما أنها قد تستمر أياما دون أن تصحب بأعراض خارجية ملفتة للنظر العادى كالزيف مثلا ، كما أوضح أن الإصابة سببت قيحا نتيجة مضاعفات الإصابة وبسبب التأخر أياما فى دخول المستشفى . لما كان ذلك ، وكان القانون وإن لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لها إلا إن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستديمة وبذلك فإن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد أجزائه وبكل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء وتقليل قوة مقاومته الطبيعية ، كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع يبت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب ، ومن ثم فإنه لا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن الفتق الجراحى لا يعد عاهة مادام أن ما انتهى إليه الحكم من ذلك إنما يستند إلى رأى الفنى الذى قال به الطبيب الشرعى وخلص منه إلى أن إصابة المجنى عليه بهذا الفتق فى منطقة السرة يجعل أحشاء البطن أكثر تعرضا للصدمات البسيطة ولمضاعفات الاختناق والاحتباس المعوى وأنه حتى إذا أجريت له عملية جراحية فلا بد أن يتخلف لديه قدر من العاهة نتيجة ضعف فى البطن

والجلد الذى من وظيفته حماية الأحشاء . لما كان ذلك ، وكان مايشيره الطاعن من أن المحكمة إذ نزلت بنسبة العاهة من ١٠٪ إلى ٥٪ فإنها تكون قد عاقبتة عما كان يحتمل أن يتخلف من عاهة بالمجنى عليه لو أجريت له عملية جراحية لإزالة الفتق وبذلك تكون قد عاقبتة على عاهة غير التى رفعت بها الدعوى ، فمردود بأن الثابت من مدونات الحكم أنه دان الطاعن عن ذات الواقعة التى أسندت إليه غير أنه نزل بنسبة العاهة إلى القدر المتيقن فيما لو أجريت للمجنى عليه جراحة وتحسنت حالته كما قال بذلك الطبيب الشرعى ، وليس فى هذا ما يستوجب لفت نظر الدفاع . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم أنه رد الواقعة إلى أن إصابة العاهة حدثت من ركل الطاعن للمجنى عليه فى بطنه اعتمادا إلى أقوال شهود الإثبات التى اطمأن إليها ، فإن مايشيره الطاعن حول احتمال حدوث الإصابة أثناء هوى المجنى عليه يكون جدلا موضوعيا حول سلطة قاضى الموضوع فى تقدير أدلة الإثبات فى الدعوى مما يستقل به بغير معقب ولا يجوز البحث فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ونور الدين عويس ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١٩٠)

الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) إختلاس . خيانة أمانة . حكم . " تسليبه . تسليب معيب " .

شرط تطبيق المادة ١١٢ / ١ عقوبات المعدلة ؟

(ب) إستيلاء على مال للدولة بغير حق . حكم " تسليبه . تسليب معيب " .

جناية الإستيلاء على مال للدولة بغير حق . أركانها ؟

١ — إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة
بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه : " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل
موظف أو مستخدم عموى إختلاس أموالا أو أوراقا أو أمتعه أو غيرها مسلمه
إليه بسبب وظيفته " . فقد دلت على أن تطبيقها يقتضى أن يكون الجانى
موظفا أو من فى حكمة وأن يكون المال قد وجد بين يديه بمقتضى وظيفته
لا بمناسبة فحسب . ولا يؤدى بالضرورة إنتفاء صفة الجانى كأمور للحصول
أو أمين على الودائع إلى ثبوت تسلمه للمال بسبب وظيفته . ومن ثم فقد كان
يتعين على المحكم المطعون فيه استيفاء لبيان أن يبين مقتضيات وظيفة المتهم
وكونها طوعت له تسلم الغرامة التى نسب إليه إختلاسها ، ولا يعتبر وجود الشرطى
فى المركز عاملا بغير التحصيل من تلك المقتضيات وإنما هى مناسبة لا شأن
لها فى ذاتها بإقتضاء الغرامة — ويكون ما وقع من الطامن — إذا انتفى

مقتضى الوظيفة — خيانة أمانة معاقبا عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات لا إختلاسا في حكم المادة ١١٢ من القانون المذكور .

٢ — إذ نصت المادة ١١٣ من قانون العقوبات على أنه : ” يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي إستولى بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بتصيب ما أو سهل ذلك لغيره “ . فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالاتها على أن جنائية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق تقتضى وجود المال في ملك الدولة عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام — أو من في حكمه — بإنتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة . ولا يعتبر المال — أيا كان وصفه الذي يصدق عليه في القانون — قد دخل في ملك الدولة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك وهو ما خلا الحكم من استظهاره ومن ثم يكون قاصر البيان واجب النقض والإحالة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول نوفمبر سنة ١٩٦١ بدائرة مركز أولاد طوق محافظة سوهاج : (أولا) بصفه موظفا عموميا ” بلوكامين مباحث مركز شرطة أولاد طوق شرق “ أختلس مبلغ ٩ ج و ٣٩٥ م (تسعة جنيهات وثلاثمائة ونحسة وتسعون مليا) هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية حالة كونه من المندوبين للتحصيل وكان المبلغ قد سلم إليه بهذه الصيغة . (ثانيا) بصفته سالفه البيان وله شأن في تحصيل الغرامات أخذ من المواطن المذكورني صادق محمد مبلغ ٩ ج و ٦٠٥ م (تسعة جنيهات وستمائة ونحسة مليات) زيادة عن مبلغ الغرامة المستحق عليه هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية مع علمه بذلك . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١١١ و ١/١١٢ — ٢ و ١١٤ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور ياعملا بالمواد ١٧ و ٢٧ و ١/١١٢ — ٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم

بالحبس مع الشغل مدة سنتين وبغزله لمدة أربع سنوات وبإلزامه برد مبلغ ٩ ج و ٣٩٥ م (تسعة جنيهات وثلاثمائة خمسة وتسعون مليا وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه) . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية اختلاس الغرامة المحكوم بها على المجنى عليه طبقا للفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد شابه القصور في التسبب ذلك بأنه ثبت أن لا شأن له بتحصيل الغرامة ، وقد دفع أمام محكمة الموضوع بأن المحصل لها سواء إلا أن المحكمة لم تحقق دفاعه مما يعيب حكمها بما . يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى أن شخصا يدعى "الدكروني صادق" حكم عليه في القضية رقم ٧٥٤ سنة ١٩٥٩ مركز أبو طوق بإلزامه بأن يدفع لهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية غرامة مقدارها ٩ ج و ٢٩٥ م قيمة ما أتلقه من ممتلكاتها . فأرسلت المباحث في طلبه لاقتضاء الغرامة ، فذهب إلى المركز حيث قابله الطاعن الذي ثبت من كتاب مأمور المركز أنه لم يكن له شأن في تحصيل الغرامات — وزعم له أن المبلغ الواجب أدائه للهيئة تسعة عشر جنيها فنقده المبلغ الذي طلبه وحرره بإيصالا بخطه وتوقيعه . وأعمل الحكم في حقه الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات اعتبارا بأنه اختلاس مبلغ الغرامة الذي حصله بسبب وظيفته دون الفقرة الثانية لأنه لم يكن مأمورا بالتحصيل أو أمينا على الودائع . وهذا الذي أورده الحكم تقرير قاصر ، ذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ إذ نصت على أنه (يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف أو مستخدم عمومي اختلس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها مسلمة إليه بسبب وظيفته) . فقد دلت على أن تطبيقها يقتضي أن يكون الجاني موظفا أو من في حكمه وأن يكون المال قد وجد بين يديه بمقتضى وظيفته لا بمناسبتها فحسب . ولا يؤدي بالضرورة انتفاء صفة الجاني كما مورس للتحصيل أو أمين على الودائع

إلى ثبوت تسامحه للمال بسبب وظيفته، ومن ثم فقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه استيفاء إبيانه أن يبين مقتضيات وظيفة المتهم وكونها طوعت له تسلم الغرامة التي نسب إليه اختلاسها، ولا يعتبر وجود الشرط في المركز عاملا بغير التحصيل من تلك المقتضيات، وإنما هي بمناسبة لأشأن لها في ذاتها باقتضاء الغرامة ويكون ما وقع من الطاعن — إذا انتهى مقتضى الوظيفة — خيانة أمانة معاقبا عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات لا اختلاسا في حكم المادة ١١٢ من القانون ولا يصح في القانون أن يوصف فعل الطاعن حسبما استظهره الحكم بأنه استيلاء على مال للدولة بغير حق طبقا للمادة ١١٣ من قانون العقوبات، ذلك لأن هذه المادة إذ نصت على أنه (يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال للدولة أو لأحدى الهيئات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما أو سهل ذلك لغيره) فقد دلت في صريح عبارتها، وواضح دلالتها على أن جنائية الاستيلاء على مال الدولة بغير حق تقتضي وجود المال في ملك الدولة عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام — أو من في حكمه — بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة، ولا يعتبر المال — أي كان وصفه الذي يصدق عليه في القانون — قد دخل في ملك الدولة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك وهو ما خلا الحكم من استظهاره. لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون قاصرا البيان واجب النقض والإحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن.

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العماري ، ومحمود عطيفه ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(١٩١)

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١) إستيلاء على مال للدولة بغير حق . شروع .

الشروع في حكم المادة ٤٥ عقوبات . ماهيته ؟ مثال لشروع في جناية إستيلاء
على مال للدولة بغير حق .

(ب) إثبات . ”شهود“ . حكم . ”تسبيبه“ . تسبيب غير معيب “

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

١ — الشروع في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل
بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة
الفاعل فيها . فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال
المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لإعتباره شارها في ارتكاب جريمة أن يأتي
فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادي لها ومؤديا إليه حالا . ولما كان الثابت
في الحكم أن الطاعن أحضر ”الموتورات“ الثلاثة إلى جوار فتحة سور المصنع الذي
يعمل به تمهيدا لإخراجها من تلك الفتحة وأنه انتوى سرقتها بدلالة وعده لخفير
المصنع باعطائه جزءا من ثمن بيعها وأنقذه جنيا على سبيل الرشوة نقاء معاونته
في إتمام جريمته ، فإنه يكون بذلك قد دخل فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات
المؤدية حالا إلى ارتكاب الجريمة ، وبالتالي فإن ما ارتكبه سابقا على ضبطه يعد

شروعاً في جنائية الاستيلاء على المال المملوك للدولة المستندة إليه ، ويكون الحكم إذ دانه بهذا الوصف بريئاً من قالة الخطأ في تطبيق القانون .

٢ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لجملة ما على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٦/١٢/٢٨ بدائرة قسم الرمل محافظة الإسكندرية : (أولاً) بصفته موظفاً عمومياً " عامل بشركة مصانع النحاس المملوكة للدولة " شرع في الاستيلاء بغير حق على مال مملوك للشركة المذكورة ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه متلبساً بها (ثانياً) عرض رشوة على مستخدم عمومي ليخل ببعض واجبات وظيفته وذلك بأن قدم مبلغ جنيه على سبيل الرشوة إلى حافظ عبد الغفار الحضري الخفير بشركة مصانع النحاس ليعاونه على ارتكاب الجريمة سالفة الذكر ولكن الرشوة لم تقبل منه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٠٤ و ١٠٩ مكرراً و ١١٠ و ١١١ و ١١٣/١ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضورياً عملاً بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالإشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وعزله من وظيفته وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المبلغ المدفوع على سبيل الرشوة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال مملوك للدولة وعرض رشوة ، قد أخطأ في تطبيق

القانون وشابه فساد في الاستبدلال ، ذلك بأن الآلات المدعى بالشروع في سرقتها كانت عند ضبط الواقعة لا تزال داخل مبنى المصنع ، ولم يسفر التحقيق عن معرفة كيفية وصولها إلى المكان الذي وجدت فيه وبالتالي فلم يثبت أن الطاعن قد ارتكب أفعالا مادية تؤدي حالا ومباشرة إلى وقوع جريمة السرقة مما تنفي معه قانونا جنائية الشروع في الإستيلاء على مال مملوك للدولة المسندة إليه وبالتالي جريمة عرض الرشوة . كما أن الحكم عول في قضائه على أقوال خفير المصنع وهو مرسوم لرئيس الأمن به ، وهذا الأخير تربطه بزوجة الطاعن علاقة آثمة ويهدف من أجل ذلك إلى الكيد له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أنه في مساء يوم الحادث شاهد حافظ عبد الغفار الحضري خفير الحراسة بشركة مصانع النحاس : المملوكة للدولة الطاعن يحوم حول مكان حراسته داخل المصنع فلما استطلعه الأمر : واطمأن إليه الطاعن أفضى إليه برغبته في معاونته على إخراج "موتورات" صغيرة من فتحة بسور المصنع فاستعمله الخفير فترة حتى يتدبر فيها الأمر وأرسل من أبلغ رؤسائه بالمصنع بما يعترسه الطاعن ، ثم أنهى إليه موافقته على الاشتراك في الجريمة وعندئذ حضر الطاعن ثلاثة "موتورات" من الخردة وطلب منه أن يناوله إياها من فتحة السور بعد خروجه وأعطاه جنيتها على سبيل الرشوة لقاء معاونته على إتمام الجريمة ووعده بمبلغ آخر عند بيع المسروقات — ثم اتجه الطاعن إلى خارج المصنع حيث وقف إلى جوار فتحة السور وألقى للخفير بقطعة من الحجر كإشارة للبدء في تنفيذ العملية وحينئذ بادر شيخ خفراء المصنع إلى ضبطه . وقد تبين من المعاينة أن المسروقات كانت موجودة إلى جوار فتحة السور داخل المصنع . لما كان ذلك ، وكان الشروع في حكم المادة ٥٤ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها . فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتباره شارعا في ارتكاب جريمة أن يأتي فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادي لها ومؤديا إليه حالا . ولما كان الثابت في الحكم أن الطاعن أحضر "الموتورات" الثلاثة إلى جوار فتحة السور تمهيدا لإخراجها من تلك الفتحة ، وأنه انتوى سرقتها بدلالة

وعده الخفير المصنع بإعطائه جزءا من ثمن بيعها وأنقذه جنيها على سبيل الرشوة لقاء معاونته في إتمام جريمته ، فإنه يكون بذلك قد دخل فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا إلى ارتكاب الجريمة ، وبالتالي فإن ما ارتكبه سابقا على ضبطه يعد شروعا في جناية الاستيلاء على المال المملوك للدولة المسندة إليه ويكون الحكم إذ دانه بهذا الوصف بريئا من قالة الخطأ في تطبيق القانون .

لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما ينهه على الحكم من تعويله على شهادة خفير المصنع بحجة أن هذا الشاهد يعتبر مرءوسا لرئيس الأمن بالمصنع الذي تربطه بزوجة الطاعن علاقة آثمة كما يدعى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي الشروع في الاستيلاء بنـير حق على مال للدولة وعرض الرشوة اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ومحمد نور الدين عوينى ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

(١٩٢)

الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٣٨ القضائية

مسئولية جنائية . تموين . خبز . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" .
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .
مسئولية مدير الخبز عما يقع فيه من جرائم . نطاقها ؟

لا تتحقق مسؤولية المدير عما يقع من جرائم في الخبز إدارته بالمخالفة للرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إلا إذا ثبت في حقه أولا فعل الإدارة حتى يعتبر إشرافه
على الخبز مستمرا تبعا لما يعطيه من أوامر ولو كان غائبا متى كان غيابه باختياره
ورضاه ، أما إذا كان غيابه بسبب المرض وهو من الأضرار القهوية التي تحول
دون مباشرة فعل الإدارة واستمرار الإشراف على الخبز فإن صلته بإدارة الخبز
تكون منقطعة وبالتالي تنتفى أصلا مسئوليته بصفته مديرا . ولما كان يبين
من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين الواقعة
وساق أدلة الثبوت المستمدة من محضر ضبط الواقعة انتهى إلى إدانة الطاعن بصفته
مديرا للخبز دون أن يورد دفاعه القائم على انتفاء فعل الإدارة في حقه وبغير
أن يخص هذا الدفاع الجوهرى ويقول كلمته فيه مما يعيب الحكم بالقصور
والإخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة بندر بنى سويف : أنتجوا خبزا بلديا طريا يقل وزنه عن الوزن المقرر . وطلبت عقابهم بالمواد ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة بندر بنى سويف الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث (الطاعن) والرابع والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثانى ، حضوريا للأول والثانى والرابع وحضوريا اعتباريا للثالث بحبس كل من المتهمين الأول والثالث والرابع ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وكفالة مائتى قرش لوقف تنفيذ عقوبة الحبس وبراءة المتهم الثانى مما أسند إليه . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة بنى سويف الابتدائية - بهيئة استئنافية - توفى المتهم الأول فقضت المحكمة بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه لوفاته وحدثت جلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ لنظر الاستئناف بالنسبة إلى المتهمين الثالث والرابع وهذه الجلسة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الرابع إلى تغريمه ١٠٠ ج وتأنيده فيما قضى به بالنسبة إلى المتهم الثالث والمصادرة . فطعن وكيل المحكوم عليه الثالث فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن الوزن المحدد قانونا قد شابه القصور فى البيان ، ذلك بأن الطاعن لدى سؤاله بمحضر الشرطة قدم شهادة طبية تدل على أنه كان مريضا مرضا أقعده عن العمل وقد أثبت مفتش التموين بمحضر ضبط الواقعة أن الطاعن كان غائبا عن الخبز وشهد كل من حلمى أحمد حسن ومصطفى جمعه حجاج وفؤاد عبد الحميد مرزوق عمال الخبز أن الذى كان قائما بالإدارة فى تاريخ الواقعة

هو عز الدين محمود المصرى دون الطاعن ولكن الحكم المطعون فيه لم يحصن دفاعه أو يعرض له بما يفنده مما يعيبه بما يبطله و يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن قرر لدى سؤاله بمحضر الشرطة المؤرخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ أنه لم يباشر عمله بسبب مرضه فى تاريخ الواقعة وقدم شهادة طبية معلاة تحت رقم ٧ ملف ومحورة فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ وصادرة من الطبيين نحرى و بلائش تفيد مرضه بنزلة شعبية حادة مع إرتفاع فى الحرارة ونصح بالراحة مدة سبعة أيام . كما تبين من الاطلاع على محضر ضبط الواقعة أن مفتش التموين أثبت غياب الطاعن عن المخبز وقت ضبط الواقعة كما شهد عمال المخبز أن الطاعن لم يكن هو القائم بإدارة المخبز فى ذلك التاريخ . لما كان ذلك ، وكانت مسئولية المدير عما يقع من جرائم فى المخبز إدارته بالمخالفة للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا تتحقق إلا إذا ثبت فى حقه (أولا) فعل الإدارة حتى يعتبر إشرافه على المخبز مستمرا تبعا لما يعطيه من أوامر ولو كان غائبا متى كان غيابه باختياره ورضاه ، أما إذا كان غيابه بسبب المرض وهو من الاعذار القهرية التى تحول دون مباشرة فعل الإدارة واستمرار الإشراف على المخبز فإن صلته بإدارة المخبز تكون منقطعة وبالتالي تفتى أصلا مسئوليته بصفته مديرا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين الواقعة وساق أدلة الثبوت المستمدة من محضر ضبط الواقعة انتهى إلى إدانة الطاعن بصفته مديرا للمخبز دون أن يورد دفاعه القائم على انتفاء فعل الإدارة فى حقه وبغير أن يحصن هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه ، مما يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ومحمد نور الدين موسى ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

(١٩٣)

الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) جريمة . "أركان الجريمة" . إختلاس . إستيلاء على مال للدولة .
موظفون عموميون . قانون . "تفسيره" . حكم . "تسييه" . تسييب
معيب .

(١) تسليم المال الى الموظف العام بسبب وظيفته لا بمناسبتها . شرط لقيام
جناية الإختلاس . المادة ١١٢ عقوبات .
(ب) صفة الموظف العام أو من فى حكمه . ركن فى جنايتى الإختلاس والإستيلاء
بغير حق على مال للدولة أو ما فى حكمه . وجوب استظهار الحكم
لهذه الصفة .

١ — إن الجريمة المنصوص ص عليها فى المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات
المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لا تتحقق إلا إذا كان تسلم المال المختلس
من مقتضيات العمل ويدخل فى اختصاص المتهم الوظيفى استنادا إلى نظام مقرر
أو أمر إدارى صادر ممن يملكه أو مستعدا من القوانين واللوائح فلا قيام لهذه
الجريمة إلا إذا حاز الموظف المال المختلس بمقتضى وظيفته لا بمناسبتها حسب .

٢ — إن تحقق صفة الموظف العام أو من فى حكمه ركن من أركان جنايتى
الإختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو ما فى حكمه — المنصوص عليهما
فى المادتين ١١٢ و ١/١١٣ من قانون العقوبات . ومتى كان الحكم لم يستظهر
هذه الصفة فى الطاعن ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى البيان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في الفترة ما بين ١٩ فبراير سنة ١٩٦٤ حتى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز البداري محافظة أسيوط : إختلاس المواد البترولية المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمسبلة إليه بسبب وظيفته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١١١ و ١/١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضور عملا بمواد الإتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات و إلزامه برد مبلغ ٦٢٣ ج و ٤٣٥ م (ستمائة ثلاثة وعشرون جنيا وأربعمائة وخمسة وثلاثون مليا) و بتغريمه مبلغ مساو لهذه القيمة و بعزله من وظيفته . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الإختلاس قد شابه قصور في البيان وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن مناط إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون تسليم المال المختلس بسبب الوظيفة في حين أن الثابت من أقوال شاهد الإثبات محمد أحمد طه أنه هو — لا الطاعن — الذي كان مختصا بالعمل في الفترة المدعى بوقوع الإختلاس فيها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في قوله : " أن الجمعية التعاونية للبترول بأسيوط تقدمت بشكوى إلى السيد سكرتير عام المحافظة أبدت فيها أن مجلس مدينة البداري لم يسدد قيمة مسجوباته من المواد البترولية المختلفة بالكامل في المدة من ١٩ فبراير سنة ١٩٦٤ حتى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٤ بحجة أن بعض هذه الكميات لم يتسلمها أمين المخزن الحالى رغم أن جميع صور الفواتير الدالة على الاستلام مختومة بخاتم المجلس وموقعة من المختصين وقدمت كشفا بسبع عشرة فاتورة صادرة في تواريخ مختلفة في خلال الفترة ما بين هذين التاريخين ومجموع قيمة المسجوبات الواردة فيها ٦٢٣ ج و ٤٣٥ م وبسؤال محمد

أحمد طه أمين مخزن مجلس مدينة البدارى قرر أنه تسلم عمله كأمين لمخزن المجلس المذكور في أواخر يناير سنة ١٩٦٤ وأن سلفه هو المتهم

— الطاعن — وأنه تسلم عملية الكيروسين بالذات من تاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ وأن الكميات المطالب بقيمتها لم ترد للمجلس إطلاقاً ولم تقيد بالدفتريين ١١٢ ح و ١١٨ ع ح ، وقرر عدلى مينا جيد وكيل الجمعية التعاونية للبتروك بالبدارى أن المتهم أمين المخزن السابق هو الذى استلم هذه الكميات وأنه كان يوقع بإمضائه على هذه الفواتير وقد أنكر المتهم ذلك ولكن ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن التوقيعات المنسوبة إليه على هذه الفواتير السبع عشرة قد كتبت بخط يده وكذلك رقم بطاقته ١٨٦٧٣ البدارى المدون تحت التوقيع قد كتبت بخط يده كذلك . واستند الحكم فى إدانة الطاعن إلى أقوال عدلى مينا جيد ومحمد أحمد طه وما تبين من الاطلاع على الفواتير المقدمة وإلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . وحصل الحكم مؤدى أقوال الشاهد الثانى فى قوله انه شهد بأنه "تسلم عمله كأمين مخزن للمجلس المذكور فى أواخر يناير سنة ١٩٦٤ وأنه تسلم عملية الكيروسين بالذات من تاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٤ وأن الكميات موضوع الاتهام لم ترد للمجلس إطلاقاً ولم تقيد بالدفتريين ١١٢ ح و ١١٨ ع ح والدفتري الأخير هو دفتر عهدة المخزن" ثم عرض لدفاع الطاعن وأطرحه بقوله "من حيث إن المتهم أنكر ما نسب إليه وذهب الدفاع منه إلى القول بأن هذه الفواتير لا بد وأن تكون قد دست عليه نظراً لأنه غير مثقف وكان غير منظم فى عمله وقت أن كان يعمل أميناً للمخزن ، وهذا الدفاع مردود بأنه لم يقدم دليل على صحته فضلاً عن أن المتهم لم يبدئه إلا بعد أن أسقط فى يده وثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أنه هو الموقع على الفواتير موضوع الاتهام والتي كان قد أنكر فى البداية توقيعه عليها وكل ذلك يقطع بأن المتهم إختلس كمية المواد البترولية المسلمة إليه بسبب وظيفته والثابتة قدراً وقيمة بالفواتير السبع عشرة سائفة الذكر" . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ — التى دين الطاعن بها — لا تتحقق إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل فى اختصاص المتهم الوظيفى إستناداً إلى نظام مقرر أو أمر إدارى صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح فلا قيام لهذه

الجرime إلا إذا حاز الموظف المال المختلس بمقتضى وظيفته لا بمناسبةها بحسب .
 لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — على ما تقدم — لم يستظهر ما هية
 عمل الطاعن وقت وقوع الجريمة ولم يدل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة
 الذى لا تقوم الجريمة التى دين الطاعن بها إلا بتوافره بل أوضحت مدوناته أن
 استلام المواد البرولية خلال فترة الاختلاس إنما كان من اختصاص شاهد
 الإثبات الثانى الوظيفى ، وكان الحكم — فوق ذلك — لم يستظهر إن كان الطاعن
 موظفا عاما أو ما فى حكمه بالتطبيق للسادة ١١١ من قانون العقوبات مع أن
 تحقق هذه الصفة ركن من أركان جنايتى الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال
 للدولة أو من فى حكمه — المنصوص عليهما فى المادتين ١١٢ و ١١٣/١ من
 قانون العقوبات ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور فى البيان مما يعجز
 هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم .
 لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد الوهاب خليل ، ومحمود مطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٩٤)

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٣٨ القضائية

قانون . " القانون الأصلح " . عقوبة . " العقوبة المبررة " . تموين .
نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون " . " الحكم
في الطعن " .

اعتبار القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ قانوناً أصح من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦
تركه للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة بمسند أن كان القرار القديم يوجب
القضاء بالعقوبتين معا بمحد أدنى . لا ينبر من ذلك قضاء المحكمة بعقوبة تدخل في حدود العقوبة
المقررة في القانون الجديد ، طالما أنها التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة في القرار القديم مما
يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد .

متى كان قرار وزير التموين والتجارة الداخلية الرقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ قد ترك
للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة ، وبالتالي فهو القانون
الأصلح للتهم من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذي ينص على عقوبتي الحبس
والغرامة معا وهو القانون الواجب التطبيق إعمالاً للفقرة الثانية من المادة
الخامسة من قانون العقوبات ، ما دام أن الثابت أن هذا القرار صدر وتقرر
العمل به قبل الحكم نهائياً في الدعوى . ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة
بها تدخل في حدود العقوبة المقررة في القانون الجديد إذ الواضح من الحكم أن
المحكمة قد التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة في القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦
وهي الحبس ستة أشهر وغرامة مائة جنيه وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد

التخفيف ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني وأنها لو فطنت إلى صدور القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ — الذي خلا حكمها من الإشارة إليه — لما وقفت بالعقوبة عند الحد الذي قضت به . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه .
ولما كان هذا الخطأ إنما يخضع في تصحيحه لتقدير محكمة الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم باب شرق : لم يعرض سلعا للبيع موجودة بمخزنه . وطلبت عقابه بمواد القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة باب شرق الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام (أولا) برفض الدفع المبدئي ببطلان التفتيش (ثانيا) بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠ ج لإيقاف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه . فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الاستئناف غيابيا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض . وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم عرض كمية مناسبة من الصابون الموجود بمخازنه للبيع ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه طبق على واقعة الدعوى قرار وزير التكوين رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ في حين أن هذا القرار قد ألغى بالقرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه في يوم ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ لم يعرض للبيع بحلة كمية مناسبة من صابون كومباكس رويال الموجود بمخازنه . وطلبت النيابة العامة عقابه طبقا لقرار وزير التموين رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة أول درجة أعملت في حق الطاعن مواد الاتهام وقضت بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٧ بحبسه ستة أشهر وتغريمه مائة جنيه ، فاستأنف . ومحكمة ثاني درجة قضت غيابيا في ٩ مايو سنة ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . فعارض الطاعن في هذا الحكم وقضى في المعارضة بتاريخ ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٦٧ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ قد أوجبت على أصحاب محال الجملة والتجزئة أن يعرضوا للبيع بمخاطم كميات مناسبة من السلع باختلاف أنواعها وأصنافها الموجودة بمخازنهم ، ونصت المادة الثانية من هذا القرار على أن ” كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه “ إلا أنه بتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٦٧ صدر القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ باستبدال نص المادة الثانية من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بالنص الآتي : ” كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين “ ونشر هذا القرار في الوقائع المصرية بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٧ . لما كان ذلك ، وكان القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ قد صدر وتقرر العمل به قبل الحكم نهائيا في الدعوى بجلسة ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٦٧ . وكان هذا القرار قد ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة فهو القانون الأصلح لاتهم من القرار القديم الذي ينص على عقوبتي الحبس والغرامة معا وهو القانون الواجب التطبيق إعمالا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المفرض بها تدخل في حدود العقوبة المقررة في القرار الجديد إذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة في القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ وهي الحبس ستة أشهر وغرامة مائة جنيه

وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني وأنها لو فطنت إلى صدور القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ — الذي خلا حكمها من الإشارة إليه — لما وقفت بالعقوبة عند الحد الذي قضت به . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ إنما يخضع في تصحيحه لتقدير محكمة الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون من النقض الإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

بإدارة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو الفضل حنفى ،
وأنور خلف .

(١٩٥)

الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) حكم . "تسببه . تسبب معيب" . محكمة ثانى درجة .
"تسبب أحكامها" . قتل خطأ . إصابتها خطأ . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . إثبات . "خبرة" .

(١) هل محكمة ثانى درجة عند إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند
ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى وإلا كان حكمها معيبا .
(ب) عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة .
شرط ذلك ؟

(ج) مثال لقصور فى الرد على دفاع جوهرى فى جريمة قتل وإصابة خطأ .

١ — من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة
أن تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب وإلا كان حكمها بالإلغاء
ناقصا نقصا جوهريا موجبا لنقضه .

٢ — الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة ، إلا
أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى
وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها .

٣ — متى كان وجه رأى عن أهل الفن كما حصله الحكم المطعون فيه ،
سواء فى التقرير الاستشارى الذى قدمه المتهم أو تقرير اللجنة الفنية التى ندرتها

النيابة العامة أو ما شهد به أحد خبراء اللجنة المذكورة أمام محكمة أول درجة قد اتفق على أن سبب سقوط الشرفة هو تآكل الكمرات الحديدية ، وزاد التقرير الأخير على ذلك أن التآكل هو من العيوب الفنية التي يتعذرا اكتشافها إلا بتكسير الخرسانة وهدم السقف عن آخره، وكان هذا هو الدرب الذي سار عليه الطاعن في دفاعه وسبق أن قام عليه قضاء الحكم المستأنف بتبرئته ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بدا منه أنه قد ألزم نفسه بالموازنة بين ما قام عليه الاتهام وبين دفاع الطاعن قد عاد فغض الطرف عن هذه الموازنة ورد على دفاع الطاعن بقوله أن آية علمه بالخلل في البناء هو قدمه ، وهو رد مقطوع الصلة بدفاعه بخفاء العيب الذي سائده فيه حكم محكمة الدرجة الأولى وتقرير اللجنة الفنية وما شهد به أحد أعضائها أمام محكمة أول درجة . ومن ثم فقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يواجه هذا الدفاع المؤيد بالرأى الفني ويقول كلمته فيه، أما وهو لم يفعل فقد بات مشوباً بقصور يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩/٨/١٩٦٥ بدائراً قسم شرقى : تسبب خطأ في موت مدحت اسكندر عيد المسيح وعباس على حسن وإصابة محمد عابد أحمد وعباس محمد سليمان وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه بأن لم يتم بترميم العقار إدارته المبين بالمحضر رغم وجود تشريكات بالجدران وبيعض الأسقف وكذا لم يتم بترميم وإصلاح شرفات العقار حالة كون كمراتها الحديدية قديمة متآكلة يغلوها الصدأ فانهار جزء من شرفة الدور الثالث العلوى التي بالواجهة البحرية الغربية للعقار والتي كان يقف بها المجنى عليه الأول على الشرفات أسفلها ثم على باقى المجنى عليهم الذين كانوا يجلسون على مقهى يقع أسفل العقار المذكور وهوى المجنى عليه الأول مع جزء الشرفة المنهار وحدثت به وبناتى المجنى عليهم الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته هو والثانى وإصابة المجنى عليهما الآخرين . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ — ٣ من قانون العقوبات . وادعت أرملة المجنى عليه الثانى — عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر .

مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه — كما ادعى كل من المجنى عليهما الثالث والرابع مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج وذلك على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب. ومحكمة باب شرق الجزئية قضت في الدعوى حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعاوى المدنية المقامة قبله مع إلزام رافعيها المصروفات ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة. فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم، كما استأنفه المدعون بالحقوق المدنية. ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بقبول الاستئنافات المقامة من النيابة العامة والمدعين بالحق المدني شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتفريم المتهم خمسين جنيها و بقبول الدعاوى المدنية المقامة ضده وإلزامه بأن يدفع إلى المدعية بالحق المدني الأولى عن نفسها وبصفتها مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت وإلى كل من المدعين بالحق المدني الثاني والثالث مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت. وألزمت المتهم مصروفات الدعاوى المدنية المقامة ضده في الدرجتين ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة في كل دعوى مدنية. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجريمة القتل والإصابة الخطأ الناجمة عن سقوط إحدى شرفات المبنى المملوك له — قد ران عليه القصور، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن سبب الحادث هو تآكل روح الكمرات الحديدية المدفونة في الخرسانة مع بقاء شفتها السفلى سليمة، وهو أمر كان خافيا على الطاعن لأنه لا يتكشف إلا بتكسير خرسانة الشرفة وقد أبدته اللجنة الفنية التي ندبتها النيابة لمعاينة المبنى في ذلك إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع ولا هي عنيت بتحصيله والرد عليه، وعول الحكم في قضائه بإدانة الطاعن على تقصيره في صيانة العقار، وبني هذا التقصير على وقائع لا تنهاه إلى ثبوته، مع أنه كان لزاما عليه — حتى تتوافر له السلامة — أن يدل على ثبوت علم الطاعن

بتآكل روح الكمرات ، أما وهو قد سكت عن مواجهة هذا النظر من الدفاع ، فقد غدا معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأشار إلى تقرير الخبير الاستشاري المقدم من ورثة أحد المجني عليهم متضمنا أن سبب سقوط الشرفة هو قدم المبنى وتآكل الكمرات الحديدية وعدم تعهدها بأية صيانة أو تغيير . ثم ما كان من معاينة النيابة ولجوتها إلى ندب لجنة فنية مكونة من مهندسين ثلاثة لمعاينة المبنى فقاموا بالعمل الذي ندبوا له وانتهوا إلى أنه وإن كان سبب الحادث هو شدة تآكل الكمرات الحديدية إلا أن هذا العيب هو من العيوب الخفية التي يتعذر اكتشافها . كما أشار الحكم المطعون فيه أيضا إلى أن الحكم المستأنف قضى بتبرئة الطاعن على سند مما كشف عنه هذا التقرير الأخير من أن الحادث كان نتيجة عيوب خفية لم يكن للطاعن أن يلاحظها وأنه تأسيسا على ذلك لا يمكن أن ينسب إليه أى إهمال أو تقاعس في ترميم العقار يترتب عليه مساءلته . وبعد أن خلص الحكم من إيراد ما تقدم واستوى للقضاء في الدعوى نوه بأن دفاع الطاعن يقوم على خفاء العيب المسبب للحادث وفق ما قال به الخبراء الثلاثة بينما تهمه النيابة بأن إهماله في صيانة العقار وترميمه هو الذى تسبب في الحادث . وإذ كان مؤدى هذا الذى قدم له الحكم هو أن يسلك سبيل الموازنة بين الاتهام ودفاع الطاعن ، إلا أنه لم يفعل واتخذ من قدم المبنى ووجود شروخ في الحوائط ، وسبق إجراء إصلاح في إحدى الشرفات ، وما كشف عنه الخبير الاستشاري من تسرب المياه إلى إحدى الشقق من الشقة التى تعلوها ، دليلا على أن الطاعن لم يكن يتعهد العقار بأية صيانة رغم أن النشريات والتصديعات الظاهرة للعيان كانت تنبئ من النظرة الأولى بأن المبنى فى حاجة إلى إصلاح وترميم . ورتب على ذلك أن هذه العيوب كانت هى السبب المباشر للحادث ، ولم يكن قول الحكم فى دفاع الطاعن إلا أن قال أنه " من غير المقبول والمستساغ قبوله من دفاع المتهم أنه لم يكن يعلم بالخلل الذى يعتور عقاره نتيجة قدمه " لما كان ذلك ، وكان وجه الرأى عند أهل الفن كما حصله الحكم المطعون فيه ، سواء فى التقرير الاستشاري أو تقرير الخبراء الثلاثة أو ما شهد به أحدهم أمام محكمة أول درجة قد اتفق على أن سبب سقوط الشرفة هو تآكل الكمرات

الحديدية ، وزاد التقرير الأخير على ذلك أن التأكل هو من العيوب الخفية التي يتعذر اكتشافها إلا بتكسير الخرسانة وهدم السقف عن آخره ، وكان هذا هو الدرب الذي سار عليه الطاعن في دفاعه وسبق أن قام عليه قضاء الحكم المستأنف بتبرئته . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها وأن المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب وإلا كان حكمها بالالغاء ناقصا نقصا جوهريا موجبا لنقضه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بدا منه أنه قد ألزم نفسه بالموازنة بين ما قام عليه الاتهام وبين دفاع الطاعن قد عاد فغض الطرف عن هذه الموازنة ورد على دفاع الطاعن بقوله إن آية علمه بالخلل هو قدم المبنى وهو رد مقطوع الصلة بدفاعه بخفاء العيب الذي ساندته فيه حكم محكمة الدرجة الأولى وتقرير اللجنة الفنية وما شهد به أحد أعضائها وهو وكيل الإدارة الهندسية أمام محكمة أول درجة ومن ثم فقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يواجه هذا الدفاع المؤيد بالرأى الفني ويقول كلمته فيه ، أما وهو لم يفعل فقد بات مشوبا بقصور يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن ، مع إلزام المطعون ضدهم المصروفات المدنية .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

بإدارة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٩٦)

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " . دفع . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه " . تسبيب معيب .

(أ) التعويل على أقوال الشاهد . شرطه : أن تكون تلك الأقوال صادرة عنه إختيارا .

(ب) الدفع ببطالان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهري . التزام محكمة الموضوع بالرد عليه .

(ج) تساند الأدلة في المواد الجنائية .

١ — إن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها وإن كان مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه إختيارا وهي لا تعتبر كذلك إذا صدرت اثر إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه .

٢ — من المقرر أن الدفع ببطالان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عول في إدانة الطامن على أقوال الشاهد بغير أن يرد على دفاع

الطاعن الجوهري بأن تلك الأقوال قد أدلى بها الشاهد نتيجة إكراه وقع عليه ويقول كلمته فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

٣ — إن الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي اتهمت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر حكم ببراءته . بأنهما في يوم ٢ يوليو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز المحمودية محافظة البحيرة . قتل محمد محمد جنيدي عمدا ومع سبق الإصرار بأن انتويا قتله وصمما على ذلك وأعدا لذلك سلاحا ناريا "بندقية خرطوش" وذخيرة ولما ظفروا به أطلق عليه أولها عيارين فاريين قاصدين من ذلك قتله فأصيب بالإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ، وادعى مدنيا ظريف محمد جنيدي أخ المجنى عليه قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات دمنهور قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ بالنسبة للأول والمساكين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية : (أولا) بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة والزامه أن يدفع للمدني بالحق المدني على سبيل التعويض مائتين وخمسين جنيها ومصروفات الدعوى المدنية (ثانيا) ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن قد أشار في دفاعه إلى أن

أقوال الشاهد محمد حسن مشرف إنما كانت وليد إكراه وقع عليه وقدم إقرارا من الشاهد يتضمن ذلك إلا أن الحكم استند في إدانة الطاعن إلى أقوال ذلك الشاهد دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد تمسك في دفاعه بأن تعذبا قد وقع على الشاهد محمد حسن مشرف وأن هذا الشاهد كتب إقرارا بأن أقواله ضد الطاعن كانت وليد ضرب وإرهاب من ضابط المباحث ، ويبين من المفردات المنضمة أنه يوجد بين أوراقها إقرار مؤرخ ١٩٦٧/٣/٨ موقع عليه من الشاهد محمد حسن مشرف يتضمن أن أقواله التي أدلى بها ضد الطاعن كانت نتيجة ضغط وإرهاب من رجال المباحث ، كما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن - ضمن ما استند إليه - إلى أقوال هذا الشاهد دون أن يعرض إلى دفاع الطاعن أو يرد عليه . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها وإن كان مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه إختيارا وهي لا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كأننا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ حوّل في إدانة الطاعن على أقوال الشاهد محمد حسن مشرف بغير أن يرد على دفاع الطاعن الجوهري بأن تلك الأقوال قد أدلى بها الشاهد نتيجة إكراه وقع عليه ويقول كما أنه فيه يكون معيبا بالقصور في التسييب . ولا يغنى في ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متسائلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور
أحمد خلف .

(١٩٧)

الطعن رقم ١٣٢٧ سنة ٣٨ القضائية

(١، ب) نيابة عامة . "حقها في الطعن في الأحكام" . نقض . "المصلحة
في الطعن" . استئناف .

(١) المصلحة أساس الدعوى .

• حق النيابة العامة في الطعن بطريق النقض ولو لمصلحة المحكوم عليه .

• (ب) تقيد النيابة العامة في الطعن لمصلحة المتهم بذات القيود التي يتقيد بها .

١ — الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن
هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسعى في
تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن
بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن
بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة
إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً
بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت المصلحة
فلا دعوى .

٢ — إن النيابة في طعنها لمصلحة المتهم إنما تنوب عنه في الطعن لصالحه
فينبغي أن يكون حقها مقيداً بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحمل محله في الطعن
دون أن تتقيد بقيوده . لما كان ذلك ، وكان المتهم لم يحرم من إبداء دفاعه

في شكل الاستئناف وكان مسلكه في هذا الدفاع يفيد أنه ليس هناك ما يعيب به إجراءات المحاكمة وأنه لم يدع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو أنه لم يعلم به بوجه رسمي حتى يؤذنه هذا العيب بمجاوزة الميعاد المقرر في القانون لاستئناف هذا الحكم ، بل هو قد اتخذ لنفسه دفعا محددًا ، حتى إذا ما حققت المحكمة وبأن فساد ورددت على دفاعه لتأخره في التقرير بالاستئناف قبل الحكم وسكت عن الطعن عليه بطريق النقض بما يوحى بانتفاء مصلحته فيه ، فإن طعن النيابة العامة على الحكم يكون قد قام على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضد بأنه في ١٢/٥/١٩٦٦ بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية : سرق الحافظة والنقود المينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لمهدى عبد الموجود المزين . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة طنطا الجزئية قضت غيابيا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . هارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بعدم قبول استئناف المتهم للتقرير به بعد الميعاد على الرغم من أنه لم يعلن لشخصه ولا في موطنه بجلاسة ٢٦/٤/١٩٦٧ التي صدر فيها الحكم المستأنف باعتبار المعارضة كأن لم تكن — والتي أجلت لها الدعوى إداريا بعد أن كان محددًا لنظرها بجلاسة ١١/١/١٩٦٧ — ذلك بأن ميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ في حق المحكوم عليه إلا من تاريخ إعلانه أو علمه بوجه رسمي لا من تاريخ صدوره

كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، ولما كانت الأوراق قد خلت مما يفيد إعلان المتهم بالحكم أو علمه به رسميا حتى يوم التقرير بالاستئناف ، فإن الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم يكون مقبولا شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المتهم حين مثل أمام المحكمة ولفتت نظره إلى أن استئنافه جرى بعد الميعاد ولم يعال مسلكه بغير القول بأنه كان مجبوسا على ذمة قضية أخرى ، فكان أن حققت المحكمة دفاعه ولما تبين لها فساد قضيت بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

وحيث إن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى ولما كانت النيابة في طعنها لمصلحة المتهم إنما تنوب عنه في الطعن لصالحه فيلبيغي أن يكون حقها مقيدا بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحمل محله في الطعن دون أن تتقيد بقيوده . لما كان ذلك ، وكان المتهم لم يحرم من إبداء دفاعه في شكل الاستئناف وكان مسلكه في هذا الدفاع يفيد أنه ليس هناك ما يعيب به إجراءات المحاكمة وأنه لم يدع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو أنه لم يعلم به بوجه رسمي حتى يؤذن له هذا العيب بمجاوزة الميعاد المقرر في القانون لاستئناف هذا الحكم ، بل هو قد اتخذ لنفسه دفاعا محمدا ، حتى إذا ما حققت المحكمة وبأن فساده وردت على دفاعه لتأخره في التقرير بالاستئناف قبل الحكم وسكت عن الطعن عليه بالنقض بما يوحى بانتفاء مصلحته فيه . لما كان ذلك ، فإن طعن النيابة العامة على الحكم يكون قد قام على غير أساس ، تتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، محمد نور الدين مويس ، ومحمد أبو الفضل حفى ،
وأنور خلف .

(١٩٨)

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . حكم . ” تسبيله .
” سيب معيب “ . إثبات . ” معاينة . شهادة “ . قرار .

(١) الدفاع - الجوهرى . يوجب على المحكمة إجابته أو الرد عليه بما يفنده .
مثال فى طلب إجراء معاينة .

(ب) الحكم على أقوال الشهود قبل سماعهم . ييب الحكم .

١ - إذا كان ما أورده الحكم لا يستقيم به الرد على دفاع الطاعن بطلب
معاينة المنزل الذى وقع به الحادث والمنازل المحيطة به لإثبات استحالة ما قرره
الضابط بشأن فرار الطاعن إلى سطح المنزل والقفز منه إلى سطح المنزل المجاور ،
ذلك أن مساقته المحكمة تبريرا لإطراح طلب المعاينة - فى واقعه - يظهر دفاع
الطاعن ولا مقنع فيه ، وهو دفاع جوهرى فى ذاته بالنظر إلى أنه ينبى على
إجابته التحقق من إمكان فرار الطاعن من مكان الحادث وقت ضبطه كما قرر
محور المحضر والشهود الذين اعتمدت المحكمة على أقوالهم أو استحالة ذلك عليه
بما يدعم دفاعه من عدم وجوده بمكان الحادث ، ومن ثم فإنه كان على المحكمة أن
تجيب هذا الطلب حتى تقف على حقيقة الأمر فيما أثاره الطاعن من هذا الدفاع
الهام أو ترد عليه بما يفنده .

٢ — يوجب القانون سؤال الشاهد أولا وعندئذ يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته وذلك لاحتمال أن تأتي الشهادة التي تسمعها المحكمة ويتاح للدفاع مناقشتها ، بما يقنعها بحقيقة تغاير تلك التي ثبتت في عقيدتها من قبل ، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد تذرعت برفض طلب سماع أقوال شهود الإثبات ومحور المحضر بأنها ترى في أقوالهم بمحضر ضبط الواقعة ما يقنعها بثبوت التهمة ، فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع وهو سبق منها للحكم على أقوال الشهود قبل أن تسمعهم ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢/٥/١٩٦٦ بدائرة قسم بولاق : فتح محلا لألعاب القمار وأمره لدخول الناس فيه ، وطلبت عقابه بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ . ومحكمة بولاق الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وبتغريمه ١٠٠ ج وبضبط الأوراق التي استعملت بالحادث ومصادرتها وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بالنسبة لعقوبة الحبس والنفاد بالنسبة لعقوبة الغرامة . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض المحكوم عليه ، وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة فتح محل لألعاب القمار قد أخل بحقه في الدفاع وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه تمسك في دفاعه بأنه لم يكن موجودا بمكان الحادث وقت وقوعه وطلب إلى محكمة

الدرجة الثانية — تحقيقا لدفاعه — سمع شهود الإثبات والضابط الذي حرر محضر ضبط الواقعة كما طلب معاينة المنزل الذي وقع به الحادث والمنازل المحيطة به لإثبات استحالة ما قرره الضابط بشأن فراره إلى سطح المنزل والقفز منه إلى المنزل المجاور دون أن يتمكن من القبض عليه إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم ترد عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن آثار أنه لم يكن على مسرح الجريمة وطلب إلى المحكمة إعلان اللاعبين شهود الإثبات لسماع أقوالهم بعد حلف اليمين وإعلان محرر المحضر لمناقشته فيما أثبتته عن الواقعة كما طلب انتقال هيئة المحكمة إلى العقار "الذي به محل الضبط" لتحقيق ما قرره محرر المحضر من أن الطاعن قفز من سطح المنزل إلى سطح المنزل المجاور . كما يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عرض إلى دفاع الطاعن ورد عليه في قوله " أن المحكمة لا ترى موجبا للانتقال للمعاينة حسبما طلب المتهم بجلسة اليوم بمقولة إن المنزل الذي تقع به الجرة التي وقعت بها الجريمة مكون من أربعة أدوار بينما المنزلين المجاورين يتكون كل منهما من دورين مما يتعذر معه على المتهم القفز من سطح المنزل الأول إلى أى من المنزلين المجاورين حسبما ذكر الضابط ذلك لأنه فضلا عن أن الضابط محرر المحضر لم يقل بأن المتهم قفز من سطح المنزل الذي وقعت به الجريمة إلى سطح منزل مجاور وإنما اقتصر ما قرره على أن المتهم تمكن هو وبعض اللاعبين من القفز من سطح منزل الجريمة إلى سطح المنزل المجاور (هكذا) فضلا عن ذلك فإنه لا دليل في الأوراق على أن منزل الجريمة يعلو المنازل المجاورة بدورين ولو صح هذا الدفاع لتسك به المتهم أمام محكمة أول درجة التي اقتصر دفاعه أمامها على أنه لم يكن موجودا بالقاهرة يوم الحادث . كما أن المحكمة لا ترى محلا لإجابة ما طلبه الدفاع عن المتهم من إعلان محرر المحضر والشهود لمناقشتهم إذ أنها ترى في أقوالهم بمحضر ضبط الواقعة ما يقنعها بثبوت التهمة قبل المتهم " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم لا يستقيم به الرد على دفاع الطاعن ، ذلك أن ما ساقته المحكمة تبريرا لإطراح طلب المعاينة — في واقعه — يظاهر دفاع الطاعن ولا مقنع فيه ، وهو دفاع جوهري في ذاته بالنظر إلى أنه يبنى على إجابته التحقق من إمكان فرار الطاعن من مكان

الحادث وقت ضبطه كما قرر محرر المحضر والشهود الذين اعتمدت المحكمة على أقوالهم أو استحالة ذلك عليه بما يدعم دفاعه من عدم وجوده بمكان الحادث ، ومن ثم فإنه كان على المحكمة أن تجيب هذا الطلب حتى تقف على حقيقة الأمر فيما أثاره الطاعن من هذا الدفاع الهام أو ترد عليه بما يقنعه . لما كان ذلك ، وكان القانون يوجب سؤال الشاهد (أولا) وعندئذ يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته وذلك لاحتمال أن تأتي الشهادة التي تسمعها المحكمة ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة تغاير تلك التي ثبتت في عقيدتها من قبل سماعه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة إذ تذرعت في رفض طلب سماع أقوال شهود الإثبات ومحرر المحضر بأنها ترى في أقوالهم بمحضر ضبط الواقعة ما يقنعها بثبوت التهمة تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع وهو سبق منها بالحكم على أقوال الشهود قبل أن تسمعهم مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١٩٩)

الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) استئناف . دعوى جنائية . دعوى مدنية . " استئنافها " .
حكم . " قوة الأمر المقضى " . تهريب . جمارك . دخان .

(١) جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها . ما دام النمو يض المطالب به يزيد عن النصاب النهائى للقاضى الجزئى .

(ب) حيازة الحكم فى الدعوى الجنائية قوة الأمر المقضى . لا تؤثر فى حق المدعى بالحقوق المدنية فى استئناف الحكم بالنسبة إلى حقوقه المدنية وحدها .

١ — تجيز المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فى المخالفات والجنح فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه للقاضى الجزئى نهائيا وحقه فى ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب .

٢ — إن الدعويين — الجنائية والمدنية — وإن كانتا ناشئتین عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائى ، ومن ثم فإنه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث

توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه ، وصحة نسبته إليه اترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ١٠/١١/١٩٦٥ بدائرة مركز المنزلة : المتهمين الثلاثة : قاموا بتهريب التبغ المبين بالمحضر على نحو ما هو وارد بالأوراق مخالفين بذلك القانون . المتهم الأول : فض الأختام المبينة بالمحضر والموضوع على حرز التبغ المضبوط بمعرفة مفتش إنتاج الجمارك . وطلبت معاقبتهم بأحكام القانونين رقمي ٧٤ لسنة ١٩٣٣ و ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٥٤٦ ج على سبيل التعويض . ومحكمة المنزلة الجزئية قضت حضوريا ببراءة كل المتهمين مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية فاستأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المدعية بالحق المدني مصروفات الدعوى المدنية ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن السيد / وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مصلحة الجمارك تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة المطعون ضدهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على ما قال به من أن الحكم الصادر بالبراءة قد صار نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى بعدم استئناف النيابة

العامة له ، وأن الحكم بالتعويض يقتضى ثبوت الواقعة وصحة إسنادها إلى المتهم . وما دامت محكمة أول درجة قضت نهائيا بالبراءة لعدم ثبوت التهمة ، فلا تملك المحكمة الاستئنافية الحكم بالتعويض على المتهم مع أن هذه المحكمة — وهى بصدد نظر الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية فيما يختص بحقوقه — ملزمة بمقتضى القانون أن تتحرى ثبوت الواقعة ، وصحة نسبتها إلى المستأنف عليه ، غير مقيدة فى ذلك بقضاء البراءة الصادر من محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون واجب النقض .

وحيث إن مفاد ما قاله الحكم المطعون فيه أن محكمة ثانى درجة اعتبرت الحكم الابتدائى حائزا لقوة الشئ المقتضى فيه بعدم استئناف النيابة له بحيث يمتنع عليها وهى فى سبيل الفصل فى الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة ومدى خطأ المجنى عليه لتقدير التعويض عن الضرر الذى أصابه ، وهذا القول ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون — " ذلك أن المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فى المخالفات والجناح فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها ، إن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا وحقه فى ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب " ، ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم من جهة وقوعه ، وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقتضى ، لأن الدعويين — الجنائية والمدنية — وإن كانتا ناشئتین عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية قضت بما يخالف هذا النظر المقرر فى صحيح القانون ، وحجبت نفسها بذلك عن نظر الاستئناف المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية فى موضوعه ، فإن حكمها يكون واجب النقض والإحالة فى خصوص الدعوى المدنية .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين حويس ، ومحمد أبو الفضل حنفى ،
وأشرف خلف .

(٢٠٠)

الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د ، هـ) دخان . تهريب . تبغ . غش . دفاع . ” الاخلال
بحق الدفاع . ما يوفره ” . إجراءات المحاكمة .

(١) عدم استلزام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٣ ، ٩٢
لسنة ١٩٦٤ لإجراء التحليل واخطار صاحب الشأن بنتيجته
في ميعاد معين .

(ب) الإجراءات الخاصة بأخذ العينة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ . لا بطلان على مخالفتها .

(ج) طلب إعادة التحليل . عدم التزام المحكمة بإجابته .
فقط ذلك ؟

(د) حجز المحكمة الدعوى للحكم . عدم التزامها بإعادتها إلى المرافعة
لإجراء تحقيق فيها .

(هـ) النعى على المحكمة لعدمها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .
غير جائز .

١ — ليس في نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ في شأن صناعة وتجارة
الدخان والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ما يوجب إجراء
التحليل واخطار صاحب الشأن بنتيجته في ميعاد معين .

٢ — لم يرتب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن قمع التدليس والغش البطلان على عدم إتباع الإجراءات الخاصة بأخذ العينة وإخطار صاحب الشأن بنتيجة التحليل .

٣ — لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم أجابتها الطاعن إلى طلب إعادة التحليل الذى إطمأنت إلى نتيجته ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها ضرورة لاتخاذ هذا الإجراء .

٤ — من المقرر أن المحكمة متى حجزت القضية للحكم فإنها لا تاتزم بإعادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها .

٥ — ليس للطاعن أن يعنى على المحكمة قعودها عن القيام بالإجراء لم يطلب منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٥/٩/٩ بدائرة قسم أول المنصورة: حاز أدخنة مهربة من الرسوم الجمركية على النحو المبين بالمحضر وطلبت عقابه بالمواد ١٢ و ١٠ و ٥ و ٤ و ٢ و ١ و ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٥ و ١٢ و ١٠ و ٥ و ٤ و ٢ و ١ من القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ و ٣٠ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ و ٣٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٦٠ ج ومثل قيمة الكمية التى أخذت منها العينة ، وذلك على سبيل التعويض . ومحكمة المنصورة الجزئية قضت فى الدعوى غيابيا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة حنيمات لوقف تنفيذ العقوبة وإلزامه أن يؤدى إلى مصلحة الجمارك مبلغ ٢٦٠ ج ومثل قيمة الكمية التى أخذت منها العينة وقدرها ١٣ بحكم والمصادرة فعارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه وألزم المتهم المصروفات المدنية ، فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية —

بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بحيازة أدخنة مهربة من الرسوم الجمركية قد بنى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عنه طلب إلى المحكمة تحليل العينة الثانية المأخوذة من الدخان مبرا طلبه بأن عينة مماثلة أخذت من الدخان تبين من تحليلها أنها مطابقة للواصفات ، وأن نتيجة التحليل لم ترد إلا بعد شهرين في حين أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والغش يوجب إخطار صاحب الشأن بها في ظرف شهر ، وإلا فلا يصح الإعتداد بها في إدانته ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم ترد عليه في حكمها مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن والمدافع عنه لم يطلب أى منهما فى أى من درجتى التقاضى تحليل العينة الثانية من الدخان المضبوط ، فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها وبفرض أنه أبدى طلبه فى مذكرته المصرح له بتقديمها بعد إقفال باب المرافعة فلا تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه لما هو مقرر من أن المحكمة متى حجزت القضية للحكم فإنها لا تلتزم بإعادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها ولا يصح أن يعاب على المحكمة عدم إجابتها الطاعن إلى طلب إعادة التحليل الذى اطمأنت إلى نتيجته ، مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها ضرورة لإتخاذ هذا الإجراء وإيس فى نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن صناعة وتجارة الدخان ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ اللذين دين الطاعن بمقتضاهما ما يوجب إجراء التحليل وإخطار صاحب الشأن بنتيجته فى ميعاد معين ولا محل للاحتكام إلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والغش لأن الطاعن لم يؤخذ بمقتضاه ، ولأنه لم يرتب البطلان على عدم إتباع الإجراءات الخاصة بأخذ العينة وإخطار صاحب الشأن بنتيجة التحليل حسبما استقر عليه قضاء محكمة النقض. لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم
عزوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

(٢٠١)

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ القضائية

(١) غش . عقوبة . مصادرة . جريمة . حكم . ” تسليبه . تسليب
معيب “ . نقض . ” حالات الطعن . مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه “ .

اتهام الشخص بتهمة غش المواد الغذائية . ثبوت أنه حسن النية . وجوب
القضاء عليه بعقوبة المخالفة ومصادرة المواد الغذائية المغشوشة . المادة ١٨ من
القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

(ب) وصف التهمة . محكمة الموضوع . ” حقها فى تعديل وصف التهمة “ .
إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ .
حكم . ” تسليبه . تسليب معيب “ . غش .

حق المحكمة فى تعديل وصف التهمة . يقابله واجبها فى أن تبين لاثم التهمة
المعدلة .

(ج) نقض . ” الطعن بالنقض “ . ” سلطة محكمة النقض “ .
متى يتعين أن يكون مع النقض الإحالة ؟

١ — مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة
الأغذية وتنظيم تداولها ، أن الشارع حرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان
المتهم حسن النية وجاقبه عنها بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوبا بمصادرة
المواد الغذائية المغشوشة . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى

عن المتهم غش الزيت موضوع التهمة إلا أنه أثبت في حقه أنه عرض للبيع زيتا تبين أنه مغشوش مما تقوم به المخالفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون سالف الذكر ، وكان الحكم فوق ذلك قد أغفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ما يوجب نقضه .

٢ — من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون أن تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، ولا يقدح في هذا أن حق الدفاع يقضى بأن تعين للمتهم التهمة التي توجه إليه ليرتب دفاعه عنها ، ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات وهو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل أعمال نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولم يفصل في الدهوى على هذا الأساس يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

٣ — إذا كانت محكمة الموضوع لم توجه للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٨/٧/١٩٦٦ بدائرة بندر المحلة : عرض للبيع وبيع شيئا مما يستخدم في أغذية الإنسان "زيت بذرة قطن" مغشوشا مع علمه بفساده . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة بندر المحلة الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم خمسة جنيات والمصادرة . فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا

وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عرض وبيع زيت بذرة قطن مغشوش قد شابه خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه استند في قضائه على عدم العلم بالغش بينما تقضى المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بتوقيع عقوبة المخالفة إذا كان المتهم حسن النية كما توجب الحكم بمصادرة المواد الغذائية التي تكون جسم الجريمة .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه في ١٨/٧/١٩٦٦ عرض للبيع وباع شيئاً مما يستخدم في أغذية الإنسان - زيت بذرة القطن - مغشوشاً مع علمه بفساده وطلبت عقابه بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والغش وقضت محكمة أول درجة بتغريمه خمسة جنيهات والمصادرة لما تبين من أنه عرض للبيع بمحله زيتاً غير مطابق لقرار الزيوت فاستأنف وقضى الحكم المطعون فيه بإبراء مستنداً في ذلك إلى أن "إيجابية الترسيب في الزيت لادخل لمثل المتهم بها ، إذ أن المنتج هو المسئول عن ذلك وأن المصنع هو الذي يمكنه وحده العمل على تحاشي عملية الترسيب" مما مؤداه أنه اعتبر المطعون ضده وإن عرض وبيع الزيت المغشوش فقد كان حسن النية . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد صدر في أول مايو سنة ١٩٦٦ ونشر بالجريدة الرسمية في الثالث من هذا الشهر ويحكم واقعة الدعوى قد نص في مادته الثانية على أنه "يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية : ١ - إذا كانت غير مطابقة للواصفات الواردة في التشريعات النافذة ٢ - إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي - ٣ - إذا كانت مغشوشة" . ثم جرى نص المادة ١٨ منه على أنه "يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم

حسن النية ، على أنه يجب أن يقضى بالحكم بمصادرة المواد الغذائية التي تكون جسم الجريمة ، ومقتضى نص هذه المادة أن الشارع جرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاقبه عنها بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية المغشوشة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى علم المطعون ضده بغش الزيت موضوع المحاكمة إلا أنه أثبت في حقه أنه عرض للبيع زيتاً تبين أنه مغشوش مما تقوم به المخالفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، وفوق ذلك فقد أغفل الحكم القضاء بمصادرة المواد الغذائية المغشوشة مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون أن تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، ولا يقدح في هذا أن حق الدفاع يقضى بأن تعين للمتهم التهمة التي توجه إليه ليرتب دفاعه عنها ، ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات وهو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل أعمال نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولم يفصل في الدعوى على هذا الأساس وينزل عليها حكم القانون يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه . ولما كانت المحكمة لم توجه للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبري ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوي ،
ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين هزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى

(٢٠٢)

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١) سلاح . قانون . "تفسيره" . جريمة . نقض . "حالات الطعن
بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون" .

حالات الإعفاء من الترخيص بحمل السلاح ؟

جريمة عدم إخطار شيخ البلد عما يحوز من سلاح . بجنحة .

(ب) عقوبة . "عقوبة مبررة" . نقض . "المصلحة في الطعن" . سلاح .

عدم جدوى النجى على الحكم خائره بإدانة المتهم بجناية إحراز سلاح بدون ترخيص
ما دامت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق عقوبة جنحة عدم الإخطار التي
ارتكبها الطامن .

(ج) سلاح . نقض . "أسباب الطعن بالنقض . ما لا يقبل منها" .
أسباب الإباحة .

لا توارث في أسباب الإباحة . مثال .

١ — إن البين من استقراء نصوص المواد الأولى والخامسة والثامنة والسابعة
والعشرين من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل
بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٧٥
لسنة ١٩٥٨ ، أن القانون بعد أن حظر حيازة السلاح أو إحرازه أو حمله بغير

ترخيص بصفة عامة . أباحه - على سبيل الاستثناء - لطائفتين من الأشخاص .
 الطائفة الأولى كهيئة أولاهها إياهم بصفاتهم الشخصية ولا ترتبط بوظائفهم ،
 وهؤلاء نص في المادة الخامسة على إعفائهم من الترخيص ، وأوجب عليهم
 الإخطار . والطائفة الثانية لم يجر عليهم أحكام القانون جملة ، بنصه على عدم
 سريانه عليهم ، وهم رجال القوة العامة لضرورة السلاح لهم لأداء وظائفهم ،
 وإنما اجتزأ في الفقرة الثانية من المادة الثامنة بإلزام العمدة والمشايخ ومن
 في حكمهم بواجب الإخطار المبين في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة بشرط
 ألا يجاوز مالهدهم من السلاح قطعة واحدة من النوع المبين بالجدول رقم ٢
 المرافق للقانون . وفي كلتا الحالتين ، بالنسبة لكلتا الطائفتين تتحقق الإباحة
 المستمدة من الصفة أو المبنية على مباشرة الوظيفة ، كما أن واجب الإخطار
 طبقاً لهذه الإباحة هو بعينه واحد لا يتغير بما يترتب على مخالفته من تطبيق
 العقوبة التي ربطها القانون في المادة السابعة والعشرين ، وإذا كانت هذه
 المادة لم تشر إلا إلى واجب الإخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة ،
 فإن من البداهة أن مخالفة الأمر الواحد يقتضي حكماً واحداً لوروده على محل
 واحد هو السلاح المعفى من الترخيص به في ذات القانون ، كما أن المادة الثامنة
 وقد أحالت إلى المادة الخامسة في شأن واجب الإخطار ، فقد اندمجت فيها
 بطريق اللزوم بحيث لم تعد بالشارع حاجة في المادة ٢٧ إلى ترديد الإحالة
 المذكورة ، لهذا ولأن من يلوذ بالإباحة المستمدة من أداء الوظيفة أقوى سنداً
 ممن يلوذ بالإباحة المبنية على الميزة التي أولاهها القانون لصفته ، ولا يعقل أن
 يكون من ثم أسوأ حظاً منه في مجال التجريم والعقاب . ولما كان الثابت من
 مدونات الحكم أن الطاعن شيخ للبلد لم يضبط لديه سوى قطعة واحدة من السلاح
 غير المششخّن المشار إليه في الجدول رقم ٢ المرافق للقانون ، فإنه لم يكن يلزمه
 أن يطلب الترخيص به حتى يحق عقابه بمقتضى المادة ٢٦ (١) من القانون
 رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، وإنما كان يجب عليه الإخطار عنه طبقاً للمادة
 الخامسة ويكون ما وقع منه - في صحيح القانون - جنحة عدم الإخطار المعاقب
 عليها في المادة ٢٧ سالفه الذكر ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن
 بجناية إحراز السلاح بدون ترخيص يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — متى كان الحكم قد عاقب الطاعن بالحبس ستة أشهر وغرامة خمسمائة قرش وهى عقوبة مقررة فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والخاصة بالعقاب على جنحة عدم الاخطار ، فإن العقوبة مبررة طبقا للمادة ٥٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض يستوى فى ذلك — لعموم النص — أن تكون الجريمة التى دين فيها المتهم جنائية ، فى حين أن الجريمة التى ارتكبها فى حقيقة وصفها جنحة .

٣ — إن الإباحة إنما تستمد بالنسبة إلى كل من يلوذ بها من حكم القانون لا من توارث سببها بين الوالد وولده ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه متى كان قد ذكر صفة الطاعن ، وكان اخطار والده عن السلاح — بفرض حصوله — لا يعفيه هو من هذا الواجب متى آل إليه ، وكان الطاعن لم يطلب — فضلا عن ذلك — إلى محكمة الموضوع تحقيق شىء مما يدعيه فى طعنه ، فليس له أن يثير ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما فى يوم ٢٣/١٠/١٩٦٦ بدائرة مركز ديرمواس محافظة المنيا : الأول : حازبغير ترخيص سلاحا ناريا مصقول الماسورة من الداخل (بندقية خرطوش) . والثانى : أحرزبغير ترخيص سلاحا ناريا مصقول الماسورة من الداخل (بندقية خرطوش) . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنائيات المنيا قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/١ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق مع تطبيق المواد ١٧ و ٣٠ و ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل ستة أشهر وبتغريمه خمسمائة قرش وأمرت بمصادرة السلاح وما كينة تعبئة الخرطوش

وبوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة ثلاث سنوات من يوم صدور هذا الحكم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة حيازته بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب وإنطوى على الإخلال بحقه في الدفاع ، ذلك بأنه أعمل المادة ٢٦ فقرة ١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل باعتبار ما وقع منه جناية إحراز سلاح نارى بغير ترخيص ، مع أنه شيخ للبلد يباح له بمقتضى القانون إحراز قطعة واحدة من السلاح بشرط الإخطار عنه في الميعاد الذى ضربه ، فكان حريا أخذه بحكم المادة ٢٧ من القانون وهى تنص على عقوبة الجنبعة باعتباره مقصرا فى واجب الإخطار ، أو بحكم المادة ٢٩ باعتباره ما وقع منه مخالفة أخرى غير إحراز السلاح بغير ترخيص ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المحكوم بها عليه وهى الحبس ستة أشهر والغرامة خمسمائة قرش مبررة طبقا للمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وذلك لاختلاف نوع الجريمة التى دين بها الطاعن — وكونها جناية — عن نوع الجريمة التى ارتكبها والتى يستحق فى القانون عقوبتها وهى جنبعة ، وقد أغفل الحكم بيان صفة الطاعن التى تحدد النص المنطبق ، كما أغفل تحقيق دفاعه الذى أبداه أمام النيابة وأمام مستشار الإحالة من أن والده — وهو عمدة سابق — قام فعلا بواجب الإخطار عن السلاح حال حياته ، ولا يتحقق فى شأن الطاعن حيازة السلاح لكونه موروثا عن والده ، ملقى بإحدى حجرات المنزل ، وبفرض تحقق الحيازة فإنها شائعة بينه وبين غيره من سكانه فلا تخلص له حتى يعاقب عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ بعد أن حظرت فى مادته الأولى بغير ترخيص حيازة أو إحراز

الأسلحة النارية الميينة بالجدول رقم ٢ وبالقسم الأول من الجدول رقم ٣ ، نص في المادة الخامسة على إعفاء أشخاص معينين بصفاتهم من الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى مثل الوزراء السابقين واللاحقين وموظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي وأعضاء مجلس الأمة على أن يقوموا بإخطار مقر الشرطة عما في حيازتهم من الأسلحة طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة المذكورة . ثم نص في المادة الثامنة على أنه "لا تسرى أحكام هذا القانون الخاصة بحمل السلاح وإحرازه وحيازته على أسلحة الحكومة المسلمة إلى رجال القوة العامة المأذون لهم في حملها في حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقاً لنصوصها . وكذلك لا تسرى على العمدة ومشايخ البلد والعزب وعمدة ومشايخ قبائل العربان والفرق بشرط أن تقتصر الحيازة على قطعة واحدة من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ وأن يخطر عنها المركز التابع لها طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة " ونصت المادة ٢٧ من القانون على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة الخامسة " والبيان من استقراء هذه النصوص أن القانون بعد أن حظر حيازة السلاح أو إحرازه أو حمله بغير ترخيص بصفة عامة ، أباحه — على سبيل الاستثناء — لطائفتين من الأشخاص : الطائفة الأولى كهيئة أولاهما إياهم بصفاتهم الشخصية ولا ترتبط بوظائفهم ، وهؤلاء نص في المادة الخامسة على إعفائهم من الترخيص ، وأوجب عليهم الإخطار ، والطائفة الثانية لم يجز عليهم أحكام القانون بحملة ، بنصه على عدم سريانه عليهم وهم رجال القوة العامة لضرورة السلاح لهم لأداء وظائفهم . وإنما اجتراً في الفقرة الثانية من المادة الثامنة بالزام العمدة والمشايخ ومن في حكمهم بواجب الإخطار المبين في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة بشرط ألا يجاوز مالديهم من السلاح قطعة واحدة من النوع المبين بالجدول رقم ٢ المرافق للقانون . وفي كلتا الحالتين ، بالنسبة لكلتا الطائفتين تتحقق الإباحة المستمدة من الصفة أو المبنية على مباشرة الوظيفة ، كما أن واجب الإخطار طبقاً لهذه الإباحة هو هو بعينه واحد لا يتغير بما يترتب على مخالفته من تطبيق العقوبة التي ربطها القانون في المادة السابعة والعشرين ، وإذا كانت هذه المادة لم تشر إلا إلى واجب الإخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة ، فإن من البدهة أن مخالفة الأمر الواحد يقتضي حكماً واحداً لوروده على محل واحد هو السلاح

المعفى من الترخيص به في ذات القانون ، كما أن المادة الثامنة وقد أحوالت إلى المادة الخامسة في شأن واجب الإخطار ، فقد اندمجت فيها بطريق اللزوم بحيث لم تعد بالشارع حاجة في المادة ٢٧ إلى ترديد الإحالة المذكورة ، لهذا ولأن من يلوذ بالإباحة المستمدة من أداء الوظيفة أقوى سنداً ممن يلوذ بالإباحة المبنية على الميزة التي أولاها القانون لصفته ، ولا يعقل أن يكون من ثم أسوأ حظاً منه في مجال التجريم والعقاب . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن شيخ للبلد لم يضبط لديه سوى قطعة واحدة من السلاح غير المششخن المشار إليه في الجدول رقم ٢ المرافق للقانون ، فإنه لم يكن يلزمه أن يطلب الترخيص به حتى يحق عقابه بمقتضى المادة ٢٦ (١) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، وإنما كان يجب عليه الإخطار منه طبقاً للمادة الخامسة ويكون ماوقع منه — في صحيح القانون — جنحة عدم الإخطار المعاقب عليها في المادة ٢٧ سالفه الذكر ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية إحراز السلاح بغير ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون ، إلا أن هذا الخطأ لا يستتبع نقض الحكم ، ذلك لأنه عاقب الطاعن بالحبس ستة أشهر وغرامة خمسمائة قرش وهي عقوبة مقررة في المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والخاصة بالعقاب على جنحة عدم الإخطار حسبما تقدم ، ومن ثم فإن العقوبة مبررة طبقاً للمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض يستوى في ذلك — لعموم النص — أن تكون الجريمة التي دين فيها المتهم جنائية في حين أن الجريمة التي ارتكبها — في حقيقة وصفها — جنحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذكر صفة الطاعن ، وكان إخطار والده عن السلاح — بفرض حصوله — لا يعفيه هو من هذا الواجب متى آل إليه . لأن الإباحة إنما تستمد بالنسبة إلى كل من يلوذ بها من حكم القانون لامن توارث سببها بين الوالد وولده . وكان الطاعن لم يطلب — فضلاً عن ذلك — إلى محكمة الموضوع تحقيق شيء مما يدعيه في طعنه . فليس له أن يثير ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان سائر الطعن جدلاً موضوعياً لا يثار لدى محكمة النقض فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين ، محمد عبد المنعم حمزوى ،
ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد خلف .

(٢٠٣)

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) مواد مخدرة . أسباب الإباحة . نقض . ” حالات الطعن بالنقض .
الخطأ فى تطبيق القانون ” . قصد جنائى . جريمة . ” أركان
الجريمة ” .

شرط إعمال المادة ١٤٥ مقوبات . ألا ينطوى عمل الزوجة على جريمة يعاقب عليها
القانون . مثال فى جريمة إحراز مخدر .

القصد الجنائى فى جريمة إحراز المواد المخدرة . متى يتحقق ؟

(ب) إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره ” .
محاكمة .

السماح لحام واحد بالمرافعة عن متهمين رغم تعارض مصلحتهما . إخلال
بحق الدفاع .

١- إن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات - التى تعفى الزوجة من العقاب إن هى
أخفت أدلة الجريمة التى قازفها زوجها - تقتضى لإعمالها أن يكون عمل الزوجة
غير منطوق على جريمة فرض القانون عقابا على ارتكابها . ولما كان القصد الجنائى
فى جريمة إحراز المواد المخدرة يتحقق - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة فى ظل قوانين
المخدرات المتعاقبة - بإحراز المتهم للمادة المخدرة وهو عالم بكنهها بصرف النظر
عن الباعث لهذا الإحراز سواء كان عرضيا طارئا أم أصليا ثابتا ، وهو ما قننته
المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم

استعمالها والاتجار فيها إذ جرى نصها على أنه "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً". فأخضع الشارع للتجريم — على ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون — كافة الحالات التى يتصور أن تحدث عملاً وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب ، وسوى فى العقوبة بين الإحراز بباعث التعاطي وبين الإحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وبرا المطعون ضدها الثانية — تأسيساً على أن امسأكها بالمخدر ومحاولة إلقائه إنما أرادت به تخليص زوجها وبأنه أمر غير مؤثم — يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٢ — متى كان البين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه عول فى إدانة المطعون ضده الأول — ضمن ماعول عليه — على إقرار زوجته "المطعون ضدها الثانية" لضابط الشرطة بأن المخدرات المضبوطة لزوجها ، وكان مؤدى هذه الأقوال أن يجعل مقررهما شاهد إثبات ضد المطعون ضده الأول مما يستلزم حتماً فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصالحهما وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة فى الدفاع عن موكله فى نطاق مصالحته الخاصة دون غيرها . ومن ثم فإن المحكمة بإسماحها لمحام واحد بالمرافعة عن المطعون ضدهما — مع قيام هذا التعارض — تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما فى يوم ٣ مايو سنة ١٩٦٧ بذاترة قسم محرم بك محافظة الاسكندرية : المتهم الأول : حاز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً "أفيونا" فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . المتهمة الثانية : أحرزت

بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرًا مخدرًا "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند الأول من الجدول رقم ١ المرافق فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضوريا عملاً بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند الأول من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثانية (أولاً) — بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة والأدوات المضبوطة . (ثانياً) براءة المتهم الثانية مما أسند إليها . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دان المطعون ضده الأول في جريمة إحراز مخدرات وبرأ المطعون ضدها الثانية منها — قد أخل بحق الدفاع وأخطأ في تطبيق القانون ، فأما الإخلال بحق الدفاع فهو يتمثل في أن المحكمة سمحت لحام واحد بالدفاع عن المطعون ضدهما رغم تعارض مصالحتهما . وأما الخطأ في تطبيق القانون فمرجعه أن الحكم تساند في تبرئة المطعون ضدها الثانية — وهي زوج المطعون ضده الأول — على أن إمساكها بالمخدر ومحاولة إلقائه لتخليص زوجها أمر لا يعاقب عليه القانون ، وفات الحكم أن قانون المخدرات قد أراد بأحكامه العقاب على إحراز المواد المخدرة مهما كانت وسيلة هذا الإحراز أو سببه أو مصدره أو الغاية منه . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضدهما بوصف أن الأول حاز مخدراتاً بقصد الاتجار وأن الثانية — وهي زوج الأول — قد أحرزت المخدر

بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وقد حصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مفاده أن إذنا صدر بتفتيش المطعون ضده الأول ومسكنه ، ولما قام الضابط لتنفيذ هذا الإذن وجد المطعون ضدها الثانية نائمة على أريكة ، وما أن رآته حتى هبت واقفة والتقطت كيسا كان أسفل الأريكة وحاولت إلقاءه من النافذة فأخذته منها ووجد فيه أفيونا وميزانا قالت إنهما مملوكان لزوجها المطعون ضده الأول . وبين من محضر جلسة المحاكمة أن مدافعا واحدا ترفع عن المطعون ضدهما . لما كان ذلك ، وكان البين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة المطعون ضده الأول — ضمن ماعول عليه — على إقرار زوجته " المطعون ضدها الثانية " لضابط الشرطة بأن المخدرات المضبوطة لزوجها ، وكان مؤدى هذه الأقوال أن يجعل مقررها شاهد إثبات ضد المطعون ضده الأول مما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصالحهما وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . لما كان ذلك ، فإن المحكمة بإسماحها لمحام واحد بالمرافعة عن المطعون ضدهما — مع قيام هذا التعارض — تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضدها الثانية على سند من قوله " وإذ كانت المتهم الثانية قد حاولت إلقاء المخدر فإنما ذلك لا يدل على اتصالها بهذا المخدر وإنما كل دلالة ما أتته من حركات أنها أرادت تخليص زوجها وهو تصرف طبيعي من قبلها بحكم أنها زوجة لا يمكن أن يطلب منها غير ذلك وهو ما لا يعاقب عليه القانون " . ومفاد ما تقدم أن المحكمة عولت في حكمها ببراءة المطعون ضدها الثانية على القول بأن إحرازها للمواد المخدرة إنما كان بقصد إخفائها لتخليص زوجها وهو ما يعفيها من العقاب . وما أورده الحكم من ذلك غير سديد في القانون ، ذلك بأن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات التي تعفى الزوجة من العقاب إن هي أخفت أدلة الجريمة التي قارفها زوجها تقتضى لإعمالها أن يكون عمل الزوجة غير منطوق على جريمة فرض القانون عقابا على ارتكابها . ولما كان القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة يتحقق — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في ظل قوانين المخدرات المتعاقبة — بإحراز المتهم للمادة المخدرة وهو عالم بكنهها بصرف النظر عن

الباعث لهذا الإحراز سواء كان عرضيا طارئا أم أصليا ثابتا ، وهو ما قنتته المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها إذ جرى نصها على أنه " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون ، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا " فأخضع الشارع للتجريم — على ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون — كافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملا وقد يقات فيها حائز المادة المخدرة بغیر قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب ، وسوى في العقوبة بين الإحراز بباعث التعاطي وبين الإحراز بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وبرأ المطعون ضدها الثانية — تأسيسا على أن إمساكها بالمخدر ومحاولة إلقائه إنما أرادت به تخليص زوجها وبأنه أمر غير مؤثم — يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى المطعون ضدهما .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد خلف .

(٢٠٤)

الطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٣٨ القضائية

حكم "تسييبه . تسييب معيب" أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعى"
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مايوفره" .

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة . شرط ذلك ؟ مثال لتسييب معيب .

الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين
عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه
يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، أما وقد التفتت كلية عن التعرض
لدفاع الطاعن — بأنه كان فى حالة دفاع شرعى — وموقفه من التهمة التى
وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهى على بينة
من أمره ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٤ بدائرة ناحية مزاتا
والشيخ جبر بدائرة مركز جرجا محافظة سوهاج : ضرب قاسم موسى محمود عمدا به صا غليظة
على ساعده الأيمن فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والى تخلف

لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي اعاقة كبيرة في حركات الساعد مع ضمور بالعضلات مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٢٥ ٪ . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وادعى المجنى عليه مدنيا طالبا القضاء له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماه . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا عملا بمسادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنتين وإلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعماه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة ضرب . نشأت عنه عاهة مستديمة قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يحصل دفاع الطاعن الذي يقوم على توافر حالة الدفاع الشرعى عن النفس فلم يخصه أو يعرض له بما يفنده مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أنكر التهمة وأثار المدافع عنه أمام المحكمة فيما أثاره من أوجه الدفاع أن الطاعن أقحم في الدعوى على غير أساس وأن أشخاصا آخرين وجه الاتهام إليهم وطلب احتياطيا اعتبار الطاعن في حالة دفاع شرعى عن النفس إذ أن الحادث كان مشاجرة تعدد فيها المعتدون والمجنى عليهم . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين الواقعة على النحو الذى استقر لديه وساق أدلة الثبوت المستمدة من أقوال المجنى عليه والتقارير الطبية انتهى إلى إدانة الطاعن دون أن يورد دفاعه وموقفه من التهمة وماساقه من أوجه لها شأنها في خصوص الدعوى

المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأملت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها أما وقد التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد خلف .

(٢٠٥)

الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) إجراءات المحاكمة . نقض . ” أوجه الطعن ” .

تعييب الطاعن لمالك المدافع عنه لا يصلح وجها للنقض على قضاء المحكم
بإدائته . مثال .

(ب) نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” . إكراه .

الدفاع الموضوعى . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال
فى إكراه .

(ج ، د) جريمة . ” أركانها ” . باءث . تزوير . حكم . ” تسببيه . تسبیب
غير معيب ” .

(ج) المصلحة فى الجريمة لا تعدو أن تكون الباءث عليها .
(د) الباءث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير . عدم التزام المحكمة
بالتحدث عنه استقلالا .

(هـ ، و) محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير الدليل ” . إثبات . ” إثبات
بوجه عام ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

(هـ) لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال
الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها .
(و) تقدير الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع .

١ — إن تعيب الطاعن لمسلك المدافع عنه — حين طلب إلى المحكمة معاماته بالرافة دون أن يطلب من المحكمة تبرئته — لا يصلح وجها للنعي على قضاء الحكم بادانته .

٢ — متى كان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع أنه كان واقعا تحت تأثير إكراه من مخدومه ، فإنه لا يحق له التحدث عن هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — المصلحة في الجريمة لا تعدو أن تكون الباعث عليها .

٤ — ليس الباعث في جريمة التزوير ركنًا من أركانها حتى تلتزم المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً .

٥ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ما دام استخلاصها سائغا متفقا مع العقل والمنطق .

٦ — لا يجوز مصادرة محكمة الموضوع في تقديرها لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز أنجم محافظة سوهاج : إشتراكا ومجهول بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو أديب مزارع واصف رئيس مأمورية الشهر العقاري بأنجم في ارتكاب تزوير في ورقتين رسميتين هما — ١ — محضر التصديق رقم ٧٣٣ لسنة ١٩٦٥ أنجم المرفق بالأوراق — ٢ — دفتر التصديق على التوقيعات بتلك المأمورية بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وذلك بطريق الاصطناع ووضع بصمات مزورة بأن اتفق المتهمون فيما بينهم على أن يقوم هذا

المجهول باصطناع الإقرار المنسوب صدوره زورا إلى كل من كباريه محمود أحمد أبو الحسن وعبدربه على محمود وأثبت فيه على خلاف الحقيقة تنازلهما عن طلب الشهر المقدم بينهما إلى مأمورية الشهر العقارى بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٩ برقم ٣٥٥ سنة ١٩٦٥ وذيله بصحمتين نسبهما زورا إلى من نسب إليها صدور الإقرار المزور ثم تقدموا بهذا الإقرار المزور إلى الموظف العمومى سالف الذكر للتصديق عليه ووقع المتهمان عليه بصفتهم شاهدين على صحة شخصية من نسب إليهما صدور ذلك الإقرار مع علمه بحقيقة الواقع وعدم صحته ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضوريا بعملا بمواد الاتهام بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن خمس سنوات فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطلعه ، فيتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى ما ينهض هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجريمة الاشتراك فى تزوير محررين رسميين هما محضر التصديق على إقرار بالتنازل عن طلب إشهار عقد بيع ودفع التصديق على التوقيعات — قد أخطأ فى تطبيق القانون ومثابه قصور فى التسيب ، فأما الخطأ فى القانون فيرجعه الطاعن إلى أن الحكم دانه على الرغم من عدم توافر القصد الجنائى لديه ، ذلك بأن الطاعن — وهو خادم لدى أحمد عبدربه صاحب المصلحة فى التزوير — كان حين توجه مع مخدمه إلى مأمورية الشهر العقارى للتوقيع على محرر لا يعرف مضمونه لجهله بالقراءة والكتابة — واقعا تحت تأثير إكراه مادی وأدبى ، وهو ظرف كان

يقتضى من المدافع عنه — وخاصة أن النيابة العامة قد التفتت عن مساءلة صاحب المصلحة في التزوير — أن يطلب البراءة للطاعن غير أنه لم يفعل وراح يطلب معاملته بالرافة . وأما القصور فيرى الطاعن أنه قد ران على الحكم حين رأى أن ما عاد من مصلحة على المخدم تمثل فيه مصلحة خاصة له ، دون أن يفصح عن ماهية ما يصيبه من صالح في تزوير أرغم عليه . ومن ثم فقد بات الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكابها وأورد على ثبوتها في حقة أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكانت دعوى الطاعن بأنه كان واقعا تحت تأثير إكراه من مخدمه مردودا بأنه دفاع لم ييده الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا يحق له التحدث عن هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة لدى محكمة النقض . وغنى عن البيان أن تعيب الطاعن لمسلك المدافع عنه — حين طلب إلى المحكمة معاملته بالرافة دون أن يطلب من المحكمة تبرئته — لا يصلح وجهها للنعي على قضاء الحكم بإدانته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد مرض لدفاع الطاعن بانعدام مصلحته في ارتكاب الجريمة ورد عليه بقوله : "إن الثابت من الأوراق والتحقيقات أن عبد ربه على محمود باع لزوجته كباريه محمود أطيانا مساحتها ثمانية قراريط بموجب عقد عرفي تقدمت عنه بطلب للشهر العقاري قيد تحت رقم ٣٣٥ سنة ١٩٦٥ كما باع لولده أحمد عبد ربه مساحة قدرها ستة عشر قيراطا شيوما في فدان — وتبين فيما بعد للبائع أن ولده المذكور قد انتهز فرصة مرضه حين تحرير عقد البيع وجعله عن مساحة الفدان بأكمله شاملا الثمانية قراريط السابق بيعها إلى كباريه محمود وقدم المشتري طلبا لذات مأمورية الشهر العقاري عن ذلك العقد قيد تحت رقم ٣٥٥ سنة ١٩٦٥ ولأن المتهم الأول — الطاعن الأول — أجير لدى أحمد عبد ربه والمتهم الثاني صهره ومصلحتهما واضحة في استئثار أحمد عبد ربه بكامل المساحة اصطحبا إثنين بديلا عن كباريه محمود وعبد ربه على وشهدا على صحة شخصيتهما للتصديق على التنازل عن الطلب الأول ليحظى الطلب الثاني بالأسبقية لدى الشهر العقاري ولم ينكر أحمد عبد ربه في التحقيقات إستصداره عقدا من والده بفدان رفع بشأنه

الدعوى رقم ٦٧٣ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى سوهاج تدخلت فيها كباريه محمود خصما ثالثا فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا متفقا مع العقل والمنطق ، وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره . وكانت المصلحة فضلا عن أنها لا تعدو أن تكون مجرد باعث على الجريمة والباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير حتى تلتزم المحكمة بالتحدث عنه إستقلا ، فإن الحكم المطعون فيه قد أوضح بما سلف إرادته ما يكفى ويسوغ به توافر المصاحبة لدى الطاعن بما هدف إليه من إرضاء مخدومه فى رغبته بالاستئثار بكامل أطيان أبيه وأما مانوه به الطاعن — فى سياق دعواه بمحصول الإكراه — من إنتفاء القصد الجنائى لديه ، فهو مردود بأن الحكم قد أثبت توافر هذا الركن بما استظهره فى مدوناته من أن الطاعن عمد إلى تغيير الحقيقة فى محرر رسمى تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال صاحب الشأن لهذا المحرر فيما خبرت الحقيقة من أجله . لما كان ما تقدم ، فإن كل ما يقوم عليه الطعن لا يعدو أن يكون مجرد جدل موضوعى فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ إطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض ، ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الحفيم حمزاوى ،
ونور الدين عويس ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(٢٠٦)

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ القضائية

(ا ، ب) حكم . " تسليبه . تسليب غير معيب " . ضرب " ضرب أفضى
إلى موت " .

(ا) لا حاجة بالحكم إلى التعرض لإصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع
بشأنها دعوى .

(ب) لا يعيب الحكم خلوه من بعض تفصيلات في رواية الشاهد لم يكن لها
أثر في منطوق أو النتيجة التى انتهى إليها .

(ج) نقض . " المصاحبة فى الطعن " . عقوبة . " تطييقها " . إرتباط .
ضرب . " ضرب أفضى إلى موت . ضرب بسيط " .

تطبيق الحكم المادة ٣٢ عقوبات ومعاقبة المتهم بعقوبة الحرية الأشد . لا جدوى
مما يشير المتهم فى شأن الجرائم الأخرى المرتبطة . مثال .

(د ، هـ ، و ، ز ، ح ، ط) حكم . " تسليبه . تسليب غير معيب " .
إثبات . " شهود " . " خبرة " . المحكمة .
الموضوع . " سلطتها فى تجزئة الشهادة " .
" سلطتها فى تقدير الدليل " .

(د) تناقض أقوال شهود الإثبات . لا يعيب الحكم .
شرط ذلك ؟

(هـ) تجزئة الشهادة من إطلاقات محكمة الموضوع .

(و) تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل القنى .
غير لازم .

(ز) سلطة المحكمة في تقدير أقوال الشاهد ؟

(ح) الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .

(ط) عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه
الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد عليها .

١ — الاصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابتها بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها وأطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها. فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها. من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن لها .

٢ — متى كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه أن أقوال الشاهد قد تضمنت الواقعة الجوهرية التى عول عليها الحكم. واتخذها سندا لقضائه وهى واقعة إعتداء الطاعن على المجنى عليه بآلة حادة فى ظهره محدثا به الإصابة التى أودت بحياته ، فإنه لا يعيب الحكم — بفرض صحة ما يقوله الطاعن — أن تكون رواية الشاهد قد خلت من بعض تفصيلات لم يكن لها أثر فى منطق الحكم أو فى النتيجة التى انتهى إليها .

٣ — لا جدوى مما يشيره الطاعن بشأن جرمية الضرب البسيط المسندتين إليه مادام الحكم إذ دانه بهاتين الجريمتين وجريمة الضرب المفضى إلى الموت المسندة إليه قد طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهى المقررة لجريمة الضرب المفضى إلى الموت وفقا للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات .

٤ — لا يقدح فى سلامة الحكم تناقض رواية شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها ، مادام الثابت من الحكم أنه استخلص أقوالهم استخلاصا سائغا

لاتناقض فيه ، ومادام أنه لم يورد تلك التفصيلات أويركن إليها في تكوين عقيدته .

٥ — الأصل أن تجزئة الشهادة من إطلاقات محكمة الموضوع وفي إغفالها سرد بعض الوقائع من أقوال الشهود ما يفيد ضمنا عدم إطمئنانها إلى تلك الوقائع فأطرحتها .

٦ — من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .

٧ — من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليها وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها .

٨ — الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .

٩ — لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ، مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطامن وآخر بأنهما في يوم ١٨ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة بندر جرجا محافظة سوهاج : المتهم الأول — قتل محمد هاشم محمود عمدا بأن طعنه بمطواة مدة طعنات قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين أخرتين هي أنه في الزمان والمكان سالف الذكر (١) شرع في قتل جبريل قاسم محمود عمدا بأن طعنه بمطواة في أسفل الجهة اليسرى من صدره قاصدا من ذلك

قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتى نفذت إلى التجويف البللورى وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج (٢) شرع فى قتل محمود هاشم محمود الشهير بحربى " المتهم الثانى " عمدا بأن طعنه بآلة حادة مدة طعنات قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . المتهم الثانى - شرع فى قتل مصطفى عبد الله حارس عمدا بأن طعنه بسكين فى رقبته قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركته بالعلاج . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . وادعى مدنيا هاشم محمود محمد والد المجنى عليه الأول وطلب القضاء له قبل المتهم الأول بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماه . كما ادعى مدنيا مصطفى عبد الله حارس " المجنى عليه الأخير " وطلب القضاء له قبل المتهم الثانى بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماه . ومحكمة جنايات سوهاج بعد أن عدلت وصف النعمة بالنسبة إلى المتهم الأول وجعلتها ضرب أفضى إلى موت قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٦ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثانى (أولا) بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات لما أسند إليه والزامه بأن يدفع إلى المدعى بالحق المدنى هاشم محمود محمد مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية و ٢٠٠ ق أتعابا للمحاماه . (ثانيا) ببراءة المتهم الثانى مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام رافعها المصاريف المدنية و ٢٠٠ ق أتعابا للمحاماه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه تناقض وقصور في التسييب وخطأ في الاسناد، وذلك بأنه استند في إدانة الطاعن إلى الدليل القولى المستمد من أقوال والد المجنى عليه هاشم محمد وإبن عمه جبريل قاسم محمود وإلى الدليل الفنى المستمد من تقرير الصفة التشريحية مع ما بينهما من تعارض لأن مؤدى أقوال الشاهدين أن الطاعن لم يطعن المجنى عليه إلا طعنة واحدة بينما ثبت من تقرير الصفة التشريحية أنه أصاب بأربعة جروح طعنية وقطعية على الأقل . ثم إن هذين الشاهدين حين سئلا في محضر تحقيق النيابة العامة عن تعليل ذلك التناقض ذهب أولهما إلى القول باحتمال حصول الإصابات من المشاجرة الأولى وقد تكون الإصابات جميعها من الطاعن ، وإدعى الشاهد الثانى بأن الطاعن طعن المجنى عليه طعنتين ثم ما لبث أن قرر أنه لا يعرف سببا لتعدد الإصابات ، وقد اكتفى الحكم بإثبات مضمون قالة الشاهدين ويؤدى تقرير الصفة التشريحية دون أن يعنى برفع ما بينهما من تناقض ، كما عمد إلى إيراد أقوال شهود الإثبات على غير مؤداها وخلافا للثابت بالأوراق ، فأجرى على لسان الشاهد الأول ما يفيد حصول تماسك بين المجنى عليه والطاعن مع أنه نفى حصول هذا التماسك بالتحقيقات وبالجلسة فأكد بالتحقيقات أن الطاعن بعد اعتدائه على المجنى عليه غادر مكان الحادث ولم يحضر واقعة تماسك ولده الآخر محمود جبريل قاسم مع مصطفى عبد الله حارس وأبناء أخته وقد أسقطت المحكمة هذا الشطر الهام من أقواله مع أنه ينفى دعوى إعتداء الطاعن على الأولين — موضوع الجريمتين الثانية والثالثة اللتين دين بهما . وحصل الحكم شهادة جبريل قاسم بأنه رأى الطاعن ممسكا بالمجنى عليه وأنه طعنه بظهره فوق بلا حراك ولما عاتبه على فعلته طعنه هو الآخر بالمطواة بينما جاءت قالاته بالتحقيقات قاصرة على حدوث تماسك بين المجنى عليه والطاعن ثم أطرحه إلى الأمام وأخرج مطواة من جيبه طعنه بها ثم ذهب بالجلسة إلى أنه رأى الطاعن يضرب المجنى عليه وهو راقد على الأرض مرتين . ونسب الحكم إلى الشاهد الثالث محمود هاشم أنه قرر في التحقيقات باعتداء الطاعن عليه في حين أنه لم يجزم بوقوع هذا الاعتداء ، وأسقط الحكم من أقوال هذا الشاهد ما قرره

من أنه رأى مصطفى عبد الله حارس — لا الطاعن — ممسكا بالمجنى عليه وقت إعتداء الطاعن عليه هو — هذا إلى أنه أغفل الرد على ما أثاره الطاعن من أن إتهامه بضرب المجنى عليه الأول يقوم على أنه كبير فريقه وأن أقوال عبده جابر وشحاته محمد — شاهدي والد المجنى عليه — صريحة في أنهما لم يشاهدا إعتداء قط من الطاعن على المجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٥ كانت قد حدثت مشاجرة بين كل من هاشم محمود ومن يدعى مصطفى عبد الله حارس وذلك بدائرة مركز جرجا بمحافظة سوهاج وقد تدخل بعض الأشخاص بين المتشاجرين وتمكنوا من وضع حد لهذه المشاجرة . وبعد ذلك جلس مصطفى عبد الله حارس في مقهى يملكه ومعه شقيقه المتهم سعد عبد الله حارس — الطاعن — بينما جلس هاشم محمود محمد ومعه ابنه المجنى عليه محمد هاشم محمود أمام محل عصير قصب يملكه ويجاور في الوقت نفسه مقهى الفريق الآخر . وقد تبادل هاشم محمود محمد مع المتهم حديثا متعلقا بالمشاجرة السابقة فسبه المتهم وفضض لذلك المجنى عليه محمد هاشم قماشك هو والمتهم وعلى إثر ذلك طعنه المتهم بآلة حادة — فأصابه بجرح طعنى بأيسر الظهر دون أن يقصد من ذلك قتلا ولكن الجرح أفضى إلى موته لما أحدثه به من نزيف وصدمة عصبية . وعقب ذلك طعن المتهم جبريل قاسم محمود بآلة حادة عندما عاتبه على إعتدائه على المجنى عليه المذكور فأحدث به جرحا طعنيا أسفل يسار الصدر من الجهة الخلفية نافذا للتجويف البللوزي اقتضى علاجه مدة زادت على عشرين يوما كما طعن محمود هاشم محمود شقيق المجنى عليه بآلة حادة فأحدث به جرحا طعنيا بأعلى يسار صدره وجرحا طعنيا آخر بكل من عضويه الأيمن والأيسر اقتضى علاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما". وإستند في ثبوت الواقعة على هذه الصورة إلى أدلة إستمدتها من أقوال هاشم محمود محمد وجبريل قاسم محمود ومحمود هاشم محمود الشهير بحربى والتقارير الطبية وتقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليه . ثم استظهر الحكم مؤدى أدلة الثبوت فحصل أقوال الشاهد الأول بما مؤداه أنه على أثر مشاجرة بين المجنى عليه ومصطفى عبد الله حارس تجدد النزاع وتمسك المجنى عليه مع الطاعن وأقاربه ثم طعن الأخير المجنى عليه بمطواه من الخلف فأصابه في جنبه .

وحصل أقوال الشاهد الثاني بما مفاده أن الطاعن أخرج مطواة من جيب جلجابه وطعن بها المجنى عليه في ظهره فوق بلا حراك على الأرض ثم أورد أقوال الشاهد الثالث بأنه بينما كان المجنى عليه يوجه ألفاظ السباب إلى الطاعن وشقيقه فوجيء بالطاعن يحضر ومعه قطعة حديد مما تستعمل في تكسير الثلج طعنه بها فأحدث إصاباته — ثم نقل عن تقرير الصفة التشريحية لحنة المجنى عليه بأن إصاباته عبارة عن جرح طعني بأيسر الظهر وعدة جروح أخرى وصفها كلها بأنها طعنية وقطعية وأن الإصابة الطعنية بأعلا يسار الظهر هي التي تعزى إليها الوفاة وبأنها تحدث وفقا لتصوير الشاهدين الأولين هاشم محمود محمد وجبريل قاسم محمود وأن باقي الإصابات سطحية ولادخل لها في إحداث الوفاة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . ولما كان البين من مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت أن إصابة المجنى عليه التي أودت بحياته قد حدثت بعد فض الشجار السابق ، وأسند إلى الطاعن على سبيل الانفراد أنه ضرب المجنى عليه بآلة حادة أحدثت به تلك الإصابة دون أن يسند إليه إحداث الإصابات الأخرى التي أظهرها التقرير الطبي والتي لم يكن لها دخل في إحداث الوفاة ولم ترفع الدعوى الجنائية بشأنها . وإستظهر قالة شهود الإثبات بما يتفق وصحة هذا الإسناد وذلك التصوير . ونقل عن التقرير الطبي أن الوفاة قد حدثت عن تلك الإصابة وحدها وجائزة الحدوث وفق تصوير الشاهدين . وكانت مدونات الحكم — فوق ذلك — بينة الدلالة على أن أحدا آخر سوى الطاعن لم يعتد على المجنى عليه في ذلك التماسك الأخير الذي سقط فيه صريحا ، فإن ما يشير الطاعن في شأن تناقض الدليل الفني مع الدليل القولي يكون غير سديد ، ذلك بأن الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن لها ، كما لا يقدح في سلامة الحكم دعوى الطاعن — بفرض صحتها — بتناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها بإدام الثابت من الحكم أنه استخلص أقوالهم

استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ومادام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أغفل إيراد بعض أقوال الشهود إذ الأصل أن تجزئة الشهادة من إطلاقات محكمة الموضوع وفي إغفالها سرد بعض الوقائع من أقوال الشهود ما يفيد ضمنا عدم إطمئنانها إلى تلك الوقائع فأطرحتها . لما كان ذلك ، وكان ما يشبه الطاعن من قالة الخطأ في الإسناد بشأن ما حصله الحكم من أقوال الشاهد الأول إذ حصل منها أن المجنى عليه تماسك مع الطاعن قبل أن يطعن الأخير المجنى عليه بمطواه في حين نفى الشاهد في أقواله حصول ذلك التماسك ، فإنه مردود بما هو مقرر من أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة دون غيره من الأجزاء الخارجة من سياق هذا الاقتناع . ولما كانت الطاعن يسلم في أسباب طعنه أن أقوال الشاهد قد تضمنت الواقعة الجوهرية التي عول عليها الحكم واتخذها سندا لقضائه وهي واقعة إعتداء الطاعن على المجنى عليه بآلة حادة في ظهره محدثا به الإصابة التي أودت بحياته ، فإنه لا يعيب الحكم — بفرض صحة ما يقوله الطاعن — أن تكون رواية الشاهد قد خلت من بعض تفاصيل لم يكن لها أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها . أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من إسقاطه شطرا من أقوال الشاهد الأول من شأنها نفى إعتداء الطاعن على المجنى عليه في جريمة الضرب البسيط ونعيه عليه تعويله في إدانته بجريمة الضرب الثانية على أقوال المجنى عليه فيها محمود هاشم محمود الشهير بحري على الرغم من تردده في روايته ، فإنه — بفرض صحته — لا جدوى من إثارته مادام الحكم إذ دان الطاعن بالجرائم الثلاث المسندة إليه قد طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الضرب المفضى إلى الموت وفقا للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . أما القول بأن الحكم قد خالف النابت بالأوراق فيما حصله من شهادة الشاهد الثاني جبريل فاسم محمود وفيما نسب إليه من إدلائه بتلك الأقوال في محضرى التحقيق وجلسة المحاكمة فردود بأن ما أورده الطاعن في أسباب طعنه من مؤدى أقوال الشاهد بمحضر التحقيق يتفق في جملة مع ما حصله الحكم منها . ولما كان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق

أو المحاكمة متى اطمأنت إليها وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها إذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك، ركان ما ينعاه الطاعن على الحكم من التفاته عن الرد على دفاعه في خصوص تجريح شهود الإثبات مردودا بما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك، مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم . لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيننا رفضه .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

بإدارة السيد المستشار / محمد صبرى . وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حقنى ، وأنور خالف .

(٢٠٧)

الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٣٨ القضائية

دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . حكم . ” تسييبه . تسييب
معيب “ . نقض . ” نطاقه “ . ” أوجه الطعن “ . اختلاس أموال أميرية .
وجوب تحصيل الدفاع الجوهرى والرد عليه .
متى يقضى بنقض الحكم لمن لم يقدم أسبابا لطعنه ؟

متى كان الثابت من مراجعة المفردات المضمومة أن الواقعة التى أثارها المتهم
فى شأن السرقة اللاحقة على جريمة الاختلاس المسندة إليه لها أصل ثابت
فى الأوراق ، وكانت هذه الواقعة تمثل — فى خصوصية هذه الدعوى — دفاعا
جوهريا قد يتغير به وجه الرأى فى القرائن التى قام عليها قضاء الحكم بإدانة
المتهم ، وكان المتهم لا يحتاج بما عول عليه الحكم من أن أقوال المسئولين بالمخلج
جرت بأنه ليس للمخزن الذى ارتكب فيه الحادث مفتاح آخر ، إزاء ما أفصح عنه من اتهام
هؤلاء بالسرقة ، ومن ثم فإن الحكم — وقد أغفل تحصيل ذلك الدفاع الجوهرى
للمتهم وسكت بالتالى عن الرد عليه — يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء
مشوبا بالإخلال بحق المتهم فى الدفاع فغدا معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة
بالنسبة للطاعنين الأول والرابع — وباقي الطاعنين الذين لم يقدموا أسبابا لطعنهم ،
وذلك نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة إعمالا لمقتضى المادة ٤٢
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من عبد النبي السيد نوفل وآخرين بأنهم في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٥ بناحية بندر كفر الزيات محافظة الغربية المتهمون من الأول إلى السابع : اختلسوا كمية النقاس والأشياء الأخرى المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لشركة من الشركات ذات النفع العام وهو محليج شركة الدلتا لحليج الأقطان بكفر الزيات حالة كونهم من المستخدمين العموميين . الثامن والتاسع : سرقا مع المتهمين السابقين الأشياء سالقة الذكر والمملوكة لمحليج شركة الدلتا لحليج الأقطان وذلك بطريق التسور من الخارج . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للمواد ٦/١١١ و ١/١١٣ مكرر و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين السبعة الأول والمادة ٢/٣١٧ — ٤ — ٥ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثامن والتاسع . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضوريا عملا بالمواد ٦/١١١ و ١/١١٣ مكرر و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والمواد ٦/١١١ و ١/١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من ذات القانون بالنسبة إلى المتهمين من الثالث إلى السابع والمادة ٢/٣١٧ — ٤ — ٥ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثامن والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم التاسع مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين من الثالث إلى السابع (أولا) بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهم مبلغ ٨٨٣ ج ثمانمائة وثلاثة وثمانين جنيها وعزلم من وظائفهم وإلزامهم متضامنين برد مبلغ ٨٨٣ ثمانمائة وثلاثة وثمانين جنيها إلى شركة الدلتا لحليج الأقطان بكفر الزيات (ثانيا) بمعاقبة المتهم الثامن بالحبس مع الشغل مدة ثلاث سنوات (ثالثا) ببراءة المتهم التاسع مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المحاميان عن الطاعن الأول تقريرين بالأسباب في الميعاد وقدم المحامي عن الطاعن الرابع تقريرا بالأسباب في الميعاد أما الطاعنون الثاني والثالث والخامس والسادس والسابع والثامن فلم يقدموا أسبابا لطعنهم .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين المقدمين من الطاعنين الأول والرابع قد استوفيا الشكل المقرر في القانون .

حيث إن مما ينعاه الطاعن الأول — بتقريرى الطعن — على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اختلاس مال مملوك لشركة ذات نفع عام حالة كونه مستخدما بها قد ران عليه القصور ، ذلك بأنه أقام قضاءه على سند من أن الطاعن كان أميناً للمخزن الذى وقع الاختلاس منه والذى ثبت أنه لا يمكن دخوله إلا بواسطة المفتاح الموجود معه ، دون أن يلقى بالا إلى إمكان إصطناع مفتاح له ، ولا إلى ما أثاره الطاعن من اكتشاف وقوع سرقة أخرى من هذا المخزن فى تاريخ لاحق وفى عهد أمين آخر غيره على الرغم من احتفاظ هذا الأمين بالمفتاح وختم المخزن بالجمع الأحمر ، مما دعا النيابة العامة إلى حفظ التحقيق قبل هذا الأخير . ويقول الطاعن إنه لما كان فى هذا الذى أثاره آية على براءته ، فقد كان متعينا على الحكم أن يقول كلمته فيه ، ذلك بأنه ليس فيما قام عليه الحكم من قرائن ضنية عن مناقشة هذا الدفاع بلوغا لغاية الأمر فى مدى أثره على واقعة الدعوى . وبذلك بات الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن بعد أن تحدث عن دور رجال المباحث فى تغيير الحقائق ، مضى يقول ” إن السيد ابراهيم خضر — الأمين الجديد للمخزن — استلم المخزن يوم ٢٥/٥/١٩٦٥ وقد جاء يوم ٢٧/٥ مقرر أن المخزن قد سرق وذلك بعد استلامه المخزن بيومين وأن المخزن كان عليه أقفال وأختام وأثبت السيد وكيل النيابة بأنه انتقل يوم ٢٨/٥ لمعينة المخزن ، وأن هناك مبلغا جمع من العاملين بالمحلج لإعادة شراء الأشياء المفقودة ... وأنه بالرغم من غلق المخزن فإن المخزن يسرق رغم تسميعه ووجود الحفراء وهذا يدل على أن هناك عصابة منظمة من الحفراء ومديرى الشركة لسرقة هذه الأشياء ونسبتها إلى المتهمين رغم أن أمين المخزن الجديد استلم المخزن بمحضر جرد إلا أنه بعد استلامه قد تم سرقة المخزن مرة أخرى ... ولم يوجه

الاتهام إلى أمين المخزن الحديد . كما يبين من مرافعة المدافع عن الطاعن الرابع أنه أثار هذه الواقعة أيضا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه حين عرض لدفاع الطاعن لم يحصل منه غير ما قاله به من أنه كان غائبا في الثلاثة أيام السابقة على الحادث وأن للمخزن أكثر من مفتاح ، ثم رد الحكم على هذا الدفاع وخلص إلى إدانة الطاعن بقوله : ” ومن حيث إنه بالنسبة لمتهم الأول — الطاعن الأول — فقد أقر في التحقيقات بأنه مستخدم أمين للمخزن المسروق وأنه يحتفظ بمفتاحه إلى وقت اكتشاف الحادث وأنه لا يمكن الوصول إلى المخزن إلا من طريق فتحه بهذا المفتاح وهذه الأمور التي أقر بها المتهم قرينة قاطعة على عدم إخراج أى شيء منه إلا بمقتضى إذن صرف موقع من الموظف المختص وتدوين ذلك في دفاتر المخزن وقد قطع جميع موظفى المحلج المسئولين أن المخزن ليس له مفتاح آخر غيره الأمر الذى تطمئن معه المحكمة إلى أن المتهم المذكور هو الذى أخرج المهمات المسروقة والتي أخرجها باقى المتهمين عدا التاسع إلى خارج السور بعد ذلك “ . ومفاد ما تقدم أن المحكمة استمدت إقتناعها بإدانة الطاعن الأول على سند من ثبوت العجز بعهددة المخزن المعين أمينا عليه ومن احتفاظه بالمفتاح الوحيد للمخزن واستحالة الوصول إليه إلا عن طريق فتحه بهذا المفتاح أما جوهر دفاع الطاعن فيقوم على أساس أن أمانة المخزن واحتفاظه بمفتاحه وعجز عهده لا يلزم عنها بالضرورة وقوع فعل الاختلاس وإسناده إليه بعد أن كشف التحقيق أن بعض محتويات المخزن قد سرقت في عهد الأمين الحديد — الذى خلف الطاعن — على الرغم من إحكام خلقه وختمه بالجمع الأحمر والاحتفاظ بمفتاحه . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من مراجعة المفردات المضمومة أن الواقعة التي أثارها الطاعن في شأن السرقة اللاحقة من المخزن لها أصل ثابت في الأوراق ، وكانت هذه الواقعة تمثل — في خصوصية هذه الدوى — دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الرأى فى القرائن التي قام عليها قضاء الحكم بإدانة الطاعن — على ما سلف إيرادها — وغنى عن البيان أنه لا يحتاج الطاعن وهو يشير دفاهه المار ذكره بما عول عليه الحكم من أن أقوال

المسؤولين بالمخلج جرت بأنه ليس للخزن مفتاح آخر ، ازاء ما أفصح عنه من اتهام هؤلاء بالسرقة ، ومن ثم فإن الحكم — وقد أغفل تحصيل ذلك الدفاع الجوهرى للطاعن وسكت بالتالى عن الرد عليه — يكون فوق نار ان عليه من القصور قد جاء مشوبا بالإخلال بحق الطاعن فى الدفاع فعدا معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الأول وإلى الطاعن الرابع — و باقى الطاعنين الذين لم يقدموا أسبابا لظعنهم ، وذلك نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة إعمالا لمقتضى المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن المقدمة من الطاعنين [الأول والرابع .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، محمود عباس المراوى ،
ومحمود عطيفة

(٢٠٨)

الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) وصف التهمة . دفاع . ”الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره“
هتك عرض . دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة .
محكمة جنائيات .

(١) تعديل المحكمة التهمة من جريمة هتك عرض بالقوة إلى جريمة دخول
بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه دون تنبيه المتهم أو المدافع
عنه . إخلال بحق الدفاع .

(ب) عدم التزام الدفاع بواجب الالتفات حيث تقع المحكمة عن واجبها
في لفت نظره .

(ج) معاقبة المتهم على أساس واقعة — شملتها التهمة — لم تكن مرفوعة
بها الدعوى عليه دون لفت نظره . إخلال بحق الدفاع .

١ — تختلف جريمة هتك العرض بالقوة المنصوص عليها في المادة ٢٦٨/٢ من قانون العقوبات في أركانها وعناصرها عن جريمة دخول بيت مسكون ليلا بقصد ارتكاب جريمة فيه المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٣٧٠، ٣٧٢ من القانون المذكور . ولما كان التغيير الذى أجرته محكمة الجنائيات في التهمة — من الجريمة الأولى التى رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها إلى الجريمة الثانية التى أدين بها — ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن فى أمر الإحالة مما تملك المحكمة لإجرائه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة ، وإنما هو

تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، وبشرط تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن مرافعة الدفاع عن الطاعن دارت حول الوصف الذي رفعت به الدعوى الجنائية بداءة دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهته أو تلفت نظر الدفاع كي يعد دفاعه على أساسه ، فإنها تكون قد أخذت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

٢ — لا يلتزم الدفاع بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره .

٣ — لا ينحول القانون المحكمة عقاب المتهم على أساس واقعة — شملتها التحقيقات — لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه ، دون أن تلفت نظر الدفاع منه إلى ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٦/٨/٣١ بدائرة مركز طهطا محافظة سوهاج : هتك عرض (... ..) والتي لم تبلغ من العمر السادسة عشرة بعد بالقوة وذلك بأن فاجأها أثناء نومها ورفع ثيابها ولامس مواطن العفة من جسدها وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٦٨ — ٢ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج — بعد أن غيرت وصف التهمة إلى أن المتهم في الزمان والمكان سالف الذكر دخل بيت ... المسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه بواسطة التسلق — قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧٢/١ — ٢ من قانون العقوبات بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة دخول بيت مسكون ليلا بقصد ارتكاب جريمة فيه ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة عدلت التهمة المستندة إليه والواردة بأمر الإحالة من هنك عرض بالقوة إلى دخول بيت مسكون ليلا بقصد ارتكاب جريمة فيه دون أن تذببه الدفاع إلى ذلك التعديل مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه هنك بالقوة عرض المجنى عليها التي لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة وطلبت النيابة العامة معاقبته طبقا للمادة ٢٦٨ / ١ - ٢ من قانون العقوبات فقرر مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف سالف الذكر ، غير أن المحكمة أدانتة بوصف أنه دخل بيتا مسكونا ليلا بقصد ارتكاب جريمة فيه بواسطة التسلق ومعاقبته بمقتضى المادتين ٣٧٠ و ٣٧٢ / ١ - ٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكانت جريمة هنك العرض بالقوة المنصوص عليها بالمادة ٢٦٨ / ١ - ٢ من قانون العقوبات التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها تختلف في أركانها وهنصرها عن جريمة دخول بيت مسكون ليلا بقصد ارتكاب جريمة فيه التي دانتة المحكمة بها بمقتضى المادتين ٣٧٠ و ٣٧٢ من قانون العقوبات وكان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المستندة إلى الطاعن في أمر الإحالة ، مما تملك محكمة الجنايات إجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، وبشرط تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكافي يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن مرافعة الدفاع عن الطاعن دارت حول الوصف الذي رفعت به الدعوى

الجنائية بداءة دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهته أو تلفت نظر الدفاع كي يعد دفاعه على أساسه، وكان لا يفتنى من ذلك أن تهمة دخول بيت مسكون قد تناولتها التحقيقات إذ الدفاع غير ملزم بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره . لما كان ما تقدم ، وكان القانون لا ينحول المحكمة عقاب المتهم على أساس واقعة — شملت التحقيقات — لم تكن صرفة بها الدعوى عليه ، دون أن تلفت نظر الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢٠٩)

الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) وصف التهمة . " تعديله . تغييره " . نيابة عامة . " حقها في تعديل التهمة " . " محكمة استئنافية . حقها في تعديل التهمة " . استئناف . " نظره والحكم فيه " . نظام عام . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . إتفاق جنائي . مبرقة .

نطاق حق كل من النيابة العامة والمحكمة في تعديل وصف التهمة ؟

حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي . مخالف للنظام العام .

(ب) بطلان . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون " . " أثر الطعن " . عقوبة . " العقوبة الأشد " . إتفاق جنائي . سرقة .

بطلان القضاء في الجريمة . شرطه : ألا تكون المحكمة قد اتصلت بها طبقاً للقانون .

اتصال سبب الطعن بالمتهمين جميعاً . امتداد أثر الطعن إليهم .

١ - لأن كان من حق المحكمة ألا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المستند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنعها من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد منحها إلى الوصف

الذي تراه أنه الوصف القانوني السليم ، إلا أنه ليس لها أن تحدث تغييرا في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة ، والنيابة — بوصفها سلطة اتهام — وإن كان لها أن تطلب من المحكمة هذه الإضافة بما يبين عليها من تغيير في الأساس أو زيادة في عدد الجرائم المقامة عليها الدعوى قبل المتهم إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ذلك في مواجهة المتهم أو مع إعلانه به إذا كان غائبا وأن يكون أمام محكمة الدرجة الأولى حتى لا تحرمه فيما يتعلق بالأساس الجديد أو الجريمة الجديدة من إحدى درجتي التقاضي ، وإذا كان ذلك وكان من المقرر طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وأن محكمة ثاني درجة إنما تتصل بالدعوى متقيدة بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية ، وكانت التهمة التي وجهت إلى المتهمين والتي تمت المرافعة على أساسها أمام محكمة أول درجة قد حددت بالفعل الجنائي المنسوب إليهم ارتكابه وهو شروعهم في السرقة ولم تقل النيابة أنهم اشتركوا في إتفاق جنائي ولم ترفع الدعوى أمام محكمة أول درجة بهذه التهمة ، وكانت هذه الجريمة الأخيرة تختلف في عناصرها المكونة لها وأركانها عن جريمة الشروع في السرقة وتتميز عنها بذاتية خاصة وسمات معينة وقد جرى النشاط الإجرامي فيها في تاريخ سابق على حصول الجريمة الأولى ، فإنه ما كان يجوز للنيابة أو للمحكمة أن توجه إلى المتهمين هذه التهمة التي لم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها ، لما ينطوي عليه هذا الإجراء من تغيير في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة وما يترتب عليه من حرمان المتهمين من درجة من درجات التقاضي ، ولو كان للواقعة الجديدة أساس من التحقيقات ، فإن هذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى في جريمة الإتفاق الجنائي التي لم تتصل بها المحكمة طبقا للقانون فإن قضاءه يكون باطلا ، وإذا كان ذلك وكان الحكم قد أعمل المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على المتهمين العقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الإتفاق الجنائي ، فإنه بذلك يكون قد انطوى على

خطأ في تطبيق القانون مما يوجب تقضيه بالنسبة إلى المتهمين من طعن منهم ومن لم يطعن ، لإتصال السبب الذي بني عليه الطعن بهم جميعا إعمالا لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في ليلة ١ / ١ / ١٩٦٨ بدائرة بندر كفر الشيخ شرعوا في سرقة ملف الجناية رقم ٢٩٦٠ سنة ١٩٦٧ بأن اقتحموا سراى النيابة وكسروا أدراج مكاتب العاملين بها بواسطة آلة حادة "أجنة" وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهم فيه هو عدم وجود تلك القضية بتلك المكاتب . وطلبت عقابهم بالمواضع ٤٥ و ٤٧ و ١٥١ و ١٥٢ / ١ و ٣٢١ من قانون العقوبات ، ومحكمة قسم كفر الشيخ الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين الأول والثاني سنة ونصف مع الشغل والنفاذ ، وبحبس كل من المتهمين الثالث والرابع سنة مع الشغل والنفاذ فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوريا وبإجماع الآراء بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين الأول والثاني سنتين مع الشغل وحبس كل من المتهمين الثالث والرابع سنة واحدة مع الشغل وذلك عن تهمتي الشروع في السرقة والاتفاق الجنائي المنسوبتين إلى المتهمين الأربعة وطبقت في شأنهم المادة ٣٢ من قانون العقوبات والمادتين ٤٨ منه بوصف أنهم تداخلوا في اتفاق جنائي واتحدت ارادتهم على ارتكاب جريمة سرقة ، فطعن المحكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المحامي عن الطاعن الأول تقريرا بأسباب الطعن ولم يقدم الطاعن الثاني أسبابا لطعنه .

المحكمة

حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث إن مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه
بجريمة شروع في سرقة وتداخل في اتفاق جنائي وأوقع عليه العقوبة المقررة
لأشدهما وهي جريمة الاتفاق الجنائي ، قد شابه البطلان ، ذلك بأنه دان
الطاعن بجريمة لم تشملها ورقة التكليف بالحضور أمام محكمة أول درجة وهي
جريمة الاتفاق الجنائي التي تغاير جريمة الشروع في السرقة التي رفعت بها الدعوى
أصلا وتتميز عنها بأركان قانونية خاصة . وقد ترتب على ذلك أن عوقب عن واقعة
جديدة لم يسبق طرحها على محكمة أول درجة مما أدى إلى حرمانه من إحدى درجتي
التقاضى وفي ذلك إهدار للأساس الذي يقوم عليه نظام المحاكمة في مواد الجمع
وهو ما يتعلق بالنظام العام .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنين والمحكوم عليهما الآخرين
بوصف أنهم في ليلة ١٩٦٨/١/١ بدائرة بندر كفر الشيخ : شرعوا في سرقة ملف
الجنائية رقم ٢٦٦٠ سنة ١٩٦٧ كفر الشيخ بأن اقتحموا سراى النيابة وكسروا
أدراج مكاتب العاملين فيها بواسطة آلة حادة "أجنة" وخاب أثر الجريمة لسبب
لادخل لارادتهم فيه هو عدم وجود القضية بتلك المكاتب . وطلبت النيابة العامة
مقابهم طبقا للمواد ٤٥ و ٤٧ و ١٥١ و ١٥٢/١ و ٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة
أول درجة قضت بحبس كل من الطاعنين سنة ونصف مع الشغل والنفاذ وبحبس
كل من المتهمين الثالث والرابع سنة مع الشغل والنفاذ . فاستأنف المتهمون كما
استأنفت النيابة هذا الحكم . وأمام المحكمة الاستئنافية — وعلى ما أثبتته الحكم
المطعون فيه في مدوناته — طلبت النيابة العامة معاقبة المتهمين طبقا لمواد الاتهام
وللسادتين ٤٨ و ٦٢ من قانون العقوبات بوصف أنهم في ليلة ١٩٦٨/١/١
(أولا) اتفقوا جميعا واتحدوا على ارتكاب جريمة سرقة الجنائية رقم ٢٦٦٠ سنة ١٩٦٧
وأعدوا لذلك هذتهم وجهازوا لذلك أجنة لتسهيل لهم أعمال اقتحام المبنى وكسر
الأبواب والأدراج بغرض العشور على أوراق تحقيق الجنائية وسرقتها .
(ثانيا) شرعوا في سرقة ملف الجنائية رقم ٢٦٦٠ سنة ١٩٦٧ جنائيات قسم كفر الشيخ

بأن اقتحموا سراى النيابة وكسروا أدراج مكاتب العاملين فيها بواحدة آلة حادة (أجنحة) وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه وهو عدم وجود أوراق تحقيق تلك الجناية بتلك المكاتب . ثالثا : أنفقوا وكسروا أدراج مكاتب العاملين فيها آلة حادة (أجنحة) والمملوكة للنيابة العامة والمدينة الوصف والقيمة على النحو الثابت في المحضر . وبعد أن حصل الحكم المطعون فيه دفاع المتهمين ، وما دفع به الحاضر مع الطاعن الأول من عدم جواز توجيه تهمة جديدة أمام محكمة الاستئناف رد على ذلك بقوله " ومن حيث إن المحكمة ترى أن الوقائع المعروضة عليها والتي كانت مطروحة على محكمة أول درجة والمدينة تفصيلا بأسباب حكم محكمة أول درجة والتي أخذت بها هذه المحكمة أسبابا لحكمها في هذا الشأن وبما لها من حق رد الواقعة المسندة إلى المتهم إلى وصفها القانوني الصحيح وعدم تقيدها بوصف النيابة لها وإسباغ الوصف القانوني الصحيح عليها فإن المتهمين الأربعة يكونون بفعلهم هذا قد تدخلوا في اتفاق جنائي يستهدف ارتكاب الجناية الموضحة بالوصف الذي قدموا به لمحكمة أول درجة وذلك بأن دعا المتهم الأول الباقيين واتفق معهم على اقتحام نيابة قسم كفر الشيخ وكسروا الأبواب وأدراج مكاتب وكلاء النيابة وسكرتير التحقيق بغرض سرقة أوراق الجناية ٢٦٦٠ سنة ١٩٦٧ جنائيات قسم كفر الشيخ المتهم فيها المتهم الأول باختلاس أموال الجمعية التعاونية الإستهلاكية بكفر الشيخ وبالتزوير بالكشوف الموضحة بتلك الجناية وأن جريمة الاتفاق الجنائي توافرت أركانها في حق المتهمين الأربعة . " ثم انتهى الحكم إلى ثبوت جرميتي التداخل في اتفاق جنائي والشروع في سرقة ملف الجناية في حق المتهمين جميعا وهاقيهم طبقا للمواد ٤٨ و ٤٥ و ٤٧ و ١٥١ و ١٥٢ و ٣٢١ من قانون العقوبات وأعمال حكم المادة ٣٢ من هذا القانون بتوقيع العقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الاتفاق الجنائي . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة وإن صح لها ألا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنعها من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تجميعها إلى الوصف الذي تراه أنه الوصف القانوني السليم ، إلا أنه ليس لها أن تحدث تغييرا في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة . والنيابة العامة بوصفها سلطة اتهام — وإن كان لها أن تطلب من المحكمة هذه الإضافة بما ينبنى

عليها من تغيير في الأساس أو زيادة في عدد الجرائم المقامة عليها الدعوى قبل المتهم إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ذلك في مواجهة المتهم أو مع إعلانه به إذا كان غائبا وأن يكون أمام محكمة الدرجة الأولى حتى لا تحرمه فيما يتعلق بالأساس الجديد أو الجريمة الجديدة من إحدى درجتي التقاضي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور وأن محكمة ثاني درجة إنما تتصل بالدعوى متقدمة بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية وإذا كانت التهمة التي وجهت إلى الطاعنين والمحكوم عليهما الآخرين والتي تمت المرافعة على أساسها أمام محكمة أول درجة قد حددت بالفعل الجنائي المنسوب إليهم ارتكابه وهو شروعه في سرقة ملف الجناية رقم ٢٦٦٠ سنة ١٩٦٧ كفر الشيخ ، ولم تقل النيابة أنهم اشتركوا في اتفاق جنائي ولم ترفع الدعوى أمام محكمة أول درجة بهذه التهمة وكانت هذه الجريمة تختلف في عناصرها المكونة لها وأركانها عن جريمة الشروع في السرقة وتتميز عنها بذاتية خاصة وسمات معينة وقد جرى النشاط الإجرامي فيها في تاريخ سابق على حصول الجريمة الأولى فإنه ما كان يجوز للنياية أو للمحكمة أن توجه إلى الطاعنين والمتهمين الآخرين أمام محكمة ثاني درجة هذه التهمة التي لم تعرض على المحكمة الجزئية والتي لم تفصل فيها لما ينطوي عليه هذا الإجراء من تغيير في أساس الدعوى نفسه بالإضافة وقائع جديدة وما يترتب عليه من حرمان المتهمين من درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة الجديدة أساس من التحقيقات ، فإن هذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه في جريمة الاتفاق الجنائي هو قضاء في جريمة لم تتصل بها المحكمة طبقا للقانون ، فإنه يكون باطلا . ولما كان الحكم قد أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعنين العقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الاتفاق الجنائي ، فإنه يكون بذلك قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وذلك بالنسبة إلى الطاعن الأول والثاني

الذى لم يقدم أسبابا لطعنه ، وإلى المحكوم عليهما الثالث والرابع ولو لم يقدمنا طعنا لاتصال السبب الذى بنى عليه الطعن بهم جميعا وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . ولما كان هذا الخطأ الذى وقعت فيه المحكمة الاستئنافية قد حجبا عن أن تعمل سلطتها فى تقدير العقوبة بالنسبة لتهمة الشروع فى السرقة وهى التهمة الوحيدة التى رفعت بها الدعوى . فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(٢١٠)

الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٨ القضائية

(ا ، ب) عاهة مستديمة . رابطة السببية . مسئولية جنائية . إثبات .
” خبرة ” . حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” . قصد
جنائي . ” القصد الإحتالي ” .

(ا) مساءلة المتهم جنائيا عن النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه
الإجرامى . نطاقها ؟

(ب) تقدير آراء الخبراء . موضوعى .

١ - الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه
الإجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل
الجانى والنتيجة ، ومن ثم فانه وقد أورد الحكم أن إصابة الجانب الأيسر التى
أحدثها المتهم بالمجنى عليه نتيجة ركله بالقدم قد نجم عنها تمزق بالطحال ساعد على
حدوثه وجود تضخم مرضى به تطلب إجراء عمل جراحى انتهى باستئصال
الطحال مما يعتبر عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، فان المتهم يكون مسئولا عن هذه
العاهة ولو وجدت إلى جانب الإصابة عوامل أخرى تعاونت بطريق مباشر
أو غير مباشر فى حصولها .

٢ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم
إليها ، ومادامت قد اطمأت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها فى هذا الخصوص ،

وإذ كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن استئصال الطحال بالجراحة قد أفقد المجنى عليه منفعته الباقية أخذا بما جاء بالتقرير الطبي الشرعى الذى اطمأن إليه فى حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أورده الحكم نقلا عن التقرير المذكور لا تناقض فيه يعيب الدليل ، فإن تعيب الحكم للاستناد إلى تقرير طبي شرعى بنى على مجرد الظن والاحتمال والتناقض ، لا يكون له محل .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٧/٧/٢٨ . دائرة مركز أبشواى محافظة الفيوم : أحدث عمدا بأحمد إبراهيم بطران الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هى فقد الطحال ولا يمكن تقدير مدى العاهة نظرا لما قد يحدث عنها من مضاعفات خطيرة فى المستقبل . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضوريا عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة إحداث عاهة مستديمة قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه استند فى الإدانة إلى أن ركل الطاعن للمجنى عليه بالقدم هو الذى تسبب فى إحداث العاهة وهى فقد الطحال نتيجة استئصاله ، فى حين أن الثابت من التقرير الطبي الشرعى أن الطحال وجد بحالة مرضية ساعدت على تمزقه عند الركل بالقدم مما يدل على أن الطحال لم يكن يؤدى وظيفته وعمله الطبيعى وفى هذه الحالة لا يمكن مساءلة الطاعن عما ينشأ من عاهة لأنه لو كان الطحال فى حالة طبيعية لما أدت هذه الركلة بفرض حصولها إلى استئصاله . هذا وأن التقرير الطبي الشرعى قد بنى على الظن والاحتمال إذ انتهى إلى أن استئصال

الطحال بالجراحة قد أفقد الطاعن منفعته الباقية مع أنه أورد بأن الطحال لم يفحص باثولوجيا لمعرفة مدى تأثير أنسجته بالمرض وهذا التناقض لا يجعل التقرير صالحا لاعتباره دليلا في الإدانة مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن مشادة ثارت بين الطاعن والمجنى عليه تبادلا فيها الصفع وانتهى الأمر فيها إلى أن ركل الطاعن المجنى عليه مرتين إحداهما في جانبه الأيسر والأخرى في خصيته فأحدثت به الأولى تمزقا في الطحال أدى إلى استئصاله وتخلفت لديه من جراء ذلك عاهة مستديمة يستحيل برؤها ولا يمكن تقدير مداها وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو في حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليه وشاهد الإثبات ومن التقرير الطبي الشرعي الذي حصل فحواه بما يفيد دخول المجنى عليه مصابا بالركل بالقدم في بطنه وجانبه الأيسر وأجريت له عملية فتح بطن فبين وجود تمزق بالطحال والكلية اليسرى وأن الطحال بحالة مرضية لتضخمه ساعد على تمزقه الركل بالقدم وقد أجريت له عملية استئصال الطحال الممزق وأنه يمكن حدوث تلك الإصابات من الركل بالقدم ... وقد شفى المجنى عليه من إصابته وتخلف لديه بسببها فقد الطحال نتيجة استئصاله وهو ما استدعته حالته نتيجة لإصابته ولو أن الطحال المستأصل لم يفحص باثولوجيا لمعرفة مدى تأثير أنسجته بالمرض لأن ما حدث يشير إلى أن استئصال الطحال بالجراحة أفقد المصاب منفعته الباقية مما يعتبر عاهة مستديمة ... ولما كان الحكم وقد أورد أن إصابة الجانب الأيسر التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه نتيجة ركله بالقدم قد نجم عنها تمزق بالطحال ساعد على حدوثه وجود تضخم مرضي به تطلب إجراء عمل جراحى انتهى باستئصال الطحال مما يعتبر عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، فإن الطاعن في هذه الحالة يكون مسئولا عن هذه العاهة ولو وجدت إلى جانب الإصابة عوامل أخرى تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر في حصولها ما دام الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة ، ولما كان الحكم قد دلل بما ساقه من أدلة سائغة على تخلف العاهة

المستديمة التي دين الطاعن بها نتيجة اعتدائه على المجنى عليه، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا . لما كان، ذلك وكان الحكم قد أثبت أن استئصال الطحال بالجراحة قد أفقد المجنى عليه منفعته الباقية أخذا بما جاء بالتقرير الطبي الشرعي الذي اطمأن إليه في حدود سلطته التقديرية ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها وما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في ذلك ، وكان ما يعيبه الطاعن على الحكم من استناده في الإدانة إلى التقرير الطبي الشرعي رغم تناقضه مردودا بأن ما أورده الحكم نقلا عن التقرير الطبي الشرعي لا تناقض فيه يعيب الدليل ثم إن رمى الطاعن التقرير الطبي الشرعي بأنه بنى على مجرد الظن والاحتمال لعدم فحص الطحال باثولوجيا لا يجديه ما دام أن التقرير انتهى إلى القطع بأن استئصال الطحال بالجراحة أفقد المصاب منفعته الباقية وهو ما يكون العاهة المستديمة ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفي ، وأنور خلف .

(٢١١)

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١) إثبات . ” إثبات بوجه عام . الإثبات بالكتابة ” . حكم . ” تسببيه
تسبب غير معيب ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” .
تزوير ” الأوراق العرفية ” .

• تقرير الحقيقة . حق للقاضي يستمد من الأدلة الساتفة في الدعوى .
• اكتساب المحرر العرفي حجته في الإثبات . بعد التوقيع عليه .

(ب) دعوى مدنية . ” عناصرها ” ضرر . تعويض . حكم . ” تسببيه . تسبب
غير معيب ” .

• الضرر المحقق لا المحتمل هو أساس طلب التعويض .

١ — لم يعين القانون للمحاكم الجنائية طرقا مخصوصة للاستدلال لا بد منها ، فلم
يوجب عليها تعيين خبراء لكشف أمور وضحت لديها ، بل جعل للقاضي مطلق الحرية
في أن يقرر بنفسه الحقيقة التي يقتنع بها إستمدادا من الأدلة المقدمة في الدعوى
مادام لقضائه وجه محتمل ، وماخذ صحيح ، فله أن يرفض طلب الخبرة إذا ما رأى
أنه في غنى عنها بما استخلصه من الوقائع التي ثبتت لديه ، ومن ثم فإنه إذا
كانت المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية قد قطعت بانتفاء صلة المتهم بعقد الإيجار
المقول بتزويره بعد أن حرره بصفته محاميا بناء على طلب صاحب الشأن منه غير
موقع عليه بالإمضاء المنسوب إلى الطاعن ، وكان المحرر العرفي لا يكتسب حجته

في الإثبات إلا بعد التوقيع عليه فإن المحكمة إذ رتبّت على ذلك عدم الحاجة إلى إجراء المضاهاة تحقيقاً لاحتمال يتناقض مع ما قطعت به لا تكون قد خالفت القانون في شيء ويحسر عن حكمها دعوى الإخلال بحق الدفاع .

٢ — من المقرر في القانون أن احتمال الضرر لا يصلح أساساً لطلب التعويض بل يلزم أن يكون الضرر المدعى به محققاً، وإذ كان ذلك وكانت المحكمة حين قضت برفض التعويض قد أسست قضاءها على ما قالت من عدم ثبوت الضرر ، وهو ما تملكه في حدود سلطتها التقديرية ، فإنه لا معقب عليها .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة الدرب الأحمر الجزئية ضد ... متهميها إياه بأنه في غضون شهر أبريل سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الدرب الأحمر : ارتكب جريمة التروير الميينة بعريضة الدعوى إضراراً به وطلب عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع إليه مبلغ ٥٠٠٠ ج على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية (أولاً) ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه (وثانياً) : رفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها مصروفاتها فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقضى بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة بهيئة استئنافية أخرى قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية الاستئنافية وثلاثمائة قرشاً مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم للمرة الثانية بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة تزوير عقد الإيجار ، وبرفض الدعوى المدنية قبله قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، وبني على الإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه أيد الحكم الابتدائي بالبراءة لأسبابه التي لم تستوعب النزاع على صورته الواقعية ، واعتمد على أقوال " على السمرى " الذي زور العقد لمصلحته مصدقا لها على الرغم من أنه أدلى بها أمام النيابة العامة وهو في مقام الإتهام ، وقد تمسك الطاعن في مذكراته المقدمة منه لمحكمة الموضوع بأن العقد محرر صلبا وتوقيعا بخط المطعون ضده ، وطلب إحالة هذا العقد إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لإثبات أن التوقيع بخط المذكور وأنه حرر في سنة ١٩٦٤ لا في سنة ١٩٥٧ إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب قولا بأنه غير متج في الدعوى وأنه لا يهم في أي من التاريخين حرر العقد ، مع أن ذلك مصادرة على المطلوب لأن إجراء المضاهاة يحسم تحديد المسؤولية ، ولا يجوز للمحكمة أن تنفى التزوير برأيها إقحاما لنفسها في مسألة فنية بحث . كما ذهب الحكم إلى أن تزوير العقد لا ترتب عليه جريمة طالم أن الذي استعمله غير من زوره وهو خطأ ظاهري . مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى أن المدعى بالحقوق المدنية - الطاعن - أقام دعواه المباشرة على المطعون ضده وهو حديله أمام المحكمة الجنائية بأنه في غضون سنة ١٩٦٤ زور عقد إيجار نسب إليه كذبا التوقيع عليه بصفته مستأجرا الشقة التي يسكنها لصالح صهره " على السمرى " وأرجع تاريخه كذبا كذلك إلى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ثم سلمه لصهره الذي استعمله في إيقاع الحجز على منقولات الطاعن ، واستصدار أكثر من أمر أداء بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٤٨ ج و ٦٠٠ م متجمدا إيجار عن المدة من نوفمبر سنة ١٩٥٧ إلى أكتوبر سنة ١٩٥٦ وعمد إلى إيصال إعلانات الدعوى إلى سلطات الجيش تشهيرا به مما سبب له أضرارا مادية وأدبية طلب خمسة آلاف جنيه تعويضا عنها ، وقد خلاص الحكم من تقريره واستدلالة إلى أن المطعون ضده بصفته محاميا للسيد على

السموى قد حرر العقد المذكور وسلمه له خاليا من التوقيع ، فلا شأن له بما قد
يجرى فيه من تزوير بفرض حصوله سواء وقع هذا التزوير سنة ١٩٥٧ أو سنة ١٩٦٤
وأن الضرر المطالب بالتعويض عنه قد نجم عن استعمال المحرر المزور مما لا يد
للطعون ضده فيه ولا شأن له به ، فلا يسأل عنه ، لأن الإجراءات المتضرر منها
تمت بواسطة محامين آخرين غير المطعون ضده ، واعتبر لذلك تحقيق التزوير
بإجراء المضاهاة غير منتج في الدعوى وانتهى من ذلك إلى رفض الدعوى المدنية
وهذا الذى أثبتته الحكم المطعون ضده يبرر ما انتهى إليه سواء من حيث رفض
إجراء المضاهاة أو رفض دعوى التعويض ، ذلك بأن القانون لم يعين للمحاكم
الجنائية طرقا مخصوصة للاستدلال لا بد منها ، فلم يوجب عليها تعيين خبراء
لكشف أمور وضحت لديها ، بل جعل للقاضى مطلق الحرية فى أن يقرر بنفسه
الحقيقة التى يقتنع بها إستمدادا من الأدلة المقدمة فى الدعوى ، مادام لقضائه
وجه محتمل ، وماخذ صحيح ، وله أن يرفض طلب الخبرة إذا رأى أنه فى غنى
عنها بما استخلصه من الوقائع التى ثبتت لديه ، فإذا كانت المحكمة فى حدود
سلطتها التقديرية قد قطعت بإنتفاء صلة المطعون ضده بعقد الإيجار المقول
بتزويره بعد أن حرره بصفته محاميا بناء على طلب صاحب الشأن منه غير موقع
عليه بالإمضاء المنسوب إلى الطاعن وكان المحرر العرفى لا يكتسب حجيته فى الإثبات
إلا بعد التوقيع عليه ، ورتبت على ذلك عدم الحاجة إلى إجراء المضاهاة تحقيقا لاحتمال
يتناقض مع ما قطعت به ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون فى شيء ، وينحصر
من حكمها دعوى الإخلال بحق الطاعن فى الدفاع . ولما كانت المحكمة فضلا من
ذلك قد أثبتت فى حكمها أن الضرر لم ينشأ من تزوير المحرر أيا كان تاريخ تحريره
بل نشأ من استعماله فى إيقاع الحجز واستصدار أمر الأداء ، وكان من المقرر
فى القانون أن احتمال الضرر لا يصلح أساسا لطلب التعويض بل يلزم أن يكون
الضرر المدعى به محققا ، وكانت المحكمة حين قضت برفض التعويض قد أسست
قضائها على ما قالت من عدم ثبوت الضرر ، وهو ما تملكه فى حدود سلطتها التقديرية

فلا معقب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضده بناء على تقرير قانوني صحيح يكفي لحمل قضائه ، فإن خطأه فيما استورد إليه من تقارير أخرى — بفرض وقوعه مما لا علاقة له بجوهر تسييبه — لا يقدح في سلامته بما يوجب نقضه ، وكان سائر الطعن جـدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض ، فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود مطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢١٢)

الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) قانون . ” قانون أصاح . تفسيره . إلغاؤه . سريانه من حيث الزمان “ .

نطاق تطبيق حكم المادة ٢/٥ عقوبات ؟

(ب) قانون . ” تفسيره “ . قانون أصاح “ . نقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون “ . جريمة . حكم . ” تسببه . تسبب معيب “ . تموين . قرارات وزارية . دقيق . ردة .

المرجع في تحديد مواصفات الدقيق والردة المعدة لرغف العجين إلى القرار السارى وقت إنتاجها .

١ — إن مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، وهو ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن ” يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها “ . أما ما أورده المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه ” ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصاح لتتهم فهو الذى يتبع دون غيره “ . فلأنما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التى دعت إلى تقريره لأن المرجع في فض التنازع

بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرتة فيه (١) .

٢ — إن القرارات التمويئية التي تحدد مواصفات إنتاج الدقيق والردة إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحيث لا تتصل بمصلحة أصحاب المطاحن أو القائمين على إدارتها أو العاملين فيها في شيء ، ومن ثم فإن تغاير تلك المواصفات على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديد مواصفاتها لا يتحقق به معنى القانون الأصلح لئلاهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لإنتاجها وتأثير عدم مطابقتها إياها ، ويكون المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغف المعجين إلى القرار السارى وقت إنتاجها مخالفة للمواصفات المشار إليها دون أن يرفع صفة التجريم ما يصدر بعده من قرارات بتغييرها . لما كان ما تقدم ، فإن تغيير مواصفات إنتاج الردة وزيادة نسبة الرماد إلى ٦ ٪ وتعديل رقم " المنخل " المستعمل في إعدادها بصدور قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ لا يتحقق فيه معنى القانون الأصلح في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى ما يخالف هذا النظر قد جانب صحيح القانون (٢) .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٧ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز الزقازيق : بصفته مشرفا إداريا بمطحن محمد السيد شعبان أنتج ردة غير مطابقة للمواصفات القانونية . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادتين ٣ و ١/٣٨ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة مركز الزقازيق الجزئية قضت في الدعوى حضورنا اعتباريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة . فاستأنف المحكوم عليه

(١) ، (٢) هذا المبدأ ذاته مكرر في الطعون أرقام ١٣٥٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ سنة ٣٨ ق . بجللة ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٨ .

الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الاستئناف حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إنتاج ردة معدة لرغف العجين غير مطابقة للواصفات قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أقام قضاءه على أنه صدر بعد وقوع الفعل — موضوع الاتهام — قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ الذي عدل مواصفات الردة المعدة للرغف مما جعل الواقعة — في حدود المواصفات الجديدة للردة — بمنأى عن التجريم فأنشأ بذلك للمطعون ضده مركزا قانونيا أصح وأوجب الإتيان عملا بأحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات ، في حين أن ما تضمنه القرار الوزاري المشار إليه من تعديل في مواصفات إنتاج الردة المعدة لرغف العجين بزيادة نسبة الرماد إلى ٦ ٪ واشتراط عدم تخلف شيء منها على " المنخل " ٢٠ بدلا من " المنخل " ٢٥ لم يقصد به رعاية جانب أصحاب المطاحن أو القائمين على إدارتها والعمل فيها ، وإنما كان الهدف من إصداره تحقيق اعتبارات اقتصادية بحت تتصل بسياسة الحكومة التموينية وبالتالي فهو لم ينشأ لهؤلاء مركزا أصح مما كان عليه حالهم في ظل القرار الوزاري القديم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بتبرئة المطعون ضده على قوله " أنه صدر بعد وقوع الفعل المسند لاتهم قرار التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ متضمنا مواصفات جديدة للردة المعدة لرغف العجين وعدل نسبة الرماد إلى ٦ ٪ " أو يزيد ، كما نص على وجوب عدم تخلف شيء على " المنخل " ٢٠ لا على المنخل ٢٥ فأصبحت الواقعة المسندة لاتهم في حدود المواصفات المذكورة بمنأى عن التجريم ، ومن ثم فإن القرار المذكور يكون قد أنشأ لاتهم مركزا قانونيا أصح ووجب اتباعه دون غيره عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات فيتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه . وما انتهى

إليه الحكم فيما تقدم غير سديد . ذلك بأن مقتضى قاعدة شرعية الجرمية والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تؤول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه وهو ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها " . أما ما أوردته المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه " ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصحح للتهم فهو الذي يتبع دون غيره " فإنما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التي دعت إلى تقريره لأن المرجع في فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه . لما كان ذلك ، وكانت القرارات التموينية التي تحدد مواصفات إنتاج الدقيق والردة إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحيث لا تتصل بمصلحة أصحاب المطاحن أو الفاعمين على إدارتها أو العاملين فيها في شيء ، ومن ثم فإن تغاير تلك المواصفات على توالي القرارات الوزارية الصادرة بتحديد مواصفاتها لا يتحقق به معنى القانون الأصحح للتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لإنتاجها وتأثير عدم مطابقتها إياها ، ويكون المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغف العجين إلى القرار الساري وقت إنتاجها مخالفة للمواصفات المشار إليها دون أن يرفع عنه صفة التجريم ما يصدر بعده من قرارات بتغييرها . لما كان ما تقدم ، فإن تغيير مواصفات الردة وزيادة نسبة الرماد إلى ٦ ٪ وتعديل رقع " المنخل " المستعمل في إعدادها ، يصدر قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ لا يتحقق فيه معنى القانون الأصحح في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى ما يخالف هذا النظر قد جانب صحيح القانون مما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفي ، وأنور خلف .

(٢١٣)

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٨ القضائية

نقض . " التقرير بالطعن . إيداع الأسباب . ميعاده " .

الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن وإيداع أسبابه . ميعاده : بدؤه في حق المعارض من يوم علمه رسمياً بالحكم . شرط ذلك ؟

جرى قضاء محكمة النقض على أن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن يبدأ في حق المعارض — عند ثبوت أن تخلفه عن حضور الجلسة التي نظرت فيها المعارضة كان لعذر فمهري هو المرض — من اليوم الذي علم فيه رسمياً بالحكم . ولما كان الثابت من مطالعة الأوراق أن الطاعن حضر بالجلسة التي حددت لنظر الاشكال المرفوع منه عن الحكم المذكور وبذلك يكون قد علم بالحكم رسمياً منذ ذلك التاريخ ، فإنه كان يتعين عليه أن يودع الأسباب التي بنى عليها طعنه في ظرف أربعين يوماً منذ ذلك العلم الرسمي بالحكم الصادر في المعارضة . أما وأنه لم يتم بإيداع أسباب الطعن إلا بعد فوات الميعاد المحدد قانوناً للقيام بذلك الإجراء . فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤/١٢/١٩٦٥ بدائرة مركز بلقاس :
بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إدارياً

لصالح شركة مساهمة البحيرة والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائنة الحاجزة. وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بلفاس الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ فعارض . وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف — فعارض المحكوم عليه . وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

من حيث إن مبنى الصنع هو بطلان الحكم المطعون فيه لصدوره في المعارضة المرفوعة من الطاعن باعتبارها كأن لم تكن مع أن المرض — وهو عذر قهري — هو الذي حال بينه وبين حضور الجلسة التي نظرت فيها المعارضة وصدر فيها الحكم المطعون فيه مما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه على فرض صحة ما يثيره الطاعن من اعتذاره بالمرض الذي منعه من حضور جلسة المعارضة . فإن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ في حقه من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم على ما جرى به قضاء محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة الأوراق أن الطاعن حضر بالجلسة التي حددت لنظر الأشكال المرفوع منه من الحكم المذكور وأن صحة تاريخها هو ١٩٦٧/٦/٢٧ كما قال الطاعن في أسباب الطعن وبذلك يكون قد علم بالحكم رسميا منذ ذلك التاريخ ، فإنه كان يتعين عليه أن يودع الأسباب التي بني عليها طعنه في ظرف أربعين يوما منذ ذلك العلم الرسمي بالحكم الصادر في المعارضة . ولما كان الثابت أن الطاعن لم يقيم بلايذاع أسباب الطعن إلا في ١٩٦٧/٨/٩ أي بعد فوات الميعاد المحدد قانونا للقيام بذلك الإجراء ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد نور الدين عويس ، ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفتي ،
وأنور خلف .

(٢١٤)

الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٨ القضائية

اشكال في التنفيذ . "ماهيته" . طعن . نقض . "مالا يجوز الطعن فيه من
الأحكام" . قمار .

الإشكال في التنفيذ لا يرد إلا على حكم غير نهائي .

الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الإشكال بعد صيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا .
غير جائز .

يبين من نص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن الإشكال لا يرد
إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع
إذا كان باب الطعن مازال مفتوحا ، وإذا كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق
أن الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المستشكل في تنفيذه فمن
ثم يكون الطعن المقدم من الطاعن غير جائز مادام الثابت أن طعنه قد ورد على
الحكم الصادر في الإشكال وهو حكم وقي إنقضى أثره بصيرورة الحكم المستشكل
فيه نهائيا بعدم الطعن فيه ، مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن^(١)

(١) نفس المبدأ في الطعن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٣ بمجموعة
المكتب الفني السنة ١٤ ع ٢ ص ٤٤٢

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧/٧/١٩٦٤ بدائرة قسم الأوبية سمح لرواد محله بلعب القمار وطلبت معاقبته بأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ومحكمة الأوبية الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وتغريمه عشرة جنيهات والغلق لمدة أسبوع والمصادرة فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف لإستشكال المتهم في تنفيذ الحكم أمام محكمة الأوبية الجزئية فقضت بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٦ بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكال فيه فاستأنف المتهم هذا الحكم ، وقضت محكمة القاهرة الابتدائية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض .

المحكمة

من حيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لأنه في يوم ١٧/٧/١٩٦٤ سمح لرواد محله بلعب القمار، ومحكمة أول درجة قضت بحبسه شهرا مع الشغل وتغريمه عشرة جنيهات والغلق لمدة أسبوع والمصادرة ، فاستأنف وقيد استئنافه برقم ٧٣١١ جناح مستأنفة وسط القاهرة سنة ١٩٦٤ وقضت محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٦٥ في موضوع الاستئناف برفضه ، فقد استشكل في تنفيذه وقضت محكمة أول درجة برفض الإشكال والاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكال فيه . فاستأنف وقضت محكمة ثاني درجة بتاريخ ٢٦/٢/١٩٦٨ حضوريا برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض بتاريخ ٢/٤/١٩٦٨ وأودع مذكرة بالأسباب التي بني عليها الطعن في اليوم ذاته . لما كان ذلك ، وكان الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن مازال مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية وكان

يبين من كتاب نيابة وسط القاهرة المؤرخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٨ المرفق بالأوراق أن الطاعن لم يقر بالطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٨ في القضية رقم ٧٣١١ جنح مستأنفة وسط القاهرة سنة ١٩٦٤ المستشكل في تنفيذه فمن ثم يكون الطعن المقدم من الطامن غير جائز مادام الثابت أن طعنه قد ورد على الحكم الصادر في الإشكال وهو حكم وقى إنقضى أثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبدالوهاب خليل ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢١٥)

الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ القضائية

معارضة . " نظرها والحكم فيها " . استئناف . " نظره والحكم فيه " .
إجراءات . تقض . " حالات الطعن بالنقض . بطلان في الإجراءات أثر في الحكم " .
حكم . " بطلانه " .

تختلف المعارض من الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر معارضته وتأجيل المحكمة الدعوى إلى
جلسة أخرى . وجوب إعلانه للحضور بالجلسة الأخيرة . حضور محام وتقريره بعدم حضور
المعارض لمرضه وتأجيل المحكمة القضية لجلسة أخرى . وجوب إعلان المعارض بالحضور .

تختلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر معارضته وعدم
الحكم باعتبارها كأن لم تكن وتأجيل الدعوى إلى جلسة أخرى يقتضى إعلانه
إعلاناً قانونياً للحضور بالجلسة التي أجل إليها نظر معارضته ، فإذا حضر عنه
محام في هذه الجلسة وقرر بأنه لم يحضر لمرضه فأجلت المحكمة القضية لجلسة أخرى
وجب إعلان المعارض بالحضور . ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق
أنها خلت مما يدل على إعلان الطاعن بالجلسة التي صدر فيها الحكم باعتبار
المعارضة كأن لم تكن وكانت المحكمة قد قضت على الرغم من ذلك باعتبار معارضة
الطاعن كأنها لم تكن ، فإن حكمها المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان
في الإجراءات الذي يبطله ويستوجب نقضه .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة الموسيقى الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الموسيقى : أعطاه بسوء نية شيكا مسحوبا على بنك القاهرة فرع الأزهر لا يقابله رصيد قائم وقابل للاستحباب وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه . والمحكمة المشار إليها قضت غيابيا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمبادئ الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه أن يؤدي إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ ١٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماه . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٦٥ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا في ٩ يونيه سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وقضت محكمة النقض بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية جديدة - قضت في الدعوى بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٨ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية . .. الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن ، قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ذلك بأن الطاعن لم يعلن بالجلسة التي صدر فيها هذا الحكم .

وحيث انه يبين من الأوراق أنه حدد لنظر معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئناف أمام محكمة إعادة المحاكمة بعد إحالة القضية إليها من محكمة النقض لنظرها من جديد — جلسة ٥ مارس سنة ١٩٦٧ ثم توالى تأجيل الدعوى لإعلان الطاعن إلى أن أعلن بالحضور بجلية ١١ فبراير سنة ١٩٦٨ . وفي هذه الجلسة مثل محام عنه وقرر بأنه مريض فأجلت المحكمة نظر الدعوى بجلية ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٨ غير أن الطاعن لم يحضر في هذه الجلسة فقضت المحكمة باعتبار معارضته كان لم تكن وبنت حكما على أن محامى الطاعن لم يقدم بالجلسة السابقة ما يدل على مرض الطاعن وأن هذا الأخير لم يحضر بالجلسة التي أجلت إليها الدعوى أخيرا وانتهت إلى الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن . لما كان ذلك وكان تخلف المعارض من الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر معارضته وعدم الحكم باعتبارها كأن لم تكن وتأجيل الدعوى إلى جلسة أخرى ، يقتضى إعلانه إعلانا قانونيا للحضور بالجلسة التي أجل إليها ونظر معارضته فإذا حضر عنه محام في هذه الجلسة وقرر بأنه لم يحضر لمريضه فأجلت المحكمة القضية بجلية أخرى وجب إعلان المعارض بالحضور . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أنها خلت مما يدل على إعلان الطاعن بالجلسة التي صدر فيها الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو إخطاره بالحضور بصفة رسمية وكانت المحكمة قد قضت على الرغم من ذلك باعتبار معارضة الطاعن كأنها لم تكن ، فإن حكمها المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان في الإجراءات الذي يبطله ويستوجب نقضه . ولما كان الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك عملا بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين محمد عبد المنعم حمزوى ، ونور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، محمد أبو الفضل حنفى .

(٢١٦)

الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٨ القضائية :

إختصاص . "تنازع الاختصاص . التنازع السلبى" . نقض . "حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون" .

مثال لتنازع اختصاص سلبى بين محكمة الجنايات ومحكمة الأحداث .

متى كانت محكمة الجنايات قد تخلت عن نظر الدعوى — بناء على ما تصوره خطأ من حداثة سن المتهم — وكانت محكمة الأحداث سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظرها لما ثبت من أن سن المتهم كانت وقت ارتكاب الجريمة تزيد على خمس عشرة سنة ، مما يوفر وقوع التنازع السلبى بين المحكمتين الذى ينعقد الفصل فيه لمحكمة النقض طبقا لمؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يتعين قبول طلب النيابة العامة وتعيين محكمة جنايات سوهاج للفصل فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز طما محافظة سوهاج . حاز سلاحا ناريا غير مششخن (بندقية خرطوش) بدون ترخيص . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٢٦/١ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين

رقمى ٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق بالقانون الأول فقرر ذلك ومحكمة جنایات سوهاج قررت بإعادة الأوراق إلى النيابة لاتخاذ شئونها فيها لحداثه سن المتهم وبتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٨ قدمت نيابة سوهاج الابتدائية طلبا موقعا عليه من رئيسها إلى محكمة النقض طلبت فيه تحديد الاختصاص وتعيين المحكمة المختصة .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة قدمت طلبا تقول فيه أن محكمة جنایات سوهاج حين أحيلت لها الدعوى رقم ٣٥٤٥ سنة ١٩٦٦ جنایات طما المقيمة برقم ١٠٩٥ سنة ١٩٦٦ كلى سوهاج قد قررت بإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها لحداثه سن المتهم . وإذا كان هذا القرار هو بمثابة حكم منها بعدم الاختصاص بنظر الدعوى ، وكان الثابت من الأوراق أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث تزيد على خمس عشرة سنة ، فإن محكمة الأحداث سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها ، مما يؤذن للنيابة العامة أن تطلب إلى محكمة النقض تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الدعوى رفعت على المتهم لإحرازه بتاريخ ١٩٦٦/٩/٨ "سلاحا ناريا غير مششخن بدون ترخيص" وبعد أن نظرت محكمة جنایات سوهاج الدعوى واطلعت على البطاقة الشخصية للمتهم وثقلت عنها أنه من مواليد ١٩٥١/٨/٢٩ قررت إعادة الأوراق للنيابة العامة لإجراء شئونها فيها لحداثه سن المتهم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن النيابة العامة أثبتت في تحقيقها أنها اطلعت على مستخرج رسمى بميلاد المتهم فى التاريخ المشار ذكره ، فقد دل ذلك فضلا عما كشفت عنه البطاقة الشخصية عن أن سن المتهم كانت قد تجاوزت عند ارتكاب الجريمة — فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٦ خمس عشرة سنة — خلافا لما ذهبت إليه محكمة الجنایات فى قرارها . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الجنایات قد أخطأت بتخليها عن نظر الدعوى وكانت محكمة الأحداث

سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظرها لما ثبت من أن سن المتهم كانت وقت ارتكاب الجريمة تزيد على خمس عشرة سنة ، مما يوفر وقوع التنازع السلي بين المحكمتين الذى ينعقد الفصل فيه إلى محكمة النقض طبقا لمؤدى نص المادتين ٢٢٦، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يتعين قبول طلب النيابة العامة وتعيين محكمة جنايات سوهاج للفصل فى الدعوى .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ونور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(٢١٧)

الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ١٩٦٨ القضائية

(١ ، ب) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " . " قرائن " .
" الاثبات بالكتابة " . حكم . " تسييبه . تسييب غير
معيب " . " دفع . الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة " .
نظام عام . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
سرقة .

(١) حرية القاضى الجنائى فى الأخذ من أية بيئة أو قرية دليلا لحكمه .
ما دام لا يقيده نص فى القانون .
متى يتقيد القاضى الجنائى بقواعد الإثبات المدنية ؟

(ب) أحكام الاثبات فى المواد المدنية مقررة لمصلحة الخصوم .
عدم تمسك الطاعن بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة قبل
سماع الشهود . اعتبار الطاعن متنازلا عن التمسك بالإثبات بالكتابة .
لا يجوز له التمسك بالدفع بعد ذلك .

(ج ، د) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " . محكمة الموضوع .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

(ج) حق محكمة الموضوع فى رد الواقعة الى صورتها الصحيحة .

(د) تقدير أقوال الشهود . موضوعى .

١ - الأصل في المحاكمات الجنائية هو أن العبارة في الإثبات هي بإقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه واطمئنانه إلى الأدلة التي عول عليها في قضائه ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أي بيعة أو قرينة يرتاح إليها ليلالحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينصر عليه ، وهو لا يتقيد بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني إلا إذا كان قضائه في الدعوى الجنائية يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، أما إذا كانت المحكمة ليست في مقام إثبات اتفاق مدني وإنما هي تواجه واقعة مادية بحث - كما هي الحال في الدعوى المطروحة - وهي مجرد اتصال المتهم بالمسروقات قبل انتقالها من يده إلى يد من ضبطت عنده ، فإنه يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البيعة والقرائن .

٢ - أحكام الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقررة لمصلحة الخصوم فقط ، وما دام الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة قبل سماع الشهود بعدم جواز الإثبات بالبيعة - حسبما يبين من الإطلاع على مجازر جلسات المحاكمة بدرجتها - فإن ذلك يعد منه تنازلا عن المطالبة في الإثبات بالكتابة يمنعه فيما بعد من التمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

٣ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة التي ترسم في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٤ - من المقرر أن من سلطة محكمة الموضوع وزن أقوال الشهود وتقديرها ، وفي اطمئنانه إلى أقوالهم ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من عبد الستار على عبد النبي وآخرين بأنهم في يوم ٣ إبريل سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز بنى مزار بمحافظة المنيا : المتهمون الأول والثاني والثالث سرقوا كمية الأسمنت . . . شيكاره ، والمملوكة لشركة إيدس حالة كونهم من المحترفين بحرفة النقل . المتهم الرابع أخفى الأشياء سالفة الذكر وهي مسروقة مع علمه بذلك . وطلبت عقابهم بالمادتين ٤٤ مكرر و ٣١٧/٨ من قانون العقوبات . ومحكمة بنى مزار الجزئية قضت بحضور يا عملا بمادتي الإتهام بحبس كل من المتهمين الأربعة ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ . فاستأنف المتهمون هذا الحكم ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا . (أولا) بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والثالث . (ثانيا) : بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم الرابع مما أسند إليه . فطعن المتهم الأول في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة سرقة كمية من الأسمنت المملوكة لشركة إيدس قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب ، ذلك بأنه أهدر الدليل الكتابي المستمد من توقيع مساعد أمين المخزن على إيصالات الإستلام وأخذ بالإعتبار قوله إنه لم يتسلم من الأسمنت سوى نصف الكمية التي وقع بإستلامها مع أنه لا يجوز إثبات عكس ما قام بالكتابة إلا بالكتابة هذا ومن الجائز أن يكون الشاهد المذكور هو الذى بدد تلك الكمية ثم راح يتلمس سببا يستبره فعله ، كما أن الحكم أغفل الرد على دفاع الطاعن من أن الثابت ببلاغ الحادث أن سيارته هي التي أفرغت حمولتها باعتراف مساعد أمين المخزن ومن ثم فلا يسأل الطاعن عن حمولة السيارة الأخرى وهي في حوزة متهم آخر وأنه لا يسوغ مساءلتهما معا — كما أن الشاهد المذكور إتهم السائق

الآخر بأنه هو الذي خدعه واستوقعه على ما يفيد إستلامه اضعف كمية الأسهم التي تسلمها فعلا . هذا فضلا عما ثبت من أن سيارة السائق الآخر ضرت للجهة البحرية في طريقها إلى القاهرة أو حلوان في الساعة السادسة مساء وأن سيارة الطاعن مرت قبل ذلك بنحو ساعة بينما قرر المتهم الرابع أنه اشترى حمولة السيارة الأولى في الساعة التاسعة مساء ، وفي إغفال الحكم الرد على كل أولئك ما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن رئيس شؤون الأفراد بالشركة الإيطالية المجنى عليها أبلغ نقلا عن مساعد أمين المخزن أن الطاعن سائق السيارة رقم ٤٩٠ نقل القاهرة حضر يوم الحادث وسلمه حمولة سيارته ومقدارها ٤٠٠ شيكارة من الأسهم وحصل على توقيع منه على صور الإستثمارات بما يفيد إستلامه حمولة سيارتين ومقدارها ٨٠٠ شيكارة وبسؤال محمد عبد الغنى عبد اللطيف مساعد أمين المخزن قرر أن الطاعن حضر إليه يوم الحادث وطلب منه إستلام حمولة سيارته رقم ٤٩٠ نقل القاهرة ومقدارها ٤٠٠ شيكارة من الأسهم وبعد أن أفرغ هذه الحمولة قدم إليه ثمانى صور للإستثمارات ليوقع عليها مع أن المفروض أن تكون أربع صور فقط فلما إستفسر منه عن ذلك أوهمه بأن كل أربع منها عن مائتى شيكارة فوقع على أربع صور وإستبقى باقىها لعرضها على المهندس عند حضوره ولما أطلع الأخير عليها تبين أن الصور جميعها خاصة بثمانمائة شيكارة وطل الشاهد الأمر بأنه يجهل اللغة الإيطالية التي حررت بها تلك الاستثمارات ثم استطرد يقول إنه في اليوم التالى أخبره عتال هذه السيارة أن الطاعن أدخل عليه الغش ، بينما أكد الأخير أنه سلم ٨٠٠ شيكارة حمولة سيارته وسيارة زميله المتهم الثالث وذلك على خلاف الواقع وأشهد الشاهد على صحة أقواله حمالى الشركة المجنى عليها بغامت أقوالهم مؤيدة لروايته بينما قرر المتهم الثالث أنه وصل يوم الحادث بالسيارة النقل قيادته رقم ٧١٦٨ نقل القاهرة لمقر الشركة حيث وجد زميله الطاعن فى إنتظار أوراق الحمولة التى أفرغها ثم قام هو من جانبه بأفراغ حمولة سيارة وقدم إلى مساعد أمين المخزن أوراق حمولة موقع عليها كما وقع على أوراق حمولة زميله . ولم تخرج أقوال الطاعن وأقوال المتهم الثانى عن هذا المعنى . وتبين

من إطلاع المحقق على دفتر سيارة الطاعن أن رقمها لم يوضح بالصحيفة الموقع عليها من مساعد أمين المخزن كما يبين من الإطلاع على دفتر السيارة قيادة المتهم الثالث أنه لم يقع عليه من مساعد أمين المخزن ولم يثبت به أمر تشغيل من الشركة صاحبة السيارة أو جهة الوصول وتبين من مذكرة كونستابل المرور أن السيارة رقم ٤٩٠ نقل القاهرة - قيادة الطاعن - صرت يوم الحادث ٣ إبريل سنة ١٩٦٥ الساعة ١١ مساءً بنقطة مرور الموده من قبلى إلى بحرى وبنقطة مرور الشيخ زياد فى نفس اليوم الساعة ١١ ر ١٥ مساءً وفى الإتجاه ذاته وأن السيارة رقم ٧١٦٨ نقل القاهرة - قيادة المتهم الثالث - لم تمر بنقطة المرور فى ذلك التاريخ وإن كانت قد صرت بنقطة مرور الشيخ زياد فى الساعة ٢ ر ٥٠ مساءً من بحرى إلى قبلى وفى الساعة ٥ ر ٥٥ من قبلى إلى بحرى وأسفرت تحريات المباحث أن كمية الأسمنت المسروقة قد هربت بمعرفة الطاعن وسامت للمتهم الرابع فأخفاها لدى أشخاص أسفروا تفتيشهم عن وجودها لديهم ولما نوقش هذا المتهم أقرباً أنه إشتري من الطاعن وفى حضور المتهم الثانى أربع مائة شيكارة من الأسمنت رغم أنه لا يعرفه من قبل ولم يسبق له التعامل معه ودون أن يعلم مصدر هذا الأسمنت وإن كان على بيته بمنع تداوله إلا بتصريح كما قرر أنه باع كمية الأسمنت بسعر يزيد عن المقرر لأشخاص حددتهم وتم ضبطها لديهم . وإستند الحكم فى إدانة الطاعن إلى أقوال محمد عبد الغنى عبد اللطيف وإلى أقوال حمادى الشركة التى جاءت مؤيدة لأقوال الشاهد الأول وإلى إقرار المتهم الرابع فى جميع مراحل التحقيق وإلى ضبط الأسمنت المختلس لدى المشتريين . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم المطعون فيه لإعتاده فى إدانته على أقوال شاهد الإثبات محمد عبد الغنى عبد اللطيف مع أنها لا تصلح فى صحيح القانون دليلاً يصح الاعتماد عليه لمخالفتها لإقراره المكتوب باستلام الأسمنت فلا يجوز إثبات عكسه إلا بالكتابة ، ما يثيره الطاعن من ذلك مردود بأن الأصل فى المحاكمات الجنائية هو أن العبرة فى الإثبات هى باقتناع القاضى بناء على التحقيقات التى يجزئها بنفسه وإطعته ثنائه إلى الأدلة التى عول عليها فى قضائه ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أى بيته أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، وهو لا يتقيد بقواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى إلا إذا كان قضاؤه فى الدعوى الجنائية يتوقف على وجوب

الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، أما إذا كانت المحكمة ليست في مقام إثبات اتفاق مدني وإنما هي تواجه واقعة مادية بحت — كما هي الحال في الدعوى المطروحة — وهي مجرد إتصال المتهم بالمسروقات قبل إنتقالها من يده إلى يد من ضبطت عنده ، فإنه يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة والقرائن . على أنه يفرض أن الواقعة المدنية تكون عنصرا من عناصر الجريمة ، فإن ما يشيره الطاعن يعد — رغم ذلك — غير سديد في القانون ، ذلك بأن أحكام الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقررة لمصلحة الخصوم فقط وما دام الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة قبل سماع الشهود بعدم جواز الإثبات بالبيئة — حسبما يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها — فإن ذلك يعد منه تنازلا عن المطالبة بالإثبات بالكتابة يمنع فيما بعد من التمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الثابت في الأوراق استمدها من أقوال شهود الإثبات وتحريات رجال المباحث وما ثبت في دفاتر المرور من إقرار المتهم الرابع في جميع مراحل التحقيق بأنه اشترى من الطاعن الأربعمئة شيكارة المسروقة من الأسمنت المملوك للشركة المحن علىها وباعها إلى آخرين حددتهم ثم ضبطها لديهم وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم . لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطاعن من منازعة في التصوير الذي اعتنقه الحكم لواقعة الدعوى ونعيه عليه إطراحه الصورة التي أوردتها الطاعن للحادث من احتمال سرقة مساعد أمين المخزن للمسروقات فردود بأن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة التي ترسم في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث وأن تطرح بما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . أما ما يشيره الطاعن من منازعة في القوة التدليلية لشهادة مساعد أمين المخزن ، فإنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها بما لا تناقض فيه مما لا يقبل

معاودة التصدي له أمام هذه المحكمة لما هو مقدر من سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتقديرها ، وفي إطمئنان المحكمة إلى أقوال الشهود ما يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لجمالها على عدم الأخذ بها . أما سائر ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه ، فإنه ينحل إلى جدول موضوعي حول سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى وإستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به بغير معقب عليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى
والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢١٨)

الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٨ القضائية

مسئولية جنائية . خطأ . قتل خطأ . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .
جريمة " أركانها "

الخطأ المستوجب لمسئولية قائد السيارة . متى يتحقق ؟

إن مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته ما كان أمامه فى الطريق من عربات
نقل لا يصح فى العقل عده لذاته خطأ مستوجبا لمسئوليته مادام لم يقع فى ظروف
وملايسات تحتم عدم الاقدام عليه ، إذ منع الاجتياز على الاطلاق وعده دائما
من حالات الخطأ من شأنه أن يشل حركة المرور فى الطريق دون مقتضى وهذا
مما تتأذى به مصالح الناس فضلا عن مخالفته للألوف نزولا على حكم الضرورة .
ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد اجتياز الطاعن بسيارته لما أمامه
من عربات نقل ما يوفر الخطأ فى جانبه على الرغم من ظهور المجنى عليه أمامه بخاة
من بين هذه العربات التى تحجب عنه الرؤية بقصد عبور الطريق ، دون أن
يستظهر مدى الحيطة الكافية التى ساءله عن قعوده عن اتخاذها ومدى العناية التى
فاته بذلها وأغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وظهوره بخاة أمام الطاعن
وتحديد المسافة التى كانت تفصله عنه ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن
فى هذه الظروف وتلك المسافة على تلافى الحادث وأثر ذلك كله أو عدم قيام

ركنى الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن — وعلى ما جاء بمدونات الحكم — بانقطاعها، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ سكت عن بحث كل ما تقدم فإنه يكون مشوباً بالقصور .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة : ١ — تسبب خطأ في موت عياد نخله عبد الملاك وكان ذلك ناشئاً عن إهماله ورعونه وعدم إحتياطه واتباعه اللوائح والقوانين بأن قاد سيارة بغير تحفظ كاف وحيطه لازمة فصدم المجنى عليه وأصابه إصابات أودت بحياته على النحو المبين تفصيلاً بالأوراق . ٢ — لم يلتزم الجانب الأيمن من الطريق أثناء سيره بالسيارة ٣ — قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر . وطابت عقابه بمقتضى المواد ١/٢٣١ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٧٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩١ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٥ ومحكمة جناح مصر القديمة الجزئية قضت غيابياً بتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٧ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة عشرة جنهيات لوقف التنفيذ عن التهمتين الأولى والثالثة وبراءته من التهمة الثانية . فعارض ، وقضت ذات المحكمة بقبول معارضته شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ستة واحدة مع الشغل بلا مصروفات . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد شابه قصور في التسبب ، ذلك بأنه لم يبين ركن الخطأ ومدى توافر

علاقة السببية إذ اعتبر مجرد إنحراف الطامن بالسيارة إلى اليسار لا اجتياز المرور يوفر الخطأ في جانبه لعدم اتخاذ الحيلة الكافية دون أن يبين ماهية ما فرط في اتخاذه من عناية ومدى القدرة على تلافي وقوع الحادث على الرغم من ظهور المجنى عليه بخافة لعبور الطريق بما يوفر الخطأ في جانبه هو دون الطامن ويقطع علاقة السببية .

وحيث إن الحكم الغيابي الابتدائي بين واقعة الدعوى بقوله : ” انه لدى محاولة المتهم سبق عربات كارو تسير بذات الطريق الذي يسلكه إنحرف لناحية اليسار مندفعاً بسيارته وقبل أن ينتهي من ذلك فوجيء بالمجنى عليه يعبر الطريق أمامه فأنحرف لأقصى اليسار لتفادي الاصطدام به ولسكن دون جدوى “ . وعرض الحكم الصادر في المعارضة أمام محكمة أول درجة إلى دفاع الطامن بانتفاء الخطأ في جانبه وانقطاع علاقة السببية ورد عليه بقبوله : ” إن خروج المجنى عليه من بين العربات التي تسير أمام المتهم وتحجب عنه الطريق أمر يجب أن يتوقعه سائق أى سيارة فإذا ما استبعد المتهم هذا الفرض من تصويره وفوجيء بالمجنى عليه فلا يلون إلا نفسه “ . وقد اعتنق الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . لما كان ذلك، وكان مجرد اجتياز الطامن بالسيارة قيادته ما كان أمامه في الطريق من عربات نقل لا يصح في العقل عده لذاته خطأ مستوجبا لمسئوليته مادام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم عدم الإقدام عليه ، إذ منع الاجتياز على الإطلاق وعده دائماً من حالات الخطأ من شأنه أن يشل حركة المرور في الطريق دون مقتض وهذا مما تتأذى به مصالح الناس فضلاً عن مخالفته للمألوف نزولاً على حكم الضرورة . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد اجتياز الطامن بسيارته لما أمامه من عربات نقل ما يوفر الخطأ في جانبه على الرغم من ظهور المجنى عليه أمامه بخافة من بين هذه العربات التي تحجب عنه الرؤية بقصد عبور الطريق ، دون أن يستظهر مدى الحيلة الكافية التي ساءله عن قعوده عن اتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها وأغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وظهوره بخافة أمام الطامن وتحديد المسافة التي كانت تفصله عنه ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطامن في هذه الظروف

وتلك المسافة على تلافى الحادث وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركنى الخطأ
ورابطة السببية التي دفع الطاعن — وعلى ما جاء بمدونات الحكم — بانقطاعها .
لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ سكت عن بحث كل ما تقدم، فإنه يكون
مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه
الطعن .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الرهاب خليل ، ومحمود مطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم

(٢١٩)

الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٣٨ القضائية

بطلان . حكم . "توقيع أسبابه" . دعوى جنائية . دعوى مدنية .
نيابة عامة .

حرمان النهاية العامة من الطعن في حكم البراءة الذي لم توقع أسبابه في الميعاد . قاصر عليها .
عدم امتداده لأطراف الدعوى المدنية التابعة .

إن التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان ، لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية — ذلك أن علة التعديل — وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ، ألا يضار المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه — هو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للتهمة في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر قانوناً ، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحسار الاستثناء عنهم وبطلان الحكم بالنسبة إليهم خاضعاً للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة: (أولا) تسبب خطأ فى إصابة عبد الهادى سيف النصر بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته القوانين واللوائح بأن قاد السيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر فاصطدم بالمجنى عليه وحدثت إصابته. (ثانيا) : قاد السيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر. وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٧٥ و ٨٠ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار الداخلية. وادعى - والد المجنى عليه - مءنيا بمبلغ ٧٠٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة جنح عابدين الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام (أولا) : بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ ج للايقاف. (ثانيا) : بالزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المءنى بصفته مبلغ ٤٠٠ ج ورفض ما عدا ذلك من الطلبات. فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المءنية والزام رافعها بصفته المصروفات المءنية عن الدرجتين. فطعن المدعى بالحق المءنى فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المءنية هو بطلان الحكم المطعون فيه لعدم التوقيع عليه فى الثلاثين يوما التالية لتاريخ صدوره .

وحيث أنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٦/٦/٦٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المءنية والزام رافعها المصروفات المءنية عن الدرجتين وحتى يوم ١٠ يولييه سنة ١٩٦٨ لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم

الكتاب المرافقة لأسباب الطعن. لما كان ذلك ، وكان القانون على ما استقر عليه قضاء المحكمة وطبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة ، وكان التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ سالفة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ذلك بأن مؤدى علة التعديل — وهي على ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون — ألا يضار المتهم المحكوم ببراءته اسبب لا دخل له فيه — هو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذ لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانونا ، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في إنحسار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعا لأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون باطلا ويتعين القضاء بنقضه مع إلزام المطعون ضده المصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفتي ، وأنور خلف .

(٢٢٠)

الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٨ القضائية

عقوبة . قانون . ” تفسيره “ . ” سريانه من حيث الزمان “ قرارات
وزارية . نقض ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون “

الحد الأدنى للعقوبة في جريمة الاشتغال في بيع المواد الغذائية دون الحصول على شهادة صحية
في ظل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . هو خمسة جنيهات .

إن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها والمعمول
به من تاريخ نشره في ٣ مايو سنة ١٩٦٦ قد نص في المادة الثامنة منه على أنه
يجب أن يكون المشتغلون في تداول الأغذية خالين من الأمراض المعدية غير
حاملين لميكروباتها ويصدر بتحديد ذلك قرار من وزير الصحة . وإلى أن يتم
إصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون أوجبت المادة ٢٠ منه استمرار
العمل بالمواصفات الصحية المقررة في التشريعات الغذائية القائمة ومنها قرار
وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ بشأن
الإجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق الغذاء
والشراب والذي صدر تنفيذا للمادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨
في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية وقد نصت المادة
الأولى من ذلك القرار على أنه ” لا يجوز الاشتغال في أي عمل له اتصال بتحضير
المواد الغذائية أو المشروبات من أي نوع كانت أو نقلها أو توزيعها أو بيعها
أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا لمن كان حاصلا على شهادة

من الجهة الصحية المختصة الواقع في دائرتها محل العمل تثبت أنه خال الأمراض المعدية وأنه غير حامل لجراثيمها“ . وإذا أوجبت المادة ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ معاقبة كل من يخالف المادة الثامنة من هذا القانون والقرارات المنفذة لها بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فإن مخالفة مانص عليه القرار الوزاري رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ سالف البيان من وجوب حصول المشتغل في تداول الأغذية على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض المعدية وعدم حمله لجراثيمها أصبح معاقبا عليها منذ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في ٣ مايو سنة ١٩٦٦ بمقتضى المادة ١٧ منه لا المادة ٢٦ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ التي نصت على عقوبات مخالفة والتي أضحت ملغاة بالنسبة للجريمة موضوع الدعوى إعمالا لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ومتى كانت الواقعة موضوع الدعوى قد تمت في ظل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فإن عقابها يخضع لحكم المادة ١٧ من هذا القانون . ولما كانت المادة المذكورة قد جعلت الحد الأدنى لعقوبة الغرامة خمسة جنيهات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم المطعون ضده مائة قرش يكون قد أخطأ صحيح القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ٢٦ مايو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز كفر الدوار : اشتغل في بيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض . وطلبت عقابه بالمواد ٢١ و ٢٣ و ٢٦ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ . ومحكمة كفر الدوار الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، وأعلن هذا الحكم إلى المتهم ولم يعارض فيه . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة الإشتغال في تداول الأغذية بغير الحصول على شهادة صحية بخلوه من الأمراض المعدية وجراثيمها وقضى بتغريمه مائة قرش معملا أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن القانون الواجب التطبيق هو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وقد جعل هذا القانون الحد الأدنى للغرامة خمسة جنيهات .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٦ إشتغل في بيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض المعدية وعدم حمله لجراثيمها وقضى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بتغريمه مائة قرش وفقا لأحكام المادتين ٢٣ و ٢٦ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨. لما كان ذلك، وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها والمعمول به من تاريخ نشره في ٣ مايو سنة ١٩٦٦ قد نص في المادة الثامنة منه على أنه يجب أن يكون المشتغلون في تداول الأغذية خالين من الأمراض المعدية وغير حاملين لميكروباتها ويصدر بتحديد ذلك قرار وزير الصحة وإلى أن يتم إصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون أوجبت المادة ٢٠ منه استمرار العمل بالمواصفات الصحية المقررة في التشريعات الغذائية القائمة ومنها قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ بشأن الإجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق الغذاء والشراب ولذى صدر تنفيذ للمادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية وقد نصت المادة الأولى من ذلك القرار على أنه لا يجوز الإشتغال في أى عمل له اتصال بتحضير المواد الغذائية أو المشروبات من أى نوع كانت أو نقلها أو توزيعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا لمن كان حاصلا على شهادة من الجهة الصحية المختصة الواقع في دائرتها محل العمل تثبت أنه خال من الأمراض المعدية وأنه غير حامل لجراثيمها . وإذا أوجبت المادة ١٧

من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ معاقبة كل من يخالف المادة الثامنة من هذا القانون والقرارات المنفذة لها بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيئات ولا تتجاوز خمسة جنيئات أو بإحدى هاتين العقوبتين فإن مخالفة مانص عليه القرار الوزاري رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ سالف البيان من وجوب حصول المشتغل في تداول أغذية على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض المعدية وعدم حمله لجراثيمها أصبح معاقبا عليها منذ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في ١٩٦٦/٥/٣ بمقتضى المادة ١٧ منه لا المادة ٢٦ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ التي نصت على عقوبات مخالفة والتي أضحى ملغاة بالنسبة للجريمة موضوع الدعوى إعمالا لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦. يؤكد ذلك أنه صدر أخيرا قرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن الاشتراطات الواجب توافرها في المشتغلين في تداول الأغذية للتأكد من خلوهم من الأمراض المعدية وإجراءات فحصهم تنفيذا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وأشار في ديباجته إلى أنه صدر بعد الاطلاع على القرارات الوزارية رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ أنفى الذكر ثم نص في مادته السابعة على إلغائها. لما كان ما تقدم، وكانت الواقعة موضوع الدعوى قد تمت في ظل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فإن عقابها يخضع لحكم المادة ١٧ من هذا القانون. ولما كانت المادة المذكورة قد جعلت الحد الأدنى لعقوبة الغرامة خمسة جنيئات فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتفريم المطعون ضده مائة قرش يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه يجعل الغرامة خمسة جنيئات.

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حقي ،
وأنور أحمد خلف .

(٢٢١)

الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٨ القضائية

(١) عقوبة . "العقوبة المبررة" . اشتراك . جريمة . رابطة السببية .
حكم . "تسببيه" . تسبب معيب . تزوير أوراق رسمية . إختلاس
أموال أميرية .

فصور الحكم في تسبب جريمة التزوير . لا يبرره القول بأن العقوبة مبررة
لجريمتين الأخرين . ما دامت جريمة التزوير هي الأساس فيهما .

(ب) وصف التهمة . إجراءات المحاكمة . بطلان . "إجراءات المحاكمة"
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره "فاعل أصلي" . اشتراك .
نقض . "حالات الطعن" . بطلان الإجراءات .

نطاق حق المحكمة في تعديل وصف التهمة ؟

تعديل وصف التهمة من فاعل أصلي في تزوير إلى شريك فيه . وجوب تنبيه
المتهم إلى هذا التعديل .

١ — إذا كانت المحكمة حين دانت المتهم في جريمة التزوير لم تورد مؤدى
الأدلة التي استندت إليها في ثبوتها في حقه ولم تبين طرق الاشتراك التي ارتكبها
أو تدلل على توافر رابطة السببية بين سلوك المتهم كشريك وبين الجريمة
التي وقعت من الفاعل الأصلي ، فإن حكمها من هذه الناحية يكون مشوباً

بالقصور ، ولا يكون ثمة محل للقول بأن العقوبة مبررة للجريمتين الآخرين المستندين إلى المتهم ما دامت جريمة التزوير هي الأساس فيهما .

٢ — الأصل ان المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور وأن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون ، لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد توجيهها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم — إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنياتها القانوني نتيجة إدخال عناصر جديدة تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى — وتكون قد شملت التحقيقات كتعديل التهمة من فاعل أصلي في تزوير إلى شريك فيه — فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه ، إذا طلب ذلك عملا بالمادة ١٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن مرافعة الدفاع عن المتهم دارت حول الوصف القانوني الذي أقيمت به الدعوى الجنائية دون أن تعدل المحكمة وصف التهمة في مواجهته أو تلفت نظر الدفاع كي يعد دفاعه على أساسه ، فإنها تكون قد أخأت بحقه في الدفاع ويكون حكما معيبا ببطالان الإجراءات بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز أبو حمص محافظة البحيرة : (أولا) بصفته مستخدما بالجمعية التعاونية الزراعية بأبي الحدر " سكرتيرها " والتي تساهم الدولة في مالها اختلس بنية التملك كمية الكسب والعلف المبينة القدر والقيمة بالأوراق والملوكة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى والمسماة إليه بسبب وظيفته (وثانيا) ارتكب تزويرا في محو للجمعية التعاونية سالفه الذكر حال تحريره المختص بوظيفته بجعل واقعة مزورة

في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في الكشف الخاصة بتوزيع الكسب والعلف على المتفعين عن شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٦٤ أن للمتفعين عدد أزيد مما لديهم من المواشى وأنه قد صرفت لهم كميات من الكسب والعلف أكثر من المقرر لهم وأنه قد صرف لبعضهم كميات من الكسب والعلف على خلاف الحقيقة كما أنه استعمل تلك الكشف المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها لبنك التسليف الزراعى والتعاونى وتسلم الكسب والعلف بمقتضاها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته ١١١/٦ و ١١٣ مكررا و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٣ و ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات ، فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت في الدهوى حضوريا عملا بالمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ١١١/٦ و ١/١١٣ مكرر واحد و ١١٩ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه وهزله من وظيفته وذلك على اعتبار أنه في الزمان والمكان سالف الذكر (أولا) اشترك مع مجهول في ارتكاب تزوير في أوراق رسمية هي كشف توزيع الكسب والعلف على المتفعين في الجمعية التعاونية الزراعية بناحية أبو الحدر والتي تشرف عليها الحكومة وذلك عن شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٦٤ وذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في هذه الكشف على خلاف الحقيقة أن للمتفعين عددا من المواشى يزيد في حقيقته عن القدر الذى في حيازتهم ثم أثبت صرف كمية من الكسب والعلف أكثر من المقرر لهم . كما أنه استعمل تلك الكشف المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى وتسلم كمية الكسب والعلف بموجبها (وثانيا) بصفته مستخدما بالجمعية التعاونية الزراعية بأبى الحدر " مسكرتها " والتي تساهم الدولة في مالها اختلس بنية التملك كمية الكسب والعلف المبينة القدر والقيمة بالمحضر ١١٢ ج و ٣٤٧ م والملوكة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى والمسماة إليه بسبب وظيفته . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحاكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بوصف أنه اشترك مع مجهول في ارتكاب تزوير في أوراق رسمية ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه قدم إلى المحاكمة بوصف أنه ارتكب تزويرا في محرر للجمعية التعاونية حال تحريره المختص بوظيفته ، إلا أن المحاكمة انتهت في حكمها إلى أنه اشترك مع مجهول في ارتكاب هذا التزوير دون أن تلت نظر الدفاع إلى هذا التغيير مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه ” (أولا) بصفته مستخدما بالجمعية التعاونية الزراعية بأبي الخدر (سكرتيرها) والتي تساهم الدولة في مالها اختلس بذية التملك كمية الكسب والعلف المبينة القدر والقيمة بالأوراق والملوكة لبنك التسليف الزراعي والتعاوني والمسماة إليه بسبب وظيفته (ثانيا) ارتكب تزويرا في محرر للجمعية التعاونية سالفة الذكر حال تحريره المختص بوظيفته يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في الكشف الخاصة بتوزيع الكسب والعلف على المتفعين عن شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٦٤ أن للمتفعين عددا أزيد مما لديهم من المواشى وأنه قد صرفت لهم كميات من الكسب والعلف أكثر من المقرر لهم وأنه قد صرف لبعضهم كميات من الكسب والعلف على خلاف الحقيقة كما أنه استعمل تلك الكشف المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها لبنك التسليف الزراعي والتعاوني وتسلم الكسب والعلف بمقتضاها ” وطلب السيد مستشار الإحالة عقابه بالمواد ١١١/٦ و ١١٣ مكررا / ١ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٣ و ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات دمنهور بعد أن سمعت الدعوى انتهت بحكمها المطعون فيه إلى إدانة الطاعن بوصف أنه (أولا) اشترك مع مجهول في ارتكاب تزوير في أوراق رسمية هي كشف توزيع الكسب والعلف على المتفعين في الجمعية التعاونية الزراعية بناحية أبو الخدر والتي تشرف عليها الحكومة وذلك عن شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٦٤ وذلك يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في هذه الكشف على خلاف الحقيقة

أن للمتفعين قدرا من الماشية يزيد في حقيقته عن القدر الذي في حيازتهم ثم أثبت صرف كمية من الكسب والعلف أكثر من المقرر لهم . كما أنه استعمل تلك الكشوف المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها إلى بنك التسليف الزراعي التعاوني وتسلم كمية الكسب والعلف بموجبها — وأن عقابه ينطبق على نص المواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٢١٣ و ٢١٤ مكرر عقوبات (ثانيا) بصفته مستخدما بالجمعية التعاونية الزراعية بأبي الحدر (سكرتيرها) والتي تساهم الدولة في مالها اختلس بنيسة التملك كمية الكسب والعلف المبينة القدر والقيمة بالمحضر (١١٢ ج و ٣٤٧ م) والملوكة لبنك التسليف الزراعي والتعاوني والمسماة إليه بسبب وظيفته — وعقابه ينطبق على نص المواد ٦/١١١ و ١/١١٣ مكررا واحد و ١١٩ عقوبات . وقد بين الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن بقوله ” أن المدافع عن المتهم أثار القول بأنه لم يثبت أن الكشوف التي تم التوزيع على وفق بياناتها تحورت بمعرفة المتهم وأن هذه يقوم بتحريرها غيره من أعضاء مجلس إدارة الجمعية وأنه لا شأن له في عملية التوزيع التي تتم على وفق هذه الكشوف “ وخلص من مناقشة الدفاع والرد عليه إلى أنه ” قد ثبت مما تقدم قيام المتهم بتحرير بيانات الكشوف التي يسلم الكسب والعلف على وفقها ولا يغير من الأمر كون المتهم هو العامل والمحذر له أو أنه اشترك مع الغير المجهول “ ثم استطرد إلى أنه ” وقد ثبت مقارفة الطاعن بريئة التزوير التي تعني أنه لم يسلم الزراع الأعضاء بالجمعية المتفعين جميع القدر الوارد في الكشوف فبالتابع يكون قد احتفظ لنفسه بالفرق بين القدر الوارد بالكشوف والكمية التي تسلمها الأعضاء “ . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن مرافعة الدفاع عن الطاعن دارت حول الوصف الذي أقيمت به الدعوى الجنائية دون أن تعدل المحكمة وصف التهمة في مواجعتها أو تلقت نظر الدفاع كي يعد دفاعه على أساسه مما يعيب إجراءات المحاكمة بما يبطلها — ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور وأن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون ، لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تنحيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم — إلا أنه إذا تعدى

الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتجوير كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني نتيجة إدخال عناصر جديدة تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى — وتكون قد شملتها التحقيقات كتعديل التهمة من فاعل أصلي في تزوير إلى شريك فيه — فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، هذا إلى أنها حين دانت في هذه الجريمة الأخيرة لم تورد مؤدى الأدلة التي استندت إليها في ثبوتها في حقه ولم تبين طرق الاشتراك التي إرتكبها أو تدلل على توافر رابطة السببية بين سلوك الطاعن كشريك وبين الجريمة التي وقعت من الفاعل الأصلي بما يجعل حكمها من هذه الناحية مشوبا بالقصور. ولا محل للقول بأن العقوبة مبررة للجريمتين الأخريين المسندتين للطاعن ما دامت جريمة التزوير هي الأساس فيها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تنبه الطاعن إلى هذا التعديل فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا ببطالان الإجراءات بما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد العمرادى ، ومحمد دطيفة ، والدكتور أحمد إبراهيم .

(٢٢٢)

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ القضائية

(١) موانع العقاب . "إطاعة المرعوس لأمر رئيسه" . موظفون عموميون . مستخدمون عموميون . مؤسسات عامة . شركات . تأميم . خدمة عسكرية .

أحكام المادة ٦٣ عقوبات . لا ينفذ منها إلا الموظف والمستخدم العام . عدم مريان أحكامها على موظفى وعمال الشركات التابعة لمؤسسات القطن .

(ب ، ج ، د) خدمة عسكرية . قانون . "مريانه من حيث الأشخاص " تفسيره " . حكم . "تسهييه . تسديب غير معيب " .

(ب) حظر المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية المعدل استبقاء أى عامل من المواطنين سنه ما بين الحادية والعشرين والثلاثين دون تقديم إحدى الشهادات المبينة فى المادة ٦٤ منه .

(ج) تقدير المهلة التى تمنح للعامل من غير خريجى الجامعات والأزهر والمعاهد العليا لتقديم الشهادة المنصوص عليها فى المادة ٦٤ من قانون الخدمة العسكرية . موضوعى .

(د) استخدام أى مواطن فيما بين الحادية والعشرين والثلاثين من العمر فى أى عمل أو وظيفة . محظور .

(هـ) عقوبة . "تطيقها" . "العقوبة المبررة" . نقض . "المصلحة فى الطعن" . خدمة عسكرية . ارتباط . طعن .

دخول العقوبة المقررة بها عن التهمتين المستدتين للثمة في حدود العقوبة المقررة لإحداهما . عدم جدوى النعي على الحكم خطؤه في التهمة الأخرى .

- (و ، ز) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . إثبات .
 ” إثبات بوجه عام “ . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب “ .
 محكمة الموضوع . موانع العقاب . ” حالة الضرورة “ . نقض .
 ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .
 (و) عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي . مثال .
 (ز) خطأ الحكم فيما لا يؤثر في عقيدته . لا يعيبه .

١ — الأحكام التي تتضمنها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام . ومن ثم لا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وإن كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الأمر تفرض عليه طاعته ، وإذا كان ذلك وكان الواضح من سياق نصوص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم منشآت تصدير القطن وكذلك مجال القطن الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة وإخضاعها لإشراف المؤسسة المصرية العامة للقطن وما دل عليه قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن إعادة تنظيم الشركات التابعة للوحدات المصرية العامة للقطن وما تلاها من قرارات جمهورية ، أن الشارع احتفظ لهذه الشركات بشكلها القانوني واستمرارها في مزاولة نشاطها ، مما مؤداه عدم اعتبار موظفي وعمال هذه الشركات من الموظفين والمستخدمين العامين في حكم المادة ٣ / ١ من قانون العقوبات .

٢ — مقتضى نص المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ ، أن استبقاء أى عامل يبلغ سنه ما بين الحادية والعشرين وبين الثلاثين دون أن يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ منه ، محظور .

٣ — لم يحدد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية أمدا معيناً يقدم فيه العامل الشهادة المنصوص عليها في المادة ٦٤ منه ، ومن ثم فإن

تقدير المهلة التي تمنح له مما يدخل في تقدير محكمة الموضوع بغير معقب ، ولا محل للتحدى بأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بمنح خريجي الجامعات والأزهر والمعاهد العليا مهلة لا تتجاوز سنة لتقديم الشهادة المذكورة ، لأن أحكامه لا تسرى إلا على هؤلاء الخريجين .

٤ — لم يفرق القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية بين من يشتغل بعمل دائم أو عمل موسمي ، ذلك بأن المادة ٥٨ منه قد حظرت استخدام أى مواطن فيما بين الحادية والعشرين والثلاثين من العمر ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ من ذات القانون ، وهو حظر عام لا محل لتخصيصه بعمل دون آخر أو وظيفة دون أخرى .

٥ — إذا كان البين من مدونات الحكم أنه قضى بإدانة المتهم عن التهمتين المسندتين له وهما استخدامه عاملا يتراوح عمره بين الحادية والعشرين والثلاثين دون أن يكون حاصلًا على شهادة معاملة عسكرية واستبقاؤه هذا العامل في عمله رغم عدم حصوله على تلك الشهادة ، وأوقع عليه عقوبة واحدة تطبقا للمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات لارتباطهما وكانت هذه العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة موضوع التهمة الثانية وهي عقوبة مساوية لعقوبة الجريمة موضوع التهمة الأولى ، فإن مصلحة المتهم في هذه الحالة تكون متفية ويكون ما يشيره من جدل عن استخدام العامل في الشركة إدارته قبل أن يعمل مديرا لها لا جدوى منه ، وبالتالي لا محل لبحث إن كان هو الذى ألحق العامل بالعمل في المحلج إبان إدارته له أم لا .

٦ — إن قول المتهم أن حالة العمل في المحلج إدارته كانت تجعل من العسير الاستغناء عن العمال الذين لم يستوفوا مسوغات تعيينهم دفعة واحدة — لا تشكل حالة ضرورة تبيح له مخالفة القانون خصوصا وأن العامل المعنى بالمخالفة — كما يبين من المفردات المضمومة وعقد العمل الخاص به — لم يكن عاملا فنيا يتعذر الاستغناء عن خدمته ، وإنما كان خفيرا بالمحلج ، وبالتالي فإن ما يشيره المتهم في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلزم المحكمة بالرد عليه .

٧ — إن ما يثيره المتهم من أن الحكم قد أخطأ إذ أورد أنه لم يتحرك لإجبار العامل على تقديم الشهادة المطلوبة لولا بلاغ التجنيد فإنه — بفرض صحته — لا يعيب الحكم طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في الفترة ما بين ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ حتى ١٧ فبراير سنة ١٩٦٥ بنذر دمنهور : (أولا) استخدم عاملا يتراوح عمره بين الحادية والعشرين والثلاثين (فؤاد حمزة السيد) دون أن يكون حاصلا على شهادة المعاملة العسكرية (ثانيا) استبقى العامل المذكور في عمله رغم عدم حصوله على الشهادة سالفة الذكر . وطلبت عقابه بالمواد ٦٤ و ٥٨ و ٦٦ / ١ — ٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة له . ومحكمة دمنهور الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ٥٠ ج خمسين جنيتها عن التهمتين . فاستأنف . ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحامي الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة دمنهور الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى من جديد عملا بالمواد ٦٤ و ٥٨ و ٦٦ / ١ — ٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحامي الوكيل عن الطاعن للمرة الثانية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي استخدام عامل دون أن يكون حاصلا على شهادة المعاملة العسكرية واستبقاء هذا

العامل رغم عدم تقديمه لتلك الشهادة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن أورد في دفاعه أن العامل فؤاد حمزة السيد كان يعمل بالشركة قبل أن يعين مديراً لها ومجرد أن أخطره الموظف المختص بأن بعضاً من العمال ومن بينهم العامل المذكور لم يستوفوا مسوغات تعيينهم كاملة بما في ذلك شهادة المعاملة حتى أصدر منشوراً نبه فيه على العمال بضرورة استكمال مسوغات تعيينهم وإلا أوقف صرف مرتباتهم ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وأطرحته بأسباب غير سائغة . كما أن ما قالته المحكمة في مدونات حكمها من أنه لولا بلاغ منطقة التجنيد لما تحرك الطاعن لإجبار العامل على تقديم شهادة المعاملة لا ينال من دفاع الطاعن لأن تقدم العامل لمنطقة التجنيد إنما تم بعد أن طلب إليه تقديم شهادة المعاملة ثم إن الطاعن منح العامل مهلة تقرب من الثمانية شهور بناء على تعليمات صدرت إليه من المركز الرئيسي للشركة في القاهرة وهو ملتزم بتنفيذ تعليماتها ومن ثم فإن مسؤوليته الجنائية تكون ممتنعة خصوصاً وقد جرى العمل في المؤسسات والشركات على منح العمال مهلة لا تزيد على سنة أسوة بالمهلة التي منحها القانون رقم ١٤ سنة ١٩٦٤ لخريجي الجامعات . . . عند تعيينهم في الوظائف الحالية . وطالما أن العامل المذكور قد عمل بالشركة قبل تعيين الطاعن مديراً لها فإنه لا يصح مساءلته عن التهمة الأولى مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حاصله أن منطقة تجنيد الإسكندرية أبلغت النيابة الإدارية في ١٧ فبراير سنة ١٩٦٥ بأن فؤاد حمزة السيد المولود بتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ قد تقدم إلى منطقة التجنيد وتبين من التحقيق أنه يعمل بالشركة العربية لمخلج الأقطان بدمهور — التي يديرها المتهم (الطاعن) على الرغم من أنه لم يحصل على شهادة المعاملة . وإذا تولت النيابة الإدارية تحقيق الواقعة أسفر تحقيقها عن أن العامل المذكور التحق بالعمل بالشركة المشار إليها بعقد مؤرخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ وفي أوائل عام ١٩٦٤ اكتشف عبد السلام عبد الجليل موظف الشركة الذي أسندت إليه عملية مراجعة ملفات العاملين بها أن بعضاً منهم لم يستكمل مسوغات تعيينه فعرض الأمر على الطاعن بوصفه مديراً للشركة وقدم إليه مذكرة متضمنة أسماءهم ومن بينهم العامل

المشار إليه . وبسؤال الطاعن قرر أن ذلك العامل قد عين ابتداء بعمل موسمي ثم تقرر تثبيته في عمله خلال سنة ١٩٦٤ فطالبته الشركة هو وأقرانه باستكمال مسوغات التعيين مما حدا به إلى التقدم لمنطقة التجنيد للحصول على شهادة المعاملة وقد ردد موظف الشركة عبد السلام عبد الجليل عند سؤاله أمام محكمة أول درجة ما تقدم وأضاف أنه عندما تبين أن العامل سالف الذكر وبعضا من زملائه لم يقدموا شهادات المعاملة وكان ذلك في يناير سنة ١٩٦٤ عرض الأمر على الطاعن فأصدر في ٦ فبراير سنة ١٩٦٤ منشورا بالتنبيه على هؤلاء العمال بضرورة إحضار تلك الشهادة وإلا أوقف صرف مرتباتهم وقد التزم الطاعن في ذلك بتعليمات المركز الرئيسي بالقاهرة واستدل على ذلك بخطاب قدمه موجه من الشركة العربية لحليج الأقطان إلى نيابة المؤسسات والشركات في ٣ يولييه سنة ١٩٦٥ في شأن هذه الواقعة مؤداه أنه من العسير الاستغناء عن العمال الذين لم يقدموا شهادات المعاملة دفعة واحدة خلال موسم العمل كما قدم حافظة مستندات ضمنها المنشور السالف الإشارة إليه وشهادة إدارية مقدمة من العامل فؤاد حمزة السيد تفيد إعفائه مؤقتا من التجنيد واستند الحكم في ثبوت الواقعة في حق الطاعن إلى بلاغ منطقة التجنيد وما ثبت من تحقيقات النيابة الإدارية . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٦٣ / ١ من قانون العقوبات لا يعين الطاعن في منعه على الحكم من أنه لم يأخذ بدفاعه القائم على أنه كان ملتزما فيما أتاه بتعليمات إدارة الشركة بالقاهرة التي إرتأت فيها لصالح العمل عدم فصل العمال الذين لم يقدموا شهادات المعاملة مما يترتب عليه إمتناع مسئوليته الجنائية ، ذلك بأن الأحكام التي تتضمنها تلك المادة خاصة بالموظف العام ، ومن ثم لا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وإن كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الأمر تفرض عليه طاعته . ولما كان الواضح من سياق نصوص القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٦٣ بتأميم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة وإخضاعها لإشراف المؤسسة المصرية العامة للقطن وما دل عليه قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن إعادة تنظيم الشركات التابعة للمؤسسات المصرية العامة للقطن وما تلاها من قرارات جمهورية أن الشارع احتفظ لهذه الشركات بشكلها القانوني واستمرارها في مزاوله نشاطها مما مؤداه عدم اعتبار موظفي وعمال هذه الشركات من الموظفين والمستخدمين

العاملين في حكم المادة ١/٦٣ من قانون العقوبات و بالتالى فان الحكم اذ لم ياخذ بدفاع الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مخطئا في القانون . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد عرض الى دفاع الطاعن المبني على أنه لم يكن مديرا للمحلج عندما التحق العامل فؤاد حمزة السيد بالعمل به حتى يكون مسئولا وخاصة أنه ما أن علم بأن مسوغات التعيين غير مقدمة من بعض العمال حتى أصدر منشورا كلفهم فيه باستيفاء مسوغات تعيينهم في خلال شهر ورد عليه بما أورده من أن الطاعن وإن كان قد طالب العامل المذكور هو وأقرانه من العمال بتقديم شهادات المعاملة بمجرد أن علم في فبراير سنة ١٩٦٤ بنحو ملفاتهم منها إلا أن هذا العامل تراخى في تقديمها حتى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٤ ومع هذا السلوك من جانب العامل فان الطاعن سمح له بالبقاء في العمل رغم عدم حصوله على الشهادة المطلوبة لمدة استطالت حوالى السبعة شهور مما لا يجدى الطاعن تمسكه باصدار تعليمات في صورة منشور نبه فيه على العاملين باستكمال مسوغات التعيين بتقديم شهادات المعاملة وهذا السلوك من الطاعن يؤدي الى تعطيل القوانين . وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ، ذلك بأن المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه لا يجوز استخدام أى مواطن من الإقليم الجنوبي بعد بلوغه التاسعة عشرة من عمره أو بقاءه في وظيفته أو عمله أو منحه ترخيصا في مزاولة أية مهنة حرة أو قيده في جدول المشتغلين بها ما لم يكن حاملا بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية . كما لا يجوز ذلك أيضا بالنسبة الى أى منهم فيما بين الحادية والعشرين والثلاثين من عمره ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ أو النموذج "وضع المواطن تحت الطاب لأجل معين" . ومقتضى هذا النص أن استبقاء أى عامل يبلغ سنه ما بين الحادية والعشرين وبين الثلاثين دون أن يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون سالف البيان محظور ولم يحدد القانون أمدا معينا يقدم فيه العامل هذه الشهادة ومن ثم فإن تقدير المهلة التي تمنح له مما يدخل في تقدير محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد ارتأى أن المدة التي استبقى فيها الطاعن العامل فؤاد حمزة السيد في خدمة المحلج بعد التنبيه عليه بتقديم شهادة المعاملة ودون تقديمها إنما تجاوز المهلة المعقولة والتي كان الطاعن نفسه قد حددتها في المنشور الذى أصدره في ٦ فبراير

سنة ١٩٦٤ ، وكان الطاعن قد تقاعس عن متابعة تنفيذ المنشور الذي أصدره في هذا الشأن واستبقى العامل في العمل بعد انتهاء المهلة التي حددها دون أى مبرر مقبول ، فإن الحكم إذ أطرح دفاع الطاعن الذي أثاره في هذا الخصوص للأسباب السائغة التي أوردتها يكون سديدا ولا يعتد بالشهادة الإدارية المقدمة من العامل فؤاد حمزة السيد لأنها فضلا عن أنها لا تحمل اعتمادا من الجهة الإدارية كما يبين من الاطلاع عليها فإنها لا تدخل في عداد الشهادات أو النماذج التي أوجب القانون تقديمها طبقا لما جرى به نص المادة ٦٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . ولا محل للتحدى بأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ لأن أحكامه لا تسرى إلا على خريجي الجامعات والأزهر والمعاهد العليا . هذا وأن قول الطاعن بأن حالة العمل في المحالج كانت تجعل من العسير الاستغناء عن العمال الذين لم يستوفوا مسوغات تعيينهم دفعة واحدة — لا تشكل حالة ضرورة تبيح للطاعن مخالفة القانون خصوصا وأن العامل فؤاد حمزة السيد — كما يبين من المفردات المضمومة وعقد العمل الخاص به — لم يكن عاملا فنيا يتعذر الاستغناء عن خدمته وإنما كان خفيرا بالمحالج ، وبالتالي فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بالرد عليه . أما ما يثيره الطاعن من أن الحكم قد أخطأ إذ أورد أن الطاعن لم يتحرك لإجبار العامل على تقديم الشهادة المطلوبة لولا بلاغ التجنيد فإنه — بفرض صحته — لا يعيب الحكم طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . ولما كان البادى من مدونات الحكم أن هذه الواقعة لم يكن لها أثر في تكوين عقيدة المحكمة أو في النتيجة التي انتهى إليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، وكان لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن العامل فؤاد حمزة السيد كان عاملا موسميا باليومية ولم يثبت إلا بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٦٤ ما دام أنه قام فعلا بتثبيته دون أن يكون حاصلا على شهادة الخدمة العسكرية أو يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون سالف الذكر واستبقاه في العمل رغم ذلك قرابة الثمانية شهور . وبالإضافة إلى ذلك فإن ما خلص إليه الحكم من أن القانون لم يفرق بين من يشتغل بعمل دائم أو عمل موسمي صحيح في القانون ، ذلك بأن المادة ٥٨ من ذلك القانون قد حظرت استخدام أى مواطن فيما بين الحادية والعشرين والثلاثين من العمر ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها

في المادة ٦٤ وهو حظر عام لا محل لتخصيصه بعمل دون آخر أو وظيفة دون أخرى . أما ما يشير الطاعن من جدل حول إدانته في التهمة الأولى التي موضوعها استخدام عامل دون أن يكون حاصلا على شهادة المعاملة مع أنه عين قبل اختيار الطاعن مديرا للمحليج ، فإنه لما كان البين من مدونات الحكم أنه قضى بإدانة الطاعن من التهمتين المستندتين له وأوقع عليه عقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات لارتباطهما وكانت هذه العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة موضوع التهمة الثانية وهي جريمة عقوبتها مساوية لعقوبة الجريمة موضوع التهمة الأولى فإن مصلحة الطاعن في هذه الحالة تكون متفية ويكون ما يشير من جدل في هذا الخصوص لا جدوى منه وبالتالي فلا محل لبحث إن كان الطاعن هو الذي ألحق العامل بالعمل في المحليج إبان إدارته له بصفته شريكا متضامنا قبل تأميمه على ما يبين من عند استخدام المؤرخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ أم لا . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

رئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين
محمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو الفضل حفي ، وأنور أحمد خلف .

(٢٢٣)

الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٨ القضائية

(أ ، ب) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " . حكم . " تسمييه
تسمييه غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن " . مالا يقبل منها " .
ضرب . " ضرب أفضى إلى موت " .

(١) مجادلة الحكم فيما استند إليه من حقائق . مستندة من المسائل العامة . غير
جائز . مثال .

(ب) حق المحكمة في إيراد شهادة الشهود بحالة . مشروط بورودها على واقعة
واحدة .

(ج) إجراءات المحاكمة . محضر الجلسة . حكم . بطلان . " بطلان إجراءات
المحاكمة " . إثبات . " إثبات بوجه عام " . تزوير . " الطعن
بالتزوير " .

ورقة الحكم منسمة لمحضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة .
الأصل في الإجراءات أنها روعيت .
كفاية إثبات الحكم ثلاثة أقوال الشاهد بالجلسة .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن قطع الجلباب
الذي كان يرتديه المحنى عليه وقت الحادث ورد عليه بقوله " إن الجلباب الذي

يرتديه الشخص لا يتخذ وضعاً ثابتاً وواحداً على جسد الشخص الذي يرتديه ، بل يتغير وضعه تبعاً لحركة ذلك الشخص وسرعته وعوامل الهواء العادي والريح ولا يمكن معها القول بأنه يلزم أن تكون قطعة منه بالذات ثابتة قبالة جزء معين من جسمه ولا تفارقه ولا تخرج عنه ، فالجلباب بطبيعته ثوب فضفاض ولا يتحتم أن يكون أثر الطعنة به مقابل تمام المقابلة للطعنة . فإن هذا الذي أورده الحكم هو من الحقائق التي لا تخفى باعتبارها من المسائل العامة ، وبالتالي ينحل ما يثيره المتهم في هذا الصدد إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٢ — من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة — كما هو الحال في الدعوى — ولا يوجد خلاف بشأن تلك الواقعة فلا تريب على المحكمة إن هي أوردت مؤدى شهادتهم جملة واحدة ثم نسبته إليهم جميعاً تفادياً للتكرار الذي لا موجب له .

٣ — متى كان من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم قد أثبت بمادوناته أن الشاهد قد تليت أقواله بالجلسة فلا يجوز للمتهم أن يجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير ، وهو ما لم يفعله ، ومن ثم فإن عدم الإشارة بمحضر الجلسة إلى تلاوة أقوال الشاهد لا يبرر في حد ذاته القول ببطلان الإجراءات .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطامن بأنه في يوم ١٩٦٦/٨/٣٠ بدائرة مركز أنجم محافظة سوهاج : ضرب ربيعى محفوظ محمد عمداً بأن طعنه بمطواة في بطنه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصدفية التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى محفوظ ربيعى محفوظ ابن القتيل مدنياً قبل المتهم بمبلغ ١٠٠ ج على سنيل التعويض

المؤقت مع المصاريف والآتعب وبحكمة جنایات سوهاج قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادة الإتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وإلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية ومبلغ مائتي قرش أنعابا للحمالة. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه بطلان في الإجراءات وقصور في التسيب وفساد في الاستدلال ذلك بأنه عول في قضائه بالإدانة على أقوال الشاهد ثابت عطا الله محمد مع أن المحكمة لم تسمع أقواله بالجلسة ولم يثبت بحضور الجلسة على خلاف ما أثبتته الحكم تلاوة أقواله ، وأطرح ما أثاره الطاعن بشأن كذب المجنى عليه فيما رواه من أنه طعن بسكين في بطنه من الأمام لما ثبت من عدم وجود قطع بجلبابه مقابل مكان الإصابة بحجة أن الجلباب يتحرك ويتغير وضعه تبعا لحركة الشخص والهواء دون أن يرجع في ذلك إلى رأى الخبراء في هذه المسألة الفنية للبحث ، هذا إلى أنه لم يورد مؤدى شهادة كل شاهد على حدة بل جمع بينهم بإسناد واحد مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الإجراءات أنهاروعيت وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بمدوناته أن الشاهد ثابت عطا الله قد تليت أقواله بالجلسة فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو مالم يفعله ، ومن ثم فإن عدم الإشارة بمحضر الجلسة إلى تلاوة أقوال الشاهد لا يبرر في حد ذاته القول بطلان الإجراءات . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض إلى

دفاع الطاعن بشأن قطع الجلباب ورد عليه بقوله " إن الجلباب الذي يرتديه الشخص لا يتخذ وضعاً ثابتاً وواحداً على جسد الشخص الذي يرتديه بل يتغير وضعه تبعاً لحركة ذلك الشخص وسرعته وهوا مل الهواء العادي والريح التي لا يمكن معها القول بأنه يلزم أن تكون قطعة منه بالذات ثابتة قبالة جزء معين من جسمه ولا تفارقه ولا تترشح عنه فالجلباب بطبيعته ثوب فضفاض ولا يتحتم أن يكون أثر الطعنة به . مقابل تمام المقابلة للطعنة " لما كان ذلك ، وكان مارد به الحكم هو من الحقائق التي لا تخفى باعتبارها من المسائل العامة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا البصدد ينحل إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة — كما هو الحال في الدعوى — ولا يوجد خلاف بشأن تلك الواقعة فلا تريب على المحكمة إن هي أوردت مؤدى شهاداتهم جملة واحدة ثم نسبته إليهم جميعاً تفادياً للتكرار الذي لا موجب له ، وكان ما أثبتته الحكم من شهادة الشهود واستندت إليه المحكمة في مجال التدليل على إدانة الطاعن مسلم به ولم يكن محل نعي منه ، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه بمقولة إنه لم يورد شهادة كل شاهد على حدة وأنه جمع بينها بإسناد واحد ، لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفتي ، وأنور خلف .

(٢٢٤)

الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) عقوبة . " الإعفاء منها " . موانع العقاب . جريمة . رشوة . حكم .
" تسببه . تسبب معيب "

اختصار الإعفاء من العقوبة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا عقوبات على حالة قبول الرشوة .

(ب) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " . " اعتراف " . محكمة
الموضوع . " ساطتها في تجزئة الدليل " . حكم . " تسببه . تسبب غير
معيب " . رشوة .

حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل ولو كان اعترافا .

لاتناقض بين تبرئة من مرضت عليه رشوة ولم يقبلها وبين إدانة من مرض الرشوة .

١ — إن العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون
العقوبات مقصور على حالة وقوع جريمة المرشئ بقبوله الرشوة المعروضة عليه
دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة ، ذلك أن الراشئ أو الوسيط يؤدي
في الحالة الأولى خدمة للصالح العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها
والتعريف عن الموظف الذي ارتكبها ، وتسهيل إثبات الجريمة عليه ، وهذه
العلة التي أدت إلى الإعفاء من عقاب الراشئ أو الوسيط منتفية في حالة عدم قبول
الموظف الرشوة .

٢ — متى كان الحكم قد استفاد من تناقض الشهود أن المتهم الأول لم يقبل الرشوة وإستفاد من اعتراف المتهم الثاني أنه عرض الرشوة ، ولكنه أ طرح من إعترافه أن الأول قبلها ، فيكون بذلك قد محص أدلة الدعوى كافة بما فيها من الشواهد والبيانات وأقسطها حقها ، وإلتفت إلى اعتراف المتهم الثاني وتفهم دلالاته ثم جزأه ، وكان من حق محكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، وكان لاتناقض ثمة بين تبرئة المتهم الأول على أساس رفضه الرشوة التي عرضت عليه ، وبين إثبات أن المتهم الثاني عرض الرشوة على المتهم الأول فلم تقبل منه ، فإن الحكم المطعون فيه ينحسر عنه دعوى الفساد في الاستدلال والقصور في التسييب في شأن تبرئة المتهم الأول .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضد هما بأنهما في يوم ١٩٦٦/٩/١ بدائرة مركز المنشأة محافظة سوهاج : المتهم الأول : بصفته مستخدما عموميا (كمسارى بالهيئة العامة للسكك الحديدية) قبل وأخذ عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته وذلك بأن قبل وأخذ من المتهم الثاني مبلغ خمسين قرشا على سبيل الرشوة مقابل الموافقة على شحن عدد من الحيوانات بالقطار الذي يعمل به . والمتهم الثاني : قدم رشوة لمستخدم عمومى لأداء عمل من أعمال وظيفته وذلك بأن أعطى المتهم الأول مبلغ النقود آنف البيان على سبيل الرشوة مقابل الموافقة على شحن عدد من الحيوانات بالقطار الذي يعمل به . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١٠٣ و ١٠٧ مكر و ١١٠ و ١١١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت في الدعوى حضورا بإبراء كل من المتهمين مما أسند إليهما ومصادرة المبلغ المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإبراء المطعون ضد هما من جريمة قبول الرشوة وعرضها قد شابه القصور في التسييب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة لم تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر

المطروحة عليها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى لتكون بعد ذلك قواما لقضائها وعلى الرغم من اعتراف المتهم الثانى أمامها بأنه قدم الرشوة للمتهم الأول فقبلها فإنها لم تفتن إلى دلالة هذا الاعتراف وقعدت عن مناقشته واعتبرت أن المتهم الأول رفض قبول الرشوة، فضلا عن أنها ركنت في تبرئة المتهم الثانى إلى اعترافه بجلسة المحاكمة بتقديمه مبلغ الرشوة إلى المتهم الأول مما يجعله راشيا يعفيه اعترافه من العقوبة المقررة لجريمة الرشوة إعمالا للمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات على الرغم مما انتهت إليه من أن الرشوة لم تقبل منه والإعفاء لا يكون إلا في الجريمة التامة دون الشروع، مما يعتبر تأويلا خاطئا لأحكام القانون يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى بحسب تصوير الاتهام أن المطعون ضده الأول يعمل كساريا بالسكة الحديد، وأن المطعون ضده الثانى قابله بالمحطة وعرض عليه خمسين قرشا على سبيل الرشوة ليسر له شحن الماشية بالقطار الذى يعمل به وخلص من استعراض التناقض بين الشهود وقول البعض منهم أن المتهم الثانى وضع المبلغ في يد المتهم الأول، وقول البعض الآخر أنه أراد أن يضعه في جيبه فسقطت النقود على الأرض، إلا أن المتهم الأول رفض قبول الرشوة مرجحا في ذلك ما صرح به الشاهد الأخير، وقضى بناء على ذلك ببراءته . ولكنه إذ عرض لتبرئة المتهم الثانى قال مانصه (وحيث إن المتهم الثانى وإن أنكر بالتحقيقات إلا أنه عاد فاعترف في الجلسة بأنه قدم مبلغ الرشوة للمتهم، ولما كان المتهم في هذه الحالة يعتبر راشيا ولو أن الرشوة لم تقبل منه كما سلف البيان، فإنه يعفى من العقاب طبقا للمادة ١٠٧ مكررا فقرة ثانية من قانون العقوبات) ولما كان يبين من المساق المتقدم أن الحكم استفاد من تناقض الشهود أن المطعون ضده الأول لم يقبل الرشوة واستفاد من اعتراف الثانى أنه عرض الرشوة، ولكنه أطرح من اعترافه أن الأول قبلها، فيكون بذلك قد محص أدلة الدعوى كافة بما فيها من الشواهد والبيانات وأقسطها حقها، والتفت إلى اعتراف المتهم الثانى وتفهم دلالاته ثم جزأه، وكان من حق محكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه بما تطمئن إليه ونطرح ما داه، وكان لاتناقض ثمة بين تبرئة المتهم الأول على أساس رفض الرشوة التى عرضت عليه

وبين إثبات أن المتهم الثاني عرض الرشوة على المتهم الأول فلم تقبل منه . فإن الحكم المطعون فيه يتحسر عنه دعوى الفساد في الاستدلال ، والقصور في التسيب في شأن تبرئة المتهم الأول ، ويتعين لذلك رفض الطعن بالنسبة إليه . لما كان ذلك وكان العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات مقصورا على حالة وقوع جريمة الرشوة بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف من قبول الرشوة . ذلك أن الراشي أو الوسيط يؤدي فيها خدمة للصالح العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذي ارتكبها ، وتسهيل إثبات الجريمة عليه ، وهذه العلة التي أدت إلى الإعفاء من عقاب الراشي أو الوسيط منتفية في حالة عدم قبول الموظف الرشوة ، وكان الحكم المطعون فيه أجرى حكم الإعفاء من العقوبة على جريمة عرض الرشوة التي لم تقبل من المطعون ضده الثاني ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه بالنسبة إليه وحده والإحالة .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ومضوية السادة المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد
العمراوى ، ومحمد عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢٢٥)

الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات . "إثبات بوجه عام" .

لا يعيب الحكم استناده إلى ما يعتبر من العلم العام في صدد استدلاله على صحة تصوير شهود
الإثبات للرافعة .

(ب ، ج ، د ، هـ ، و) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" "إثبات شهادة" .

(ب) لا يؤثر في الحكم ما يقع فيه من مهورمادى .

(ج) لا يعيب الحكم استناده إلى أقوال شهود النفى في إطار دفاع الطاعن . مادام سائغا .

(د) حق محكمة الموضوع في استمداد إقتناصها من أى دليل تظمن إليه .

(هـ) حق محكمة الموضوع في التعويل على أقوال الشاهد في أى مرحلة .

(و) الخطأ في تحديد مصدر الدليل . لا يضيع أثره . مادام له أصل صحيح في الأوراق .

(ز) جريمة . "أركان الجريمة" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

آلة الاقتداء . ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .

(ح ، ط) نقض . "أسباب الطعن بالنقض . مالا يقبل منها" . إثبات

"خبرة" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

(ج) الجدل الموضوعى . لا يتجاوز إثارته أمام محكمة النقض .

(ط) النهى على المحكمة من إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .

١ — متى كان قول الحكم بأن العرف قد جرى في الريف على حدوث منازعات بين الخيران بسبب التنازع على مياه الري أو أجران الدرس قد سبق بصدد الاستدلال على صحة تصوير شهود الإثبات للواقعة وبيان الباعث عليها دون أن يكون لها أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها ، وكان العلم بحدوث مثل هذه المنازعات بين الخيران هو من العلم العام بما يجري بين الناس في الريف ، فإن النفي على الحكم بالاستناد في هذا الشأن إلى غير الثابت في الأوراق يكون نعيًا غير سديد .

٢ — إن مجرد السهو المادي الذي وقع فيه الحكم لا يؤثر في سلامته .

٣ — متى كان الواضح من مدونات الحكم أنه عول في إدانة الطاعن على أقوال شهود الإثبات من وقوع الحادث بالصورة التي اعتنقها ، وكان استناد الحكم إلى أقوال شاهدي النفي في إطار دفاع الطاعن الموضوعي سائغًا لأنهما إذ شهدا أنهما انصرفا من الجرن وتركوا الطاعن به لحراسته فإن شهادتهما لا تتعارض البتة مع تصوير شهود الإثبات للواقعة ولا تتسق مع ما أشهدهما الطاعن عليه من أنه لم يكن بالجرن وقت الحادث وبالتالي يكون منعي الطاعن في غير محله .

٤ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطعن إليه .

٥ — لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد أطمأنت إليها .

٦ — إن الخطأ في تحديد مصدر الدليل لا يضيع أثره مادام له أصل صحيح في الأوراق ، ومن ثم فإنه لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذكر أنه استخلص أقوال الشهود مما أدلوا به في محضر جلسة المحاكمة وفي التحقيق الابتدائي مع أنها لم ترد إلا في أحدهما دون الآخر ، ويكون ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا محل له .

٧ — إن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة ، فلا يجدي الطاعن ما يشير إليه من أن الحكم من قاعة التناقض في وصف آلة الاعتداء إذ وصفها تارة بأنها

ماسورة من الحديد ، وتارة أخرى بأنها قطعة من الحديد ، ذلك أن الماسورة الحديد لا تعدو أن تكون قطعة من حديد .

٨ — لا يجوز إثارة الجدل الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

٩ — لا يقبل من الطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

الموقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٧ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز طما محافظة سوهاج: ضرب بنحيت إبراهيم بنحيت جاد الله بقطعة حديد على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقرر ذلك ، وإدعى مدنيا إبراهيم بنحيت جاد الله " والد المجنى عليه " قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنايات سوهاج قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٦ من قانون العقوبات و ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بمعاقبة المتهم بالسجن مدة خمس سنوات ولزامه أن يدفع للمدعى بالحق للمدنى إبراهيم بنحيت جاد الله مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه التناقض في التسييب والخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أورد — وهو بصدد بيانه لواقعة الدعوى — أن محمود عبد الغفار شقيق الطاعن هو الذى ضرب المجنى عليه ولكنه انتهى إلى إدانة الطاعن بارتكاب هذه الجريمة فلا يعرف إن كانت المحكمة قد أرادت إدانة

الطاعن أم إدانة شقيقه كما أقامت المحكمة قضاءها بالإدانة على الفرض والاحتمال وعلى ما ليس له سند في الأوراق إذ قال الحكم وهو في سبيل إثبات الواقعة إن العرف في الريف قد جرى على قيام مشاحنات بين الجيران بسبب الري وكذا أثناء الدراس وهذا العرف لا سند له في الأوراق فضلا عن أن العرف لا يؤخذ به في المسائل الجنائية كما أطرح الحكم شهادة شاهد النفي لأسباب غير سائغة وأخذ بشهادة شهود الإثبات في التحقيقات وبالجلسة رغم ما بينها من تعارض كما وصف آلة الاعتداء تارة بأنها ماسورة من الحديد وتارة بأنها قطعة من الحديد ولهذا الاختلاف أثره لأن ما يتخلف بالمجنى عليه من إحداهما يغير ما يتخلف عن الأخرى كما عول الحكم على ما جاء بالتقرير الطبي الشرعي من جواز حدوث إصابة المجنى عليه من ماسورة حديد مع أنه لو كان قد علم بأن الآلة التي قيل بصفة قاطعة أنها استعملت في الحادث هي سيخ من الحديد لكان من الجائز أن ينتهي إلى أن مثل هذا السيخ لا يحدث الإصابة التي برأس المجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إن يعقوب جاد الله إبراهيم كان يعمل في جرنه يوم ٧ يونيو سنة ١٩٦٦ وكان المتهم أحمد عبد الغفار حسن - الطاعن - يعمل هو الآخر في جرن مجاور له هو وشقيقه محمود وعبد الله وفي خلال عملهما شاهد يعقوب جاد الله المتهم سالف الذكر بعبث قش القمح من جرنه على الأرض بغية إفساح الطريق لمرور الهواء لجرنه هو. ولما حاول منعه والحد من عبثه إعتدى عليه هو وشقيقه بالضرب ، وحضر على أثر استغاثته إخوة المجنى عليه المرحوم بنحيت إبراهيم بنحيت والشاهد محمود حسن أحمد وقد بادرا أخوه المجنى عليه المرحوم بنحيت إبراهيم (المجنى عليه) بصفع محمود عبد الغفار على وجهه وتماسكا إلا أن محمود حسن أحمد فرقهما عن بعضهما ، فعاد محمود عبد الغفار أخ المتهم إلامساك بالمجنى عليه وضربه بماسورة حديد ضربة واحدة على رأسه دون أن يقصد من ذلك قتله فسقط على الأرض وأصيب بالإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . . وإن الواقعة بصورتها المتقدمة لقاطعة بأن المتهم - الطاعن - ضرب المجنى عليه في الزمان والمكان سالف التحديد بنحيت إبراهيم بنحيت بقطعة من الحديد على رأسه ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته قد ثبت

صحتها وتوفرت الأدلة عليها من أقوال كل من يعقوب جاد الله إبراهيم ومحمود حسن أحمد وعلام محمد إسماعيل التي وردت بالتحقيقات وبمجلس المحاكمة وبما بان من تقرير الصفة التشريعية "والبين من سياق عبارة الحكم أن المتهم الطاعن هو الذي ضرب المجنى عليه بماسورة من الحديد . أما قول الحكم "فاعاود محمود عبد الغفار أخ المتهم الإسمالك بالمجنى عليه وضربه بماسورة حديد ضربة واحدة على رأسه" فالواضح بغير شبهة أنه سقط من هذه الجملة لفظ "المتهم" بعد كلمة "ضربه" يؤيد ذلك ما استطرده إليه الحكم بعد ذلك مباشرة من ترديد أن المتهم الطاعن هو وحده الذي ضرب المجنى عليه بالماسورة ولو كان ما قصدت إليه المحكمة هو أن محمود عبد الغفار قد ضرب المجنى عليه لما وصفته بأنه شقيق المتهم خاصة إذا لوحظ أن الدعوى الجنائية قد رفعت على متهم واحد هو الطاعن ويؤكد ذلك ما رددته المحكمة في أكثر من موضع من مدوناته بأن المتهم الطاعن هو وحده الذي ضرب المجنى عليه بالماسورة فأصابه ومن ثم فإن ما وقع فيه الحكم لا يعدو أن يكون مجرد مفهوم مادي لا يؤثر في سلامته ، ويكون ما يشير الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكانت قالة الحكم بأن العرف قد جرى في الريف على حدوث منازعات بين الجيران بسبب التنازع على مياه الري أو أجران الدرس فإنها سقيقت بصدد الاستدلال على صحة تصوير شهود الإثبات للواقعة وبيان الباعث عليها دون أن يكون لها أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها وكان العلم بحدوث مثل هذه المنازعات بين الجيران هو من العلم العام بما يجري بين الناس في الريف ومن ثم فإن النعي على الحكم بالاستناد في هذا الشأن إلى غير الثابت في الأوراق يكون نعيًا غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم قد عول وهو بصدد إطرأحه دفاع الطاعن بشأن عدم وجوده بالجرن وقت الحادث إلى أقوال شهود الإثبات فضلًا عن قالة شاهدي النفي وذلك في قوله "يضاف إلى ذلك أن كلا من صادق جبره متى وعبد الله سلامة سليمان - شاهدي النفي - وهما من عمال الدراوة قد كذبا المتهم فيما قرره من أنه لم يكن موجودا بالجرن وقت الحادث فشهدا في التحقيق أمام النيابة أن المتهم أحمد عبد الغفار حسن كان موجودا في جرنه المجاور لجرن المجنى عليه وأنهما - أي الشاهدان المذكوران - كانا يقومان بدراوة القمح في جرنه أثناء وجوده به ثم لما اشتدت الرياح وتعذر عليهما الاستمرار في الدراوة غادرا الجرن وبقي المتهم ليحرسه ، أما تواجد عبد الله خلف فكان

بعد وقوع الحادث وضربه المجنى عليه وهربه — كما قال الخفير النظامي علام محمد إسماعيل — بناحية الدمر ليثبت حضوره لدى خلف الله خلف ، وهذا لا يجديهِ قتيلا بعد ما شهد جميع الشهود على أنه كان موجودا بالبحرن وقت أن قامت المشاجرة وأنه اعتدى بالضرب على المجنى عليه بماسورة حديد كانت لديه وبعد ما اطمأنت المحكمة إلى صدق ما شهد به شهود الإثبات الذين أيدت أقوالهم بما أسفر عنه تقرير الصفة التشريحية من وجود إصابات رضية بالمجنى عليه نشأت عنها وفاته ومن ثم يتعين لإطراح دفاع المتهم وعدم التعويل عليه . ولما كان الواضح من مدونات الحكم أنه عول في إدانة الطاعن على أقوال شهود الإثبات يعقوب جاد الله إبراهيم ومحمود حسن أحمد وعلام محمد إسماعيل من وقوع الحادث بالصورة التي اعتنقها الحكم ، وكان إستناد الحكم إلى أقوال شاهدي النفي في إطراح دفاع الطاعن الموضوعي سائغا لأنهما إذ شهدا أنهما انصرفا من البحر وتركوا الطاعن به لحراسته فإن شهادتهما لا تتعارض البتة مع تصوير شهود الإثبات للواقعة ولا تتسق مع ما أشهدهما الطاعن عليه من أنه لم يكن بالبحرن وقت الحادث وبالتالي يكون منعي الطاعن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات له أصله الثابت في الأوراق ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أي دليل تظمن إليه ، ولها أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها فإنه لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذكر أنه استخلص أقوال الشهود مما أدلوا به في محضر جلسة المحاكمة وفي التحقيق الابتدائي مع أنها لم ترد إلا في أحدهما دون الآخر ، ذلك بأن الخطأ في تحديد مصدر الدليل — بفرض وقوعه — لا يضيع أثره مادام له أصل صحيح في الأوراق ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا محل له . لما كان ذلك ؛ وكان ما ينهيه الطاعن على الحكم من قالة التناقض في وصف آلة الاعتداء إذ وصفها تارة بأنها ماسورة من الحديد وتارة أخرى بأنها قطعة من الحديد فإنه مروود بأنه فضلا عن أن الماسورة الحديد لا تعدو أن تكون قطعة من حديد

فإن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة فلا يجدى الطاعن المنازعة في هذا الخصوص . أما القول باحتمال تغير رأى الطبيب الشرعى لو علم أن الضرب كان بسميخ من الحديد لا بمسورة من الحديد فهو جادل موضوعى لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض وما دام الطاعن لم يطلب من المحكمة تحقيقا معينا في هذا الصدد فلا يقبل منه أن ينهى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المتشاورين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود مطيفة
والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢٢٦)

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٣٨ القضائية

دعوى مدنية . دفع . " الدفع بعدم القبول " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . نقض .
" أوجه الطعن " . محكمة الموضوع .

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهري . وجوب الرد عليه .
كيفية إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ؟

الدفع المبدي من المسؤول المدني بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة إليه
لقصره ، هو من الدفع الجوهري التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض
لها وترد عليها ، ومن ثم فإنه إذا كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة
المحاكمة الاستئنافية أن المسؤول المدني قدم لها بطاقة الشخصية وهي تتضمن
أنه من مواليد ١٩٤٩/٥/٨ ، فإن في ذلك ما يفيد إبداءه للدفع بعدم القبول ،
وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفع ولم يرد عليه فإنه
يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه* .

(*) الحكم المطعون فيه صدر حضوريا ضد المسؤول المدني (الطامن) بتاريخ أول
فبراير سنة ١٩٦٧ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم بأنه في يوم ١٤ مايو سنة ١٩٦٠ بدائرة مصر القديمة محافظة القاهرة : تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة عبد الخالق محمد محمود شعيب بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة ومخالفته اللوائح بأن عبث في أدوات السيارة الميينة بالمحضر وقادهادون الماس بقيادتها ودون اتخاذ الحيطة اللازمة فصعدت على الطوار وصدمت المجنى عليه فحدثت به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى محمد محمود شعيب والد المجنى عليه مدنيا بمبلغ ٢٠٠٠ ج على مهيل التعويض قبل المتهم ومحمد حسن مغازي المسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة جنح مصر القديمة الجزئية قضت حضوريا إعتباريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ مع إلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية محمد حسن مغازي متضامين أن يؤديا إلى المدعى بالحق المدني بصفته مبلغ ١٥٠٠ ج (ألف وخمسمائة جنيه) والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع (أولا) : فيما يتعلق بالعقوبة الجنائية بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم عشرين جنيا . (ثانيا) : بالنسبة إلى الدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المتهم والمسئول مدنيا متضامين أن يدفعوا إلى المدعى المدني مبلغ ١٠٠٠ ج ألف جنيه والمصروفات المناسبة من الدرجتين و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصروفات جنائية . فطعن المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ ألزمه بالتعويض المدني بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية قد جاء مشوبا بالقصور في التسيب ، إذ خلا من الرد على ما دفع به الدعوى من أنه قاصر لم يبلغ سن الرشد فلا يجوز

اختصاصه في الدعاوى المدنية طالما لم يكن ممثلاً تمثيلاً قانونياً صحيحاً وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المحجى عليه اختصم الطاعن بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية وطلب إلزامه بالتضامن مع المتهم بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض وقضت محكمة أول درجة بإلزامهما متضامتين بأن يدفعا للمحجى عليه مبلغ ١٥٠٠ ج فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم وعدلت محكمة ثاني درجة التعويض إلى مبلغ ١٠٠٠ ج . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن قدم لها بطاقته الشخصية وهي تتضمن أنه من مواليد ١٩٤٩/٥/٨ وفي ذلك ما يفيد الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة إليه . ولما كان هذا الدفع من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت من هذا الدفع ولم يرد عليه ، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث وجه الطعن الآخر مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(٢٢٧)

الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١) إثبات . " شهادة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

عدم التزام محكمة الموضوع بالإشارة إلى أقوال شهود النفي . ما دامت لم تستند إليها
في قضائها .

(ب ، ج) تفتيش . " الإذن به " . إثبات . " معاينة " . دفع .
" الدفع ببطالان القبض والتفتيش " . محكمة الموضوع . حكم .
" تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

(١) اطمئنان المحكمة إلى حدوث التفتيش في مكان معين .
موضوعي .

(ج) النفي على محكمة الموضوع عدم معاينتها محل الحادث . غير جائز .
ما دام الطاعن لم يطلب من المحكمة إجراء ما .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات
وأن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة
بالإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستند إليها في قضائها ، وفي قضائها بالإدانة لأدلة
الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ،

ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من عدم أخذ المحكمة بشهادة شهود النفي أو تبرير أطرافها لا قوا لهم يكون على غير أساس .

٢ — إن اطمئنان المحكمة إلى حدوث التفتيش في مكان معين هو من المسائل التي تستقل بالفصل فيها ولا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٣ — متى كان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع معاينة محل الحادث فلا يصح النعي عليها بأنها لم تجر معاينة لم ترهى حاجة لإجرائها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٦/٩/١ بناحية مركز الخانكة محافظة القليوبية : أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (حشيشا وأفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ — م و ٣٦ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ٢٢ من الجدول ١ فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بمعاقبته المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد أخل بحقه في الدفاع وجاء مشوبا بالقصور في التسبيب ، ذلك بأنه دفع ببطلان القبض والتفتيش ، لأنهما تما تنفيذا لإذن التفتيش الصادر من نيابة بنها الكلية في حين أن القبض والتفتيش حدثا بناحية المرج قسم المطرية الذي يتبع محافظة القاهرة ، كما أن الشرطيين السريين هما اللذان قبضا على الطاعن واقتاداه إلى الضابط الذي كان يجالس بالسيارة وقبض

أيد الطاعن في ذلك شهود النفي ولا يقدح في ذلك ادعاء الضابط أن القبض قد وقع بدائرة مركز الخانكة مما يدخل في اختصاص نيابة بنها الكلية إذ كان على المحكمة أن تعاین مكان الضبط وأن تبرز إطراحها لشهادة هؤلاء الشهود كما كان عليها أن تبين أسباب عدم اقتناعها بواقع الأمر في المنطقة من أن المخدرات تنقل من القليج إلى القاهرة لا من القاهرة إلى القليج وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : ” إن تحريات المقدم كمال محمد كساب رئيس قسم مخدرات شبرا الخيمة دلت على أن المتهم نجار اسماعيل حسنين يتجرف في المواد المخدرة وأنه يجلبها من البركة بالقاهرة ويخفيها معه وبملايسه ويروجها بدائرة القليوبية ، وفي الساعة ٢ و ٥٥ من مساء يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٤ استصدروا إذنا من النيابة بتفتيشه وتفتيش وسيلة المواصلات التي يستخدمها لضبط ما يحوزه من تلك المواد وذلك لمرة واحدة خلال عشرة أيام وفي صباح يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ قام بتنفيذ هذا الاذن بأن أقام كميناً له على طريق الخانكة والقليج بالقرب من مدخل القليج حيث أبصر المأذون بتفتيشه مقبلاً من جهة محطة الأبلج الأولى متجهاً إلى طريق الأبلج المرصوف في حوالى العاشرة صباحاً ، وما أن اقترب من مكان وجوده بالكمين بزراعة أذرة حتى بارح إليه لضبطه ... إلخ “ . ثم عرض الحكم لما دفع به الطاعن من بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله : ” إن الثابت بالأوراق أن الذى أصدر إذن التفتيش هو وكيل نيابة بنها الكلية ومن ثم فيكون الاذن بضبط المتهم وتفتيشه في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذى أصدر الاذن وبالتالي يكون إذن التفتيش قد صدر صحيحاً ممن يملك إصداره وبذلك يكون الدفع المشار إليه في غير محله متعيناً رفضه “ . وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه يتضمن رداً سائفاً على الدفع ببطلان القبض والتفتيش إذ أوضح عند بيانه للواقعة أن الضبط تم عند مدخل ناحية القليج التي لا ينازع الطاعن في أنها تتبع نيابة بنها الكلية ، وأن اطمئنان المحكمة إلى حدوث التفتيش في مكان معين هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها ولا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع معانة محل الحادث فلا يصح النعي

عليها بأنها لم تبجر معارضة لم تر هي حاجة لإجرائها. لما كان ما تقدم، وكان ما يشيره الطاعن من عدم أخذ المحكمة بشهادة شهود النفي أو تبرير إطراحها لأقوالهم وعدم الرد على ما قاله الدفاع من أن المخدرات تنقل من القلج إلى القاهرة لا من القاهرة إلى القلج، مردوداً بأن لمحكمة الموضوع أن تدول على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض من قالة شهود النفي ما دامت لا تتفق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستند إليها في قضائها، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالاته في أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها، ذلك أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع، ومتى أخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها لها. ولما كان مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استناداً إلى أقوال رجال الشرطة هو إطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، فانه لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض، ولا يعيب الحكم سكوتة من التعرض لشهادة شاهدي النفي لأن مؤدى هذا السكوت أن المحكمة أطرحتها اطمئناناً منها لأقوال شهود الإثبات. لما كان ذلك، فان الطعن يكون على غير أساس واجب الرقض موضوعاً.

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الرهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ،
والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢٢٨)

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) سرقة . " سرقة باكراه " . إكراه . " التهديد باستعمال سلاح " .
مقوَّبة . " تطبيقها " . ظروف مشددة . سلاح . جريمة . " أركان
الجريمة " .

التهديد باستعمال السلاح — طبعيا كان أم بالتخصيص — مخرب من ضروب الإكراه
في مجال تطبيق المادة ٣١٤ عقوبات . شرط ذلك ؟

(ب) إثبات . " شهود " . حكم . " تسهيله . تسهيل تقيير معيب " .
للمحكمة الأخذ بقول الشاهد في إحدى مراحل التحقيق دون قول آخره في مرحلة
أخرى .

١ — إنه وإن كان القانون لم ينص في المادة ٣١٤ عقوبات على التهديد
باستعمال السلاح وعلى هذه بمنزلة الإكراه كما فعل في بعض المواد الأخرى ،
إلا أنه مادام التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضربة من ضروب الإكراه لأن
شأنه شأن الإكراه تماما من حيث إضعاف المقاومة وتسهيل السرقة ومادام
القانون لم يخصه بالذكر في المواد التي ذكره فيها مع الإكراه إلا لمناسبة ما اقتضاه
مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجانبين كظرف مشدد ولم يقصد التفريق
بينه وبين الإكراه بل قصد تأكيد النسوية بينهما في الحكم وهو ما أنصح منه
المشرع في المادة ٣٧٤ من مشروع قانون العقوبات الجديد ، فإن مفاد ذلك
أن تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصحح أن تكون بالوسائل المادية التي تقع

مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أيضا أن تكون بالتهديد باستعمال السلاح ، وفي إشارة المادة ٣١٤ عقوبات إلى الإكراه إطلاقا ما يكفى لأن يندمج في الإكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن مقارفة جريمته ، ويستوى في الأداة المهدد بها أن تكون ملاحا بطبيعته أو بالتخصيص متى ثبت أن الجاني قد حملها عمدا لمناسبة السرقة ليشد بها أزره ويتخذ منها وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب السرقة وهو ما يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة في الدعوى في حدود سلطته التقديرية .

٢ — للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في إحدى مراحل التحقيق دون قول آخر له في مرحلة أخرى .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم شبرا الخيمة محافظة القليوبية : سرق مع آخر مجهول النقود والأشياء المبينة وصفا وقيمة بالأوراق لكل من محمد عوض نصر وعبد المجيد محمد الصاوى بطريق الإكراه الواقع عليهما بأن هدهما بقطعة حديد قاصدا بذلك شل مقاومتها وتمكن والآخر المجهول بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية السرقة بالإكراه قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه الخطأ في الاستناد والقصور في التسيب

ذلك بأنه اعتبر ركن الإكراه متوافر من إمساك الطاعن بقطعة من الحديد هدد بها المجنى عليهما فأوقع الرعب في قلوبهما مع أنه فضلا عن أن أحدا من الشهود لم يقل بذلك فإن المحكمة لم تبين نوع الإكراه الذي وقع ومدى تأثيره على المجنى عليهما وهل كان من شأنه شل مقاومتهما أولا . ثم إنه بفرض حمل الطاعن لهذه الأداة فإن أحدا من الشهود لم يشهد بأنه رآه يستعملها وقت الحادث في تهديد المجنى عليهما ولم يثبت أن اعتداء وقع عليهما فعلا . وقد كان في استطاعتهما المقاومة أو الاستغاثة لأن الطاعن صغير السن ولوجود مصنع كبير على مقربة منهما به عدد من الخفراء . كما أنهما يذكران أنه أثناء سيرهما مر بهما عدد من الأفراد يسيرون خلف ميت في طريقهم إلى المقابر القريبة من مكان الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إنه في يوم ١٩٦٧/٧/٢١ قدم عبد الحميد محمد الحناوي ومجد عوض نصر إلى محطة شبرا الخيمة ومقصد هما المبيت عند شقيق الثاني وأرادا الاستعلام عن طريق الوصول إلى المنزل فقابلهما المتهم سيد عبد الفتاح هلال (الطاعن) وآخر لا يعرفانه وعرض عليهما إرشادهما إلى الطريق وأثناء سيرهم قابلهم عبد المرحى خطاب على وسأله المتهم عن الطريق السوي فأرشده إليه وانطلق الجميع في سيرهم وإبان ذلك تخلف المتهم قليلا وهددهما بآلة في يده وقام شريكه الذي لم يتعرف عليه بتفتيشهما واستولى منهما على مبلغ ٤ ج و ٦٠٠ م كما أخذ سلة كانت تحوى بعض الملابس الخاصة ثم لاذا بالفرار " . وأورد على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو في حق الطاعن الأدلة السائغة المستمدة من أقوال المجنى عليهما وشاهدي الإثبات التي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليهما . وبعد أن حصل الحكم مؤدى تلك الأدلة — استظهر ظرف الإكراه في جريمة السرقة في قوله " وحيث إن ركن الإكراه متوفر لأن المتهم كان ممسكا بقطعة من الحديد وهددهما (أى المجنى عليهما) وأوقع الرعب في قلوبهما ، وتمكن من ذلك من شل مقاومتهما وتمكن بهذه الوسيلة من إتمام السرقة " . و انتهى الحكم من ذلك إلى تقرير أن ما وقع من الطاعن يكون الجناية المنصوص عليها في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات ودان به . وما أثبتته الحكم فيما تقدم سائغ وسليم ، ذلك أنه وإن كان القانون لم ينص في المادة ٣١٤ عقوبات على التهديد باستعمال السلاح وعلى عده بمنزلة الإكراه كما فعل في بعض المواد الأخرى ،

إلا أنه مادام التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضرب من ضروب الإكراه لأن شأنه شأن الإكراه تماما من حيث إضعاف المقاومة وتسهيل السرقة ، ومادام القانون لم يخصه بالذكر في المواد التي ذكره فيها مع الإكراه إلا لمناسبة ما اقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجانبيين كظروف مشدد ولم يقصد التفريق بينه وبين الإكراه بل قصد تأكيد التسوية بينهما في الحكم وهو ما أفصح عنه المشرع في المادة ٣٧٤ من مشروع قانون العقوبات الجديد ، فإن مفاد ذلك أن تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن تكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أيضا أن تكون بالتهديد باستعمال السلاح ، وفي إشارة المادة ٣١٤ عقوبات إلى الإكراه إطلاقا ما يكفي لأن يندمج في الإكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيولة بينه وبين منع الجاني عن مقارفة جريمته ، ويستوى في الأداة المهدد بها أن تكون سلاحا بطبيعته أو بالتخصيص متى ثبت أن الجاني قد حملها عمدا لمناسبة السرقة ليشد بها أزره وابتخدمها وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب السرقة وهو ما يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة في الدعوى في حدود سلطته التقديرية . ولما كان ما أورده الحكم من إسك الطاعن بقطعة الحديد وتهديد المجنى عليه بها له أصله الثابت من أقوال الشاهد عبد الحميد محمد الحناوى بالجلسة ، وكان للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في إحدى مراحل التحقيق دون قول آخر له في مرحلة أخرى ، وكان الثابت أن الجاني قد اتخذ التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليهما في ارتكاب جريمة السرقة ، فإن الإكراه الذى يتطلبه القانون فى تلك المادة يكون متحققا على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض . ولما كان الحكم قد اعتبر التهديد باستعمال السلاح ضربا من ضروب الإكراه المكون لجنائية السرقة المنصوص عليها فى المادة ٣١٤ من قانون العقوبات ، فإنه لا يكون قد خالف القانون . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه إنما هو جدل موضوعى فى أدلة الدعوى وفى صورة الواقعة التى اعتنقها الحكم مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية المادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خاف .

(٢٢٩)

الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ القضائية

(ا ، ب) فعل فاضح . جريمة . " أركانها " . مكان عام . " المكان العام بالمصادفة " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . نقض . " أوجه الطعن " .

(ا) ماهية المكان العام بالمصادفة ؟

متى تتوافر العلانية بالمكان العام بالمصادفة ومتى لا تتوافر ؟

(ب) وجوب استظهار عناصر المصادفة التى تضى على المكان وصف العمومية .

قصور الحكم فى بيان ركن العلنية فى جريمة الفعل الفاضح العلنى . يعيبه .

(ج) نقض . " الطعن بالنقض . أثره " . محكمة النقض . " سلطتها " . استئناف .

نقض الحكم بالنسبة لمن لم يطعن فيه من الخصوم ، مشروط باستئناف الحكم الابتدائى ، واتصال المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . قبول الاستئناف شكلا . شرط للاتصال بموضوعه .

(د) حكم . " تسببه . تسبب معيب " . بطلان . مقاومة الموظفين .

اشتمال الحكم على الأسباب التى بنى عليها . واجب .
خلو الحكم من الأسباب . يبطله .

١ - المكان العام بالمصادفة - كالمستشفيات - هو بحسب الأصل مكان خاص قاصر على أفراد أو طوائف معينة ولكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الاتفاق فتتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياء في الوقت المحدد لاجتماع الجمهور بالمكان ولو لم يره أحد ، أما في غير هذا الوقت فإنه يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح أحد أصحاب المكان أو نزلائه ، أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل ، فإذا اتخذ الفاعل كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الاطلاع على ما يدور بالداخل انتفى تحقق العلانية ولو افترض الفعل نتيجة حادث قهري أو بسبب غير مشروع .

٢ - متى كان الحكم لم يستظهر عناصر المصادفة التي تسبغ على المكان وصف العمومية وقت ارتكاب الفعل الفاضح المخل بالحياء ، ولم يبين إن كان الطاعن قد اتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع مشاهدة الفعل من الخارج ، أو أنه قصر في اتخاذها ولم يتحقق إن كان باستطاعة الشهود رؤية الفعل في هذا الوقت المتأخر من الليل لو لم يعمدوا إلى النظر من ثقب الباب أو تسلق النافذة أو السور ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في بيان ركن العلانية التي يتطلبها القانون في هذه الجريمة بما يوجب نقضه .

٣ - لئن كان العيب الذي شاب الحكم يتصل بالطاعن ومتهمة أخرى لم تقرر بالطعن - إلا أنه لا محل لإعمال حكم المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لأن هذه المتهمة وإن استأنفت الحكم الابتدائي الصادر ضدها إلا أن استئنافها كان بعد الميعاد القانوني وقضت المحكمة بعدم قبوله شكلا ، والمحكمة الاستئنافية لا تتصل بموضوع الدعوى إلا إذا كان الاستئناف مقبولا شكلا .

٤ - أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وأن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، كما نصت المادة ٣١٢ من القانون المشار إليه على أن الحكم

يبطل نخلوه من الأسباب ، وإذ كان ذلك وكان البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه خلا من الأسباب التي استندت إليها المحكمة في تأييد الحكم المستأنف بالنسبة لجريرة استعمال القوة التي دان الطاعن بها ، فلا هو اخذ بالأسباب الواردة في الحكم المستأنف ولا جاء بأسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه يكون باطلا ويتعين نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٦٦ بدائرة بندر الفيوم - الأول (الطاعن) والثانية : فعلا علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء على النحو المبين بالمحضر . الأول : استعمل القسوة مع المتهم الثالث اعتمادا على وظيفته وأحدث به آلاما تمثلت في الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي . الثالث : تعدى على المتهم الأول وهو مستخدم عمومي أثناء تأديته وظيفته وصاحب هذا التعدي ضرب أحدث به الاصابات الميينة بالتقرير الطبي . وطلبت عقابهم بالمواد ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ٢٧٨ من قانون العقوبات . ومحكمة بندر الفيوم الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانية والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثالث بحبس المتهم الأول شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ عن التهمة الأولى وتغريمه مائتي قرش عن التهمة الثانية وحبس المتهم الثانية شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لإيقاف التنفيذ وبراءة المتهم الثالث مما أسند إليه . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة الفيوم الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا (أولا) بعدم قبول الاستئناف المرفوع من التهمة الثانية شكلا لرفعه بعد الميعاد (ثانيا) بقبول الاستئناف المرفوع من المتهم الأول شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن (المتهم الأول) في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الفعل الفاضح العلني واستعمال القسوة قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه اعتبر غرفة الاستقبال في المستشفى محلا عاما تتوفر فيه العلانية المشترطة في القانون رغم أنها لا تتوافر بالنسبة لها إذ حسبما قرر الشهود فإن الحادث وقع في منتصف الليل والمستشفى مغلق والمرضى نيام وكان الطاعن قد أغلق باب حجرة الاستقبال مما دفع الشاهدين حسنى قرنى وقرنى جلال إلى تسلق السور ليريا عن طريق النافذة ما يجري بداخل الحجرة وهو طريق غير طبعى لرؤية الفعل الفاضح ما كان يتوقعه الطاعن فلا ينطبق على الواقعة نص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات . هذا ولم يبين الحكم في أسبابه واقعة استعمال القسوة ولم يستظهر أركانها ولم يورد الدليل على ارتكابها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن أحد المرضى بمستشفى الفيوم اتجه في الساعة ١١ و ٣٠ من مساء يوم الحادث إلى دورة المياه بالمستشفى فشهد امرأة بحجرة الاستقبال تجلس مع الطاعن وعند عودته وجد باب الغرفة مغلقا فنظر من ثقب الباب وشاهد الطاعن يواقع تلك المرأة فارتقى النافذة وتمكن من رؤية الفعل كاملا فأخطر زميلين له من المرضى قدم أحدهما مسرعا ورأى الفعل من ثقب الباب ثم ارتقى السور وشاهد الفعل بحالة أوضح أما ثانيهما فقد قدم متأخرا فرأى المتهمين أثناء إرتداء كل منهما سروال . وقد اعتدى الطاعن على الشاهد الأول بالضرب عندما أشهد عليه مرضى القسم فحدث بكل منهما إصابة . ثم عرض الحكم إلى ركن العلانية في جريمة الفعل الفاضح واستظهره في قوله ” وحيث إن الفقه والقضاء قد استقر على أن غرفة الاستقبال في مستشفى عام هي محل عام وتكون العلانية قد توفرت “ . لما كان ذلك ، وكان المكان العام بالمصادفة — كالمستشفيات — هو بحسب الأصل مكان قاصر على أفراد أو طوائف معينة ولكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الاتفاق فتمتحق العلانية في الفعل الفاضح الخل بالحياة وقت اجتماع الجمهور بالمكان

ولو لم يره أحد أما في غير هذا الوقت فإنه يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح أحد أصحاب المكان أو نزلائه أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم إحتياط الفاعل ، فإذا اتخذ الفاعل كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الاطلاع على ما يدور بالداخل إنتفى تحقق العلانية حتى ولو اقتضح الفعل نتيجة حادث قهري أو بسبب غير مشروع . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر عناصر المصادفة التي تسبغ على المكان وصف العمومية وقت ارتكاب الفعل الفاضح المخل بالحياء ، ولم يبين إن كان الطاعن قد اتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع مشاهدة الفعل من الخارج أو أنه قصر في اتخاذها ولم يتحقق إن كان باستطاعة الشهود رؤية الفعل في هذا الوقت المتأخر من الليل لو لم يعمدوا إلى النظر من ثقب الباب أو تسلق النافذة والسور ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في بيان ركن العلانية التي يتطلبها القانون في هذه الجريمة بما يوجب نقضه . وجدير بالذكر أنه وإن كان العيب الذي شاب الحكم يتصل بالمحكوم عليها الثانية التي لم تقرر بالطعن — إلا أنه لا محل لإعمال حكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لأن هذه المتهمه وإن استأنفت الحكم الابتدائي الصادر ضدها إلا أن إستئنافها كان بعد الميعاد القانوني وقضت المحكمة بعدم قبوله شكلا والمحكمة الإستئنافية لا تتصل بموضوع الدعوى إلا إذا كان الإستئناف مقبولا شكلا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أوجبت أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وأن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه كما نصت المادة ٣١٢ من القانون المشار إليه على أن الحكم يبطل لخلوه من الأسباب . ولما كان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه خلا من الأسباب التي استندت إليها المحكمة في تأييد الحكم المستأنف بالنسبة للجريمة الثانية الخاصة باستعمال القوة التي دان الطاعن بها ، فلا هو أخذ بالأسباب الواردة في الحكم المستأنف ولا جاء بأسباب تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها فإنه يكون باطلا . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ومحمد نور الدين حويس ، وصبر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(٢٣٠)

الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٣٨ القضائية

عقوبة . " تطبيقها " . " تعددها " . إرتباط . هرب المقبوض عليهم .
مقاومة الموظفين . سرقة . موظفون عموميون . حكم . " تسببه . تسبب
معيب " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون " .

عدم صريان حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات على جريمة المادة ١٣٨ من ذات القانون .
وجوب تعدد عقوبات من هرب بعد القبض عليه قانونا إذا صحب الهرب استعمال القوة أو جريمة
أخرى .

الرقيب بالشرطة . موظف عام .

دلت المادة ١٣٨ من قانون العقوبات فى صريح عبارتها وواضح دلالتها
على أن الشارع قد استثنى من الخضوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢
من قانون العقوبات جريمة هرب المقبوض عليهم إذا كان الهرب مصحوبا
بالقوة أو بجريمة أخرى ، فتعدد العقوبات على الرغم من الارتباط ووحدة
الفرض . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المتهمين بجريمة الهرب
بعد القبض عليهما قانونا ، وكانت جريمة الهرب مضمومة بجناية استعمال القوة
مع موظف عام هو الرقيب المكلف بتوصيلهما إلى قسم الترحيلات وبمجنحة
سرقة القيد الحديدى فقد كان لزاما على المحكمة أن تقضى بعقوبة من كل من هذه
الجرائم المرتبطة بالتطبيق لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ المشار إليها ،
أما وقد خالفت هذا النظر وأعملت فى حقهما المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات
وقضت على كل منهما بعقوبة واحدة هى المقررة للجريمة المنصوص عليها فى

المادة ١/١٣٧ مكررا من ذلك القانون ، فلان احكما يكون معينا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون والقضاء بالعقوبة المقررة قانونا لكل من جريمتي الهرب والسرقة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدتهما بأنهما في يوم ٨ أبريل سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز دشنا محافظة قنا (أولا) استعمالا للقوة والعنف مع موظف عام هو الرقيب أول عبدالرحمن محمد عيسى بقسم الترحيلات بأسبوط ليحملاه بغير حق على الإمتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته هو توصيلهما من قسم الترحيلات بأسبوط إلى قسم ترحيلات قنا وذلك بأن إعتديا عليه بالضرب وأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتهدير الطبي والتي تقرر لإلاجها مدة أقل من عشرين يوما وبلغا بذلك مقصدهما وتمكنا من الهرب (ثانيا) هربا بعد القبض عليهما قانونا (ثالثا) سرقا القيد الحديدي المبين الوصف والقيمة بالمحضر المملوك لوزارة الداخلية حالة كونهما عاثرين . وطابت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للواد ١/١٣٧ مكررا و ٣/٤٩ و ١/١٣٨ و ٣-١٧/٥ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت بحضور يا عملا بمواد الإتهام والمادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل فطعننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دان المطعون ضدتهما بجريمة استعمال القوة والعنف مع موظف عام ليحملاه بغير حق على الإمتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته وهو توصيلهما من قسم ترحيلات أسبوط إلى قسم ترحيلات قنا كما دانهما أيضا بجريمتي الهرب بعد القبض عليهما قانونا وسرقة القيد الحديدي وأوقع عليهما عقوبة واحدة إعمالا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات مع أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٨

تقضى بتعدد العقوبات إذا كانت جريمة الهرب مصحوبة بالقوة أو بجريمة أخرى ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بما يوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه دان المطعون ضدهما بجناية استعمال القوة المنصوص عليها في المادة ۱/۱۳۷ مكرر (۱) من قانون العقوبات وبجنيحتي الهرب بعد القبض والسرقه المنصوص عليهما في المادتين ۱۳۸ و ۳۱۷/ ۵ من القانون المشار إليه وأعمل في حقهما المادة ۳۲ من قانون العقوبات بأن أوقع عليهما عقوبة الجريمة الأشد للارتباط القائم بين الجرائم الثلاث . لما كان ذلك ، وكانت المادة ۱۳۸ من قانون العقوبات إذ نصت على " أن كل إنسان قبض عليه قانونا فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . فإذا كان صادرا على المتهم أمر بالقبض عليه وإيداعه في السجن وكان محكوما عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرية . وتعدد العقوبات إذا كان الهرب في إحدى الحالتين السابقتين مصحوبا بالقوة أو بجريمة أخرى " فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن الشارع قد استثنى من الخضوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ۳۲ من قانون العقوبات جريمة هرب المقبوض عليهم إذا كان الهرب مصحوبا بالقوة أو بجريمة أخرى فتعدد العقوبات على الرغم من الارتباط ووحدة الغرض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضدهما بجريمة الهرب بعد القبض عليهما قانونا ، وكانت جريمة الهرب مصحوبة بجناية استعمال القوة مع موظف عام هو الرقيب المكلف بتوصيلهما إلى قسم ترحيلات قنا وبجنيحة سرقه القيد الحديدي فقد كان لزاما على المحكمة أن تقضى بعقوبة عن كل من هذه الجرائم المرتبطة بالتطبيق لحكم الفقرة الثالثة من المادة ۱۳۸ المشار إليها . أما وقد خالفت هذا النظر وأعملت في حقهما المادة ۳۲/ ۲ من قانون العقوبات وقضت على كل من المطعون ضدهما بعقوبة واحدة هي المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ۱/۱۳۷ مكررا (۱) من ذلك القانون ، فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون والقضاء بالعقوبة المقررة قانونا لسكل من جريمتي الهرب والسرقه .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عباس العراوى ، ومحمود
عطيفه .

(٢٣١)

الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) هنك عرض . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببه .
تسبب غير معيب " .

(أ) الركن المادى فى جريمة هنك العرض . ما هيته ؟

(ب) ما هيته القوة فى جريمة هنك العرض ؟

(ج) تهدي الحكم استقلالا من ركن القوة فى جريمة هنك العرض .
غير لازم .

١ - يتحقق الركن المادى فى جريمة هنك العرض بوقوع أى فعل مغل
بالحياء العرضى للجنى عليه ويستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من صوراته
وينحدر ما طرفة الحياء عنده من هذه الناحية . ولما كان الحكم المطعون به
قد أثبت أن الطاعن حاول حصر ملابس الجنى عليه عنه دون رضاه حتى كشف
جزءا من جسمه ولما أن أعاد الجنى عليه ملابسها كانت أمسك المتهم بيده
على غير رضاه ووضع فيها قبله حتى أمنى ، وكانت تذو الملامسة - وإن لم تقع
فى موضع يعد عورة - فيها من التحش والتدش بالحياء العرضى بما يكفى لتوافر
الركن المادى للجريمة ، فإن ذلك مما يتحقق به أركان جريمة هنك العرض بها
هى معرفة به فى القانون .

هذا المبدأ مقرر أيضا فى الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٥٨
بمجموعة المكنب الفنى السنة التاسعة العدد الأول ص (٢٩٨) .

- ٢ — لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية بل يكفي إتيان الفعل الماس أو الخادش للحياء العرضي للمجنى عليه بغير رضائه .
- ٣ — لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القوة في جريمة هتك العرض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢ فبراير سنة ١٩٦٧ بدائرة بندر بنى سويف محافظة بني سويف : هتك عرض محمد عبد الفتاح مصطفى الذى لم يبلغ من العمر ستة عشر سنة كاملة بالقوة بأن أبرز له قضيبه وطلب منه الفسق به وحاول حصر ملابسه عنه فرفض فأتمسك بيد المجنى عليه بغير رضاه ووضع قضيبه بها حتى أمني وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بني سويف قضت بحضورها بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٦٨ عملاً بالمادتين ١/٢٦٨ — ٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة هتك عرض بالقوة قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأن الفعل الذى اقترفه الطاعن بوضعه قبله في يد المجنى عليه لا يعد من قبيل أفعال هتك العرض لأنه لم يستطل إلى جزء من جسمه يعد عورة . كما لم يستظهر الحكم ركن القوة في صورة واضحة . هذا إلى أن أقوال الشهود لا تؤدي إلى ثبوت الواقعة قبل الطاعن لما شابها من تناقض ، كما أن أقوال المجنى عليه نفسه تنفى عن الطاعن استعماله للقوة أو العنف في ارتكابه الفعل المكون للجريمة وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله أنها "تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢ بدائرة بندر بنى سويف ، كان المجنى عليه الذى لم يبلغ من العمر ستة عشر سنة كاملة .. يسير في الطريق صحبة شقيقه الذى يبلغ من العمر تسع سنوات فالتقى بالمتهم الذى دعاه لحضور حفل في شارع منيرة عزى عند نادى المعلمين ثم اصططحبه وشقيقه إلى حفل مجاور للسكان الشعبية ، وهناك راوده على ارتكاب الفحشاء معه مقابل مبلغ خمسة قروش فأبى وحاول حصر ملابسه عنه دون مرتضاته حتى كشف جزءا من جسمه فرفض وأعاد المجنى عليه ملابسه كما كانت فكشف المتهم عن قبله وطلب منه أن يمسك به فامتنع فما كان من المتهم إلا أن أمسك بيد المجنى عليه بغير رضاه ووضع قبله بها حتى أمني . لما كان ذلك ، وكان الركن المادى في جريمة هناك العرض يتحقق بوقوع أى فعل مخل بالحياء العرضى للمجنى عليه ، ويستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراتها ويندش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن حاول حصر ملابس المجنى عليه عنه دون رضاه حتى كشف جزءا من جسمه ، ولما أن أعاد المجنى عليه ملابسه كما كانت أمسك المتهم بيده على غير رضاه ووضع فيها قبله حتى أمني ، وكانت هذه الملامسة — وإن لم تقع في موضع يعد عورة — فيها من الفحش والحدش بالحياء العرضى بما يكفى لتوافر الركن المادى للجريمة ، فإن ذلك مما يتحقق به أركان جريمة هناك العرض كما هي معرفة به في القانون ، ويكون النعى على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في جريمة هناك العرض بالقوة استعمال القوة المادية ، بل يكفى إتيان الفعل الماس أو الحدش بالحياء العرضى للمجنى عليه بغير رضائه ، وكان للحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه المادى على المجنى عليه ، ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن راود المجنى عليه على ارتكاب الفحشاء فأبى ثم حاول حصر ملابسه عنه حتى كشف جزءا منها فأعادها المجنى عليه إلى ما كانت عليه ، وأنه لما أن مرض الطاعن عليه أن يمسك قبله فامتنع ، أمسك الطاعن بيد المجنى عليه على غير رضاه ووضع فيها قبله حتى أمني ، فإن هذا الذى أثبته الحكم كاف لإثبات توافر ركن القوة ولا يلزم أن يتحدث الحكم عنه إستقلا متى كان فيما أورده من وقائع وظروف

ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بحرمة هتك عرض بالقوة التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجني عليه وشقيقه .. ووالدهما ...، وسناء يوسف أحمد وأنعام محمد جبريل وكان قد أوردتها بما لا تناقض فيه ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . فإن ما يثيره الطاعن في شأن تناقض أقوال الشهود وعدم كفايتها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد مبري ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حزاوي ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل ، وأنور خلف .

(٢٣٢)

الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) إثبات . "شهادة" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

(١) إحالة الحكم في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال
شاهد آخر . لا تعيه ما دامت أقوالهم متفقة .

(ب) عدم إيراد الحكم تفصيلات معينة اختلف فيها الشهود . لا يعيبه .

(ج) حق محكمة الموضوع في الاعتماد على ما تظن إليه من أقوال
الشاهد وإطراح ما عداها .

(د) عقوبة . "عقوبة مبررة" . قتل عمد . "نية القتل" . حكم .
"تسبيبه . تسبيب غير معيب" . نقض . "المصاحبة في الطعن" .

عدم جدوى النعى على الحكم عدم استظهاره قصد القتل . ما دامت العقوبة مبررة .

(هـ) أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعي" . محكمة الموضوع . "سلطانها
في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي" . حكم . "تسبيبه . تسبيب
غير معيب" .

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي .

١ - لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال
شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة فيما استند إليه الحكم منها وما دام أن الطاعن
لا ينازع في سلامة هذا الإسناد .

- ٢ — لا يؤثر في سلامة الحكم اختلاف الشهود في تفاصيل معينة لم يوردها، وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد إطراحها .
- ٣ — لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها .
- ٤ — لامصاحبة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور في استظهار قصد القتل ما دامت العقوبة المفضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .
- ٥ — من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلامعقب مادام استدلالها سليما يؤدي إلى ما انتهى إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه في يوم ٨ مايو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز فوه محافظة كفر الشيخ : شرع في قتل حافظ عبد القادر زغلول عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدس كان يحمله قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو تدارك المجنى عليه بالعلاج . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام . فقور بذلك ، وادعى مدنيا حافظ عبد القادر زغلول (المجنى عليه) وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٨٠٠ ج على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بحضور يا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنتين والزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية المناسبة لهذا المبلغ وثلاثة جنهيات مقابل أتعاب المحاماه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الشروع في القتل العمدا قد شابه قصور في التسيب وانطوى على خطأ في تطبيق

القانون ، ذلك بأن الحكم استند في إدانة الطاعن إلى أقوال شهود عديدين إلا أنه لم يورد سوى مؤدى شهادة بعضهم نقلا عن قائمة شهود الإثبات دون أن يذكر فوى أقوال الباقيين مكتفيا بالقول أنها لا تخرج عن مضمون شهادة الشهود الذين أورد شهادتهم على الرغم من أن أقوال بعضهم جاءت سماعية نقلا عن المجنى عليه . كما لم يبين الحكم قصد القتل بيازا وأيا يستدل منه على انصراف نية الطاعن إلى إزهاق روح المجنى عليه ، وأغفل بيان ظروف الواقعة مع أنها تدل على عدم توافر هذه النية — ثم إن الحكم أقام قضاءه بانتفاء قيام حالة الدفاع الشرعى على معيار موضوعى مع أن الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيه الظروف الدقيقة التى أحاطت بالطاعن وقت رد العدوان .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لحرمة الشروع فى القتل العمد التى دين الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مردودة إلى أصلها الصحيح ومن شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من اعتماده فى إدانته على شهادة بعض الشهود دون أن يذكر مؤدى شهادتهم مردودا بأنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال الشهود إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة فيما استند إليه الحكم منها وما دام أن الطاعن لا ينازع فى سلامة هذا الإسناد . ولا يؤثر فى هذا النظر إختلاف الشهود فى تفاصيل معينة لم يوردها الحكم ، ذلك بأن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفى عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد إطراحها . أما القول بأن الحكم عند تحصيله أقوال الشهود قد نقلها عن قائمة شهود الإثبات فإنه نعى فى غير محله ما دام أن الطاعن لا يمارى فى صحة ما أوردته الحكم من مؤدى هذا الدليل ولا يجحد أنه يلتزم مع أقوال هؤلاء الشهود الثابتة فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم بالقصور فى إستظهار قصد القتل ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد . ولما كان الثابت بالأوراق أن الجرح الذى أحدثه الطاعن عمدا بالمجنى عليه قد أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على

عشرين يوما ، وكانت العقوبة المحكوم بها — وهي الحبس مع الشغل مدة سنتين تدخل في نطاق العقوبة المقررة بحرمة الضرب العمد المنطبقة على المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات ، فإنه لا جدوى من إثارة ذلك النعى لأن مصلحة الطاعن متفنية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن في دفاعه من قيام حالة الدفاع الشرعى ورد عليه في قوله : ” وحيث أن ما تمسك به الدفاع عن المتهم — الطاعن — من أنه كان في حالة دفاع شرعى مردود بأن الثابت في الأوراق أن المتهم هو الذى تصدى للجنى عليه على إثر نزوله من القطار ومعه العمال المرافقين له وطلب منه أن يذهب في صحبته إلى مصنع الطوب الذى يعمل فيه للعمل هناك فلما رفض الجنى عليه طلبه حصلت بينهما مشادة كلامية أعقبها تماسكهما وفي أثناء ذلك أطلق المتهم عيارا ناريا على الجنى عليه من المسدس الذى أخرجه من جيبه دون أن يحصل من الجنى عليه أو من أى من العمال مرافقيه أى تعد على المتهم سوى ذلك التماسك بالأيدي الذى حصل بينه وبين الجنى عليه وقد زعم المتهم في التحقيقات أن الجنى عليه إعتدى عليه بمطواة في الناحية اليسرى من صدره وأن بعض الأشخاص التفوا حوله واعتدوا عليه بالضرب بعضى على ظهره ولكن التقرير الطبى الشرعى كذبه فيما إدهاه إذ ثبت منه أنه شوهد بالمتهم جرح قطعى سطعى واقع مقابل عظمة الترقوة اليسرى على يسار الخط المتوسط بحوالى ٥ سم وأن ذلك الجرح بطول ١,٢٥ سم رأسى الوضع ويميل إلى أسفل ويمين مع تقوس طفيف وأنه لم يتبين به أية آثار إصابة أخرى وأن الجرح السالف الوصف يحدث من آلة صلبة ذات حافة حادة كسكين أو مطواة أو ما أشبه وأنه نظرا لصغر حجم الجرح وسطحيته ووجوده في مكان في متناول اليد فإنه من الممكن إفتعاله “ وما أثبتته الحكم فيما تقدم سائغ وكاف لتبرير ما إنتهى إليه من نفي قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، ذلك بأنه من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ما دام إستدلالها سليما يؤدي إلى ما إنتهى إليه كما هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

جلسة . ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢٣٣)

الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) نصب . جريمة . " أركان الجريمة " . حكم . " تسببه .
 تسبب غير معيب " . إثبات " . إثبات بوجه عام .
 شهادة " .

(١) متى يتوافر ركن الاحتيال في جريمة النصب ؟

(ب) كفاية اعتناء الحكم على أقوال لا مطمئن عليها .

(ج) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . حكم . " تسببه
 تسبب غير معيب " محكمة الموضوع .

النهي على المحكمة قمودها على الرد على دفاع لم يبد أمامها أو عن تحقيق لم يطلب منها غير
 مقبول .

١ - إذا كان ما أثبتته المحكمة في حق المتهم أنه توصل عن طريق المتهمين
 الأول والثاني إلى الاستيلاء على الجبن المودع بالشركة لحساب الجنى عليه بواسطة
 إيصال مزور على هذا الأخير ، فإن ذلك يتوافر به ركن الاحتيال في جريمة
 النصب كما هو معروف به في القانون .

٢ - متى كانت المحكمة لم تعول في إدانة الطاعن على أقوال صاحب الشركة
 وإنما اعتمدت على أقوال المتهم الثاني وشاهده ، وكان الطاعن لم يوجه أى

مطمن على أقوالهما، فإن ما يدعيه الطاعن من وجود سوء تفاهم بينه وبين صاحب الشركة المذكور لا ينال من سلامة الحكم .

٣ - لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة باب الشعرية محافظة القاهرة: توصلوا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على كمية الجبن المبينة بالمحضر وصفا وقيمة والملوك لأخنوخ بشاى وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروته وذلك بايهام المبدعور مرنى صادق حنا الذى كانت البضاعة فى عهده بواقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وذلك بأن تقدم إليه الأول زاعم أن موافد إليه من قبل الثانى لإستلام الجبن والذى أقنعه قبل ذلك أنه اشتراه من الثالث وتمكنوا به - هذه الوسيلة من الاستيلاء على هذه الأشياء . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح باب الشعرية الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم الثالث (الطاعن) أربعة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وبراءة المتهم الأول والثانى من التهمة المسندة إليهما . فاشتأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل . فطعن وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة النصب قد أخطأ فى تطبيق القانون كما أخطأ فى الاسناد وشابه قصور فى التسييب وإخلال

بحق الدفاع ، ذلك بأنه اعتبر الواقعة نصيبا بإستعمال طرق إحتيالية في حين أنه لا توجد ثمة وسائل إحتيالية لها مظاهر خارجية لأن تنظيم نظمى دوس يعرف الطاعن ويعرف إسمه ولا يمكن أن يتخدع بورقة صادرة منه والتكييف الصحيح للواقعة أنها تكون جريمة تزوير ورقة عرفية وإستعمال ورقة مزورة ، وقد نسب الحكم إلى الطاعن أنه لم ينل من كل من شهود الإثبات مع أن الطاعن ذكر صراحة وجود سوء تفاهم بينه وبين صاحب الشركة ، كما أشار الطاعن في دفاعه إلى أنه موظف وليس تاجرا وأن تنظيم نظمى دوس يعرف ذلك كما يعرف إسمه لأنه عميل مع الشركة مما لا يتصور معه أن يقبل منه إيصالا يحمل إسم آخر ، وقرر أنه يطعن بالتزوير في هذا الإيصال غير أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع ولم تحقق واقعة التزوير .

وحيث إن الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن يعمل بشركة مصر لخازن التبريد وقد أوهم تنظيم نظمى دوس بأنه يودع جيبنا بالشركة بأسماء وهمية وأعطاه إيصالا مزورا باسم ملاك أخنوخ بشاى أحد عملاء الشركة لاستلام كمية من اللبن المودعة باسم هذا الأخير فأعطى الإيصال بدوره إلى محمد أحمد عبد اللطيف وكلفه باستلام كمية اللبن المثبتة به وبعد أن قام المذكور باستلام هذه الكمية إشتري تنظيم نظمى دوس جزءا منها وسلم الباقي إلى الطاعن ، وقد عرض الحكم لثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن بقوله ” وحيث إنه بالنسبة للمتهم الثالث فالدليل قائم قبله من أقوال المتهم الثانى وشاهده الذى أكد أن المتهم إتخذ طرقا إحتيالية مستغلا موقعه كموظف بالشركة من شأنها الإيهام بأنه صاحب هذا اللبن ثم قدم لهما إيصالا مزورا ما كان ليصل إلى يد المتهم الثانى إلا عن طريق المتهم الثالث وقد توصل بكل هذه الطرق إلى الاستيلاء على اللبن المملوك لملاك أخنوخ ولم تبد دفاعا منه على الإطلاق ولم ينل من أى من كل هؤلاء الذين أشاروا إليه بأصبع الاتهام بأى نيل مما يستوجب معاقبته طبق مواد الاتهام “ . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم في حق الطاعن من أنه توصل عن طريق المتهمين الأول والثانى إلى الاستيلاء على اللبن المودع بالشركة لحساب ملاك أخنوخ بواسطة إيصال مزور على هذا الأخير يتوافق به ركن الاحتيال في جريمة النصب كما هو معروف به

في القانون ، وكانت المحكمة لم تعول في إدانة الطاعن على أقوال صاحب الشركة وإنما اعتمدت على أقوال المتهم الثاني وشاهده وكان الطاعن لم يوجه أى مطعن على أقوالهما . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يشر إلى الدفاع الذى نوه عنه بأسباب طعنه بشأن التشكيك في أقوال المتهم الثانى فظيم نظمى دوس ولم يثر شيئا من تزوير الإيصال أو يطلب تحقيقا ما ومن ثم فإنه لا يقبل منه أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو ينعى عليها . قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المصم حمزاوى ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد خلف .

(٢٣٤)

الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) تفتيش . ” إذن التفتيش . تنفيذه “ . نيابة عامة . مأمورو
الضبط القضائي . مواد مخدرة .

(أ) صدور أمر التفتيش لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو يتدبه .
صحة التفتيش الذى يجريه أى من هؤلاء . ما دام أن الإذن بالتفتيش
لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات .

(ب) نذب مأمور الضبط — الذى استصدر إذن التفتيش — زميله كتابة .
غير لازم . كفاية النذب الشفوى .

(ج) للمأمور الضبط المندوب بالذات لإجراء التفتيش إصطحاب من يشاء من
زملائه أو رجال القوة العامة لمعاونه فى تنفيذه . صحة التفتيش الذى
يجريه أى من هؤلاء تحت إمرائه .

١ — من المقرر فى القانون أنه إذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة
لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو يتدبه ، فإن انتقال أى من هؤلاء لتنفيذه
يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه فى حدود الأمر الصادر من النيابة والذى
مخول كلا منهم سلطة إجرائه ، ما دام أن من إذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم
بتنفيذه واحد معين بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه بالإجازة
إلى غيره .

٢ — لا يشترط أن يكون مأمور الضبط الذى استصدر إذن التفتيش قد ندب زميله كتابة أسوة بالأمر الصادر من النيابة نفسها بل يجوز أن يكون الندب شفاهة .

٣ — من المقرر أن النيابة العامة إذا ندبت أحد مأمورى الضبط بالذات لإجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته فى تنفيذه ، ويكون التفتيش الذى يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه كأنه حاصل منه مباشرة فى حدود الأمر الصادر بندبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز أسيوط محافظة أسيوط : أحرز جواهر مخدرة (أفبونا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وكان ذلك بقصد الإتجار . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٤ — ٢ و ٣٦ و ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول المرافق ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضوريا بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦٨ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه مع مصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس البراءة على ما قال به من بطلان التفتيش لإجرائه ممن لم يندب له من مأمورى الضبط القضائي على الرغم مما هو ثابت من أن الأمر بالتفتيش قد صدر لمعين من مأمورى الضبط أو لمن يندبه أو يعاونه من هؤلاء وأن من تفذه كان مصاحبا لمن استصدر الأمر به مما يجعل تنفيذه صحيحا لإجرائه باسم السلطة الآمرة وفى حدوده ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون واجب النقض .

وحيث إن الثابت من مـدونات الحكم المطعون فيه أن النقيب عبد الجواد محمد محمود تقدم للنيابة العامة طالبا الإذن بتفتيش متهمين ثانيهما المطعون ضده فصدر الأمر من النيابة العامة له أو لمن يماونه أو يندبه بتفتيش الطاعن والمتهم الآخر فندب هذا زميله الملازم أول شوكت دويدار لتنفيذ الإذن فيما يتعلق بالمأذون بتفتيشه الثاني . إلا أن الحكم أبطل التفتيش قولا بإجرائه ممن لم يندب له لأن قرار النـدب ينصرف إلى المتهم الآخر باعتباره المأذون بتفتيشه الثاني بحسب ترتيب ورود اسمه في أمر التفتيش . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في القانون أنه إذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو يندبه ، فإن انتقال أى من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الأمر الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة إجرائه ، مادام أن من أذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه بالإجازة إلى غيره كما لا يشترط أن يكون مأمور الضبط الذي استصدره قد ندب زميله كتابة أسوة بالأمر الصادر من النيابة نفسها بل يجوز أن يكون النـدب شفاهة . هذا إلى أن البين من مـدونات الحكم نفسه أن المأمور بالتفتيش قد ندب زميله كتابة لتنفيذه على شخص المتهم الذي كان ترتيبه الثاني في محضر التحرى المقدم منه إلى النيابة العامة لاستصداره الأمر بالتفتيش والذي خالف الترتيب الذي صدر به الأمر ، مما يجعل تنفيذه صحيحا بحسب الشخص المقصود بإيقاعه عليه . ومن ناحية أخرى فإنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن مأمور الضبط الذي قام بتنفيذ الإذن كان في صحة مأمور الضبط الذي استصدره ووقع التفتيش تحت إشرافه ، ومن المقرر أن النيابة العامة إذا ندبت أحد مأموري الضبط بالذات لإجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه ، ويكون التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه كأنه حاصل منه مباشرة في حدود الأمر الصادر بـندبه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أبطل التفتيش على غير سند من القانون ، وحجب نفسه عن النظر في الدليل الذي أسفر عنه تنفيذه ، ومن ثم فإنه يكون واجب النقض ، ويكون متعيينا مع النقض الإحالة .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبري ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوي ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفتي ، وأنور أحمد خلف .

(٢٣٥)

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ ق

(١ ، ب) سلاح . عقوبة . ” تطبيقها “ . ظروف مشددة . ظروف مخففة .
رد اعتبار . قانون . ” سريانه “ . ” إلغاؤه “ . حكم . ” تسببيه “ .
تسبيب معيب “ .

(١) نطاق المادة ٢٦/٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ؟
رد الاعتبار القضائي والقانوني . مدته . أثره .
عدم نسخ قانون الاسلحة والنخائر لقانون الاجراءات الجنائية في شأن
رد الاعتبار .

(ب) متى يحكم على محرز السلاح الناري بغير ترخيص بعقوبة الأشغال
الشاقة المؤبدة .

جواز إلتقاص عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى السجن مند لإعمال
المادة ١٧ مقوبات .

(ج) وصف التهمة . ” تعديله “ . ظروف مشددة . دفاع . ” الاخلال
بحق الدفاع . ما يوفره “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تعديل
وصف التهمة “ .

حق المحكمة في تعديل التهمة بإضافة ما يثبت لها من ظروف مشددة .
وجوب تنبيه المتهم عند تعديل التهمة ، ومنحه أجلا لتحضير دفاعه
إن طلب ذلك .

١ — إن المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ تقضى بمعاينة من يجوز أو يحوز سلاحا ناريا أيا كان نوعه بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرة (ب) من المادة السابقة بأن سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية بصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة، إلا إذا كان قد رد اعتباره عنها بحكم قضائي أو بحكم القانون بانقضاء اثنتي عشرة سنة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة طبقا للمادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية، وإذا تعددت العقوبات المحكوم بها أسندت المدة إلى أحدث الأحكام وفقا للمادة ٥٥١ من القانون المذكور. والذي لم ينسخه قانون الأسلحة والذخائر في شأن الآثار المترتبة على رد الاعتبار بنوعيه القانوني والقضائي .

٢ — متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة لقتل بتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٥١ في قضية جنائية ثم حكم عليه بالأشغال الشاقة لأحرار سلاح بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ في جنائية أخرى قبل أن تنقضى المدة المقررة لرد الاعتبار بإسنادها إلى الحكم الأخير، فإن العقوبة التي كان يتعين توقيعها هي الأشغال الشاقة المؤبدة التي لا يجوز أن تنقص عن السجن عند إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات .

٣ — للمحكمة بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند إلى المتهم ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو المرافعة في الجلسة، ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور، على أن تنبه المتهم إلى هذا التغير وتمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد إن طلب ذلك، وإذا لم تفعل المحكمة ذلك بناء على ما إرتأته خطأ من إنقضاء المدة المقررة في القانون لرد الاعتبار فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعمون ضده بأنه في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز ملوى محافظة المنيا. أحرز بغير ترخيص سلاحين ناريين غير مششخصين "فردين" وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر بذلك. ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/١ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ من الجداول رقم ٢ الملاحق مع تطبيق المواد ١٧ و ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل ستة أشهر وتغريمه خمسمائة قرش ومصادرة السلاحين وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة ثلاث سنوات من اليوم. قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه عاقب المطعمون ضده عن جريمة إحراز سلاحين ناريين غير مششخصين بغير ترخيص بالحبس ستة أشهر وتغريمه خمسة جنيهات إعمالا لنص المواد ١/١ و ١/٢٦ و ٣٠ من قانون السلاح والمادة ١٧ من قانون العقوبات مع وقف التنفيذ طبقا للسادتين ٥٥ و ٥٦ من هذا القانون ، في حين أن المتهم سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة لقتل في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥١ في قضية الجناية رقم ٣٢٧ سنة ١٩٥٠ كلى المنيا ، وهذه العقوبة قائمة لم يلحقها رد الاعتبار بحكم القانون لصدور الحكم عليه بالأشغال الشاقة في الجناية رقم ٥٢ سنة ١٩٥٧ كلى المنيا في ٨/١٠/١٩٥٧ قبل انقضاء المدة المقررة لرد الاعتبار ، ومن ثم فإن العقوبة الواجبة التطبيق هي الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا للمادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ولا يجوز التزول بهذه العقوبة عن السجن ثلاث سنوات في حالة استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات .

وحيث إن المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ تقضى بمعاقبة من يحوز أو يحوز سلاحاً نارياً أياً كان نوعه بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرة (ب) من المادة السابقة بأن سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية بصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة إلا إذا كان رد اعتباره عنها بحكم قضائي أو بحكم القانون بانقضاء اثنتي عشرة سنة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة طبقاً للمادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا تعددت العقوبات المحكوم بها أسندت المدة إلى أحدث الأحكام وفقاً للمادة ٥٥١ من القانون المذكور والذي لم ينسخه قانون الأسلحة والذخائر في شأن الآثار المترتبة على رد الاعتبار بتوعيه القانوني والقضائي . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المطعون ضده سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة لقتل بتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٥١ في قضية الجنائية رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٥٠ كلى ثم حكم عليه بالأشغال الشاقة لإحراز سلاح في قضية الجنائية رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٧ كلى المنيا في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ قبل أن تنقضي المدة المقررة لرد الاعتبار بإسنادها إلى الحكم الأخير ، ومن ثم فإن العقوبة التي كان يتعين توقيعها هي الأشغال الشاقة المؤبدة التي لا يجوز أن تنقص من السجن عند إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم ، وكان للمحكمة بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند إلى المتهم ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو المرافعة في الجلسة ، ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور وكان عليها أن تنبه المتهم إلى هذا التغير ، وتمنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد إن طلب ذلك ، وهو ما لم تفعله المحكمة بناء على ما ارتأته خطأ من انقضاء المدة المقررة في القانون لرد الاعتبار ، فإن حكمها يكون معيباً بما يوجب النقض والإحالة .

العدد الثالث

السنة التاسعة عشرة

فهرس هجائي موضوعي عام

للاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(أولا) في النقابات

الصفحة	القاعدة	(ص) صحافة
		نقابة الصحفيين :
		من له حق الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية وفي تشكيل مجلس النقابة ؟
١	١ نقابات ع	(الطعن رقم ١ "نقابات" لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٦٨) ...
		(م) محاماه
		لجنة قبول المحامين :
		" الإجراءات أمامها "
		١ — عدم لزوم سماع أقوال طالب القيد بجدول المحامين إلا عند نظر طلبه ابتداء .
٧٨٢	٢ نقابات ع	(الطعن رقم ٢ "نقابات" لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٦٨) ...
		٢ — الفصل في مصاريف ورسوم طالب القيد بجدول المحامين . لم يتطلبه القانون .
٧٨١	٢ نقابات ع	(الطعن رقم ٢ "نقابات" لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٦٨) ...

الصفحة	القاعدة	
		شروط الإشتغال بالمحاماه :
		١ — شروط الإشتغال بالمحاماه ؟
٧٨٧	٣٤٣	(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٢ — اشتراط الحصول على شهادة " اليسانس " بالنسبة
		إلى رجال القضاء الشرعى لمزاولة مهنة المحاماه . فير لازم .
٧٩١	٣٤٤	(الطعن رقم ٤ " نقابات " لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		احتساب مدة العمل السابق في مدة المحاماة :
		مناط احتساب مدة العمل السابق عند احتساب مدة التمرين
		أو الإشتغال بالمحاماه أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية ؟
٧٨١	٣٤٢	(الطعن رقم ٢ " نقابات " لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		القيّد بجدول المشتغلين :
		١ — حق المحامي المقيّد بجدول المحامين أمام المحاكم الشرعية
		في طلب نقل قيده إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية .
٧٨٧	٣٤٣	(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٢ — حق رجال القضاء الشرعى المقيدين بجدول المحامين
		الشرعيين حتى ١٩٥٠ / ١٢ / ٣١ في القيد بجدول المحامين
		المشتغلين .
٧٩٥	٣٤٥	(الطعن رقم ٥ " نقابات " لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)

(ثانيا) في المواد الجنائية

القاعدة الصفحة

(أ)

اتفاق جنائي . إتلاف مزروعات . إثبات . إجارة .
 إجراءات المحاكمة . إحالة . أحوال شخصية . اختصاص .
 اختلاس أموال أميرية . إدارة محلية . إخفاء أشياء
 مسروقة . إرتباط . إساءة استعمال المواصلات التليفونية .
 أسباب الإباحة وموانع العقاب . إستئناف . إستجواب .
 إستدلال . إستيراد . إستيقاف . إستيلاء على مال للدولة
 بغير حق . إشتباه . إشتراك . أشخاص اعتبارية .
 إشكال في التنفيذ . إصابة خطأ . أطباء . إعانة غلاء
 معيشة . إعراف . إعدام . إعلان . أعمال تجارية .
 إقتران . إقراض بربا فاحش . إكراه . أمر إحالة .
 أمر بالأوجه . أمر حفظ . أوامر تكليف . أوامر
 عسكرية . إنتخاب . إنتهاك حرمة ملك الغير .
 أوراق رسمية .

اتفاق جنائي

راجع : بطلان .

(القائمة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ٢١٠٣١ ع ٣)

إتلاف مزروعات

تحقق جريمة إتلاف الزرع المنصوص عليها في المادة ٣٦٧
 عقوبات بتوافر القصد الجنائي العام .

(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ١٣٠٢ ع ٦٤٥

الصفحة	القاعدة	إثبات
		إثبات بوجه عام :
		١ - حق محكمة الموضوع في أن تجزئ أى دليل وتأخذ منه بما تطمئن إليه في حق متهم دون آخر .
٤٧	١٤١٠	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
٤٢٠	٢٤٨٢	(والظعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٧٢٩	٢٤١٤٧	(والظعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٢ - إنحسار الخطأ في الإسناد عن الحكم إذا أقيم على ماله أصل ثابت في الأوراق . ولم يخرج في الدليل عن فحواه .
٤٧	١٤١٠	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٣ - سلطة القاضي الجنائي في أن يأخذ من أى بيئة أو قرية يرتاح إليها دليلا لحكمه . مالم يقيد القانون . متى يتقيد القاضي الجنائي بقواعد الإثبات المدنية ؟
٤٧	١٤١٠	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
١٠٦٢	٢٤٢١٧	(والظعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)
		٤ - كفاية إتحاد نية أطراف الاتفاق على ارتكاب الفعل المتفق عليه لتحقيق الاشتراك . حق المحكمة في إستنتاج حصول الاشتراك من فعل لا حق للجريمة .
٤٧	١٤١٠	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٥ - تحقق المساهمة التبعية في الجريمة بوسيلة من وسائل الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٤ من قانون العقوبات .
٤٧	١٤١٠	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٦ - ثبوت قيام الضابط بإجراء باطل . عدم قبول الشهادة منه عليه .
١٢٤	١٤٢٣	(الظعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — ليس للقاضي القضاء بعلمه وإنما له الاستناد على المعلومات العامة .
١٢٤	١٤٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٠٩٥	٣٤٢٢٣	(والطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
١١٠٢	٣٤٢٢٥	(والطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦)
		٨ — المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي . عدم تقيده بدليل معين إلا إذا قيده القانون بذلك .
١٥٦	١٤٢٨	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٨١	١٤٣١	(والطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٥٦٢	٢٤١١١	(والطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٩ — تطابق مؤدى الدليل القولى مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم لصحة تسبيب الأحكام . كفاية أن يكون الدليلان غير متعارضين مما يستعصى على الملاءمة والتوفيق .
١٥٦	١٤٢٨	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		١٠ — الطعن بالتروير . ماهيته ؟ وسيلة دفاع وتطبيق خاص لحالة توقف الفصل فى دعوى جنائية على الفصل فى دعوى جنائية أخرى وفق الإجراءات المرسومة قانونا — ودون توسع فيها أو قياس عليها .
١٦٥	١٤٢٩	(الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		١١ — حق القاضي الجنائى فى عدم الأخذ بالدليل المستمد من أية ورقة رسمية .
١٦٥	١٤٢٩	(الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		١٢ — تقدير الدليل المستمد من محضر الجلسة من إطلاقات قاضى الموضوع .
١٦٥	١٤٢٩	(الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — إثبات التزوير ليس له طريق خاص .
١٨١	١٤٣١	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		١٤ — إثبات وقوع تزوير المحرر من المتهم يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزويره واستعماله .
١٨١	١٤٣١	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		١٥ — مرد إقتناع القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته ، إلى الأدلة المطروحة على بساط البحث بالجلسة . عدم انسحاب تقدير المحكمة الدليل في دعوى إلى دعوى أخرى .
٢٢٨	١٤٤١	(الطن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		١٦ — النص في القرارات الوزارية على إجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله . مقصود به الإرشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفة .
٢٢٨	١٤٤١	(الطن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		١٧ — لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة الدعوى ومناصرها .
٢٤٥	١٤٤٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
٧٢٩	٢٤١٤٧	(والطن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		١٨ — الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته ؟
		إثبات الاشتراك ؟
٣١١	١٤٥٨	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		١٩ — عدم جواز إدخال القاضى في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام عليها قضاءه أو بعدم صحتها حكما لسواه .
٣٣٤	١٤٦٢	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)

الدفعه	القاعدة	
		٢٠ — إقامة الحكم قضاء على مجرد رأي مجرر عن محضر الضبط . يعيبه .
٣٣٤	١٤٦٢	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
		٢١ — ثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة . لا يستلزم طريقة معينة من طرق الإثبات .
٤١٢	٢٤٧٨	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٢٢ — جواز الاستثناس بسبق اتهام المتهم في مثل الجريمة المسندة إليه بغض النظر عن مآل الحكم في تلك الاتهامات .
٤١٢	٢٤٧٨	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٢٣ — المرجع في إثبات العناصر الواقعية والقانونية للجريمة إلى محكمة الموضوع .
٤١٢	٢٤٧٨	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٢٤ — كفاية استظهار الحكم لنية القتل على نحو سائق وصحيح في القانون .
٤٢٤	٢٤٨١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٢٥ — كل إجراء يقوم به مأمور الضبط في سبيل الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها يعتبر صحيحا متبجا لأثره مالم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارقتها .
٤٣٨	٢٤٨٣	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٢٦ — تظاهر مأمور الضبط برغبته في شراء مخدر من المتهم وتقديم المتهم المخدر له . ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها . حق المحكمة في الأخذ بالدليل المستمد من ذلك الإجراء متى اطمأنت إلى حصوله .
٤٣٨	٢٤٨٣	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٧ — كون الجريمة هي التصرف القانوني ذاته دون الإخلال به ، يميز إثباته بطرق الإثبات كافة .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٢٨ — جواز إثبات التعامل في أوراق النقد المصرى من غير المقيم أو وكيله بجميع طرق الإثبات .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٢٩ — وقوع التصرف احتيالا على القانون . صحة إثباته بكل طرق الإثبات .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٣٠ — حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . مشروط بأن تكون قد أحاطت بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة .
٥١٤	٢٤٩٩	(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٣١ — وجوب تحقيق المحكمة ما يقدم إليها من أدلة الإثبات في الدعوى .
		إغفال المحكمة عنصرا جوهريا من عناصر دفاع المدعية المدنية ودليلا من أدلة الإثبات يعيب حكمها .
٥١٤	٢٤٩٩	(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٣٢ — لا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على اعترافه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .
٥٦٢	٢٤١١١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٣٣ — ليس للقاضى اللجوء في تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية . مثال .
٦٠٨	٢٤١٢١	(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ — كفاية أن تكون الأدلة كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها .
٦٤٥	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٣٥ — عدم الاعتداد بالأدلة المستمدة من التفتيش الباطل ، لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه . قضاء المحكمة بالبراءة من غير أن تبين رأيها في التفتيش الآخر الذي أدى إلى ضبط المخدر ومدى صلته بالتفتيش الذي أبطلته . يعيب الحكم بالقصور .
٦٦٩	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
٧٥٨	٢٤١٥٢	(والطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٣٦ — خطأ الحكم فيما لا تأثير له على سلامة استدلاله . لا يعيبه .
٦٧٣	٢٤١٣٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
١٠٨٦	٣٤٢٢٢	(والطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		٣٧ — جواز إثبات الجرائم على اختلاف أنواعها — بما فيها جرمي إحراز السلاح وذخيره — بكافة الطرق القانونية إلا ما استثنى بنص خاص .
٧٢١	٢٤١٤٦	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٣٨ — الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة .
٧٢٩	٢٤١٤٧	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
٨٧٨	٣٤١٧٤	(والطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
٩٧٤	٣٤١٩٦	(والطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ — كون بعض إصابات المجنى عليه قاتلة ، لا ينبغي أن ما به من إصابات أخرى ساهمت في إحداث وفاته .
٧٥٠	٢٤١٥١	(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٤٠ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها .
٧٥٠	٢٤١٥١	(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٨٤١	٣٤١٦٦	(والطن رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
١٠٠٨	٣٤٢٠٥	(والطن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
١٠٦٢	٣٤٢١٧	(الطن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)
		٤١ — صحة ضبط ما يسفر عنه التفتيش عرضاً .
٨٣٥	٣٤١٦٥	(الطن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
		٤٢ — استقلال مواصفات الحزب عما أوجبه له القانون من أوزان لا يتقص عنها . مطابقة وزن الحزب للقرر لا تدحض مخالفته للمواصفات
٨٤٦	٣٤١٦٧	(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
		٤٣ — الحواس الطبيعية لمن قام بالضبط . هي المرجع في معرفة مطابقة الحزب للمواصفات .
٨٤٦	٣٤١٦٧	(الطنان رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
		٤٤ — تحليل فصائل الدماء قد يقطع في نفي النسب وإن كان من غير اللازم أن يقطع في ثبوته .
٨٥٠	٣٤١٦٨	(الطن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
		٤٥ — تقدير الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع .
١٠٠٨	٣٤٢٠٥	(الطن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٤٦ — الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .
١٠١٣	٣٤٢٠٦	(الطن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة
١٠٤٢	٣٤٢١١ (الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢) راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ١٤٢٩٢ والقواعد ١٥٧ ، ١٦٦ ، ٢٠٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ بالصفحات ٨٠٣ ، ٨٤١ ، ١٠١٣ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧) ومأمورو الضبط القضائي . (القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٢٤٨٧٨) ومحكمة الموضوع . (القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ١٤٣٥٨)
١٥٦	١٤٢٨ (الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٨١١	٣٤١٥٩ (والطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
٨٥٣	٣٤١٦٩ (والطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
٤٧	١٤١٠ (الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
١٥٤	١٤٢٧ (٣ — أخذ الحكم باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق المتهم الآخر . إعتبار المتهم شاهد إثبات ضد المتهم الآخر . عدم جواز تولى محام واحد المرافعة عن المتهمين المذكورين . (الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٣٣١	١٤٦١ (٤ — الاعتراف : هو ما كان نصا في إقرار الجريمة . (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الإقرار في تحقيق النيابة هو إقرار غير قضائي ، للحكمة أن تعتبره دليلا مكتوبا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٦ - لا يصح تأييم إنسان ولو بناء على اعترافه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة والواقع .
٦٥٧	٢٤١٣٣	(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٧ - ثبوت أن ما أسنده الحكم للمتهم من إقرار له أصل في الأوراق . النعى على الحكم بالخطأ في الاسناد . غير مديد .
٦٧٣	٢٤١٣٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٨ - الاعتراف بضبط المبلغ المدفوع رشوة وإجراء التفتيش الذي يسفر عنه قسيان لورودهما على محل واحد وتأديهما إلى نتيجة واحدة .
٧٥٨	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٩ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل . موضوعي .
٧٥٨	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٠ - لمحكمة الموضوع تجزئة أى دليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .
٧٥٨	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٨٥٣	٣٤١٦٩	(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
١٠٩٩	٣٤٢٢٤	(الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		راجع أيضا : إثبات بوجه عام . (للقاعدتان رقم ٢٧٤١٠ بالصحيحين رقم ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠)

. وإستيقاف

(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ١٤٣٧١ ع)

. وتحقيق

(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١٨٩١ ع ٣)

. وحكم

(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ١٤٢٩٢ ع)

. وقانون

(القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ١٤٢٢٠ ع ١)

. "أوراق رسمية"

إعتبار ورقة التقرير بالإستئناف حجة بما ورد فيها في صدد إثبات
بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به .

(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦) ١٠٤٢ ع ٢٣٣

. "أوراق عرفية"

اكتساب المحرر العرفي حجته في الإثبات . بعد التوقيع عليه .

(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢) ١٠٤٢ ع ٢١١

: شهادة

١ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني في كل

جزئية منه . غير لازم .

(الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ٨١ ع ١٤

(والطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٤٤٤ ع ٨٥

(والطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ٧٢١ ع ١٤٦

(والطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨) ٨٧٨ ع ١٧٤

(والطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ١٠١٣ ع ٢٠٦

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعينه . شرط ذلك .
٨٦	١٤ ١٥	(الطن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
١٢٤	١٤ ٢٣	(والطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١١٣٣	٣٤ ٢٣٢	(والطن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		٣ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد بحضور الضبط ولو خالفت أقواله أمامها .
١٠٧	١٤ ١٩	(الطن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
٤١٢	٢٤ ٧٨	(والطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٤ — عدم التزام المحكمة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها في حكمها بالإدانة .
١٢٤	١٤ ٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٥ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة وإطراح ما يخالفها من صور أخرى .
١٢٤	١٤ ٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٦ — أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها .
١٢٤	١٤ ٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٣٨٣	٢٤ ٧٣	(والطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
٤١٢	٢٤ ٧٨	(والطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
٨٤١	٣٤ ١٦٦	(والطن رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
		٧ — لمحكمة الموضوع الاعتماد على ماتعلمين إليه من أقوال الشاهد وإطراح ما عداها .
١٢٤	١٤ ٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١١٣٣	٣٤ ٢٣٢	(والطن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد بغير مسخ لها .
١٤٣	١٤ ٢٥	(الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٠١٣	٣٤٢٠٦	(والطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٩ — تناقض الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لاتناقض فيه .
١٥٦	١٤ ٢٨	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٢٤٥	١٤ ٤٥	(والطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
٤٣٠	٢٤ ٨٢	(والطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٧٢١	٢٤ ١٤٦	(والطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
٨١١	٣٤ ١٥٩	(والطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
١٠١٣	٣٤٢٠٦	(والطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		١٠ — إيراد الحكم لأقوال الشهود بما لايتعارض مع تقرير الصفة التشريعية ينحسر به دعوى قصوره في التسبيب .
٢٤٥	١٤ ٤٥	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		١١ — لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفي .
٣٠٠	١٤ ٥٦	(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
٤٣٠	٢٤ ٨٢	(والطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		١٢ — وزن أقوال الشهود . موضوعي .
٣١١	١٤ ٥٨	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
٤٢٤	٢٤ ٨١	(والطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٦١١	٢٤ ١٢٢	(والطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٦٤٥	٢٤ ١٣٠	(والطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
٨١١	٣٤ ١٥٩	(والطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
٨٧٨	٣٤ ١٧٤	(والطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
٩٥٤	٣٤ ١٩١	(والطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
١٠١٣	٣٤٢٠٦	(والطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
١٠٦٢	٣٤٢١٧	(والطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود . عدم التزام المحكمة بإجابته . شرط ذلك ؟
٣٨٣	٢٤٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		١٤ — متى يجب على الحكم إيراد شهادة كل شاهد على حدة ؟
٤١٦	٢٤٧٩	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		١٥ — إحالة الحكم في بيان ما شهد به شاهد إلى مضمون ما شهد به شاهد آخر مع اختلاف الواقعة التي شهد عليها كل منهما . يعيب الحكم بالقصور والخطأ في الإسناد .
٤١٦	٢٤٧٩	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		١٦ — لا يضير الحكم خطؤه في قوله إن أقوال الشاهد التي عول عليها أبدت أمام المحكمة في حين أنها تليت عليها .
٤٢٤	٢٤٨١	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		١٧ — لمحكمة الموضوع الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود في حق متهم دون آخر .
٤٣٠	٢٤٨٢	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٧٢٩	٢٤١٤٧	(والطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		١٨ — أحكام الإثبات في المواد المدنية مقررة لمصلحة الخصوم . عدم تعلقها بالانظام العام .
		عدم تمسك الطاعن بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة قبل سماع الشهود . إعتبار الطاعن متنازلاً عن التمسك بالإثبات بالكتابة . لا يجوز له التمسك بالدفع بعد ذلك .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
١٠٦٢	٣٤٢١٧	(والطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — سماع المحكمة شاهد إثبات في حضرة المتهم ومحاميه دون أن يتمسك أيهما بعدم جواز الإثبات بالبيئة . سقوط حق المتهم في التمسك به بعد ذلك .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
		٢٠ — حق محكمة الموضوع في أن تأخذ بشهادة شاهد دون شهادة آخر ولو تماثلت ظروف روايتهما .
		مرجع الأخذ بأقوال الشاهد إلى اقتناع القاضي واطمئنائه . عدم أخذ الحكم بدليل مشابه بالنسبة لتهمة أخرى . لا يعيبه .
٥١٠	٢٤٩٨	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨)
		٢١ — للمحكمة الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر .
٧٢٩	٢٤١٤٧	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٨)
		٢٢ — للمحكمة الأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنه بعد ذلك .
٧٥٠	٢٤١٥١	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٦٨)
٨٥٩	٢٤١٧٠	(والطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢١/١٠/١٩٦٨)
١١٠٢	٣٤٢٢٥	(والطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٨)
١١١٧	٣٤٢٢٨	(والطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٨)
		٢٣ — لا إلزام على المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة المؤثرة .
٧٥٠	٢٤١٥١	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٦٨)
		٢٤ — الشهادة . ماهيتها ؟ اعتبار الأقوال التي يدلي بها الشاهد بغير حلف يمين شهادة . وصف الحكم أقوال المجنى عليه الذي لم يحلف اليمين بأنها شهادة . لا عيب .
٨٤١	٣٤١٦٦	(الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢١/١٠/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ — لمحكمة الموضوع الاعتماد في قضائها بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين .
٨٤١	٣ع١٦٦	(الطن رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
		٢٦ — التعويل على أقوال الشاهد . شرطه ؟ أن تكون تلك الأقوال صادرة عنه اختيارا .
٩٧٤	٣ع١٩٦	(الطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٢٧ — الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهري . التزام محكمة الموضوع بالرد عليه .
٩٧٤	٣ع١٩٦	(الطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٢٨ — الحكم على أقوال الشهود قبل سماعهم . يعيب الحكم .
٩٨٠	٣ع١٩٨	(الطن رقم ١٣٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٢٩ — حق المحكمة في إيراد شهادة الشهود جملة . مشروط بورودها على واقعة واحدة .
١٠٩٥	٣ع٢٢٣	(الطن رقم ١٩٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		٣٠ — لا يعيب الحكم استناده إلى أقوال شهود النفي في إطراح دفاع الطاعن . مادام سائغا .
١١٠٢	٣ع٢٢٥	(الطن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦)
		٣١ — عدم التزام محكمة الموضوع بالإشارة إلى أقوال شهود النفي . مادامت لم تستند إليها في قضائها .
١١١٣	٣ع٢٢٧	(الطن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		٣٢ — عدم إيراد الحكم تفصيلات معينة اختلف فيها الشهود . لا يعيبه .
١١٣٣	٣ع٢٣٢	(الطن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة
	٣٣ — كفاية إستناد الحكم على أقوال لا مطعن عليها .
١١٣٧	(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ٣٤٢٣٣
	راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .
	(القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيفة رقم ١٠٩٥ ع ٣)
	وتحقيق .
	(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ٨٩١ ع ٣)
	وحكم .
	(القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٤٣٠ ع ٢ والقاعدة رقم ٢٢٥ بالصحيفة رقم ١١٠٢ ع ٣) .
	ودفع .
	(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٨١٧ ع ٣)
	ومأمورو الضبط القضائي .
	(القاعدتان رقم ١٦٥ ، ١٧٤ بالصحيفتين رقمي ٨٣٥ ، ٨٧٨ ع ٣) .
	قرائن :
	١ — قرينة إفتراض العلم بالغش المنشأة بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ . قابليتها للنفي بغير اشتراط نوع معين من الأدلة .
٣٣٤	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ١٤٦٢
	٢ — التحريات وحدها لا تصلح أن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت التهمة .
٣٣٤	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ١٤٦٢

الصفحة	القاعدة	
		٣ — جواز الاستناد الى سوابق المتهم لتشديد العقوبة عليه في العود أو كقرينة على ميله إلى الإجرام . (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨) ٢٤٨٨ ٤٥٦
		خبرة :
		١ — حق محكمة الموضوع في تقدير القوة التدايلية لتقارير الخبراء والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح إليه منها والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات ومطاعن . (الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٨/١/١٩٦٨) ١٤٤ ٢١ (والطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٠/٢/١٩٦٨) ١٤٤٧ ٢٦٠ (والطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١/٤/١٩٦٨) ٢٤٧٣ ٣٨٣ (والطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٦٨) ٣٤٣١٠ ١٠٣٨
		٢ — البت في المسائل الفنية البحتة . وجوب تحققة عن طريق المختص فنيا . (الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٨/١/١٩٦٨) ١٤٦ ٣٣ (والطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٨) ٢٤١٠٧ ٥٤٦ (والطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢١/١٠/١٩٦٨) ٣٤١٦٨ ٨٥٠
		٣ — وجوب الاستناد في تفنيد رأى الخبير إلى أسانيد فنية تحمله . (الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٨/١/١٩٦٨) ١٤٦ ٣٣
		٤ — جواز إثبات سبب الوفاة نتيجة الكشف الظاهري على اللجنة . (الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٢/١/١٩٦٨) ١٤١٧ ٩٤
		٥ — استناد الحكم إلى تقرير مفتش الصحة بناء على الكشف الظاهري على اللجنة في إثبات سبب الوفاة . لا عيب . (الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٢/١/١٩٦٨) ١٤١٧ ٩٤

الصفحة	القاعدة	
		٦ - عدم التزام المحكمة بنذب خبير آخر ولا إعادة المهمة إلى ذات الخبير . شرط ذلك ؟
٢٦٠	١٤٤٧	(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		٧ - كفاية إيراد الحكم ما يوائم بين الدليلين القولى والفنى .
٥١٠	٢٤٩٨	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		٨ - للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . شرط ذلك : ألا تكون من المسائل الفنية البحث .
٥٤٦	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
٧٢٩	٢٤١٤٧	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٩ - الدفع بقدم الإصابة من المسائل الفنية البحث التى يتعين على المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوفا إلى غاية الأمر فيها .
٦٠٠	٢٤١١٩	(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		١٠ - ليس فى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ نص يوجب على معاونى الخبراء القيام بما يناط بهم من أعمال الخبرة تحت إشراف رؤسائهم المباشر أو بناء على ندب منهم .
٨٦٤	٣٤١٧١	(الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		١١ - جزم الحكم بما لم يجزم به الخبير . لا يعيب الحكم .
٨٧٨	٣٤١٧٤	(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		راجع أيضا : إثبات .
		(القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ١٤٢٤٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>وحكم .</p> <p>(القاعدتان رقما ١٩٥٤، ٢٢٥٤ بالصحيفتين رقمي ٢٤٩٦٩، ١٠٢٤١١٠٣٤)</p> <p>ومأمورو الضبط القضائي .</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٨٧٨٣٤)</p> <p>معاينة :</p> <p>١ — طلب المعاينة الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه ؟</p> <p>أمثلة .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) ١٢ ١٤٢</p> <p>(والطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ١٢٤ ١٤٢٣</p> <p>(والطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١) ٣٨٣ ٢٤٧٣</p> <p>(والطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨) ٩٨٠ ٣٤١٩٨</p> <p>٢ — متى لا تلتزم المحكمة بسماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط ذلك ؟ أن تبين العلة . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ٨١ ١٤١٤</p> <p>٣ — عدم إصرار الطاعن على طلب إجراء المعاينة أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى . عدم إلزام المحكمة بإجابته أو الرد عليه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ٣٠٠ ١٤٥٦</p> <p>٤ — طلب المعاينة الذي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة ؟</p> <p>أمثلة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ٣٠٠ ١٤٥٦</p> <p>(والطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ٣٢٠ ١٤٥٩</p> <p>(والطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ٧٢١ ٢٤١٤٦</p> <p>(والطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ١١١٣ ٣٤٢٢٧</p>

الصفحة	القاعدة
	إجارة
	راجع : دفع .
	(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ١٤٣٤٤)
	إجراءات المحاكمة
٤	١ — إحالة القضية القائمة أمام محاكم الحدود إداريا بمحالتها التي بلغت بعد دخولها حوزتها إلى المحاكم العادية دون عودتها إلى سلطات التحقيق . المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ . (الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ١٤١
٤	٢ — الإحالة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ . طبيعتها : إدارية . ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية . (الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) .. ١٤١
٤	٣ — الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . مثال . (الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ١٤١
١٤٨	٤ — جواز اشتراك القاضي الذي عرضت عليه الدعوى بمحكمة أول درجة في الهيئة الاستئنافية التي فصلت فيها طالما أنه لم يبد فيها رأيا أو يصدر فيها حكما . (الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ١٤٢٦
١٥٤	٥ — أخذ الحكم باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق المتهم الآخر . اعتبار المتهم شاهد إثبات ضد المتهم الآخر . هدم جواز تولى محام واحد المرافعة عن المتهمين المذكورين . (الطن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ١٤٢٧

الصفحة	القائمة
	٦ — الطعن بالتزوير . ماهيته ؟ وسيلة دفاع وتطبيق خاص لحالة توقف الفصل في دعوى جنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى وفق الإجراءات المرسومة قانوناً — ودون توسع فيها أو قياس عليها .
١٦٥	(الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ٢٩ ع ١
	٧ — عدم قبول مجادلة المحكمة في رفضها وقف الدعوى إلى أن يفصل في الطعن بالتزوير ، ما دامت قد خلصت إلى أن الفصل في الدعوى لا يقتضى ذلك .
١٦٥	(الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ٢٩ ع ١
	٨ — اعتبار ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة . كفاية إثبات الحكم تلاوة أقوال الشاهد بالجلسة .
١٨١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ٣١ ع ١
١٠٨٦	(والطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦) ... ٢٢٣ ع ٣
	٩ — الأصل أن الإجراءات روعيت .
١٨١	(الطلب رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ٣١ ع ١
٦٢٢	(والطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ... ١٢٤ ع ٢
١٠٩٥	(والطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦) ... ٢٢٣ ع ٣
	١٠ — إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية . ليس للمدعى المدني اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته .
٢٦٠	(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ٤٧ ع ١

الصفحة	القاعدة	
٢٨٨	١٤٥٣	١١ — إستناد محكمة النقض في القضاء بعدم قبول الطعن شكلا إلى توقيع الأسباب التي بنى عليها من محام غير مقبول أمامها . ثبوت أن الذي وقع الأسباب من المحامين المقبولين . وجوب الرجوع في الحكم السابق ونظر الطعن من جديد . (الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)
٢٨٨	١٤٥٣	١٢ — للنيابة العامة ولسائر الخصوم الطعن بالتزوير في اية ورقة من أوراق القضية أمام محكمة النقض في حدود تحقيق تجريه في أوجه الطعن المقدمة إليها . (الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)
٢٨٨	١٤٥٣	١٣ — الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة . لها ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت عدم جدية الطعن . (الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)
٢٨٨	٢٤٥٣	١٤ — وجوب حضور محام مع كل متهم بجناية سواء أكان موكلا أو منتدبا . حضور أكثر من محام مع المتهم . غير لازم . (الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
٣٨٣	٢٤٧٣	١٥ — قعود الطاعنين عن سلوك الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات لسماع الشهود الذين يدعون أنهم طلبوا إلى المحكمة سماعهم ولم يدرج مستشار الإحالة أسمائهم في قائمة الشهود . لا تريب على المحكمة إن هي أعرضت عن طلب سماعهم بجلاسة المحاكمة . (الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
٣٨٣	٢٤٧٣	

الصفحة	القائمة	
		١٦ — وجوب تحقيق المحكمة ما يقدم إليها من أدلة الإثبات في الدعوى .
		إغفال المحكمة عنصرا جوهريا من عناصر دفاع المدعية المدنية ودليلا من أدلة الإثبات يعيب حكمها .
٥١٤	٢٤٩٩	(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		١٧ — العبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي . عدم تقيده بدليل معين إلا إذا نص القانون على ذلك .
٥٦٢	٢٤١١١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		١٨ — إدانة المحكمة المتهمين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق الإصرار وإحداثهم به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي وهي غير الإصابة النارية التي رفعت بها الدعوى عن تهمة القتل العمد — دون توبيخهم إلى هذا التعديل . إخلال بحق الدفاع .
٥٩٥	٢٤١١٨	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		١٩ — انعقاد الاختصاص بإعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها .
		متى تدخل الدعوى في حوزة محكمة الجنايات ؟
٦٢٢	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٢٠ — سقوط الحكم الصادر في غيبة المتهم بجناية لا ينبغي عليه بطلان ماتم صحيبها من إجراء قبل ذلك .
٦٢٢	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٢١ — جواز الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . مثال .
٦٢٢	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
٨٣٥	٣٤١٦٥	(والطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)

الصفحة	القائمة
	٢٢ — كون تقرير التلخيص الذي تلاه عضو الدائرة التي أصدرت الحكم من عمل هيئة سابقة ، لا يدل على أن القاضي الذي تلاه لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أنه رأى فيه ما يكفي للتعبير عما استخلصه من دراسة . (الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ... ٢٤٥ ٢٤٣٠
	٢٣ — خلو تقرير التلخيص من توقيع المقرر . لا يترتب عليه بطلان . (الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ... ٢٤٥ ٢٤٣٠
	٢٤ — تعديل المحكمة الوصف من قتل عمد مع سبق إصرار مقترن إلى شروع في قتل مقترن دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... ٧٢١ ٢٤٦
	٢٥ — حق المحكمة في تعديل وصف التهمة . يقابله واجبها في أن تبين للتهمة التهمة المعدلة . (الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧) ... ٨٠٧ ٣٤١٥٨ (الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ... ٩٩٠ ٣٤٢٠١
	٢٦ — اختلاف أركان وعناصر جريمة المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات عن جريمة المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا من ذات القانون . ما هية تعديل التهمة الذي يوجب لفت نظر الدفاع ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ؟ (الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧) ... ٨٠٧ ٣٤١٥٨
	٢٧ — الخطأ المادي في منطوق الحكم لا يعيبه . مثال . (الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١) ... ٨٤١ ٣٤١٦٦

الصفحة	القاعدة	
١٠٠٠	٣٤٢٠٣	٢٨ — السماح لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين رغم تعارض مصالحتهما . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
١٠٠٨	٣٤٢٠٥	٢٩ — تعيب الطاعن لمسلك المدافع عنه لا يصلح وجهها للنعي على قضاء الحكم بإدانته . مثال . (الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
١٠٥٦	٣٤٢١٥	٣٠ — تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر معارضته وتأجيل المحكمة الدعوى إلى جلسة أخرى . وجوب إعلانه للحضور بالجلسة الأخيرة . حضور محام وتقريره بعدم حضور المعارض لموضه وتأجيل المحكمة القضية لجلسة أخرى . وجوب إعلان المعارض بالحضور . (الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢)
١٠٨٠	٣٤٢٢١	٣١ — نطاق حق المحكمة في تعديل وصف التهمة ؟ تعديل وصف التهمة من فاعل أصلي في تزوير إلى شريك فيه وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل . (الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ١٤٣٣٤) (القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٢٤٦٧) ودخان . (القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٩٨٧٢) إحالة ١ — إحالة القضايا القائمة أمام محاكم الحدود إداريا بحالتها التي بلغت بعد دخولها حوزتها إلى المحاكم العادية دون عودتها

الصفحة	القاعدة	
٤	١٤١	إلى سلطات التحقيق . المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ (الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٤	١٤١	٢ — الإحالة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ . طبيعتها : إدارية ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية . (الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		أحوال شخصية
		١ — محبة المرأة في عقد الزواج عامة أو أصلية تعد شرطاً لإنعقاد الزواج . أما إذا كانت محبة خاصة أو فرعية فهي تعد شرطاً لصحته . الجمع بين المرأة وخالتها . محرم . وجوب التفريق بين الرجل والمرأة المحرمة عليه . (الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
٧٤٠	٢٤١٤٨	٢ — عقد الزواج وثيقة رسمية . إثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية في وثيقة الزواج مع العلم بخالفه ذلك للحقيقة . تزوير . (الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
٧٤٠	٢٤١٤٨	إختصاص
		” الإختصاص الولائي ” عدم قبول الطعن في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية إلا في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير فيها . قضاء الإحالة بوصفه سلطة تحقيق لا جهة حكم . لا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية . (الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦)
٢٦٨	١٤٤٨	

الصفحة	القاعدة	
		” الإختصاص المحلى “ .
		١ — إثارة أمر التحسار إختصاص الضابط المحلى من الإمتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
١٢٤	١٤٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢ — الإختصاص بإصدار إذن التفتيش يتحدد بمكان وقوع الجريمة أو بمحل إقامة المتهم أو بالمكان الذى يضبط فيه . المادة ٢١٧ إجراءات .
١٢٤	١٤٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٣ — إختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى يتبعونها .
١٢٤	١٤٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٤ — جريمة نقل المخدر . مستمرة .
		تعليق الإذن بالتفتيش على استمرار تلك الجريمة إلى دائرة الإختصاص . صحته .
٣٢٠	١٤٥٩	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		تنازع الإختصاص :
		” التنازع السلبى “
		مثال لتنازع إختصاص سلبى بين محكمة الجنايات ومحكمة الأحداث .
١٠٥٩	٣٤٢١٦	(الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)
		راجع أيضا : تفتيش .
		(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ١٤٣٢٠)
		ومأمورو الضبط القضائى :
		(القاعدة رقم ١٦٥ بالصحيفة رقم ٨٣٥ ع ٣)

الصفحة	القائمة	إختلاس أموال أميرية
		١ - معاقبة المشرع العاملين بالمشروعات الخاصة الواردة حصرا في المادة ١١١ عقوبات ، بعقوبة أشد جسامة من المقررة لأمثالهم لو تركوا للقواعد العامة .
		مساهمة الدولة بنصيب في المشروعات الخاصة ، يجعل العاملين فيها في حكم الموظفين العاملين . المادة ١١١ عقوبات . معاقبة الجاني بالعقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١٢ و ١١٣ عقوبات حسب الأحوال .
١٠٠	١٤١٨	(الطن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٣) ٢ - مساواة المشرع بين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال تلك الأشخاص وأموال الدولة .
		سريان حكم المادة ١/١١٣ مكررا عقوبات على العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد ولو كانت تخضع لإشراف الدولة .
١٠٠	١٤١٨	(الطن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٣) ٣ - وجود عجز في الشيء الذي أؤتمن عليه المتهم ، لا ينقض قرين الإختلاس بمعناه القانوني .
١٩٤	١٤٣٣	(الطن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ٤ - تصرف الطاعن في المال عهدته على إعتبار أنه مملوك له . إعتباره فاعلا أصليا في جريمة الإختلاس .
٣١١	١٤٥٨	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ٥ - إثبات أمين شونة بنك التسليف في دفتر الشونة قيام أحد الأشخاص بتوريد كمية من الكسب على خلاف الحقيقة .

الصفحة	القاعدة	
		خضوع إختلاسها تحت نص المادة ١١٢ عقوبات ولو لم تدخل الشونة فعلا .
٣١١	١٤٥٨	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		٦ — تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ عقوبات إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات عمل المتهم ويدخل في اختصاصه الوظيفي .
٤٩٣	٢٤٩٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		٧ — عدم استظهار الحكم أن المال المختلس كان في عهدة المتهم أو سلم إليه بسبب وظيفته . قصور .
٤٩٣	٢٤٩٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		٨ — عدم تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ مكررا عقوبات إلا إذا كان الجاني من الموظفين في المشروعات المبينة بها حصرا ، وأن يكون تسلمه المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل في اختصاصه الوظيفي .
٥٥٨	٢٤١١٠	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٤)
		٩ — صفة الجاني أو صفة الوظيفة هي الركن المفترض في جنائية الاختلاس . عدم لزوم التحدث عن العلم بها في الحكم .
٦٧٩	٢٤١٣٨	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		١٠ — نطاق المادة ١١٢ عقوبات ؟ شروط تطبيقها ؟
٦٧٩	٢٤١٣٨	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
٩٥٠	٣٤١٩٠	(الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
		١١ — تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات متى تعمد الموظف العام إضافة المسال المسلم إليه بسبب وظيفته إلى ملكه .
٦٧٩	٢٤١٣٨	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)

الصفحة	القائمة	
		١٢ — كفاية إثبات الحكم صفة الوظيفة بالطاعين وقت ارتكابهما جريمة الاختلاس المسندة إليهما .
٦٧٩	٢٤١٣٨	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		١٣ — وجود المال تحت يد الموظف العام أو من في حكمه .
		شرط للتجريم في حكم المادة ١١٢ عقوبات .
٩٣٠	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		١٤ — الاختلاس يقتضى إضافة المختلس لما في عهده من مال إلى ملكه .
٩٣٠	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		١٥ — معاقبة المتهم بعقوبة مقررة لأى من جنايتي الاختلاس والاستيلاء المنصوص عليها في المادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات .
		عدم توافر مصلحة له في التمسك بانطباق المادة الأخيرة دون الأولى على ما أسند إليه .
٩٣٠	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		١٦ — إدانة المتهم بعقوبة جنائية الاختلاس المسندة إليه باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد . إثارة المتهم عدم توافر أركان بعض جرائم التزوير والاستعمال المسندة إليه وعدم اطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها ، غير مجد .
٩٣٠	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		١٧ — تسليم المال إلى الموظف العام بسبب وظيفته لا بمناسبةها .
		شرط لقيام جنائية الاختلاس . المادة ١١٢ عقوبات .
٩٦١	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/١١)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — صفة الموظف العام أو من في حكمه . ركن في جنائي الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو ما في حكمه . وجوب استظهار الحكم لهذه الصفة . (الطن رقم ١٦٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
٩٦١	٣٤١٩٣	راجع أيضا : إستيلاء على مال للدولة بغير حق . وحكم . (القاعدتان رقم ١٨ ، ٤٤٥ بالصحيفتين رقمي ١٠٠ ، ١٢٩٢٤١٤) ودفاع . (القاعدة رقم ٢٠٧ بالصحيفة رقم ١٠٢٢٣٤) وعقوبة . (القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١٠٨٠٣٤) ونقض . (القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ١٩٤١٤)
		إدارة محلية
		الاختصاص بالفصل في منازعات الري إنما ينعقد للمحافظ وحده في الحدود المبينة بالمادة ٦ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية . (الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
١٢٠	١٤٢٢	إخفاء أشياء مسروقة
		١ — ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . جواز استخلاصه من ظروف الدعوى وملايساتها . تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . غير لازم . (الطن رقم ٦٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٦٠٣	٢٤١٢٠	

الصفحة	القاعدة	
		٢ — العلم بالسرقة لا يُلزم حتما العلم بالظروف المشددة التي اقترنت بها .
٦٠٣	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٣ — لا يلزم لإعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق أن يكون محرز له إحراز ماديا .
٦٠٣	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		ارتباط
		١ — تطبيق الحكم المادة ٢/٣٢ عقوبات على الجرائم المسندة إلى الطاعن وتوقيعه عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانونا لإحدى هذه الجرائم . لامصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالنسبة لجريمة أخرى من الجرائم المسندة إليه .
١٨١	١٤٣١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢ — جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أشد من جريمة المادة ٢/١٤٤ عقوبات . إعمال الحكم المادة الأولى باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين وفقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات تطبيق صحيح للقانون .
٢٣٣	١٤٤٢	(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		٣ — عدم جواز محاجة المتهم بإعمال الحكم للمادة ٣٢ عقوبات في حقه ، إذا كان الخطأ في الاستدلال يشمل الحكم كله .
٢٨٤	١٤٥٢	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦)
		٤ — مجال تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟
		اعتبار الحكم أن الجرائم المسندة إلى المتهم قد ارتكبت لغرض واحد وقضاؤه بالعقوبة المقررة لأشدها . إغفاله ذكر

الصفحة	القاعدة	
		أن العقوبة التي أوقعها هي من جميع هذه الجرائم أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . لا عيب .
٣٠٠	١٤٥٦	(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
٩٢٢	٣٤١٨٣	(والطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٥ — تقدير توافر شروط المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها . أمر موضوعي . مثال .
٤٤١	٢٤٨٤	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٦ — شروط توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات . وقوع القتل تأهبا لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة . وجوب قيام رابطة السببية بين القتل والجنحة . لا يكفي قيام علاقة الزمنية بينهما .
		على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من الفعل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة .
٥٨٩	٢٤١١٧	(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٧ — تطبيق الحكم المادة ٣٢ عقوبات ومعاقبة المتهم بعقوبة الجريمة الأشد . لا جدوى مما يثيره المتهم في شأن الجرائم الأخرى المرتبطة . مثال .
٩٣٠	٣٤٢٠٦	(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
٩٣٠	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٨ — دخول العقوبة المقررة بها عن التهمتين المسندتين للمتهم في حدود العقوبة المقررة لإحدهما . عدم جدوى النعي على الحكم خطؤه في التهمة الأخرى .
١٠٨٦	٣٤٢٢٢	(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — عدم سر يان حكم المادة ٣٣/٢ عقوبات على جريمة المادة ١٣٨ من ذات القانون .
		وجوب تعدد عقوبات من هرب بعد القبض عليه قانونا إذا صحب الهرب استعمال القوة أو جريمة أخرى . الرقيب بالشرطة موظف عام .
١٢٢٦	٣٤٢٣٠	(الطن رقم ١٦١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		راجع أيضا : تقدم . (القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٣٠٤٨١١) ودعوى جنائية : (القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٢٤٧١٧) وعقوبة : (والقاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٢٤٦٧٠)
		إساءة استعمال المواصلات التليفونية
		راجع : حكم . (القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٢٤٥١٤)
		أسباب الإباحة وموانع العقاب
		استعمال حق مقرر بمقتضى القانون :
		١ — شرط إباحة عمل الطبيب أن يكون ما يجريه مطابقا لأصول العلمية المقررة .
٢١	١٤٤	(الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٢٥٤	١٤٤٦	(والطن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		٢ — الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع تبليح للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على

الصفحة	القاعدة	
		حق المستفيد ، وهو مالا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصالح مجردة سببا للإباحة .
٤٩٧	٢٤٩٥	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		٣ — احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالفيه مع الساحب . عدم إندراج تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء
٥١٨	٢٤١٠٠	(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٤ — لا توارث في أسباب الإباحة . مثال .
٩٩٤	٣٤٢٠٢	(الطن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٥ — شرط إعمال المادة ١٤٥ عقوبات . ألا ينطوى عمل الزوجة على جريمة يعاقب عليها القانون . مثال في جريمة إحراز مخدر .
١٠٠٠	٣٤٢٠٣	(الطن رقم ١٣١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		راجع أيضا : موانع العقاب . (القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ٨٠٣ ع ٣)
		الدفاع الشرعي :
		١ — تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي .
٨٦	١٤١٥	(الطن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
١٤٣	١٤٢٥	(والطن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٣٥٠	١٤٦٦	(والطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
١١٣٣	٣٤٢٣٢	(والطن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		٢ — ثبوت أن إصابات المتهم لاحقة للاعتداء الواقع منه على المجنى عليه . عدم توفر حالة الدفاع الشرعي عن النفس . عدم صحة القول بتجاوز الحق إلا مع قيامه .
٨٦	١٤١٥	(الطن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — النزاع على الرى ليس من بين الأفعال التى تليح حق الدفاع الشرعى عن المال . المادة ٢/٢٤٦ عقوبات .
٨٦	١٥ ع ١	(الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
		٤ — إطراح الحكم لدفاع المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى دون تفطن لما يظاهر ذلك الدفاع من وقائع . يعيبه .
١٤٣	٢٥ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٥ — صدور فعل يخشى منه المتهم حسب تصوره واعتقاده وقوع جريمة مما يجوز فيها الدفاع الشرعى . كفايته لقيام هذا الحق .
١٤٣	٢٥ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٧٦٥	١٥٣ ع ٢	(الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٦ — مرد تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته للحالة النفسية التى تخالط المتمسك به .
١٤٣	٢٥ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٧ — حق الدفاع الشرعى شرع لرد العدوان .
٣٥٠	٦٦ ع ١	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥)
		٨ — سكوت الطاعن عن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى أمام محكمة الموضوع ، وكون الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها . ليس للطاعن إثارتها أمام محكمة النقض .
٤٢٠	٨٠ ع ٢	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٩)
		٩ — حق الدفاع الشرعى عن المال شرع لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة فى باب إنتهاك حرمة ملك الغير .
		المادة ٢٤٦ عقوبات .

الصفحة	القاعدة	
		تمسك المتهمين بأنهما إنما لجأ إلى القوة لرد المجنى عليهما عن أرضهما حين دخلها عنوة لمنع انتفاعهما بها . وجوب الرد على هذا الدفاع .
٧٦٥	٢٤١٥٣	(الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٠ — الإلتجاء إلى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق . وجوب توافر الظروف الزمنية وغيرها التي تسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل .
٧٦٥	٢٤١٥٣	(الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١١ — تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري يجب أن يتخذ وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان .
٧٦٥	٢٤١٥٣	(الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٢ — قيام حالة الدفاع الشرعي لا يستلزم استمرار المجنى عليه في الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء على النفس بالفعل .
٧٦٥	٢٤١٥٣	(الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٣ — متى يبيح الدفاع الشرعي عن المال القتل العمد ؟
٨٧٥	٢٤١٧٣	(الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		١٤ — تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . أمر موضوعي .
٨٧٥	٢٤١٧٣	(الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ٢٠٤ بالصحيفة رقم ١٠٠٥ ع ٣)
		وسلاح .
		(القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٢٤٦١٥ ع ٢)
		وقانون .
		(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٢٤٤٦٧ ع ٢)

الصفحة	القاعدة	
		”موانع العقاب“ :
		١ — الجنون أو عاهة العقل دون غيرها هما مناط الإعفاء من العقاب، عملاً بالمادة ٦٢ عقوبات .
٣٥٠	١ ع ٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥)
		٢ — شروط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ؟
٣٧١	١ ع ٧١	(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥)
		٣ — مسؤولية صاحب المحل عن مخالفة أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . فرضية . قيامها في حقه على الدوام ما لم يدحضها بسبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب والمسؤولية .
٨٠٣	٣ ع ١٥٧	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧)
		”حالة الضرورة“ .
		مسألة كل من لا يملك من اولة مهنة الطب عما يحدثه للغير من جروح وما إليها على أساس العمد . إعفاؤه من العقوبة متى توافرت حالة الضرورة .
٢٥٤	١ ع ٤٦	(الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		إستئناف
		التقرير به وميعاده :
		١ — ثبوت أن المتهم — حسب المبين بالشهادة الرسمية الصادرة من النيابة — قد قرر بالاستئناف خلال الأجل القانوني الذي حددته المادة ١/٤٠٦ إجراءات . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً . خطأ .
٤٤٧	٢ ع ٨٦	(الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٢ — إعتبار ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به .
٥٣٣	٢ع ١٠٤	(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٣ — ميعاد الاستئناف . تعلقه بالنظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك .
٥٣٣	٢ع ١٠٤	(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		استئناف النيابة العامة :
		تقييد النيابة العامة في الطعن لمصلحة المتهم بذات القيود التي يتقيد بها .
٩٧٧	٣ع ١٩٧	(الطن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		استئناف المدعى المدني :
		١ — جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها . ما دام التعويض المطالب به يزيد عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي .
٩٨٤	٣ع ١٩٩	(الطن رقم ١٣٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٢ — حيازة الحكم في الدعوى الجنائية قوة الأمر المقضى .
		لا يؤثر في حق المدعى بالحقوق المدنية في استئناف الحكم بالنسبة إلى حقوقه المدنية وحدها .
٩٨٤	٣ع ١٩٩	(الطن رقم ١٣٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		” نظره والحكم فيه “ :
		١ — حجب الخطأ محكمة الموضوع من أن تقول كلمتها في موضوع استئناف المتهم من حيث ثبوت صحة إسناد التهم ماديا إليه .
		وجوب نقض الحكم والإحالة بالنسبة لطعنه والطن المرفوع من النيابة .
٤٤٧	٢ع ٨٦	(الطن رقم ٣١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — المتهم لا يضار بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .
٥٠١	٢٤٩٦	(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		٣ — كفاية الأخذ بأسباب الحكم المستأنف الذي أشار إلى مواد الاتهام وخلص إلى تطبيقها في حق المتهم ، بيانا لنص القانون الذي عوقب المتهم بمقتضاه .
٦٤٥	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٤ — نطاق حق كل من النيابة العامة والمحكمة في تعديل وصف التهمة ؟ حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي . مخالف للنظام العام .
١٠٣١	٣٤٢٠٩	(الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٥ — تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر معارضته وتأجيل المحكمة الدعوى إلى جلسة أخرى . وجوب إعلانه للحضور بالجلسة الأخيرة . حضور محام وتقريره بعدم حضور المعارض لمرضه وتأجيل المحكمة القضية لجلسة أخرى . وجوب إعلان المعارض بالحضور .
١٠٥٦	٣٤٢١٥	(الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢)
		٦ — نقض الحكم بالنسبة لمن يطعن فيه من الخصوم ، مشروط باستئناف الحكم الابتدائي واتصال المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض .
		قبول الاستئناف شكلا . شرط للاتصال بموضوعه .
١١٢١	٣٤٢٢٩	(الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	وقف نظر الاستئناف
		وجوب وقف نظر استئناف النيابة للحكم الابتدائي الغيابي الصادر على المتهم حتى يفصل في المعارضة المرفوعة منه في هذا الحكم .
٩٣٧	١٨٧ ع ٣	(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/١١) " سقوطه "
		شرط الحكم بسقوط الاستئناف إعمالاً للمادة ٤١٢ إجراءات : علم المحكوم عليه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الاستئناف إما بتوقيعه بنفسه على تقرير الاستئناف أو بإعلانه به . علم وكيله الذي قرر بالاستئناف نيابة عنه . لا يغني عن ذلك .
٦٥	١٤١١ ع ١	(الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥) " مالا يجوز استئنافه من الأحكام "
		١ - أثر ارتضاء المحكوم عليه للحكم الابتدائي وعدم استئنافه له ؟
١٤٣	١٤٢٥ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٢ - إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية . ليس للدعي المدني اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته .
٢٦٠	١٤٤٧ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) راجع أيضاً : حكم . (القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٢٤٥٢٦)
		إستجواب
		١ - دعوة محامي المتهم في جنائية لحضور الاستجواب أو المواجهة . نطاقه ؟
٨٩١	١٧٦ ع ٣	(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)

الصفحة	القائمة	
		٢ — الدفع ببطلان إستجواب المتهم في جنائية وما أستمد منه لعدم دعوة محاميه للحضور . جوهرى .
٨٩١	٣٤١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		٣ — إعلان إسم محامى المتهم في جنائية . وقوعه على المتهم أو محاميه .
٨٩١	٣٤١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		٤ — دعوة محامى المتهم في جنائية لحضور استجوابه أو مواجهته . ليس لها شكل خاص .
٨٩١	٣٤١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		إستدلال
		١ — متى تتحرك الدعوى الجنائية ؟ بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تناديه من مأمورى الضبط القضائى ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . إجراءات الإستدلال لا تبدأ بها الدعوى ولو في حالة التلبس بالجريمة .
١٤٨	١٤٢٦	(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٨٩٩	٣٤١٧٨	(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٢ — إجراءات الإستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الاذن .
١٤٨	١٤٢٦	(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٣ — توجيه الشارع الخطاب في المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إلى النيابة العامة دون غيرها من جهات الاستدلال .
١٤٨	١٤٢٦	(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - جواز تفتيش المزارع بغير إذن من النيابة العامة مادامت غير متصلة بالمسكن . اعتبار هذا التفتيش من أعمال الاستدلال التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب .
٨٩٩	٣٤١٧٨	(الطن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٥ - توجيه الشارع الخطاب في المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ إلى النيابة العامة دون غيرها من جهات الاستدلال .
٨٩٩	٣٤١٧٨	(الطن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٦ - إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب .
٨٩٩	٣٤١٧٨	(الطن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		راجع أيضا : دعوى جنائية . (القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٣٩٨ ع ٢)
		إستيراد
		عدم منازعة المتهم في أن ماضبط معه هو من الذهب . ليس له بعد ذلك أن ينحى على المحكمة عدم إجراء تحليل كياوى للسادة المذكورة ، ما دام لم يطلب منها ذلك .
١٩٨	١٤٣٤	(الطلب رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
		إستيقاف
		١ - حق رجل السلطة العامة في إجراء الاستيقاف . مشروط بوجود ما ليسوغه .
٣٢٨	١٤٦٠	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)

الصفحة	القاعدة	
٣٢٨	١٤٦٠	٢ — تقدير قيام المبرر للاستيقاف . موضوعي . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٦٨)
٣٧١	١٤٧١	٣ — وضع الشخص نفسه موضع الريب والظن بما يستلزم ضرورة كشف حقيقة أمره . إباحته لرجل السلطة إستيقاف هذا الشخص . (الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٦٨)
٣٧١	١٤٧١	٤ — إقرار المتهم لرجل السلطة إثر استيقافه أنه يحرز مخدرا . حق رجل السلطة في إقتياده إلى أقرب مأور ضبط لإستيضاحه في هذا الشأن . المادة ٣٨ إجراءات . (الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٦٨)
٦٨٩	١٤٦٠	إستيلاء على مال للدولة بغير حق ١ — المنازعة في ملكية الشيء المدعى بالإستيلاء عليه ، دفاع جوهرى . وجوب تعرض الحكم له وإلا كان قاصرا . (الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٨)
٨٥٩	١٧٠٣	٢ — جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة . تمامها بمجرد إنحراج الموظف العمومي أو المستخدم للسل من المكان الذى يحفظ فيه بنية تملكه . (الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢١/١٠/١٩٦٨)
٨٥٩	١٧٠٣	٣ — التحدث استقلالا عن ملكية المال موضوع جريمة الاستيلاء . غير لازم . مادامت تلك الملكية لم تكن محل منازعة . (الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢١/١٠/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — معاقبة المتهم بعقوبة مقررة لأى من جنايتي الاختلاس والإستيلاء المنصوص عليهما في المادتين ١١٢، ١١٣ عقوبات. عدم توافر مصلحة له في التمسك بانطباق المادة الأخيرة دون الأولى على ما أسند إليه .
٩٣٠	٣٤١٨٦	(الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٥ — جنائية الإستيلاء على مال للدولة بغير حق . أركانها ؟
٩٥٠	٣٤١٩٠	(الطن رقم ١٣١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
		٦ — الشروع في حكم المادة ٥٥ عقوبات . ماهيته ؟ مثال لشروع في جنائية إستيلاء على مال للدولة بغير حق .
٩٥٤	٣٤١٩١	(الطن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
		٧ — صفة الموظف العام أو من في حكمه . ركن في جنايتي الاختلاس والإستيلاء بغير حق على مال للدولة أو ما في حكمه . وجوب استظهار الحكم لهذه الصفة .
٩٦١	٣٤١٩٣	(الطن رقم ١٦٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
		راجع أيضا : اختلاس أموال أميرية .
		إشتباه
		حالة الاشتباه . ماهيتها ؟ الاشتهار والسوابق قسيان في إبراز هذه الحالة ، متعادلان في إثبات وجودها . السوابق لا تنشئ بذاتها الاتجاه الخطر الذي هو مبنى الاشتباه وإنما هي تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالاشتهار . جواز الاعتماد على الأحكام المتكررة الصادرة على المتهم — ولو لم تصدر نهائية — متى كانت قريبة اليون نسبيا وكانت من الجسامة أو الخطورة بما يكفي لإقناع القاضى بأن صاحبها خطر يجب التحرز منه .
٤٠٨	٢٤٧٧	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	إشتراك
		١ — كفاية اتحاد نية أطراف الاتفاق على ارتكاب الفعل المتفق عليه لتحقيق الاشتراك . حق المحكمة في إستنتاج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة . (الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ١٤١٠ ٤٧
		٢ — تحقق المساهمة التبعية في الجريمة بوسيلة من وسائل الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات . (الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ١٤١٠ ٤٧
		٣ — تحقق الاشتراك في الجريمة إذا كان وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك . جواز الاستدلال على الاشتراك بفعل لاحق . (الطن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ١٤٥٢ ٢٨٤
		٤ — الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته ؟ إثبات الاشتراك ؟ (الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ١٤٥٨ ٣١١
		٥ — تمام الاشتراك في التزوير غالبا دون مظاهر خارجية . (الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ١٤٢٣ ٦١٥
		٦ — الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله . (الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ١٤٥١ ٧٥٠
		راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ١٤٧ غ ١) وسرقة . (القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ٩١٦ ع ٣)

الصفحة	القاعدة	
		وعقوبة . (القاعدة رقم ٦٣ بالمصحفة رقم ١٤٠ ع ١) ووصف التهمة . (القاعدة رقم ٢٢١ بالمصحفة رقم ١٠٨٠ ع ٣) أشخاص إعتبارية مساواة المشرع بين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال تلك الأشخاص وأموال الدولة . سريان حكم المادة ١/١١٣ مكرر عقوبات على العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد ولو كانت تخضع لإشراف الدولة . (الطن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٣) ... ١٨ ع ١ ١٠٠
		إشكال في التنفيذ الإشكال في التنفيذ لا يرد إلا على حكم غير نهائي . الطن بالنقض في الحكم الصادر في الإشكال بعد صيرورة الحكم المستشكل فيه نهائياً . غير جائز . (الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢) ... ١٤ ع ٣ ١٠٥٣
		إصابة خطأ ١ — جواز أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين أو أكثر . (الطن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩) ... ١٩ ع ١ ١٠٧ ٢ — استغراق خطأ المصاب خطأ المتهم تتحسر به مسئولية الأخير . (الطن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩) ... ١٩ ع ١ ١٠٧

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية . موضوعي .
١٠٧	١٩ ع ١	(الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
		٤ — كفاية إثبات الحكم ركن الخطأ في حق المتهم واستظهار رابطة السببية بين الخطأ والحادث .
١٠٧	١٩ ع ١	(الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٩)
		٥ — تغاير جريمة القتل الخطأ عن جريمة الإصابة الخطأ . لا محل لاعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الإصابة الخطأ .
٢٣٣	٤٢ ع ١	(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		٦ — جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أخف من جريمة المادة ١/٢٤٤ عقوبات . عدم جواز الجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة في النص الأول الواجب التطبيق .
٢٣٣	٤٢ ع ١	(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		٧ — جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أشد من جريمة المادة ١/٢٤٤ عقوبات . إعمال الحكم المادة الأولى باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين وفقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات تطبيق صحيح للقانون .
٢٣٣	٤٢ ع ١	(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		راجع أيضا : إرتباط .
		(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٤٤١ ع ٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>وحكم .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٠٧ ع ١)</p> <p>(والقاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ٩٦٩ ع ٣)</p> <p>وخطأ .</p> <p>(القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ١٤١٢ ع ١)</p> <p>أطباء</p> <p>١ - شرط إباحة عمل الطبيب . أن يكون مايجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ١٤٤ ع ٢١</p> <p>(والطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ١٤٦ ع ٢٥٤</p> <p>٢ - شروط منازلة مهنة الطب ؟ المادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ١٤٦ ع ٢٥٤</p> <p>إعانة غلاء المعيشة</p> <p>١ - المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . سريان أحكامها على جميع العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٢ .</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... ١٤٣ ع ٧٠١</p> <p>٢ - حق صاحب العمل في اعتبار كل زيادة في الأجر إعانة غلاء معيشة .</p> <p>متى يتعين القضاء بالإحالة عند نقض الحكم ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... ١٤٣ ع ٧٠١</p> <p>إعتراف</p> <p>راجع : إثبات . "إعتراف" .</p>

الصفحة	القاعدة	
		إعدام
		النص على إجماع الآراء قرين النطق بالحكم بالاعدام شرط لازم لصحة صدور الحكم بتلك العقوبة .
٣٦٨	١٤٧٠	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		راجع أيضا : حكم ونقض .
		(القاعدتان ٨٩ ، ١١٧ ، بالصحيفتين رقمي ٤٦٠ ، ٤٨٩ ، ٢٤٥٨٩)
		إعلان
		١ — إعلان بعض المتهمين إعلانا صحيحا للحضور أمام محكمة الحدود المخصصة بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى في ظل النظام الذي كان قائما قبل صدور القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ .
		أثره : إتصال المحكمة المذكورة بالدعوى اتصالا صحيحا . لا يغير من ذلك قيام النيابة العامة بإجراء تحقيق في الدعوى عقب إرسال الأوراق إليها بعد صدور ذلك القانون .
٤	١٤١	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٢ — انتهاء أثر إعلان المعارض بتاريخ الجلسة المحددة لنظر معارضته ، بعدم حضوره فيها وعدم صدور حكم باعتبار معارضته كان لم تكن .
٣٦٣	١٤٦٨	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		أعمال تجارية
		من يتخذ من الأعمال التجارية حرفة معتادة له فهو تاجر .
٢٢٠	١٤٣٩	(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣)
		راجع أيضا : قانون .
		(القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٢٠ ع ١)

الصفحة	القاعدة
	<p>إقتران</p> <p>راجع : محكمة الاعادة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ٩١٦ ع ٣)</p> <p>إقراض بربا فاحش</p> <p>قوام جريمة الاقراض بالربا الفاحش هو الاستياد الذي يتم عليه توالى القروض الربوية ولو لشخص واحد .</p> <p>العبرة في تحقق هذه الجريمة هي بعقود الاقراض ذاتها وليست باقتضاء الفوائد .</p> <p>ثبوت أن العقود المتفق عليها لم يمض بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانونا لانقضاء الحق في إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة . توافر الجريمة وعدم انقضاء الدعوى الجنائية .</p> <p>(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) ١١٣ ع ٢ ٥٧٣</p> <p>إكراه</p> <p>راجع : سرقة .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٥٦ ع ١)</p> <p>(والقاعدة رقم ٢٢٨ بالصحيفة رقم ١١٧ ع ٣)</p> <p>ونقض .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ١٠٠٨ ع ٣)</p> <p>أمر الإحالة</p> <p>راجع : دعوى جنائية .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٧١١ ع ٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>أمر بالأوجه</p> <p>راجع : مستشار الإحالة .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٦٨ ع ١ ، والقاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ٨٣٢ ع ٣) .</p>
		<p>أمر حفظ</p> <p>للمنيابة العامة الرجوع في أمر الحفظ الصادر منها بحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي ، طالما أن المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية لم تنته بعد .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٩) ٢٤٩٣ ع ٢ ٤٩٠</p>
		<p>إنتخاب</p> <p>راجع : نقابات .</p> <p>(القاعدة رقم ١ " نقابات " بالصحيفة رقم ١ ع ١) .</p>
		<p>إنهاء حرمة ملك الغير</p> <p>حماية القانون حيابة العقار ولو كانت لا تستند إلى حق ما دامت معتبرة قانونا . نقل حيابة العقار بناء على حكم . واجب الاحترام قبل الكافة .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١١) ٣٤١٨٠ ع ٣ ٩٠٨</p>
		<p>أوامر تكليف</p> <p>راجع : مهندسون .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٧٢ ع ١)</p>
		<p>أوامر عسكرية</p> <p>راجع : إعانة غلاء المعيشة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٧٠١ ع ٢) .</p>

الصفحة	القاعدة
	أوراق رسمية راجع . إثبات "أوراق رسمية" .
	(ب)
	باعث . براءة اختراع . بطلان . بلاغ كاذب . بناء باعث
١٠٠٨ ٣٤٢٠٥	١ - المصلحة في الجريمة لا تعدو أن تكون الباعث عليها . (الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
١٠٠٨ ٣٤٢٠٥	٢ - الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير . عدم إلتزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالا . (الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
	راجع أيضا : إنلاف مزروعات . (القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٢٤٦٤٥) وحريق عمد . (القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٧٦ ع ١) وحكم . (القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٥٠ ع ١) وشيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٥٩٧ ع ٢) ومواد مخدرة . (القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٠٨ ع ١)

الصفحة	القائمة
	براءات اختراع
	منصرا الابتكار والجددة شرطان أساسيان في كل من الاختراع والنموذج الصناعي .
١٨٩	٣٢ ع ١ (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٦)
	راجع أيضا : حكم .
	(القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ٨٨٦ ع ٣)
	بطلان
	١ — أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه .
٢٠٢	٣٥ ع ١ (الطن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
	٢ — ليس للطاعن التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء اعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة .
٢٠٢	٣٥ ع ١ (الطن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
	٣ — عدم جواز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش الباطل إلا ممن شرع البطلان لمصلحته .
٣٢٠	٥٩ ع ١ (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
	٤ — القيد الوارد في المادتين ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ و ١٨٤ من قانون العقوبات لا ينصرف فقط إلى إجراءات رفع الدعوى الجنائية ، بل يمتد إلى إجراءات التحقيق التي تتخذها النيابة العامة تعقبا لمرتكبي الجرائم واستجماع الأدلة عليهم .
	تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية .

الصفحة	القاعدة	
		بطلان إجراءات الدعوى الجنائية بطلانا من النظام العام إذا ما اتخذت قبل صدور الطلب في حالة من حالاته .
٤٥١	٢٤٨٧	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٥ - صدور الإذن بالتفتيش وتنفيذه قبل صدور طلب برفع الدعوى الجنائية . بطلان هذه الإجراءات وما أسفر عنها من ضبط .
٤٥١	٢٤٨٧	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٦ - خلو الحكم من تاريخ إصداره يبطله . محضر الجلسة لا يكمل الحكم في هذا البيان .
٤٦٠	٢٤٨٩	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٧ - وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية . وجوب القضاء بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بمحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام .
٤٦٠	٢٤٨٩	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٨ - التناقض الذي يبطل الحكم . ماهيته ؟
٥٦٢	٢٤١١١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٩ - خلو تقرير التلخيص من توقيع المقرر . لا يترتب عليه بطلان .
٦٤٥	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٠ - عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة . لا بطلان . توقيع القاضي على ورقة الحكم شرط لقيامه . تخلف هذا

الصفحة	القاعدة	
		الشرط . اعتبار الحكم معدوما . ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على النحو الذي صدر به .
٦٥٢	٢ع١٣١	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢)
		١١ — عدم الاعتداد بالأدلة المستمدة من التفتيش الباطل ، لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه . فضاء المحكمة بالبراءة من غير أن تبين رأيها في التفتيش الآخر الذي أدى إلى ضبط المخدر ومدى صلته بالتفتيش الذي أبطلته . يعيب الحكم بالقصور .
٦٦٩	٢ع١٣٦	(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢)
		١٢ — تأييم التزوير في المحرر الرسمي ولو كان المحرر باطلا شكلا .
٦٧٣	٢ع١٣٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		١٣ — الدفع ببطلان استجواب المتهم في جنائية وما استمد منه لعدم دموه محاميه للحضور . جوهرى .
٨٩١	٣ع١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		١٤ — بطلان القضاء في الجريمة . شرطه : ألا تكون المحكمة قد اتصلت بها طبقا للقانون . اتصال سبب الطعن بالمتهمين جميعا . امتداد أثر الطعن إليهم .
١٠٣١	٣ع٢٠٩	(الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		١٥ — اشتغال الحكم على الأسباب التي بني عليها . واجب . خلو الحكم من الأسباب . يبطله .
١١٢٩	٣ع٢٢٩	(الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		راجع أيضا : إثبات .
		(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٢٤ ع ١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>وحكم .</p> <p>(القاعدتان رقما ٢١٩ ، ٢٢٣ بالصحيفتين رقمي ١٠٧٣ ، ١٠٩٥ ع ٣)</p> <p>ومستشار إحالة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ٨٦٤ ع ٣)</p> <p>ووصف التهمة .</p> <p>(القاعدتان رقما ١٥٨ ، ٢٢١ بالصحيفتين رقمي ٨٠٧ ، ١٠٨٠ ع ٣)</p> <p>بلاغ كاذب</p> <p>تبرئة المتهم من جريمة البلاغ الكاذب لا تقتضي تبرئته من</p> <p>جريمة القذف لاختلاف أركان كل من الجريمتين .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣)</p> <p>٢١٥ ع ٣٨</p> <p>بناء</p> <p>١ — نطاق المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤</p> <p>بشأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١١)</p> <p>٦٩٢ ع ١٤١</p> <p>٢ — لا إثم على فعل من تقصر موارده فتطيل مدة إقامته</p> <p>للبناء — دون تحايل على القانون — بحيث لا تزيد قيمة ما يتم منها</p> <p>في السنة على ألف جنيه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١١)</p> <p>٦٩٢ ع ١٤١</p> <p>(ت)</p> <p>تاجر . تأميم . تأمينات اجتماعية . تبديد .</p> <p>تبغ . تحقيق . ترصد . تزوير . تسعير</p> <p>جبري . تصد . تعويض . تفتيش . تقادم .</p> <p>تقرير التاخيض . تقليد . تكليف بالحضور .</p> <p>تلبس . تموين . تهريب جموكي . توليد .</p> <p>تاجر</p> <p>راجع . تموين وقانون .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٢٠ ع ١)</p>

الصفحة	القاعدة	تأميم
		راجع . إرتباط . (القاعدة رقم ٢٢٢ بالصحيفة رقم ١٠٨٦ ع ٣)
		تأمينات اجتماعية
		١ — وجوب إمساك صاحب العمل سجلا لقيود أجور العاملين لديه . قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ . (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
١١٥	٢١ ع ١	٢ — مؤدى نص المادة ١٢٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية ، أن المشرع فوض وزير العمل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
١١٥	٢١ ع ١	٣ — إعتبار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية — بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من العقوبات الواردة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية — قانونا أصحح للتهم . (الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
٦٣٥	٢٧ ع ٢	٤ — عدم تعدد العقوبة بقدر عدد العمال في جريمة عدم إمساك صاحب العمل السجلات المقررة . (الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
٦٣٥	٢٧ ع ٢	تبسيد
		١ — النص في العقد على دفع قيمة الشيء محل التعاقد في حالة عدم رده . لا ينفي أن نية العاقدين قد انصرفت إلى اعتبار العقد إيجارا . استخلاص هذه النية مما يسوغها . تقديرى لمحكمة الموضوع . (الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٤٦٤	٩٠ ع ٢	

الصفحة	القاعدة
	٢ — تقدير توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التبديد . موضوعي .
٥٦٢	(الطنن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) ... ٢٤١١١ ...
	٣ — جريمة تبديد المحجوزات . شرط العقاب عليها ؟ علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم تعمدته عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . إستناد الحكم في إثبات علم المتهم بيوم البيع إلى مجرد إعلانه به في مواجهة تابع له . غير كاف .
٥٨٥	(الطنن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) ... ٢٤١١٦ ...
	٤ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفع الموضوعية الجوهرية . على المحكمة تناوله بالرد وإلا كان حكما قاصرا .
٥٨٥	(الطنن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) ... ٢٤١١٦ ...
	٥ — ماهية جريمة خيانة الأمانة ؟
٦١١	(الطنن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ... ٢٤١٢٢ ...
	٦ — كون الشيء المبدد قد سلم للمتهم بمقتضى عقد من عقود الإئتمان المبينة بالمادة ٣٤١ عقوبات شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة .
	وجوب استظهار الحكم قيام عقد الائتمان بين الطرفين عند الدفع بأن العلاقة علاقة مديونية .
٦٣٢	(الطنن رقم ٦٣٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ... ٢٤١٢٦ ...
	٧ — مجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله ، لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .
	نية تملك الشيء المسلم وحرمان صاحبه منه ركن أساسي

الصفحة	القاعدة	
		في جريمة خيانة الأمانة ، وجوب استظهار هذا الركن والرد على دفاع المتهم حوله بما يفنده .
٦٣٢	٢٤١٢٦	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		راجع أيضا : دعوى جنائية . (القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٢٤٥٤٣)
		تبغ
		راجع : تهريب جمركي . (القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٤٠١٤٠)
		ودخان :
		(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٦٥٢٤ ، ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٩٨٧ ٣٤)
		ودعوى جنائية :
		(القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ٣٤٨٩٩)
		تحقيق
		أعمال التحقيق :
		١ — خطاب الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب الدخان موجه إلى النيابة العامة بصفقتها السلطة صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات الاستدلال .
		حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص . يؤخذ في تفسيره بالتضييق .
٣٩٨	٢٤٧٥	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القيد الوارد في المادتين ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ و ١٨٤ من قانون العقوبات لا ينصرف فقط إلى إجراءات رفع الدعوى الجنائية ، بل يمتد إلى إجراءات التحقيق التي تتخذها النيابة العامة تعقبا لمرتكبي الجرائم واستجاء الأدلة عليهم . تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية . بطلان إجراءات الدعوى الجنائية بطلانا من النظام العام إذا ما اتخذت قبل صدور الطلب في حالة من حالاته . (الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨) ... ٢٤٨٧ ٤٥١ (والطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٤/١١/١٩٦٨) ... ٣٤١٧٨ ٨٩٩
		٣ — صدور الإذن بالتفتيش وتنفيذه قبل صدور طلب برفع الدعوى الجنائية . بطلان هذه الإجراءات وما أسفر عنها من ضبط . لا صحة للقول بأن الجريمة متلبس بها إذا كان ضبط محلها يعد تفتيش مأذون به من النيابة . (الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨) ... ٢٤٨٧ ٤٥١
		٤ — متى تتحرك الدعوى الجنائية : بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه من مأموري الضبط القضائي ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . إجراءات الاستدلال لا تبدأ بها الدعوى ولو في حالة التلبس بالجريمة . (الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٤/١١/١٩٦٨) ... ٣٤١٧٨ ٨٩٩
		٥ — إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الحصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب . (الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٤/١١/١٩٦٨) ... ٣٤١٧٨ ٨٩٩

الصفحة	القائمة	
		راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٤٦٧ ع ٢٤) التحقيق بمعرفة النيابة :
١٢٤	ع ٢٣	١ — اختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يتبعونها . (الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٣ — اختيار مكان التحقيق أمر متروك لتقدير وكيل النيابة المحقق . (الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٥٦	ع ٢٨	٣ — حضور ضابط البحث الجنائي التحقيق لا يعيب إجراءاته . (الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٥٦	ع ٢٨	٤ — قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائي عن القيام بالواجبات المفروضة عليهم بمقتضى المادة ٣٤ إجراءات . (الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٥٦	ع ٢٨	٥ — عملية عرض المتهم على الشهود للتعرف عليه . عدم رسم القانون طريقا خاصا لها يجب مراعاته . (الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٥٦	ع ٢٨	٦ — وجوب دعوة محامى المتهم فى جناية لحضور الاستجواب أو المواجهة . نطاقه ؟ (الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
٨٩١	ع ١٧٦	٧ — الدفع ببطلان استجواب المتهم فى جناية وما استمد منه لعدم دعوة محاميه للحضور . جوهرى . (الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
٨٩١	ع ١٧٦	

الصفحة	القاعدة	
		٨ — إعلان اسم محامى المتهم فى جنائية . وقوعه على المتهم أو محاميه . (الطن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨) ١٧٦ ع ٣ ٨٩١
		٩ — دعوة المحامى لحضور استجواب المتهم فى جنائية أو مواجهته . ليس لها شكل خاص . (الطن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨) ١٧٦ ع ٣ ٨٩١
		التحقيق بمعرفة المحكمة :
		١ — نطاق حق التصدى المقرر لمحكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند الطعن لثانى مرة ؟ حرية الجهة التى تجرى التحقيق فى حالة التصدى فى التصرف فيه . (الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ٤٥ ع ١ ٢٤٥
		٢ — من حق محكمة الجنايات إحالة الدعوى الجنائية التى تصدت هيئة سابقة لإقامتها إلى النيابة العامة . (الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ٤٥ ع ١ ٢٤٥
		فقد أوراق التحقيق :
		انعقاد الاختصاص باعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه للجهة التى تكون الدعوى فى حوزتها . متى تدخل الدعوى فى حوزة محكمة الجنايات ؟ (الطن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ١٢٤ ع ٢ ٦٢٢
		ترصد
		١ — حكم ظرف الرصد فى تشديد العقوبة تحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توافر أحدهما يغنى عن إثبات توافر الآخر . (الطن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ١٤ ع ١ ٨١

الصفحة	القاعدة	
		٢ — البحث في توافر ظرف الترسيد . موضوعي
٤٣٠	٢٤٨٢	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		تزوير
		” إثبات التزوير ”
		١ — إثبات التزوير ليس له طريق خاص .
١٨١	١٤٣١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٥/٢/١٩٦٨)
		٢ — إثبات وقوع تزوير المحرر من المتهم يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزويره واستعماله .
١٨١	١٤٣١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٥/٢/١٩٦٨)
		٣ — للنيابة العامة ولسائر الخصوم الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أمام محكمة النقض في حدود تحقيق تجريه في أوجه الطعن المقدمة إليها .
٢٨٨	١٥٥٣	(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٦٨)
		٤ — الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة . لها ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت عدم جدية الطعن .
٢٨٨	١٥٥٣	(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٦٨)
		” تزوير الأوراق الرسمية ”
		١ — دفتر الاشتراكات الكيلومتری الصادر من هيئة السكك الحديدية من الأوراق الرسمية .
١٨١	١٤٣١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٥/٢/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم التزام الحكم بالتحدث استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة التزوير مادام أن ما أورده في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن يتحقق به توافره .
٣٥٨	١ ع ٦٧	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		٣ — مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش في الأوراق الرسمية بالوسائل التي نص عليها القانون يتحقق به جريمة التزوير فيها .
٣٥٨	١ ع ٦٧	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		٤ — الاصطناع . ماهيته ؟ هو إنشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق مادام المحرر في أي من الحالين متضمنا لواقعة تترتب عليها آثار قانونية وصالحا لأن يحتاج به في إثباتها .
٥٣٦	٢ ع ١٠٥	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق جلسة — ١٩٦٨/٥/٦)
		٥ — متى يعتبر المحرر رسميا ؟
٥٣٦	٢ ع ١٠٥	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٦ — يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح ومن أوامر رؤسائه أو من طلبات الجهات الرسمية الأخرى .
٥٣٦	٢ ع ١٠٥	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٧ — صدور الورقة فعلا من الموظف المختص بتحريرها ليس شرطا في جريمة التزوير في الورقة الرسمية . إعطاء الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها كاف لتحقيق الجريمة ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام . للايهام برسميتها .
٥٣٦	٢ ع ١٠٥	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)

الصفحة	القاعدة	
٥٣٦	٢٤١٠٥	٨ — يستوى في التزوير المعاقب عليه أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن يتخذ به بعض الناس . (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٥٣٦	٢٤١٠٥	٩ — كون البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس . وجوب العقاب على التزوير في هذه الصورة . (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٥٣٦	٢٤١٠٥	١٠ — القصد الجنائي في جريمة التزوير متى يتحقق ؟ (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٦٧٣	٢٤١٣٧	١١ — مجرد تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ، يتحقق به تزويرها ، وينتج عنه حتماً ضرر بالمصلحة العامة . (الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
٦٧٣	٢٤١٣٧	١٢ — تعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية إستعماله فيما غيرت من أجله الحقيقة . يتحقق به القصد الجنائي في جريمة التزوير . كفاية إيراد الحكم لوقائع تدل على توافر القصد الجنائي . (الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
٦٧٣	٢٤١٣٧	١٣ — تأثيم التزوير في المحرر الرسمي ولو كان المحرر باطلا شكلاً . (الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — عقد الزواج وثيقة رسمية .
		إثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية في وثيقة الزواج مع العلم بخالفه ذلك للحقيقة . تزوير . مثال في الجمع بين المرأة وخالتها .
٧٤٠	٢٤٨١	(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		١٥ — تضارب الأوراق الرسمية الواردة على محل واحد . غير متصور .
٩٣٠	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		راجع أيضا : إشترك .
		(القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٢٨٤ ع ١)
		وعقوبة .
		(القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١٠٨٠ ع ٣)
		” تزوير الأوراق العرفية “ .
		١ — جريمة التزوير . أركانها ؟ مجود تغيير الحقيقة في محرر عرفي بوضع إمضاء مزور . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير .
		تحدث الحكم استقلالاً عن ركني القصد الجنائي والضرر .
		غير لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير .
٢٦٠	١٤٤٧	(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		٢ — إهمال المتهم في تحري الحقيقة مهما كانت درجته ، لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة التزوير .
٢٨٠	١٤٥١	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — جريمة الاشتراك في تزوير المحررات العرفية بمقتضى المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ عقوبات ، أشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .
٦١٥	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٤ — كفاية تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا لقيام جريمة تزويره متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه ضرر للغير — أيا كان — ولو كان الضرر احتماليا . تقدير الضرر في جريمة التزوير . موضوعي .
٦١٥	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٥ — تمام الاشتراك في التزوير غالبا دون مظاهر خارجية .
٦١٥	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٦ — اكتساب المحرر العرفي حجيته في الإثبات . بعد التوقيع عليه .
١٠٤٢	٣٤٢١١	(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢)
		” صور خاصة من التزوير “ .
		عدم جدوى النعي على الحكم عدم توافر القصد الجنائي في جريمة عزو طفل حديث العهد بالولادة لغير والدته مادام أنه قضى على المتهم بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في تزوير بيانات السجل المدني المسندة إليه .
٣٤٠	١٤٦٣	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
		“ استعمال المحرر المزور “ :
		متى تتوافر أركان جريمة استعمال المحرر المزور .
٦٧٣	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		”تسبيب الأحكام في التزوير“ .
		١ — التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير . غير لازم . (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦) ١٠٥ ع ٢ ٥٣٦
		٢ — تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر في جريمة التزوير . غير لازم . (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦) ١٠٥ ع ٢ ٥٣٦
		٣ — الباعث ليس ركناً من أركان جريمة التزوير . عدم إلتزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً . (الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ٣٠٥ ع ٢ ١٠٠٨
		راجع أيضاً : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيفة رقم ١٠٩٥ ع ٣) وحكم . (القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٢١ ع ١) ونقض . (القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٨١ ع ١)
		تسبب جبرى
		اختلاف جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو غير مسعرة عن جريمة بيعها بأكثر من السعر المقرر من حيث العناصر القانونية والعقوبة المقررة قانوناً لكل منهما . (الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧) ١٥٦ ٧٩٩
		راجع أيضاً : دعوى جنائية . (القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٨٧١ ع ٣)

الصفحة	القاعدة	تصدد
٢٤٥	١٤٥	١ — نطاق حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند الطعن لثاني مرة ؟ حرية الجهة التي تجري التحقيق في حالة التصدي في التصرف فيه . (الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
٢٤٥	١٤٥	٢ — من حق محكمة الجنايات إحالة الدعوى الجنائية التي تصدت هيئة سابقة لإقامتها إلى النيابة العامة . (الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
٧١٧	٢٤٥	٣ — تعديل وصف التهمة . حدوده ؟ تعرض المحكمة لواقعة جديدة متخذة منها أساسا لإدانة المتهم بجريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية ولا تتصل بما ورد في أمر الإحالة إتصالا لا يقبل التجزئة . غير جائز . مباشرة محكمة الجنايات حقها في التصدي . عدم مجاوزته إلى الفصل في موضوع ما تصدت له من وقائع . المادة ١١ إجراءات . (الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		راجع أيضا : إرتباط . (القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٣٠٠ ع ١٤)
		تعويض
٢٠٧	١٣٦	١ — ليس في القانون ما يمنع إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن جريمة ولو ارتكبها معه آخر . (الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
٢٢٣	١٤٠	٢ — تقدير التعويض . أمر موضوعي . بشرط إحاطة الحكم بعناصر المسؤولية المدنية . (الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تقدير ثبوت الضرر الناشئ عن إساءة استعمال حق الالتجاء إلى القضاء . موضوعي .
٤٠٢	٢٤٧٦ ع	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٤ - انتقال الضرر المادي من المضرور - إذا ما ثبت له الحق فيه - إلى خلفه .
		شروط انتقال الضرر الأدبي من المضرور إلى الغير طبقا للسادة ٢٢٢ مدني : إذا تمحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء .
٤٢٠	٢٤٨٠ ع	(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٩)
		٥ - الضرر المحقق لا المحتمل هو أساس طلب التعويض .
١٠٤٢	٣٤٢١١ ع	(الطن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢)
تفتيش		
إذن التفتيش :		
"إصداره وتنفيذه"		
		١ - إذن التفتيش . بياناته ؟ النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكاني لصدوره . غير واجب .
١٢٤	١٤٢٣ ع	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢ - لأي مأمور ضبط قضائي تنفيذ الإذن طالب لم يعين مأمورا بعينه .
١٢٤	١٤٢٣ ع	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٣ - عدم تعيين الإذن اسم المأذون له بإجراء التفتيش . لا يعيبه .
١٢٤	١٤٢٣ ع	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إصدار سلطة التحقيق الإذن لمن قام بالتحريات . غير واجب .
١٢٤	١ ع ٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٥ — رئيس مكتب المخدرات . الأشخاص الذين يحق له الاستعانة بهم في إجراء التفتيش .
١٢٤	١ ع ٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٦ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . أمر موضوعي . الأمر فيه موكول إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
١٢٤	١ ع ٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٣٠٠	١ ع ٥٦	(والطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
٣٣١	١ ع ٦١	(والطن رقم ٣٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
٧١٣	٢ ع ١٤٤	(والطن رقم ٩٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٧ — إثارة أمر انحسار الاختصاص المحل للضابط عن الامتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
١٢٤	١ ع ٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٨ — الاختصاص بإصدار إذن التفتيش يتحدد بمكان وقوع الجريمة أو بمحل إقامة المتهم أو بالمكان الذي يضبط فيه . المادة ٢١٧ إجراءات .
١٢٤	١ ع ٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٩ — القيد الوارد في المادتين ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ و ١٨٤ من قانون العقوبات لا ينصرف فقط إلى إجراءات رفع الدعوى الجنائية ، بل يمتد إلى إجراءات التحقيق التي تتخذها النيابة العامة تعقبا لمرتكبي الجرائم واستجاء الأدلة عليهم .

الصفحة	القاعدة	
		تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية .
		بطلان إجراءات الدعوى الجنائية بطلانا من النظام العام إذا ما اتخذت قبل صدور الطلب في حالة من حالاته .
		صدور الإذن بالتفتيش وتنفيذه قبل صدور طلب برفع الدعوى الجنائية . بطلان هذه الإجراءات وما أسفر عنها من ضبط .
		لا صحة للقول بأن الجريمة متلبس بها إذا كان ضبط محلها بعد تفتيش مأذون به من النيابة .
٤٥١	٢٤٨٧	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		١٠ — عدم جواز القضاء المسبق على دليل لم يطرح . مثال في تفتيش .
٥٥١	٢٤١٠٨	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٨)
		١١ — العبرة في صحة الإذن بالتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة .
٦٢٢	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣/٦/١٩٦٨)
		١٢ — إذن التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق . شروط إصداره ؟
٧١٣	٢٤١٤٤	(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٨)
		١٣ — دفع المتهم ببطلان إذن التفتيش . على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع الجوهرى وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائغة . مثال لتسبيب معيب .
٧١٣	٢٤١٤٤	(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
٨٢٨	٣٤١٦٣	١٤ — صدور أمر من النيابة العامة بتفتيش متهم معين ومسكنه . ليس لرجل الضبط القضائي المندوب لإجرائه تفتيش متهم آخر يقيم في مسكن مستقل عنه إلا طبقاً للمادة ٣٠ ، ١/٣٤ من قانون الإجراءات . (الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨)
١١١٣	٣٤٢٢٧	١٥ — اطمئنان المحكمة إلى حدوث التفتيش في مكان معين . موضوعي . (الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٨)
١١٤١	٣٤٢٣٤	١٦ — صدور أمر التفتيش لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو يندبه . صحة التفتيش الذي يجريه أي من هؤلاء . مادام أن الآذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات . (الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٨)
١١٤١	٣٤٢٣٤	١٧ — ندب مأمور الضبط — الذي استصدر إذن تفتيش — زميله كتابة . غير لازم . كفاية الندب الشفوي . (الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٨)
١١٤١	٣٤٢٣٤	١٨ — لمأمور الضبط المندوب بالذات لإجراء التفتيش بإصطحاب من يشاء من زملائه أو رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه . صحة التفتيش الذي يجريه أي من هؤلاء تحت إشرافه . (الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٨)
١٥٦	١٤٢٨	« حق مأمور الضبط في التفتيش » . ١ — لمأموري الضبط القضائي تفتيش المتهم كلما جازله القبض عليه . المادة ٤٦ إجراءات . (الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٥/٢/١٩٦٨)

الصفحة	القائمة	
		٢ - وجود دلائل كافية على اتهام شخص في جناية . إجازتها لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض عليه إذا كان حاضرا وتفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق . تقدير الدلائل الكافية . موضوعي .
٨٣٥	٣٤١٦٥	(الطن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨)
		٣ - التفتيش الذي يحرمه القانون على رجل الضبط القضائي . نطاقه ؟
٨٧٨	٣٤١٧٤	(الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٨)
		”الرضا بالتفتيش“ : صحة التفتيش الذي يجريه ضابط الشرطة في منزل بإذن صاحبه أو من ينوب عنه في غيبته . مثال .
١٥٦	٢٨١	(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٥/٢/١٩٦٨)
		التفتيش بغير إذن :
		١ - حالة التلبس لا تستلزم إذنا من سلطة التحقيق لإجراء التفتيش . حلة ذلك ؟ تقدير توافرها أو قيام الدلائل الكافية للإتهام أو عدم توافر أيهما . أمر موضوعي .
٧٥٨	٢٤١٥٢	(الطن رقم ٢١٤٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٤/٦/١٩٦٨)
٨٢٨	٣٤١٦٣	(والطن رقم ١١٩٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨)
		٢ - حق موظفي الجمارك في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية . طبيعة هذا الحق ومداه ؟ شمول هذا الحق الدائرة الجمركية بأكملها وليس أسوارها فحسب .
٦٢٧	٢٤١٢٥	(الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣/٦/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — جواز تفتيش المزارع بغير إذن من النيابة العامة ما دامت غير متصلة بالمسكن . إعتبار هذا التفتيش من أعمال الاستدلال التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب .
٨٩٩	٣٤١٧٨	(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
٣٩٨	٢٤٧٥	(والطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٤ — صحة ضبط ما يسفر عنه التفتيش عرضاً .
٨٣٥	٣٤١٦٥	(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
		” الدفع ببطلان التفتيش “ .
		١ — الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٤	١٤٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٨٧٨	٣٤١٧٤	(والطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		٢ — عدم جواز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش إلا ممن شرع البطلان لمصلحته .
٣٢٠	١٤٥٩	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		٣ — إنصراف القيود الواردة على حق رجل الضبط في إجراء القبض والتفتيش على السيارات الخاصة دون السيارات المعدة للأجرة
٣٢٠	١٤٥٩	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		٤ — عدم جواز إبداء الدفع ببطلان إجراء التفتيش لحصوله ممن لم يندب لتنفيذه لأول مرة أمام محكمة النقض . إثارة في تحقيق النيابة لا يغني عن وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .
٤٥٦	٢٤٨٨	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — هدم الاعتداد بالأدلة المستمدة من التفتيش الباطل ، لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه . قضاء المحكمة بالبراءة من غير أن تبين رأيها في التفتيش الآخر الذي أدى إلى ضبط المخدر ومدى صلته بالتفتيش الذي أبطلته . يعيب الحكم بالقصور
٦٦٩	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٦ — بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها . (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٧٥٨	٢٤١٥٢	راجع أيضا : إستيقاف . (القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٣٧١ ع ١) وحكم . (القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٢٤ ع ١)
		تقديم
		١ — مجرد التأشير من وكيل النيابة العامة بتقديم القضية إلى المحكمة . طبيعته : أمر إداري . لا أثر له في قطع التقادم . (الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣)
٢١١	١٤٣٧	٢ — وقف السير في الطعن المرفوع من الطاعنين حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد أحد المحكوم عليهم (باعتباراه الفاعل الأصلي) نهائيا . مضى مده أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ إعلان الآخر بالحكم الغيابي وحتى عرض الأوراق على محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن دون معارضة المحكوم عليه في هذا الحكم أو اتخاذ أي إجراء قاطع لمدة التقادم . وجوب نقض الحكم والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . (الطعن رقم ٢٢١٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
٥٤٣	٢٤١٠٦	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم . عدم استلزام الشارع مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها .
٨١١	٣ع١٥٩	(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨)
		٤ — انقطاع المدة عني . امتداد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في الإجراءات .
		انقطاع التقادم في جريمة ما يمتد إلى ما ارتبط بها من جرائم برياط لا يقبل التجزئة .
٨١١	٣ع١٥٩	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨)
		٥ — العبرة في تكيف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة في صدد قواعد التقادم هي بنوع الجريمة الذي تقرره المحكمة .
٨٩٦	٣ع١٧٧	(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٤/١١/١٩٦٨)
		تقرير التلخيص
		١ — كون تقرير التلخيص الذي تلاه عضو الدائرة التي أصدرت الحكم من عمل هيئة سابقة ، لا يدل على أن القاضي الذي تلاه لم يعتمد عليه ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أنه رأى فيه ما يكفي للتعبير عما استخلصه من دراسة .
٦٤٥	٢ع١٣٠	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣/٦/١٩٦٨)
		٢ — خلو تقرير التلخيص من توقيع المقرر . لا يترتب عليه بطلان .
٦٤٥	٢ع١٣٠	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣/٦/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	تقليد
		راجع : حكم
		(القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ٨٨٦ ع ٢٤)
		وعقوبة .
		(القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٨١ ع ١٤)
		تكليف بالحضور
		١ - أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه .
٢٠٢	١ ع ٣٥	(الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
		٢ - ليس للطاعن التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء إعلانه الذي صححه حضوره بجلسة المحاكمة .
٢٠٢	١ ع ٣٥	(الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
		تلبس
		١ - حالة التلبس لا تستلزم إذنا من سلطة التحقيق لإجراء التفتيش . علة ذلك ؟
٧٥٨	٢ ع ١٥٢	(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٣ - تسمية الحكم الشواهد والامارات بأسمائها المعينة في نص القانون الذي تندرج تحت حكمه . غير لازم . شرط ذلك ؟
٨٢٨	٣ ع ١٦٣	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تقدير توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية للاتهام أو عدم توافر أيهما . أمر موضوعي .
٨٢٨	٣٤١٦٣	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨)
		٤ — صحة ضبط ما يسفر عنه التفتيش عرضاً .
٨٣٥	٣٤١٦٥	(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨)
		تموين
		١ — المرجع في تحديد وزن الرغيف إلى القرار الساري وقت صنعه ناقصاً — دون أن يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بانقاص الوزن .
٣٩	١٤٨	(الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٨/١/١٩٦٨)
		٢ — خلو الحكم من بيان وزن رغيف الخبز . يصححه بالقصور .
٩٢	١٤١٦	(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٢/١/١٩٦٨)
		٣ — بيع الدقيق الفاخر نمرة (١) لاستخراج ٧٢٪ ممن يتجر فيه من أصحاب محال البقالة بغير ترخيص . عمل مؤثم قانوناً .
٢٢٠	١٤٣٩	(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٨)
		٤ — تحقق العجز في وزن الخبز البلدي بعد مرور ثلاث ساعات على تهويته دون تأثير لما قد يطرأ بعد ذلك من زيادة في نسبة العجز .
٢٢٨	١٤٤١	(الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩/٢/١٩٦٨)
		٥ — إجراء وزن الخبز عند ضبطه على ميزان الخبز . غير لازم قانوناً .
٢٢٨	١٤٤١	(الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩/٢/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — النص في القرارات الوزارية على إجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله . مقصوده الإرشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفة .
٢٢٨	١ ع ٤١	(الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		٧ — معاقبة من يتصرف في مواد التموين لغير المستهلكين لها بالعقوبة المخالطة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
٢٤٢	١ ع ٤٤	(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		٨ — وجوب وضع ميزان في كل مخبز وفي كل محل معد لبيع الخبز سواء وجد بها خبز معد للرفع أو البيع أو لم يوجد .
٤٩٠	٢ ع ٩٣	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		٩ — مثال لإخلال المحكمة بدفاع جوهري في جريمة تموينية
٥٢٣	٢ ع ١٠١	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		١٠ — اختلاف الأحكام التي استتمها الشارع لكل من نوعي الخبز الأفرنكي والشامي سواء من جهة الترخيص بإنتاجه أو بيان المواصفات اللازمة فيه .
٥٢٩	٢ ع ١٠٣	(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		١١ — جريمة إنتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرففة التي وجدت ناقصة الوزن .
٦٥٤	٢ ع ١٣٢	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٢ — مناط مسؤولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته في مجال تطبيق المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو تحقق الملك أو ثبوت الإدارة للشخص . إنتفاء مسؤولية المدير

الصفحة	القائمة	
		متى إنتفى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة .
٦٥٧	٢٤١٣٣	(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٣ — إصدار وزير التكوين قرارا أصبح بمقتضاه الفعل المسند إلى المتهم مباحا غير مؤثم . إستفادة المتهم من هذا القرار باعتباره قانونا أصالح . لا يؤثر في ذلك إصدار الوزير قرارا آخر قبل الحكم النهائي في الدعوى بإعادة أحكام القرار الأول المؤثم .
٧٤٤	٢٤١٤٩	(الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		١٤ — مسئولية صاحب المحل ومديره في مجال تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؟ قيام مسئولية المدير سواء أكان متوليا لإدارة بنص العقد أو بالفعل .
٧٧٧	٢٤١٥٥	(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٥ — تأميم الشارع واقعة بيع الخبز ناقص الوزن سواء وقعت من صاحب المخبز أو مديره أو عاملا فيه أو أى شخص خلافتهم وتسويته بين المسئولية الافتراضية لأصحاب المخبز والمسئولين عن إدارتها وبين المسئولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهى عنه .
٧٧٧	٢٤١٥٥	(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٦ — مسئولية صاحب المحل عن مخالفة أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . فرضية . قيامها في حقه على الدوام ما لم يدحضها بسبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب والمسئولية .
		متى يستحق كل من مدير المحل وصاحبه عقوبة الحبس والغرامة معا أو عقوبة الغرامة وحدها ؟
٨٠٣	٣٤١٥٧	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ — المراد بالغياب في حكم المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؟ (الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧) ١٥٧ ع ٣ ٨٠٣
		١٨ — تقدير غياب صاحب الخبز الذي يبرر توقيع العقوبة المخففة . موضوعي . (الطن رقم ١١٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧) ١٥٧ ع ٣ ٨٠٣
		١٩ — وجوب مصادرة اللحوم المذبوحة خارج السلخانة والمعدة للأكل المواد ١٤٣ ، ١٤٩ من القانون رقم ٥٣ لسنة ٦٦ و ٢٠ من المرسوم من ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . (الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤) ١٦١ ع ٣ ٨٢٠
		٢٠ — استقلال مواصفات الخبز عما أوجبه له القانون من أوزان لا ينقص عنها . مطابقة وزن الخبز للقرار لا تدحض مخالفته للمواصفات . (الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١) ١٦٧ ع ٣ ٨٤٦
		٢١ — الحواس الطبيعية لمن قام بالضبط ، هي المرجع في معرفة مطابقة الخبز للمواصفات . (الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١) ١٦٧ ع ٣ ٨٤٦
		٢٢ — جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات . متى تتم ؟ (الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١) ١٦٧ ع ٣ ٨٤٦
		٢٣ — لمديرى إدارات التفتيش ووكلائهم بمراقبات التموين صفة الضبط القضائي في تنفيذ أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في كافة أرجاء المحافظة التي يعملون بمديرية تموينها . (الطن رقم ١٣٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١) ١٨٨ ع ٣ ٩٤٠

الصفحة	القاعدة	
٩٥٨	١٩٢٤ع ٣	٢٥ — مسؤولية مدير المخبر عما يقع فيه من جرائم . نطاقها ؟ (الطن رقم ١٦٣٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٨)
٩٥٨	١٩٢٤ع ٣	٢٦ — إعتبار القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ قانونا أصلح من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ لتركه للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة بعد أن كان القرار القديم يوجب القضاء بالعقوبتين معا بمحد أدنى . لا يغير من ذلك قضاء المحكمة بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة في القانون الجديد ، طالما أنها التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة في القرار القديم مما يشمر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد . (الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٦٨)
٩٦٥	١٩٤٤ع ٣	راجع أيضا : تسعير جبرى . (القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧٩٩ ع ٢) وطعن . (القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٣٩ ع ١) وقانون . (القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٢٠ ع ١) (القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٠٤٧ ع ٣)
		تهريب جمركي
		١ — حالات تهريب التبغ . قصرها على الأحوال التي مددتها المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . (الطن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٥/٢/١٩٦٨)
١٤٠	١٩٢٤ع ١	

الصفحة	القاعدة	
١٤٠	١٤٢٤	٢ — مجرد كون الدخان المضبوط أخضر لا يتوفر به وحده اعتباره مهرباً وفق القانون . مثال لتسبب معيب . (الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٩٨	١٤٣٤	٣ — عدم منازعة المتهم في أن ماضبط معه هو من الذهب . ليس له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة عدم إجراء تحليل كياوى للأداة المذكورة ، ما دام لم يطلب منها ذلك . (الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) راجع أيضاً : دخان . (القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٦٥ ع ٢ والقاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٩٨٧ ع ٣) وقوة الأمر المقضى . (القاعدة رقم ١٩٩ بالصحيفة رقم ٩٨٤ ع ٣) توليد راجع : طب . (القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٥٤ ع ١) (ج) جرح عمد . جريمة . جالب . جمارك . جمعيات تعاونية جرح عمد مساءلة كل من لا يملك منازلة مهنة الطب عما يحدثه للغير من جروح وما إليها على أساس العمد . إعفاؤه من العقوبة متى توافرت حالة الضرورة . (الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠)
٢٥٤	١٤٤٦	

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : طب .
		(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٥٤ ع ١)
		الكشف عن الجريمة :
		١ — كل إجراء يقوم به مأمور الضبط في سبيل الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها يعتبر صحيحا منتجا لأثره ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارقتها .
٤٣٨	٢٤٨٣	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		٢ — تظاهر مأمور الضبط برغبته في شراء مخدر من المتهم وتقديم المتهم المخدوله . ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها . حق المحكمة في الأخذ بالدليل المستمد من ذلك الإجراء متى اطمانت إلى حصوله .
٤٣٨	٢٤٨٣	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		إثبات الجريمة :
		١ — كون الجريمة هي التصرف القانوني ذاته دون الإخلال به . جواز إثباتها بطرق الإثبات كافة .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
		٢ — جواز إثبات التعامل في أوراق النقد المصرى من غير مقيم أو وكيله بجميع طرق الإثبات .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
		٣ — وقوع التصرف احتيالا على القانون . صحة إثباته بكل طرق الإثبات .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
٧٢١	٢٤١٤٦	٤ - جواز إثبات الجرائم على اختلاف أنواعها - بما فيها جريمتي إحراز السلاح وذخيره - بكافة الطرق القانونية إلا ما استثنى بنص خاص . (الطن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) "أركان الجريمة" .
٤٤	١٤٩	١ - تحقق العود في جرائم إحراز المخدرات ، إذا كانت الجريمة السابق الحكم فيها على المتهم وتلك التي يحاكم من أجلها من بين الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ ، ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . (الطن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩)
٤٧	١٤١٠	٢ - تحقق جريمة جلب الجواهر المخدرة بنقلها على خلاف الأحكام المنظمة لذلك . المواد من ٣ إلى ٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . (الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
١٢٠	١٤٢٢	٣ - إختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أدائه . ركن في جريمة عرض الرشوة . وجوب إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه . (الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
١٧٦	١٤٣٠	٤ - تحقق القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ عقوبات . متى وضع الجاني النار في شيء من الأشياء المذكورة بها علماً بملكيته للغير . (الطن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٧٦	١٤٣٠	٥ - توجه الإرادة اختياراً إلى وضع النار . كفايته لتوافر العمد في معنى المادة ٢٥٣ عقوبات . (الطن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)

الصفحة	القائمة
	٦ — كفاية وضع النار عمدا في مخزن مملوك للغير لقيام المسئولية الجنائية وفق المادة ٢٥٣ عقوبات .
	وجوب مؤاخذه المتهم بقصده الاحتمالي ومساءلته عن كافة التأثير المترتبة على فعله .
١٧٦	١٤٣٠ ... (الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ...
	٧ — عنصر الابتكار والبلدة شرطان أساسيان في كل من الإختراع والنموذج الصناعي .
١٨٩	١٤٣٢ ... (الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٦) ...
	٨ — وجود عجز في الشيء الذي أؤتمن عليه المتهم . لا ينهض قرين الاختلاس بمعناه القانوني .
١٩٤	١٤٣٣ ... (الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢) ...
	٩ — تبرئة المتهم من جريمة البلاغ الكاذب لا تقتضي تبرئته من جريمة القذف لاختلاف أركان كل من الجريمتين .
٢١٥	١٤٣٨ ... (الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ...
	١٠ — مدلول الرشوة في مجال تطبيق المادة ١٠٦ مكررا عقوبات ؟ شمولها حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على مزية ما من أية سلطة عامة . المقصود بالزعم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية .
	توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات إذا كان الجاني موظفا عموميا . وإلا وقعت عقوبة اللجنة المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .
٢٣٨	١٤٤٣ ... (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ...
	١١ — جريمة عرض الوساطة في الرشوة . متى تتحقق ؟
٢٣٨	١٤٤٣ ... (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ...

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — جريمة التزوير . أركانها ؟ مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرق بوضع إمضاء مزور . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير .
		تحدث الحكم استقلالاً عن ركني القصد الجنائي والضرر . غير لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير .
٢٦٠	١٤٤٧	(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		١٣ — جريمة خيانة الأمانة . أركانها ؟
٢٦٠	١٤٤٧	(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		١٤ — إهمال المتهم في تحري الحقيقة مهما كانت درجته ، لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة التزوير .
٢٨٠	١٤٥١	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦)
		١٥ — شمول الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ شتى صدور التحريض على البغاء وتسهيله للذكر والأنثى على السواء .
		تحقق التحريض على البغاء بأي فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق ولو كان عرضاً ما دام جدياً في ظاهره وفيه ما يكفي للتأثير على المجنى عليه المخاطب به واغوائه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة .
٢٩٥	١٤٥٥	(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)
		١٦ — تحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر بعلم الجاني كنه ما يحوزه .
٣٠٨	١٤٥٧	(الطعن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		١٧ — عزو طفل زوراً إلى غير والديه ، يتحقق به القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٨٣ عقوبات .
٣٤٠	١٤٦٣	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد الأتمان هو مناط العقاب في جريمة خيانة الأمانة .
٣٤٤	١٤٦٤	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
		١٩ — تمام الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة بتغيير الحيازة الناقصة إلى حيازة كاملة .
٣٤٤	١٤٦٤	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
		٢٠ — مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش في الأوراق الرسمية بالوسائل التي نص عليها القانون يتحقق به جريمة التزوير فيها .
٣٥٨	١٤٦٧	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		٢١ — اختلاف أركان وعناصر جريمة المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات عن جريمة المادتين ١٠٣ ، ١٠٣٤ مكررا من ذات القانون .
		ماهية تعديل التهمة الذي يوجب لفت نظر الدفاع ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ؟
٨٠٧	٣٤١٥٨	(الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧)
		٢٢ — توافر جريمة المادة ١٠٦ مكررا عقوبات بمجرد طلب العطية .
٨٣٢	٣٤١٦٤	(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
		٢٣ — جريمة صنع خبز مخالف للواصفات . متى تم ؟
٨٤٦	٣٤١٦٧	(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
		٢٤ — جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة . تمامها بمجرد إخراج الموظف العمومي أو المستخدم للسل من المكان الذي يحفظ فيه بنية تملكه .

الصفحة	القاعدة	
		التحدث استقلالا عن ملكية المال موضوع جريمة الاستيلاء . غير لازم . ما دامت تلك الملكية لم تكن محل منازعة . (الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٨ — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
٨٥٩	٣٤١٧٠	٢٥ — وجود المال تحت يد الموظف العام أو من في حكمه . شرط للتجريم في حكم المادة ١١٢ عقوبات . الاختلاس يقتضي إضافة المختلس لما في عهده من مال إلى ملكه . (الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
٩٣٠	٣٤١٨٦	٢٦ — متى يتحقق وجود العاهة المستديمة ؟ نسبة العجز المكون للعاهة المستديمة . تقديرها متروك لقاضي الموضوع . (الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
٩٤٥	٣٤١٨٩	٢٧ — تسليم المال إلى الموظف العام بسبب وظيفته لا بمناسبة . شرط لقيام جناية الاختلاس . المادة ١١٢ عقوبات . (الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
٩٦١	٣٤١٩٣	٢٨ — صفة الموظف العام أو من في حكمه . وكن في جنائتي الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو ما في حكمه . وجوب استظهار الحكم لهذه الصفة . (الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
٩٦١	٣٤١٩٣	٢٩ — حالات الاعفاء من الترخيص بحمل السلاح . جريمة عدم إخطار شيخ البلد عما يحوز من سلاح . جنحة . (الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
٩٤٤	٣٤٢٠٢	٣٠ — المصلحة في الجريمة لا تعدو أن تكون الباعث عليها .

الصفحة	القاعدة	
		الباعث على جريمة التزوير ليس ركنا من أركانها . عدم الترام المحكمة بالتحدث عنه استقلالا .
١٠٠٨	٣٤٢٠٥	(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٣١ — آلة الاعتداء . ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .
١١٠٢	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/ ٢/٢٦)
		٣٢ — ماهية المكان العام بالمصادفة ؟ متى تتوافر العلانية بالمكان العام بالمصادفة ومتى لا تتوافر ؟ وجوب استظهار عناصر المصادفة التي تضافى على المكان وصف العمومية . قصور الحكم في بيان ركن العلنية في جريمة الفعل الفاضح العلنى . يعيبه .
١١٢١	٣٤٢٢٩	(الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		٣٣ — الركن المادى في جريمة هتك العرض . ماهيته ؟
١١٢٩	٣٤٢٣١	(الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		٣٤ — تحدث الحكم استقلالا عن ركن القوة في جريمة هتك العرض . غير لازم .
١١٢٩	٣٤٢٣١	(الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		٣٥ — متى يتوافر ركن الاحتيال في جريمة النصب ؟
١١٤١	٣٤٢٣٤	(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		راجع أيضا : إتلاف مزروعات .
		(القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٦٤٥ ع ٢)

. واختلاس أموال أميرية .

(القواعد أرقام ٩٤ ، ١١٠ ، ١٣٨ بالصفحات أرقام ٤٨٦ ، ٥٥٨ ، ٦٧٩ ع ٢)

. وإخفاء أشياء مسروقة .

(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦٠٣ ع ٢)

. وإشتراك .

(القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٤٧ ع ١)

. وإصابة خطأ .

(القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٠٧ ع ١)

. وإقراض بر با فاحش .

(القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٥٧٣ ع ٢)

. وبناء .

(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٩٢ ع ٢)

. وتبديد .

(القاعدتان ١٢٢ ، ١٢٦ بالصحيفتين ٦١١ ، ٦٣٢ ع ٢)

. وتزوير .

(القواعد أرقام ١٠٥ ، ١٢٣ ، ١٣٧ ، ١٤٨ بالصفحات أرقام ٥٣٦ ، ٦١٥ ، ٦٧٣ ، ٧٤٠ ع ٢)

. وتموين .

(القواعد أرقام ٣٩ ، ٤١ ، ١٣٢ بالصفحات أرقام ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ع ٢)

الصفحة	القاعدة
	وحكم . (القواعد أرقام ٣٤ ، ٣٦ ، ٦٦ بالصحائف أرقام ١٩٨ ، ٢٠٧ ، ٣٥٠ ع ١)
	ودخان (القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٦٥ ع ٢)
	ودعارة . (القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤١٢ ع ٢)
	ورشوة . (القاعدتان ٧٤ ، ١٥٢ بالصحيفتين ٣٩٤ ، ٧٥٨ ع ٢)
	وسلاح . (القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٦١٥ ع ٢)
	وشيك بدون رصيد . (القاعدتان ٩٥ ، ١٠٠ بالصحيفتين ٤٩٧ ، ٥١٨ ع ٢)
	وصابون . (القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٨١ ع ٢)
	وطب . (القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٥٤ ع ١)
	وعقوبة . (القواعد ٥٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ بالصفحات ٢٩٥ ع ١ ، ١٠٨٠ ، ١٠٩٩ ع ٣)
	وعمل . (القاعدتان ١٢٣ ، ١٢٩ بالصحيفتين ٦١٥ ، ٦٤٢ ع ٢)
	وغش . (القاعدتان ٦٢ ، ٢٠١ بالصحيفتين ٣٣٤ ، ٩٩٠ ع ٣)

الصفحة	القاعدة	
		وقانون .
		، قاعدتان ٣٩ ، ٢١٢ بالصحيفتين ٢٢٠ ع ١ ، ٤٧٠ ع ٣ (
		وقتل خطأ .
		(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٣٣ ع ١)
		وقتل عمد .
		(القواعد ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، بالصفحات ٧١٧ ، ٧٢١ ع ٧٥٠)
		ومواد مخدرة .
		(القاعدة رقم ٣٠٣ بالصحيفة رقم ١٠٠٠ ع ٣)
		ونقد .
		(القاعدتان ٩١ ، ٩٦ بالصحيفتين ٤٦٧ ، ٥٠١ ع ٢)
		ونقض .
		(القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٢٨٤ ع ١)
		الجريمة المستمرة .
		١ — جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة .
١٢٤	١٤٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢ — جريمة نقل المخدر . مستمرة .
		تعليق الاذن بالتفتيش على استمرار تلك الجريمة إلى دائرة الاختصاص .
٣٢٠	١٤٥٩	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)

الصفحة	القاعدة	
		جلب
		١ — تحقق جريمة جلب الجواهر المخدرة بنقلها على خلاف الأحكام المنظمة لذلك . المواد من ٣ إلى ٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
٤٧	١٤١٠	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٢ — تمنح الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بجواهر مخدرة بغير ترخيص ، يعد جلبا لها .
٤٧	١٤١٠	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		جمارك
		حق موظفي الجمارك في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أوفي حدود نطاق الرقابة الجمركية . طبيعة هذا الحق ومداه ؟
		شمل هذا الحق الدائرة الجمركية بأكملها وليس أسوارها
		ففسب .
٦٢٧	٢٤١٢٥	(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		راجع : جلب .
		(القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٤٧ ع ١)
		ودخان
		(القاعدة رقم ١٩٩ بالصحيفة رقم ٩٨٤ ع ٣)
		جمعيات تعاونية
		راجع : اختلاس
		(القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٠٠ ع ١)

الصفحة	القاعدة	
		(ح)
		حجية الشيء المقضى . حريق عمد . حكم . حيازة .
		حجية الشيء المقضى
		١ — حجية الحكم . ورودها على المنطوق والأسباب المكمل له والمرتبطة به ارتباطا وثيقا غير متجزئ .
٧٢	١٤١٣	(الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
		٦ — العبرة في وصف الحكم هي بحقيقة ما قضى به . قضاء الحكم في أسبابه بأن العمال المعينين بعد أول مارس ١٩٥٠ لا يستحقون إعانة غلاء المعيشة . قضاء قطعى .
		انسحاب حجية الأمر المقضى على أسباب الحكم باعتبارها مكمل للمنطوق
٧٠١	٢٤١٤٣	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		راجع أيضا : قوة الأمر المقضى .
		حريق عمد
		١ — تحقق القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ عقوبات . متى وضع الجنائي النار في شيء من الأشياء المذكورة بها علما بملكيته للغير .
١٧٦	١٤٣٠	(الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢ — توجه الإرادة إختيارا إلى وضع النار . كفايته لتوافر العمد في معنى المادة ٢٥٣ عقوبات .
١٧٦	١٤٣٠	(الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — كفاية وضع النار عمدا في مخزن مملوك للغير لقيام المسؤولية الجنائية وفق المادة ٢٥٣ عقوبات . وجوب مؤاخذه المتهم بقصده الاحتمالى ومساءلته عن كافة النتائج المترتبة على فعله . (الطن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ١٧٦
		حكم
		”إصداره“ .
		١ — جواز اشتراك القاضى الذى عرضت عليه الدعوى بمحكمة أول درجة فى الهيئة الاستئنافية التى فصلت فيها طالما أنه لم يبد فيها رأيا أو يصدر فيها حكما . (الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ١٤٨
		٢ — النص على إجماع الآراء قرين النطق بالحكم بالإعدام شرط لازم لصحة صدور الحكم بتلك العقوبة . (الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) ٣٦٨
		٣ — الخطأ المادى فى منطوق الحكم لا يعيبه . مثال . (الطن رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١) ٨٤١
		٤ — لا يلزم لصحة قرارات مستشار الإحالة صدورها باسم الأمة . (الطن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨) ٨٦٤
		٥ — خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة . أثره : البطلان . لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها لهذا السبب . (الطن رقم ١٤٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦) ١٠٨٠

الصفحة	القاعدة	
		التوقيع عليه :
		١ - توقيع القاضي على ورقة الحكم شرط لقيامه . تخلف هذا الشرط . اعتبار الحكم معدوما . ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على النحو الذي صدر به . عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا بطلان .
٦٥٢	٢٤١٣١	(الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٢ - حرمان النيابة العامة من الطعن في حكم البراءة الذي لم توقع أسبابه في الميعاد . قاصر عليها . عدم امتداده لأطراف الدعوى المدنية التابعة .
١٠٧٣	٣٤٢١٩	(الطن رقم ١٩٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)
		بياناته :
		” بيانات الديباجة “ .
		خلو الحكم من تاريخ إصداره يبطله . محضر الجلسة لا يكمل الحكم في هذا البيان .
٤٦٠	٢٤٨٩	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		راجع أيضا : مستشار الإحالة .
		(القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٨١ ع ١)
		” بيانات التسيب “ .
		عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جريمة بيع طوابع دمغة سبق استعمالها قبل صدور طلب كتابي من مصلحة الضرائب . اعتبار هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم وإلا صدر باطلا . لا يغني عن ذلك أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من مصلحة الضرائب .
٣٧	١٤٧	(الطن رقم ٢١٢٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		تسبيبه :
		التسبيب المعيب :
		١ - البت في المسائل الفنية البحتة . وجوب تحققه عن طريق المختص فنيا .
٣٣	١٤٦	(الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ - جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٢ - وجوب الاستناد في تنفيذ رأى الخبير إلى أسانيد فنية تحمله .
٣٣	١٤٦	(الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ - جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٣ - توقيع الحكم على الطاعن العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٢/٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ رغم تخلف ظرف العود . عيب .
٤٤	١٤٩	(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩)
		٤ - نفى بعض أسباب الحكم لما أثبتته البعض الآخر . يصم الحكم بالتناقض .
٤٧	١٤١٠	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٥ - خلو الحكم من بيان وزن رفيف الحيز . يصمه بالقصور .
٩٢	١٤١٦	(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
		٦ - معاقبة المتهم بعقوبة غير تلك المقررة للجناية المسندة إليه . يعيب الحكم . مثال في اختلاس .
١٠٠	١٤١٨	(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٣)
		٧ - إختصاص الموظف بالعمل الذى طلب إليه أدائه . ركن في جريمة عرض الرشوة . وجوب إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه .
١٢٠	١٤٢٢	(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
		٨ - وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين .
١٢٠	١٤٢٢	(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — مجرد كون الدخان المضبوط أخضر لا يتوفر به وحده اعتباره مهرباً وفق القانون . مثال لتسبيب معيب .
١٤٠	١ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		١٠ — تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي .
١٤٣	١ ع ٢٥	(الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		١١ — إطراح الحكم لدفاع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي دون تفطن لما يظاهر ذلك الدفاع من وقائع . يعيبه .
١٤٣	١ ع ٢٥	(الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		١٢ — عنصرا الابتكار والخدمة شرطان أساسيان في كل من الاختراع والنموذج الصناعي .
١٨٩	١ ع ٣٢	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٦)
		١٣ — وجوب تبيان الحكم الأدلة التي استند إليها ومؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة .
١٨٩	١ ع ٣٢	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٦)
		١٤ — تصدر القصور في التسبيب على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . مما يمتنع معه على محكمة النقض التعرض لما انساق إليه الحكم المطعون فيه من قرارات قانونية .
١٩٤	١ ع ٣٣	(الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
٦٦١	٢ ع ١٣٤	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٤)
		١٥ — الدفاع المتعلق بتحقيق دليل مقدم للقضاء . جوهري . وجوب تحقيق المحكمة له والرد عليه .
١٩٤	١ ع ٣٣	(الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)

الصفحة	القاعدة
	١٦ — حكم الإدانة ببياناته ؟ مثال لتسييب معيب .
٢٧٢	(الطعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ... ٤٩ ع ١
	١٧ — نية القتل . مثال لتسييب معيب على توافرها .
٢٧٦	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ... ٥٠ ع ١
	١٨ — وجوب إيراد الحكم الأدلة التي أسس عليها قضاءه .
٢٨٠	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ... ٥١ ع ١
	١٩ — عدم جواز محاجة المتهم بإعمال الحكم المادة ٣٢ عقوبات في حقه ؛ إذا كان الخطأ في الاستدلال يشمل الحكم كله .
٢٨٤	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ... ٥٢ ع ١
	٢٠ — تحقق الاشتراك في الجريمة إذا كان وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك .
	جواز الاستدلال على الاشتراك بفعل لاحق .
٢٨٤	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ... ٥٢ ع ١
	٢١ — مثال لخطأ الحكم في الاستناد ؟
٢٨٤	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ... ٥٢ ع ١
	٢٢ — رد الحكم على دفاع المتهمين بما يخالف الثابت في أوراق الدعوى . يعييه .
٢٩٢	(الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... ٥٤ ع ١
	٢٣ — عدم جواز ادخال القاضي في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام عليها قضاءه أو بعدم صحتها حكما لسواه .
٣٣٤	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ... ٦٢ ع ١

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — التحريات وحدها لا تصلح أن تكون قرينة معينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة .
٣٣٤	١٤٦٢ ع ١	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
		٢٥ — إقامة الحكم قضاءه على مجرد رأى محرر محضر الضبط . يعيبه .
٣٣٤	١٤٦٢ ع ١	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
		٢٦ — قرينة إقراض العلم بالغش المشاة بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ . قابليتها للنفي بغير اشتراط نوع معين من الأدلة .
٣٣٤	١٤٦٢ ع ١	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
		٢٧ — وجوب تقصى المحكمة لدفاع قصد به نفي الركن المعنوي للجريمة .
٣٣٤	١٤٦٢ ع ١	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
		٢٨ — للمحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت في إسناد التهمة إلى المتهم . شرط ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب في اشتباه .
٤٠٨	٢٤٧٧ ع ٢	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
٥١٤	٢٤٩٩ ع ٢	(والطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٢٩ — متى يجب على الحكم إيراد شهادة كل شاهد على حدة
٤١٦	٢٤٧٩ ع ٢	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٣٠ — إحالة الحكم في بيان ما شهد به شاهد إلى مضمون ما شهد به شاهد آخر مع اختلاف الواقعة التي شهد عليها كل منهما . يعيب الحكم بالقصور والخطأ في الإسناد .
٤١٦	٢٤٧٩ ع ٢	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٣١ — كل إجراء يقوم به مأمور الضبط في سبيل الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها يعتبر صحيحاً مستجاً لأثره مالم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التعريض على مقارقتها .

الصفحة	القاعدة	
		تظاهر مأمور الضبط برغبته في شراء مخدر من المتهم وتقديم المتهم المخدر له . ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها . حق المحكمة في الأخذ بالدليل المستمد من ذلك الإجراء متى اطمأنت إلى حصوله .
٤٣٨	٢٤٨٣	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨) ... ٣٢ — ثبوت أن المتهم — حسب المبين بالشهادة الرسمية الصادرة من النيابة — قد قرر بالإستئناف خلال الأجل القانوني الذي حددته المادة ١/٤٠٦ إجراءات . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً . خطأ .
٤٤٧	٢٤٨٦	(الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨) ... ٣٣ — حجب الخطأ محكمة الموضوع من أن تقول كلمتها في موضوع استئناف المتهم من حيث ثبوت صحة اسناد التهم مادياً إليه . وجوب نقض الحكم والإحالة بالنسبة لطعنه والطعن المرفوع من النيابة .
٤٤٧	٢٤٨٦	(الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨) ... ٣٤ — تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ عقوبات إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات عمل المتهم ويدخل في اختصاصه الوظيفي . عدم استظهار الحكم أن المال المختلس كان في عهدة المتهم أو سلم إليه بسبب وظيفته . قصور .
٤٩٣	٢٤٩٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨) ... ٣٥ — وجوب تحقيق المحكمة ما يقدم إليها من أدلة الإثبات في الدعوى . إغفال المحكمة عنصراً جوهرياً من عناصر دفاع المدعية المدنية ودليلاً من أدلة الإثبات . يعيب حكمها .
٥١٤	٢٤٩٩	(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٦/٥/١٩٦٨) ...

الصفحة	القائمة	
		٣٦ — مثال لإخلال المحكمة بدفاع جوهرى .
٥٢٣	٢ع١٠١	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٣٧ — إختلاف الأحكام التى استنتها الشارع لكل من نوعى الخبز الأفرنكى والشامى سواء من جهة الترخيص بإنتاجه أو بيان المواصفات اللازمة فيه . مثال لتسبب معيب .
٥٢٩	٢ع١٠٣	(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		٣٨ — عدم جواز القضاء المسبق على دليل لم يطرح . مثال
٥٥١	٢ع١٠٨	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		٣٩ — متى يكون الحكم معيبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع ؟
٥٥٨	٢ع١١٠	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٤)
		٤٠ — قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المتهم فى الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر عليه رغم ثبوت أنه كان مقيد الحرية يوم صدور الحكم الأخير ودون تقصى ثبوت قيام هذا العذر . يعيب الحكم .
٥٦٩	٢ع١١٢	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٤١ — جريمة تبديد المحجوزات . شرط العقاب عليها ؟ علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم تعمد عدم تقسيم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد هرقلة التنفيذ . إستناد الحكم على إثبات علم المتهم بيوم البيع إلى مجرد إعلانه به فى مواجهة نائب له غير كاف .
٥٨٥	٢ع١١٦	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
٥٨٥	٢٤١١٦	٤٢ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفع الموضوعية الجوهرية . على المحكمة تناوله بالرد وإلا كان حكمها قاصرا . (الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
٥٨٩	٢٤١١٧	٤٣ — شروط توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات : وقوع القتل تأهبا لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة . وجوب قيام رابطة السببية بين القتل والجنحة . لا يكفي قيام علاقة الزمنية بينهما . على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من الفعل وان تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة . (الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
٥٨٩	٢٤١١٧	٤٤ — ثبوت أن العيب الذي لحق الحكم المطعون فيه الصادر باعدام الطاعن يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من القانون المذكور . وجوب قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم . (الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
٦٠٠	٢٤١١٩	٤٥ — الدفع بعدم الإصابة من الدفع الجوهرية في الدعوى . (الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٦٠٥	٢٤١١٩	٤٦ — قدم الإصابة من المسائل الفنية البحت التي يتعين على المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . (الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤٧ — كون الشيء المبدد قد سلم للمتهم بمقتضى عقد من عقود الأئمان الميينة بالمادة ٣٤١ عقوبات . شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة .
		وجوب استظهار الحكم قيام عقد الأئمان بين الطرفين عند الدفع بأن العلاقة علاقة مديونية .
٦٣٢	٢٤١٢٦	(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٤٨ — مجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله ، لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .
		نية تملك الشيء المسلم وحرمان صاحبه منه ركن أساسي في جريمة خيانة الأمانة . وجوب استظهار هذا الركن والرد على دفاع المتهم حوله بما يفنده .
٦٣٢	٢٤١٢٦	(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٤٩ — عدم الاعتماد بالأدلة المستمدة من التفتيش الباطل ، لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه .
		قضاء المحكمة بالإبراء من غير أن تبين رأيها في التفتيش الآخر الذي أدى إلى ضبط المخدر ومدى صلته بالتفتيش الذي أبطلته .
		يعيب الحكم بالقصور .
٦٦٩	٧٤١٣٦	(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٥٠ — استناد الحكم فيما استند إليه في الادانة على ما أسفر عنه القبض والتفتيش دون أن يعرض للدفع ببطلانهما رغم جوهريته .
		يعيبه بالقصور .
٦٨٩	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)

الصفحة	القاعدة	
٦٨٩	٢٤١٤٠	٥١ — المنازعة في ملكية الشيء المدعى الاستيلاء عليه ، دفاع جوهري ، وجوب تعرض الحكم له وإلا كان قاصرا . (الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
٧١٣	٢٤١٤٤	٥٢ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوين إصدار الإذن بالتفتيش أمر موكل إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع . دفع المتهم ببطلان هذا الإجراء . على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع الجوهري وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائغة . مثال لتسبيب معيب . (الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
٧٦٥	٢٤١٥٣	٥٣ — حق الدفاع الشرعي عن المسال شرع لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير . المادة ٢٤٦ عقوبات . تمسك المتهمين بأنهما إنما لحا إلى القوة لرد المجنى عليهما عن أرضهما حين دخلها عنوة لمنع انتفاعهما بها . وجوب الرد على هذا الدفاع . (الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٧٦٥	٢٤١٥٣	٥٤ — الالتجاء إلى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق . وجوب توفر الظروف الزمنية وغيرها التي تسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل . (الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٧٦٥	٢٤١٥٣	٥٥ — تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمرا اعتباري يجب أن يتخذ وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان . (الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
٧٦٥	٢٤١٥٣	٥٦ — قيام حالة الدفاع الشرعى لا يستلزم إستمرار المجنى عليه فى الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء على النفس بالفعل . (الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٧٦٥	٢٤١٥٣	٥٧ — كفاية أن يكون الفعل المتخوف منه خطرا حقيقيا فى اعتقاد المتهم وتصوره . (الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٧٩٩	٣٤١٥٦	٥٨ — اختلاف جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو غير مسعرة عن جريمة بيعها بأكثر من السعر المقرر من حيث العناصر القانونية والعقوبة المقررة قانونا لكل منهما . مثال لتسبيب معيب . (الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٨ — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧)
٨٠٧	٣٤١٥٨	٥٩ — حق المحكمة فى تعديل وصف التهمة يقابله واجبها فى أن تبين للتهمة التهمة المعدلة . (الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧)
٩٩٠	٣٤٢٠١	(الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ٦٠ — الدفع بشيوع التهمة . ماهيته ؟ إلزام محكمة الموضوع الوقائع الثابتة فى الدعوى عند الرد على الدفع . (الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
٨١٧	٣٤١٦٠	٦١ — تساند الأدلة فى المواد الجنائية . (الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
٩٧٤	٣٤١٩٦	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨) ٦٢ — مثال لتسبيب معيب فى جريمة ضرب مفضى إلى الموت . (الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
٨٢٣	٣٤١٦٢	

الصفحة	القاعدة	
٨٢٣	٣ع١٦٢	٦٣ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين . (الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
		٦٤ - تحليل فصائل الدماء قد يقطع في نفى النسب وإن كان من غير اللازم أن يقطع في ثبوته . احلال المحكمة نفسها محل الخبير في المسائل الفنية البحت . غير جائز . الدفاع الجوهري . عدم تحقيقه . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
٨٥٠	٣ع١٦٨	٦٥ - تقدير الاعتراف . موضوعي . حق المحكمة في تجزئته . مثال لنسيب معيب في جريمة تعامل في أوراق نقد أجنبي . (الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
٨٥٣	٣ع١٦٩	٦٦ - متى يبيح الدفاع الشرعي عن المال القتل العمد ؟ تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . أمر موضوعي . (الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
٨٧٥	٣ع١٧٣	٦٧ - جواز تفتيش المزارع بغير إذن من النيابة العامة مادامت غير متصله بالسكن . اعتبار هذا التفتيش من أعمال الاستدلال التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب . مثال لنسيب معيب .
٨٩٩	٣ع١٧٨	(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٦٨ - إعداد ملف لكل عامل . لا يغني عن إدراج البيانات التي يتطلب القانون ذكرها في الملف . (الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
٩١٣	٣ع١٨١	٦٩ - مجال تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ؟ (الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
٩٢٢	٣ع١٨٣	

الصفحة	القاعدة	
		٧٠ — إعادة التمسك أمام محكمة المعارضة بالعدر المانع من حضور جلسة المحاكمة . وجوب تقصى هذا الدفاع والادلاء برأى فيه .
٩٢٧	٣ع١٨٥	(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٧١ — شروط تطبيق المادة ١١٢/١ عقوبات المعدلة ؟
٩٥٠	٣ع١٩٠	(الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
		٧٢ — جنائية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق . أركانها ؟
٩٥٠	٣ع١٩٠	(الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
		٧٣ — مسئولية مدير المخبر عما يقع فيه من جرائم . نطاقها ؟
٩٥٨	٣ع١٩٢	(الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
		٧٤ — على محكمة ثانى درجة عند إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى وإلا كان حكمها معيباً .
٩٦٩	٣ع١٩٥	(الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٧٥ — عدم التزام المحكمة بمناجاة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . شرط ذلك ؟
٩٦٩	٣ع١٩٥	(الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
١٠٠٥	٣ع٢٠٤	(الطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٧٦ — مثال لقصور في الرد على دفاع جوهرى في جريمة قتل وإصابة خطأ .
٩٦٩	٣ع١٩٥	(الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٧٧ — التعويل على أقوال الشاهد . شرطه : أن تكون تلك الأقوال صادرة عنه اختياراً .
٩٧٤	٣ع١٩٦	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧٨ — الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهرى . التزام محكمة الموضوع بالرد عليه .
٩٧٤	٣٤١٩٦	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٧٩ — الدفاع الجوهري . يوجب على المحكمة إجابته أو الرد عليه بما يفنده . مثال في طلب إجراء معاينة .
٩٨٠	٣٤١٩٨	(الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
١٠٢٢	٣٤٢٠٧	(والطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٨٠ — الحكم على أقوال الشهود قبل سماعهم . يعيب الحكم
٩٨٠	٣٤١٩٨	(الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٨١ — اتهام الشخص بتهمة غش المواد الغذائية . ثبوت أنه حسن النية . وجوب القضاء عليه بعقوبة المخالفة ومصادرة المواد الغذائية المغشوشة . المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦
٩٩٠	٣٤٢٠١	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٨٢ — بطلان القضاء في الجريمة . شرطه : ألا تكون المحكمة قد اتصلت بها طبقا للقانون . اتصال سبب الطعن بالمتهمين جميعا . امتداد أثر الطعن إليهم .
١٠٣١	٣٤٢٠٩	(الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٨٣ — المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغف العجين إلى القرار السارى وقت انتاجها .
١٠٤٧	٣٤٢١٢	(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢)
		٨٤ — الخطأ المستوجب لمسئولية قائد السيارة متى يتحقق ؟
١٠٦٩	٣٤٢١٨	(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة
	٨٥ — قصور الحكم في تسبيب جريمة التزوير . لا يبرره القول بأن العقوبة مبررة للجريمتين الأخريين . ما دامت جريمة التزوير هي الأساس فيهما .
١٠٨٠	٣٤٢٢١ ... (الطن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦) ...
	٨٦ — اقتصار الاعفاء من العقوبة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرر عقوبات على حالة قبول الرشوة .
١٠٩٩	٣٤٢٢٤ ... (الطن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦) ...
	٨٧ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهرى . وجوب الرد عليه .
	كيفية ابداء الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ؟
١١١٠	٣٤٢٢٦ ... (الطن رقم ١٣٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ...
	٨٨ — ماهية المكان العام بالمصادفة ؟ متى تتوافر العلانية بالمكان العام بالمصادفة ومتى لا تتوافر ؟ استظهار عناصر المصادفة التى تضافى على المكان وصف العمومية .
	قصور الحكم في بيان ركن العلانية في جريمة الفعل الفاضح العلنى . يعيبه .
١١٢١	٣٤٢٢٩ ... (الطن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ...
	٨٩ — اشتغال الحكم على الأسباب التى بنى عليها ، واجب . خلو الحكم من الأسباب . يبطله .
١١٢١	٣٤٢٢٩ ... (الطن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ...
	راجع أيضا : اختلاس .
	(القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ١٩٤ ع ١) .

• وبناء

• (القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٩٢ ع ٢)

• وتحقيق

• (القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ٨٩١ ع ٣)

• وتموين

• (القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٨٤٦ ع ٣)

• وجريمة

• (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٦١ ع ٣)

• ورشوة

• (القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٨٠٧ ع ٣)

• وطعن

• (القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٨٧١ ع ٣)

• وعقوبة

• (القاعدة رقم ٢٣٠ بالصحيفة رقم ١١٢٦ ع ٣)

• وعمل

• (القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٦٣٥ ع ٢)

• ومواد مخدرة

• (القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٠٨ ع ١)

• ونقض

• (القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١١٥ ع ١)

• ووصف التهمة

• (القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ١٠٣١ ع ٣)

الصفحة	القاعدة	
		التسبيب غير المعيب :
		١ — طلب المعاينة الذي تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه ؟
١٢	١٤ ٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
١٢٤	١٤ ٢٣	(والطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٣٨٣	٢٤ ٧٣	(والطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
٧٢١	٢٤ ١٤٦	(والطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٢ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا .
		موضوعي .
١٢	١٤ ٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٩٤	١٤ ١٧	(والطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
٢٠٧	١٤ ٣٦	(والطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
٥٥٤	٢٤ ١٠٩	(والطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		٣ — تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر .
		موضوعي .
١٢	١٤ ٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٤ — السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ ؟ تقديرها . موضوعي . لا يصح قيامها بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحدث .
١٢	١٤ ٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٥ — كفاية إقامة الحكم على أسباب متبعة وردة على دفاع المتهم بما يفنده .
٢١	١٤ ٤	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — حتى محكمة الموضوع في أن تجزئ أي دليل ولو كان امترافا وتأخذ منه بما تظمن إلى .
٤٧	١٤١٠	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
٤٣٠	٢٤٨٢	(والظعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٧٥٨	٢٤١٥٢	(والظعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
١٠١٣	٣٤٣٠٦	(والظعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
١٠٩٩	٣٤٢٢٤	(والظعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		٧ — عدم التزام الحكم بالرد على دفاع يتصل بدليل لم يأخذه .
٤٧	١٤١٠	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٨ — خطأ الحكم في إسناد ظرف مشدد للمتهم . لا يعيبه . ما دام أنه قد أخذه بالعقوبة المقررة قانونا للجريمة المستندة إليه بمجرد من الظرف المذكور .
٤٧	١٤١٠	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٩ — متى لا تلتزم المحكمة بسماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط ذلك ؟ أن تبين العلة . مثال .
٨١	١٤١٤	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
		١٠ — حكم ظرف الترخيد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر .
٨١	١٤١٤	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — تطابق مؤدى الدليل القولى مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم لصحة تسبيب الأحكام . كفاية أن يكون الدليلان غير متعارضين بما يستعصى على الملاءمة والتوفيق .
٨١	١٤١٤	(الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
١٥٦	١٤٢٨	(والطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٤٤٤	٢٤٨٥	(والطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٥١٠	٢٤٩٨	(والطعن رقم ٤١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
٧٢١	٢٤١٤٦	(والطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
٨٧٨	٣٤١٧٤	(والطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
١٠١٣	٣٤٢٠٦	(والطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		١٢ — إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه .
٨٦	١٤١٥	(الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
١٢٤	١٤٢٣	(والطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١١٣٣	٣٤٢٣٢	(والطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		١٣ — تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى .
٨٦	١٤١٥	(الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
١١٣٣	٣٤٢٣٢	(والطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		١٤ — عدم إلزام المحكمة بمتابعة المتهم فى كل جزئية يثيرها فى مناحى دفاعه الموضوعى .
٩٤	١٤١٧	(الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
٣٥٨	١٤٦٧	(والطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
٤٢٤	٢٤٨١	(والطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٧٢٩	٢٤١٤٧	(والطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
٧٥٨	٢٤١٥٢	(والطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
١٠١٣	٣٤٢٠٦	(والطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — لا يصح النعي على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .
٩٤	١٤١٧	(الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
٢٢٨	١٤٤١	(والطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
٣١١	١٤٥٨	(والطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٤)
٥٠٧	٢٤٩٧	(والطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
١١٠٢	٣٤٢٢٥	(والطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦)
١١٣٧	٣٤٢٣٣	(والطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		١٦ — استناد الحكم إلى تقرير مفتش الصحة بناء على الكشف الظاهري على الجثة في إثبات سبب الوفاة . لا عيب .
٩٤	١٤١٧	(الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
		١٧ — إغفال الحكم ما تضمنه إذن التفتيش عن تفتيش متهمين آخرين لا علاقة لهم بالدعوى . لا عيب .
١٢٤	١٤٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		١٨ — عدم إلزام المحكمة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها في حكمها بالإدانة .
١٢٤	١٤٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		١٩ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة وإطراح ما يخالفها من صور أخرى .
١٢٤	١٤٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٥٥٤	٢٤١٠٩	(والطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٢)
٧٥٠	٢٤١٥١	(والطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٨٤١	٣٤١٦٦	(والطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
٩٤٠	٣٤١٨٨	(والطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
١٠٠٨	٣٤٢٠٥	(والطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ — أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .
١٢٤	١٤٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٣٨٣	٢٤٧٣	(والطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
٨٤١	٣٤١٦٦	(والطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
		٢١ — لمحكمة الموضوع الاعتماد على ما تطعن إليه من أقوال الشاهد وإطراح ما عداها .
١٢٤	١٤٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢٢ — الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته : هو الطلب الجازم .
١٢٤	١٤٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٨١	١٤٣١	(والطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٨٦٤	٣٤١٧١	(والطعن رقم ٩١٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		٢٣ — ليس للقاضي القضاء بعلمه وإنما له الاستناد على المعلومات العامة .
١٢٤	١٤٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٠٩٥	٣٤٢٢٣	(والطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
١١٠٢	٣٤٢٢٥	(والطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		٢٤ — ثبوت قيام الضابط بإجراء باطل . عدم قبول الشهادة منه عليه .
١٢٤	١٤٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢٥ — المحاكمة الجائية . العبرة فيها باقتناع القاضي . عدم تقيده بدليل معين إلا إذا قيده القانون بذلك .
١٥٦	١٤٢٨	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٨١	١٤٣١	(والطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٥٦٢	٢٤١١٩	(والطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢٦ — الاعتراف في المسائل الجنائية . سلطة المحكمة في تقديره ؟
١٥٦	١٤٢٨	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٨١١	٣٤١٥٩	(والطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٤)
		٢٧ — تناقض الشهود الذي لا يعيب الحكم : شرطه ؟
١٥٦	١٤٢٨	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٢٤٥	١٤٤٥	(والطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
٤٣٠	٢٤٨٢	(والطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٤٥٦	٢٤٨٨	(والطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٧٢١	٢٤١٤٦	(والطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
٨١١	٣٤١٥٩	(والطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
١٠١٣	٣٤٢٠٦	(والطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٢٨ — الإكراه في السرقة . متى يتحقق ؟ عدم ضبط الأسلحة أو الأدوات المستعملة في الإكراه . لا يقدح في سلامة الحكم .
١٥٦	١٤٢٨	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢٩ — إثبات وقوع تزوير المحرر من المتهم يتوفر به في حقه ركن العلم بتزويره واستعماله .
١٨١	١٤٣١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٣٠ — عدم منازعة المتهم في أن ما ضبط معه هو من الذهب . ليس له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة عدم إجراء تحليل كياوى للنادة المذكورة ، ما دام لم يطلب منها ذلك .
١٩٨	١٤٣٤	(الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
		٣١ — كفاية إثبات علم المتهم بكنه المادة المضبوطة من الأسباب السائغة التي أوردتها المحكمة .
١٩٨	١٤٣٤	(الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)

الصفحة	القائمة	
٢١٥	١٤٣٨	٣٢ — تبرئة المتهم من جريمة البلاع الكاذب لا تقتضى تبرئته من جريمة القذف لاختلاف أركان كل من الجريمتين . (الطن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣)
٢١٥	١٤٣٨	٣٣ — متى تعتبر المجنى عليها في جريمة القذف عالمة بها وبمرتكبها ؟ كفاية حمل الحكم على وقائع قذف لم يمض على علم المجنى عليها بها وبمرتكبها ثلاثة أشهر . (الطن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣)
٢٤٥	١٤٤٥	٣٤ — إيراد الحكم لأقوال الشهود بما لا يتعارض مع تقرير الصفة التشريعية ينحسر به دهوى قصوره في التسبيب . (الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
٢٤٥	١٤٤٥	٣٥ — صياغة الحكم لوقائع الدهوى وظروفها . ليس له نمط قانونى خاص . (الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
٢٤٥	١٤٤٥	٣٦ — إغفال الحكم الإشارة إلى حكم محكمة الجنايات السابق والحكم الصادر بنقضه . لا يعيبه . (الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
٢٤٥	١٤٤٥	٣٧ — كفاية أدلة الثبوت التى عول عليها الحكم للرد على الدفاع الموضوعى . (الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
٢٥٤	١٤٤٦	٣٨ — صحة الحكم بإدانة من يزاول مهنة الطب بغير ترخيص أو في غير حالة الضرورة . (الطن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)

القاعدة	الصيغة
٣٩ — جريمة التزوير . أركانها ؟ مجرد تغيير الحقيقة في محرر عوفي بوضع إضاء مزور . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير .	
تحدث الحكم استقلالاً عن ركني القصد الجنائي والضرر . غير لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير .	
(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)	٢٦٠ ١٤٤٧
٤٠ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاحن . موضوعي .	
(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)	٢٦٠ ١٤٤٧
(والطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)	٣٨٣ ٢٤٧٣
(والطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)	١٠٣٨ ٣٤٢١٠
٤١ — عدم إلزام المحكمة بنسب خبير آخر أو إعادة المهمة إلى ذات الخبير . شرط ذلك ؟	
(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)	٢٦٠ ١٤٤٧
٤٢ — تقدير قيام التحريض على البغاء . موضوعي .	
(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)	٢٩٥ ١٤٥٥
٤٣ — بيانات تسبب الأحكام في جريمة التحريض على الفجور ؟	
(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)	٢٩٥ ١٤٥٥
٤٤ — عدم إصرار الطامن على طلب إجراء المعاينة أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى . عدم التزام المحكمة بإجابته أو الرد عليه .	
(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)	٣٠٠ ١٤٥٦

الصفحة	القاعدة	
		٤٥ — لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفي .
٣٠٠	١٤٥٦	(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
٤٣٠	٢٤٨٢	(والطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٤٦ — أوجه الدفاع الموضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة .
٣١١	١٤٥٨	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
٥١٨	٢٤١٠٠	(والطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
١٠٨٦	٣٤٢٢٢	(والطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		٤٧ — وزن أقوال الشهود . موضوعي .
٣١١	١٤٥٨	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
٤٢٤	٢٤٨١	(والطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٧٥٨	٢٤١٥٢	(والطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٨١١	٣٤١٥٩	(والطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
٨٧٨	٣٤١٧٤	(والطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
٩٥٤	٣٤١٩١	(والطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
		٤٨ — تقدير قيام المبرر للاستيقاف . موضوعي .
٣٢٨	١٤٦٠	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
		٤٩ — عدم جواز النعي على المحكمة قضاؤها بالبراءة لاحتمال ترجيح لديها .
٣٢٨	١٤٦٠	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
		٣٠ — كفاية تدليل الحكم على توافر قصد القتل تدليلا سائغا .
٣٥٠	١٤٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥١ - قصيد القتل . ماهيته ؟ إستخلاص توافره . موضوعي .
٣٥٠	١٤٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
٣٨٣	٢٤٧٣	(والطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١)
٤٢٤	٢٤٨١	(والطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٧٢١	٢٤١٤٦	(والطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٥٢ - إرتكاب الفعل تحت تأثير الغضب لا ينفي قيام نية القتل لدى المتهم .
٣٥٠	١٤٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		٥٣ - خلط الحكم في سبب الحادث أو الباعث عليه . لا يعيبه . ما دام لم يعول عليه في قضائه .
٣٥٠	١٤٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		٥٤ - استطراد الحكم إلى فرض تمسك به الدفاع ورده عليه ردا مقبولا . لا يعيبه .
٣٥٠	١٤٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		٥٥ - عدم إلزام الحكم بالتحدث إستقلا عن القصد الجنائي ، ما دام أن ما أورده في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن يتحقق به توافره .
٣٥٨	١٤٦٧	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		٥٦ - للحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتجريات الشرطة باعتبارها معززة لما صاقته من أدلة .
٣٨٣	٢٤٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		٥٧ - طالب ضم قضية يتصل بالباعث على الجريمة . بإغفال الحكم بيانه . لا عيب .
٣٨٣	٢٤٧٣	(والطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١)

الصفحة	القاعدة	
		٥٨ — طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود . عدم إلتزام المحكمة بإجابته . شرط ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١) ٣٨٢ ٢٤٧٣
		٥٩ — إيراد الحكم الإستثنائي أسبابا جديدة لقضائه وأخذه بأسباب " الحكم المستأنف كأسباب مكمله " مفاده : أخذه بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ٤٠٢ ٢٤٧٦ (والطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤) ٩٠٨ ٣٤١٨٠
		٦٠ — عدم إلتزام المحكمة في حالة الحكم بالبراءة الرد على كل دليل من أدلة الثبوت . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ٤٠٢ ٢٤٧٦ (والطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤) ٩٠٨ ٣٤١٨٠
		٦١ — عدم إلتزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ٤٠٢ ٢٤٧٦ (والطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١) ٩٤٠ ٣٤١٨٨
		٦٢ — متى يصبح للمحكمة القضاء بالبراءة ؟ (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ٤٠٢ ٢٤٧٦ (والطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) ٥٦٢ ٢٤١١١
		٦٣ — تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه . موضوعي . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ٤٠٢ ٢٤٧٦
		٦٤ — تقدير ثبوت الضرر الناشئ عن إساءة استعمال حق الالتجاء إلى القضاء . موضوعي . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ٤٠٢ ٢٤٧٦

الصفحة	القاعدة	
		٦٥ — ثبوت العادة في استعمال مكان لإرتكاب الدعارة . لا يستلزم طريقة معينة من طرق الإثبات .
٤١٢	٢٤٧٨	جواز الاستئناس بسبق اتهام المتهم في مثل الجريمة المسندة إليه بغض النظر عن مآل الحكم في تلك الإتهامات . (الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
٤٢٤	٢٤٨١	٦٦ — لا يضير الحكم خطؤه في قوله أن أقوال الشاهد التي حول عاينها أبدت أمام المحكمة في حين أنها تليت عليها . (الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٤٢٤	٢٤٨١	٦٧ — تقدير موانع المسؤولية الناشئة عن فقدان الشعور . موضوعي . (الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٤٣٠	٢٤٨٢	٦٨ — للمحكمة تصحيح الخطأ المأدى في التقرير الطبي الشرعي . على هدى مناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة . مثال لرفع التناقض بين الدليلين القولي والفني . (الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٤٣٠	٢٤٨٢	٦٩ — حكم الإدانة . بياناته ؟ (الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٨٦٤	٣٤١٧١	(والطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
٤٣٠	٢٤٨٢	٧٠ — لمحكمة الموضوع الأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود في حق متهم دون آخر . (الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٧٢٩	٢٤١٤٧	(والطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
١١٣٣	٣٤٢٣٢	(والطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧١ - محكمة الموضوع الاطمئنان إلى الأدلة بالنسبة لمتهم وعدم الاطمئنان إليها بالنسبة لمتهم آخر .
٧٢٩	٢٤١٤٧	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٧٢ - الحكم بالإدانة بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات .
		تبيان موقع الإصابات أو أثرها ودرجة جسامتها . غير لازم لصحته . جواز حدوث الإصابات الرضية من الضرب بالأيدي .
٤٤٤	٢٤٨٥	(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٧٣ - جواز الاستناد إلى سوابق المتهم لتشديد العقوبة عليه في العود أو كقرينة على ميله إلى الإجرام .
٤٥٦	٢٤٨٨	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٧٤ - حق محكمة الموضوع في تفسير المحررات بما لا يخرج عما تحمله .
٤٦٤	٢٤٩٠	(الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٧٥ - النص في العقد على دفع قيمة الشيء محل التعاقد في حالة عدم رده . لا ينفي أن نية العاقدين قد انصرفت إلى اعتبار العقد إيجارا . استخلاص هذه النية مما يسوغها .
		تقديرى لمحكمة الموضوع .
٤٦٤	٢٤٩٠	(الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٧٦ - متى ينحسر عن الحكم عيب القصور في التسييب ؟
٤٦٧	٢٤٩١	(الطن رقم ٢٣٠٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٧٧ - حق محكمة الموضوع في أن تأخذ بشهادة شاهد دون شهادة آخر ولو تماثلت ظروف روايتهما . مرجع الأخذ بأقوال الشاهد إلى اقتناع القاضى واطمئنانه .
		عدم أخذ الحكم بدليل مشابه بالنسبة لنهمة أخرى . لا يعيبه .
٥١٠	٢٤٩٨	(الطن رقم ٤١٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٧٨ — التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير . غير لازم .
٥٣٦	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦) ...
		٧٩ — يتحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر في جريمة التزوير . غير لازم .
٥٣٦	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦) ...
		٨٠ — للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأمل في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . شرط ذلك : ألا تكون من المسائل الفنية البحث .
٥٤٦	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣) ...
		٨١ — على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً الى غاية الأمر فيها .
٥٤٦	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣) ...
		٨٢ — الخطأ المشترك لا ينحلي المتهم من المسؤولية . مادام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .
٥٥٤	٢٤١٠٩	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣) ...
		٨٣ — التناقض الذي يبطل الحكم . ماهيته ؟
٥٦٢	٢٤١١١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ : ...
٦٠٣	٢٤١٢٠	(والطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ...
		٨٤ — لا يصبح تأثيم إنسان ولو بناء على اعترافه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة والواقع .
٥٦٢	٢٤١١١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) ...

الصفحة	القاعدة	
		٨٥ — تقدير توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التبديد . موضوعي .
٥٦٢	٢٤١١١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٨٦ — بيانات حكم البراءة ؟
٥٦٢	٢٤١١١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٨٧ — عدم التزام المحكمة الإستئنافية في حالة الحكم بالبراءة بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف الصادر بالإدانة أو كل دليل من أدلة الاتهام .
٥٦٢	٢٤١١١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٨٨ — ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . جواز استخلاصه من ظروف الدعوى وملايساتها .
٦٠٣	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٨٩ — تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن .
		غير لازم .
٦٠٣	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٩٠ — الدفع بتأنيق التهمة . دفع موضوعي . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت رداً عليه .
٦١١	٢٤١٢٢	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٧٢٩	٢٤١٤٧	(والطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٩١ — كفاية تحصيل أقوال المجنى عليه بما لا تناقض فيه .
٦١١	٢٤١٢٢	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٩٢ — كفاية تغيير الحقيقة في محور عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً لقيام جريمة تزويره متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه ضرر للغير أياً كان ، ولو كان الضرر احتمالياً .

الصفحة	القاعدة	
		تقدير الضرر في جريمة التزوير . موضوعي .
٦١٥	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٩٣ — تمام الاشتراك في التزوير غالبا دون مظاهر خارجية .
٦١٥	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٩٤ — كفاية الأخذ بأسباب الحكم المستأنف الذي أشار إلى مواد الاتهام وخلص إلى تطبيقها في حق المتهم ، بيانا لنص القانون الذي عوقب المتهم بمقتضاه .
٦٤٥	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٩٥ — كفاية أن تكون الأدلة كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها .
٦٤٥	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٩٦ — تبيان المحكمة علة إطراحها للدليل . غير لازم .
٦٤٥	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٩٧ — ثبوت أن ما أسنده الحكم لاتهم من إقرار له أصل في الأوراق . النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد غير سديد .
٦٧٣	٢٤١٣٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٩٨ — خطأ الحكم فيما لا تأثير له على سلامة استدلاله . لا يعيبه .
٦٧٣	٢٤١٣٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
١٠٨٦	٣٤٢٢٢	(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		٩٩ — قضاء الإدانة . مفاده اطراح الدفع بشيوع التهمة .
٦٩٧	٢٤١٤٢	(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٠٠ — الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة .
٧٢٩	٢ع١٤٧	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
٨٧٨	٣ع١٧٤	(والطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٨)
		١٠١ — انتفاءات المحكمة عن الدافع ببطلان الدليل المستمد من أقوال الطاعنين . لا يعيب حكمها طالما أنها لم تعتمد على تلك الأقوال في تكوين عقيدتها بالإدانة .
٧٢٩	٢ع١٤٧	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		١٠٢ — للمحكمة الأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنه بعد ذلك .
٧٥٠	٢ع١٥١	(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٨٥٩	٣ع١٧٠	(والطن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
١٠١٣	٣ع٢٠٦	(والطن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
١١٠٢	٣ع٢٢٥	(والطن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦)
١١١٧	٣ع٢٢٨	(والطن رقم ١٤٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		١٠٣ — لا إلزام على المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة المؤثرة .
٧٥٠	٢ع١٥١	(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٠٤ — بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها .
٧٥٨	٢ع١٥٢	(الطن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٠٥ — تقدير قيمة الإقرار الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل . موضوعي .
٧٥٨	٢ع١٥٢	(الطن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة
	١٠٦ — التزام محكمة الموضوع بالإجابة أو الرد على الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه . عدم إدعاء المتهم أن المحكمة منعته من مناقشة الشاهد ، وعدم تمسكه بسماع شاهد آخر . لا إخلال بحق الدفاع .
٧٧٣	(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ... ١٥٤ع ٢
	١٠٧ — متى لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد والتناقض في التسبيب ؟
٨٠٣	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧) ... ١٥٧ع ٣
	١٠٨ — تسمية الحكم الشواهد والامارات بأسمائها المعينة في نص القانون الذي تندرج تحت حكمه . غير لازم . شرط ذلك ؟
٨٢٨	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤) ... ١٦٣ع ٣
	١٠٩ — تقدير توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية للاتهام أو عدم توافر أيهما . أمر موضوعي .
٨٢٨	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤) ... ١٦٣ع ٣
	١١٠ — لا يصح النعي ، على المحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجيح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصبح لدى غيرها .
٨٢٨	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤) ... ١٦٣ع ٣
	١١١ — وجود دلائل كافية على اتهام شخص في جنائية . إجازتها لمسأور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض عليه إذا كان حاضرا وتفتيشه بغير إذن من سلطة التحقيق .
	تقدير الدلائل الكافية . موضوعي .
٨٣٥	(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤) ... ١٦٥ع ٣

الصفحة	القاعدة	
٨٤١	٣ع١٦٦	١١٢ — الشهادة . ما هيئتها ؟ إعتبار الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين شهادة . وصف الحكم أقوال المجنى عليه الذي لم يحلف اليمين بأنها شهادة . لا عيب . (الطنن رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
٨٤١	٣ع١٦٦	١١٣ — لمحكمة الموضوع الاعتماد في قضائها بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين . (الطنن رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
٨٤١	٣ع١٦٦	١١٤ — سكوت الحكم عن التعرض لإصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى . لا عيب . (الطنن رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١) (والطنن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
٨٥٩	٣ع١٧٠	١١٥ — التحدث استقلالا عن ملكية المال موضوع جريمة الاستيلاء . غير لازم . ما دامت تلك الملكية لم تكن محل منازعة . (الطنن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
٨٦٤	٣ع١٧١	١١٦ — الجدل الموضوعي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطنن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨) (والطنن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦)
١١٠٢	٣ع٢٢٥	١١٧ — واقعة إحراز المخدر بقصد الاتجار . تقديرها موضوعي . (الطنن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
٨٦٤	٣ع١٧١	١١٨ — تعيب تحقيق النيابة دون التمسك بطلب استكمال لا يصح أن يكون محل طعن . (الطنن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٨٧٨	٣ع١٧٤	١١٩ — جزم الحكم بما لم يجزم به الخبير . لا يعيب الحكم . (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
٨٨٦	٣ع١٧٥	١٢٠ — كفاية شكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم للقضاء بالبراءة . مثال في جريمة تقليد نماذج قبعات . (الطن رقم ١٦١٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
٩١٦	٣ع١٨٢	١٢١ — مثال لتعيب غير معيب . (الطن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
٩٣٠	٣ع١٨٦	١٢٢ — إدانة المتهم بعقوبة جنائية الاختلاس المسند إليه باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد . إثارة المتهم عدم توافر أركان بعض جرائم التزوير والاستعمال المسندة إليه وعدم اطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها . غير مجد . (الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
٩٣٠	٣ع١٨٦	١٢٣ — عدم التزام الحكم بإيراد شيء عن جرائم لم يدن المتهم بها (الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
٩٤٥	٣ع١٨٩	١٢٤ — هاهة مستديمة . النزول بنسبتها إلى القدر المتيقن لا يستوجب لفت نظر الدفاع . (الطن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
١٠٠٨	٣ع٢٠٥	١٢٥ — الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير . عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالا . (الطن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
١٠١٣	٣ع٢٠٦	١٢٦ — لا يعيب الحكم خلوه من بعض تفصيلات في رواية الشاهد لم يكن لها أثر في منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها . (الطن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
٩٣٠	٣ع١٨٦	(والطن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٢٧ — تقرير الحقيقة . حق للقاضي يستمد من الأدلة السائغة في الدعوى .
١٠٤٢	٣٤٢١١	(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢) اكتساب المحرر العرفي حجته في الإثبات بعد التوقيع عليه .
١٠٤٢	٣٤٢١١	(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢) ١٢٨ — الضرر المحقق لا المحتمل هو أساس طلب التعويض .
١٠٦٢	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩) ١٢٩ — حرية القاضي الجنائي في الأخذ بأية بيعة أو قرينة دليلا لحكمة مادام لا يقيده نص في القانون . متى يتقيد القاضي الجنائي بقواعد الإثبات المدنية ؟ (والطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦)
١١٠٢	٣٤٢٢٥	١٣٠ — أحكام الإثبات في المواد المدنية مقرر لمصلحة الخصوم .
		عدم تمسك الطاعن بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبيعة قبل سماع الشهود . اعتبار الطاعن متنازلا عن التمسك بالإثبات بالكتابة . لا يجوز له التمسك بالدفع بعد ذلك . (الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)
١٠٦٢	٣٤٢١٧	١٣١ — تقدير المهلة التي تمنح للعامل من غير تحريجي الجامعات والأزهر والمعاهد العليا لتقديم الشهادة المنصوص عليها في المادة ٦٤ من قانون الخدمة العسكرية . موضوعي . (الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
١٠٨٦	٣٤٢٢٢	١٣٢ — حق المحكمة في إيراد شهادة الشهود جملة . مشروط بورودها على واقعة واحدة . (الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
١٠٩٥	٣٤٢٢٣	

الصفحة	القاعدة	
		١٣٣ — لا يعيب الحكم استناده إلى أقوال شهود النفي في إطراح دفاع الطاعن . ما دام سائغا .
١١٠٢	٣٢٢٥ ع ٣	(الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦)
		١٣٤ — عدم إلزام محكمة الموضوع بالإشارة إلى أقوال شهود النفي . ما دامت لم تستند إليها في قضائها .
١١١٣	٣٢٢٧ ع ٣	(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		١٣٥ — تحدث الحكم استقلالا عن ركن القوة في جريمة هتك العرض غير لازم .
١١٣٩	٣٢٢١ ع ٣	(الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		١٣٦ — عدم جدوى النعي على الحكم عدم استظهاره قصد القتل . ما دامت العقوبة مبررة .
١١٣٣	٣٢٣٢ ع ٣	(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		١٣٧ — كفاية استناد الحكم على أقوال لا مطعن عليها .
١١٣٧	٣٢٣٢ ع ٣	(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		راجع أيضا : إثبات :
		• (القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٤٦٧ ع ٢)
		• (القاعدة رقم ٢٢٧ بالصحيفة رقم ١١١٣ ع ٣)
		وإختلاس أموال أميرية .
		• (القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦٧٩ ع ٢)
		وإصابة خطأ .
		• (القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٠٧ ع ١)
		وتزوير .
		• (القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٧٤٠ ع ٢)

وتفتيش .

- (القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ١٤٣٢٠ ع ١)
- (والقاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٢٤٦٢٢ ع ٢)

وجريمة .

- (القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٢٤٧٢١ ع ٢)
- (والقاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٣٤٨٧٨ ع ٣)

وخطأ .

- (القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ١٤٢٠٧ ع ١)

ودخان .

- (القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٢٤٥١ ع ٢)

وشركات .

- (القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٤١٦٥ ع ١)

وعزو طفل إلى غير والدته .

- (القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ١٤٣٤٠ ع ١)

وقانون .

- (القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ١٤٢٢٠ ع ١)

وقتل خطأ .

- (القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٣٤٩٠٤ ع ٣)

وقتل عمد .

- (القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٢٤٧٥٠ ع ٢)

الصفحة	القاعدة	
		” ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل “ .
		الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم . مادام أنه غير مؤثر فيما استخلصه من نتيجة . أمثلة .
١٢	١٤٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
١٢٤	١٤٢٣	(والطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٤٧	١٤١٠	(والطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
٣٩٨	٢٤٧٥	(والطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
٧٥٨	٢٤١٥٢	(والطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٢ — خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة . لا يعيبه .
		مادام لم يتصل بحكم القانون أو إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٤٧	١٤١٠	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٣ — إعتبار الحكم أن الجرائم المسندة إلى المتهم قد ارتكبت لغرض واحد وقضاؤه بالعقوبة المقررة لأشدها . إغفاله ذكر أن العقوبة التي أوقعها هي عن جميع هذه الجرائم أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . لا يعيب .
٣٠٠	١٤٥٦	(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٤)
		٤ — خطأ الحكم ماديا في الكتابة . لا تأثير له في سلامة الحكم .
٧٧٣	٢٤١٥٤	(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٥ — الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره . مادام له أصل صحيح في الأوراق .
٨٥٩	٣٤١٧٠	(الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
١٠١٣	٣٤٢٠٦	(والطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
١١٠٢	٣٤٢٢٥	(والطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦)

الصفحة	القائمة	
		٦ — آلة الاعتداء. ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة. الخطأ فيها لا يؤثر في سلامة الحكم .
١١٠٢	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦)
		٧ — لا يؤثر في الحكم ما يقع فيه من سهو مادي .
١١٠٢	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦)
		تصحيح الحكم : "إغفال الفصل في بعض الطلبات" .
		إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية . ليس للدعى المدني اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته .
٢٦٠	١٤٧	(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		وصف الحكم :
		١ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . مثال .
٥٢٦	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٢ — مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ إجراءات ؟
٦٦١	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٤)
		حجية الحكم :
		١ — حجية الحكم . ورودها على المنطوق والأسباب المسكلة والمرتبطة به ارتباطا وثيقا غير متجزئ .
٧٢	١٤١٣	(الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
٩٣٠	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إتحاد السبب في الدعويين كشرط للحجية . مقتضاه : أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق .
٧٢	١٤١٣	(الطن رقم ١٩٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
		٣ — حيازة الحكم لقوة الأمر المقضى تمنع من مناقشته .
٢٠٧	١٤٣٦	(الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
		٤ — خطأ الحكم في تحديد المبالغ المبددة . لا أثر له في ثبوت الجريمة ، ولا حجية له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين .
٢٦٠	١٤٤٧	(الطن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		٥ — مدى حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية أمام القضاء المدني ؟
٢٦٠	١٤٤٧	(الطن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		٦ — المحاكم الجنائية غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . اختصاصها بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
٥٦٢	٢٤١١١	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٧ — حيازة الحكم في الدعوى الجنائية قوة الأمر المقضى . لا يؤثر في حق المدعى بالحقوق المدنية في استئناف الحكم بالنسبة إلى حقوقه المدنية وحدها .
٩٨٤	٣٤١٩٩	(الطن رقم ١٣٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		الحكم القطعي :
		العبارة في وصف الحكم هي بحقيقة ما قضى به . قضاء الحكم في أسبابه بأن العمال المعينين بعد أول مارس سنة ١٩٥٠ لا يستحقون إمانة غلاء معيشة . قضاء قطعي . انسحاب حجية الأمر المقضى على أسباب الحكم باعتبارها مكحلة للنطوق .
٧٠١	٢٤١٤٣	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		الحكم الغيابي :
		وجوب وقف نظر إستئناف النيابة للحكم الإبتدائي الغيابي الصادر على المتهم حتى يفصل في المعارضة المرفوعة منه في هذا الحكم .
٩٣٧	٣٤١٨٧	(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
		حكم الاعدام :
		وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام . إعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية . وجوب القضاء بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام .
٤٦٠	٢٤٨٩	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		” ما يجوز الطعن فيه من الأحكام “ .
		جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . اذا كان منهيا للخصومة على خلاف ظاهره .
٣٣	١٤٦	(الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		” ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام “ .
		أثر ارتضاء المحكوم عليه للحكم الابتدائي وعدم إستئنافه له ؟
١٤٣	١٤٢٥	(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		مسائل متنوعة :
		إعتبار ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات
		إجراءات المحاكمة .
١٨١	١٤٣١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٠٩٥	٣٤٢٢٣	(والطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		حيازة
		حماية القانون حيازة العقار ولو كانت لا تستند إلى حق
		ما دامت معتبرة قانونا .
		نقل حيازة العقار بناء على حكم . واجب الاحترام قبل الكافة .
٩٠٨	٣٤١٨٠	(الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		(خ)
		خبرة . خبز . خدمة عسكرية . خطأ
		خطف . خيانة أمانة .
		خبرة
		راجع إثبات ”خبرة“ .
		خبز
		راجع : تموين .
		(القواعد أرقام ٨ ، ١٦ ، ٤١ ، بالصحائف أرقام ٣٩ ،
		(١٤٢٢٨ ، ٩٢)

الصفحة	القاعدة	
		(والقواعد أرقام ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٣٢ بالمصفحات أرقام ٤٩٠ ، ٥٢٣ ، ٥٢٩ ، ٦٥٤ ع ٢) . (والقواعد ١٥٧ ، ١٦٧ ، ١٩٢ بالمعائن أرقام ٨٠٣ ، ٨٤٦ ، ٩٥٨ ع ٣) .
		ودفاع .
		(القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ٧٧٣ ع ٢)
		خدمة عسكرية
		١ — حظر المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية المعدل استبقاء أى عامل من المواطنين سنة ما بين الحادية والعشرين والثلاثين دون تقديم إحدى الشهادات المبينة في المادة ٦٤ منه .
١٠٨٦	٣٤٢٢٢	(الطن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		٢ — تقدير المهلة التي تمنح للعامل من غير خريجي الجامعات والأزهر والمعاهد العليا لتقديم الشهادة المنصوص عليها في المادة ٦٤ من قانون الخدمة العسكرية . موضوعي .
١٠٨٦	٣٤٢٢٢	(الطن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		٣ — شرط استخدام أى مواطن فيما بين الحادية والعشرين والثلاثين من العمر في أى عمل أو وظيفة ؟
١٠٨٦	٣٤٢٢٢	(الطن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		خطأ
		١ — خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم بجريمة القتل الخطأ . ما دام لم يرتب عليه إنتفاء الأركان القانونية للجريمة .
١٢	١٤٢	(الطن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا : أو مدنيا . موضوعي .
١٢	١٤٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٢١	١٤٤	(والطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٩٤	١٤١٧	(والطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
٢٠٧	١٤٣٦	(والطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
		٣ — تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها ، أيا كان قدر الخطأ ، وسواء كان سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .
٩٤	١٤١٧	(الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
		٤ — الخطأ المشترك لا يخل المتهم من المسئولية الجنائية .
٢٠٧	١٤٣٦	(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
		٥ — الخطأ المستوجب لمسئولية قائد السيارة . متى يتحقق ؟
١٠٦٩	٣٤٢١٨	(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)
		راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ٣٦ بالصيغة رقم ١٤٢٠٧) .
		ومسئولية : جنائية ومدنية . (القاعدة رقم ١٠٩ بالصيغة رقم ٢٤٥٥٤) .
		خطف
		راجع دعوى جنائية . (القاعدة رقم ١٤٥ بالصيغة رقم ٢٤٧١٧) .
		خيانة أمانة
		١ — جريمة خيانة الأمانة . أركانها ؟
٢٦٠	١٤٤٧	(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة
٢٦٠	١٤٤٧ ... (الطن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ٢ — خطأ الحكم في تحديد المبالغ المبددة . لا أثر له في ثبوت الجريمة ، ولا حجية له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين .
٣٤٤	١٤٦٤ ... (الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ... ٣ — العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد الائتمان هو مناط العقاب في جريمة خيانة الأمانة .
٣٤٤	١٤٦٤ ... (الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ... ٤ — تمام الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة بتغيير الحيازة الناقصة إلى حيازة كاملة .
٣٤٤	١٤٦٤ ... (الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ... راجع أيضا : إختلاس . (القاعدة رقم ١٩٠ بالمحيفة رقم ٩٥٠ ع ٣) . وتبديد .

(د)

دخان . دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة .
دستور . دعارة . دعوى جنائية . دعوى
مباشرة . دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعى .
دفوع . دقيق . دمنة .

دخان

١ — خطاب الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب الدخان موجه إلى النيابة العامة بصفتها السلطة صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات الاستدلال .

الصفحة	القاعدة	
٣٩٨	٢٤٧٥	<p>حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)</p> <p>٣ — القيد الوارد في المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ لا ينصرف فقط إلى إجراءات رفع الدعوى الجنائية ، بل يمتد إلى إجراءات التحقيق التي تتخذها النيابة العامة تعقبا لمرتكبي الجرائم واستجماع الأدلة عليهم .</p> <p>تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية .</p> <p>بطلان إجراءات الدعوى الجنائية بطلانا من النظام العام إذا ما اتخذت قبل صدور الطلب في حالة من حالاته .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)</p> <p>٣ — صدور الإذن بالتفتيش وتنفيذه قبل صدور طلب برفع الدعوى الجنائية . بطلان هذه الإجراءات وما أسفر عنها من ضبط .</p> <p>لا صحة للقول بأن الجريمة متابسة بها إذا كان ضبط محلها بعد تفتيش مأذون به من النيابة .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)</p> <p>٤ — المقصود بالدخان المغشوش : جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه .</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)</p> <p>٥ — أساس جريمة خلط الدخان أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت .</p> <p>(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)</p>
٦٦٥	٢٤١٣٥	
٦٦٥	٢٤١٣٥	

الصفحة	القاعدة	
		٦ — إعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريباً .
٦٦٥	٢٤١٣٥	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٧ — مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع .
٦٦٥	٢٤١٣٥	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٨ — عدم استلزام القانونين رقمي ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ، ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إجراء التحليل وإخطار صاحب الشأن بنتيجته في ميعاد معين .
٩٨٧	٣٤٢٠٠	(الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨) ..
		٩ — الإجراءات الخاصة بأخذ العينة المنصوص عليها في القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا بطلان على مخالفتها .
٩٨٧	٣٤٢٠٠	(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨) :
		١٠ — طالب إعادة التحليل . عدم التزام المحكمة بإجابته . شرط ذلك ؟
٩٨٧	٣٤٢٠٠	(الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		راجع أيضاً : تهريب جمركي . (القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٤٨ ع ١) ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ١٩٩ بالصحيفة رقم ٩٨٤ ع ٣) دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة راجع : وصف التهمة . (القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٠٢٧ ع ٣)

الصفحة	القاعدة	
		دستور
		راجع قانون .
		(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٤٦٧ ع ٢)
		دعارة
		١ - شمول الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ شتى صور التحريض على البغاء وتجهيله للذكر والأنثى على السواء .
		تحقق التحريض على البغاء بأى فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق ولو كان عرضاً مادام جدياً في ظاهره وفيه ما يكفى للتأثير على المجنى عليه المخاطب به وإغوائه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة .
٢٩٥	١٤٥٥	(الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)
		٢ - تقدير قيام التحريض على البغاء . موضوعي .
٢٩٥	١٤٥٥	(الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)
		٣ - بيانات تسميب الأحكام في جريمة التحريض على الفجور ؟
٢٩٥	١٤٥٥	(الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)
		٤ - ثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة .
		لا يستلزم طريقة معينة من طرق الإثبات .
٤١٢	٢٤٧٨	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٥ - جواز الاستثناس بسبق اتهام المتهم في مثل الجريمة المسندة إليه بغض النظر عن مآل الحكم في تلك الاتهامات .
		مثال في دعارة .
٤١٢	٢٤٧٨	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — إطلاق الشارع عقوبة الخلق المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ من التوقيت .
٩٢٥	٣٤١٨٤	(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		راجع أيضا : عقوبة .
		(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ١٤٢٩٥)
		ومحكمة الموضوع .
		(القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٢٤٤١٢)
		دعوى جنائية
		”المصلحة في الدعوى“ :
		١ — عدم قبول طعن النيابة إذا لم يكن لها كسلطة لاتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن . مثال .
		المصلحة أساس الدعوى .
		العذر المانع من حضور جلسة المحاكمة، شرط لقبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى .
٨٧١	٣٤١٧٢	(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
٩٧٧	٣٤١٩٧	(والطن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٢ — الطعن فى الأحكام لصالح القانون . غير جائز .
		مثال .
٨٧١	٣٤١٧٢	(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		”تحريكها بمعرفة النيابة“ :
		١ — عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة بيع طوابع دمغة سبق استعمالها قبل صدور طلب كتابى من مصلحة الضرائب . إعتبار هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب

الصفحة	القاعدة	
		أن يتضمنها الحكم وإلا صدر باطلا . لا يغني عن ذلك أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من مصلحة الضرائب .
٣٧	١ ع ٧	(الطن رقم ٢١٢٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٢ - متى تتحرك الدعوى الجنائية ؟ بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه من مأموري الضبط القضائي ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . إجراءات الاستدلال لا تبدأ بها الدعوى ولو في حالة التلبس بالجريمة .
١٤٨	١ ع ٢٦	(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٨٩٩	٣ ع ١٧٨	(والطن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٣ - إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن .
١٤٨	١ ع ٢٦	(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٨٩٩	٣ ع ١٧٨	(والطن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٤ - توجيه الشارع الخطاب في المادة ٤/٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إلى النيابة العامة دون غيرها من جهات الاستدلال .
١٤٨	١ ع ٢٦	(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٥ - مجرد التأشير من وكيل النيابة العامة بتقديم القضية إلى المحكمة طبيعته : أمر إداري . لا أثر له في قطع إجراءات التقادم .
٢١١	١ ع ٣٧	(الطن رقم ١٧٢٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣)
		٦ - متى تعتبر المجنى عليها في جريمة القذف غالة بها وبمرتكبها ؟

الصفحة	القاعدة	
		كفاية حمل الحكم على وقائع قذف لم يمس على علم المجنى عليها بها وبمتركبها ثلاثة أشهر .
٢١٥	١٤٣٨	(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣)
		٧ - خطاب الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب الدخان موجه إلى النيابة العامة بصفتها السلطة صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات الاستدلال .
		حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره . بالتضييق .
٣٩٨	٢٤ ٧٥	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
٤٥١	٢ ٤٨٧	(والطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٨٩٩	٣٤ ١٧٨	(والطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٨ - تعرض المحكمة لواقعة جديدة متخذة منها أساسا لإدانة المتهم بجريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية ولا تتصل بما ورد في أمر الإحالة اتصالا لا يقبل التجزئة . غير جائز . مباشرة محكمة الجنايات حقها في التصدي . عدم مجاوزته إلى الفصل في موضوع ما تصدت له من وقائع . المادة ١١ إجراءات .
٧١٧	٢٤ ١٤٥	(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٩ - جواز تفتيش المزارع بغير إذن من النيابة العامة مادامت غير متصلة بالمسكن . إعتبار هذا التفتيش من أعمال الاستدلال التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب .
٨٩٩	٣٤ ١٧٨	(الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		راجع أيضا : بلاغ كاذب .
		(القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢١٥ ع ١)

الصفحة	القائمة	
		ومحكمة الموضوع .
		(القائمة رقم ٤١ بالصيغة رقم ٢٢٨ ع ١)
		تحرريكها بمعرفة المحكمة :
		١ — نطاق حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند الطعن لثاني مرة ؟ حرية الجهة التي تجرى التحقيق في حالة التصدي في التصرف فيه . (الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ٢٤٥
		٢ — من حق محكمة الجنايات إحالة الدعوى الجنائية التي تصدت هيئة سابقة لأقامتها إلى النيابة العامة . (الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ٢٤٥
		نظرها والحكم فيها :
		١ — إعلان بعض المتهمين إعلانا صحيحا للحضور أمام محكمة الحدود المخصوصة بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى في ظل النظام الذي كان قائما قبل صدور القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ . أثره : إتصال المحكمة المذكورة بالدعوى إتصالا صحيحا . لا يغير من ذلك قيام النيابة العامة بإجراء تحقيق في الدعوى عقب إرسال الأوراق إليها بعد صدور ذلك القانون . (الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) ٤١
		٢ — لا علاقة للدعى بالحقوق المدنية بالدعوى الجنائية وليس له استعمال ما تنحوله من حقوق . (الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ٢٢٣
		٣ — لا صفة للنياية العامة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ٢٦٨

الصفحة	القاعدة	
٥٦٢	٢٤١١١	٤ — المحاكم الجنائية غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . اختصاصها بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . (الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) ”وقف السير فيها“ .
١٦٥	١٤٢٩	١ — عدم قبول مجادلة المحكمة في رفضها وقف الدعوى إلى أن يفصل في الطعن بالتزوير ، مادامت قد خلصت إلى أن الفصل في الدعوى لا يقتضى ذلك . (الطن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٢٨٨	١٤٥٣	٢ — الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة . لها ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت عدم جدية الطعن . (الطن ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)
٩٣٧	٣٤١٨٧	٣ — وجوب وقف نظر استئناف النيابة للحكم الابتدائي الغيابي الصادر على المتهم حتى يفصل في المعارضة المرفوعة منه في هذا الحكم . (الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
٤٩٠	٢٤٩٣	انقضاءها بمضى المدة : ”سقوطها بمضى المدة“ . ١ — للنيابة العامة الرجوع في أمر الحفظ الصادر منها بحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي ، طالما أن المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية لم تنته بعد . (الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩) ٢ — وقف السير في الطعن المرفوع من الطاعنين حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد أحد المحكوم عليهم (باعتباراه

الصفحة	القاعدة	
		<p>الفاعل الأصلي) نهائيا . مضى مدة أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ إعلان الأخير بالحكم الغيابي وحتى مرض الأوراق على محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن ، دون معارضة المحكوم عليه في هذا الحكم أو اتخاذ أى إجراء قاطع لمدة التقادم . وجوب نقض الحكم والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .</p>
٥٤٣	٢٤١٠٦	<p>(الطعن رقم ٢٢١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٦٨)</p> <p>٣ - قوام جريمة الإقراض بالربا الفاحش هو الاضياد الذى ينم عليه توالى القروض الربوية ولو لشخص واحد .</p> <p>العبرة فى تحقق هذه الجريمة هى بعقود الاقتراض ذاتها وليست باقتضاء الفوائد .</p> <p>ثبوت أن العقود المتفق عليها لم يمض بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث سنوات المقررة قانونا لإنقضاء الحق فى إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة . توافر الجريمة وعدم انقضائها .</p>
٥٧٣	٢٤١١٣	<p>(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٦٨)</p> <p>٤ - كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى فى غيبة المتهم . عدم استلزام الشارع مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها .</p>
٨١١	٣٤١٥٩	<p>(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨)</p> <p>٥ - انقطاع المدة عني . امتداد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفا فى الإجراءات . انقطاع التقادم فى جريمة ما يمتد إلى ما ارتبط بها من جرائم برباط لا يقبل التجزئة .</p>
٨١١	٣٤١٥٩	<p>(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ — العبرة في تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة في صدد قواعد التقادم هي بنوع الجريمة الذي تقرره المحكمة . (الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤) ... ١٧٧ ع ٣ ٨٩٦
		انقضاؤها بالحكم . راجع : حكم . (القاعدة رقم ١٩٩ بالصحيفة رقم ٩٨٤ ع ٣) وطعن (القاعدة رقم ٢١٩ بالصحيفة رقم ١٠٧٣ ع ٣)
		دعوى مباشرة عدم تقييد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى المدني رافع الدعوى المباشرة وهي بصدد إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ... ٧٦ ع ٢ ٤٠٢
		راجع أيضا : حيازة . (القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ٩٠٨ ع ٣)
		دعوى مدنية ” إجراءات نظرها والحكم فيها “ . ١ — لا علاقة للمدعى بالحقوق المدنية بالدعوى الجنائية وليس له استعمال ما تخوله من حقوق . (الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ... ٤٠ ع ١ ٢٢٣
		٢ — إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية . ليس للمدعى المدني اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته . (الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ٤٧ ع ١ ٢٦٠

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم قبول الطعن في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية إلا في خصوص مضمونه بعلم وجود وجه للسير فيها .
		قبضاء الإحالة بوصفه سلطة تحقيق لا جهة حكم . لا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية .
٢٦٨	١٤٤٨	(الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦)
		٤ — لا صفة للنياحة العامة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية .
٢٦٨	١٤٤٨	(الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦)
		٥ — عدم تقييد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى المدني رافع الدعوى المباشرة وهي بصدد إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .
٤٠٢	٢٤٧٦	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٦ — وجوب تحقيق المحكمة ما يقدم إليها من أدلة الإثبات في الدعوى .
		إغفال المحكمة عنصرا جوهريا من عناصر دفاع المدعية المدنية ودليلا من أدلة الإثبات يعيب حكمها .
٥١٤	٢٤٩٩	(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٧ — إنتفاء الخطأ في جانب المتهم . صحة القضاء بتبرئته ورفض الدعوى المدنية قبله .
٩٠٤	٣٤١٧٩	(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٨ — جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها . ما دام التعويض المطالب به يزيد من النصاب النهائي للقاضي الجزئي .
٩٨٤	٣٤١٩٩	(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — حيازة الحكم في الدعوى الجنائية قوة الأمر المقضى . لا يؤثر في حق المدعى بالحقوق المدنية في استئناف الحكم بالنسبة إلى حقوقه المدنية وحدها .
٩٨٤	٣٤١٩٩	(الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨) ١٠ — الضرر المحقق لا المحتمل هو أساس طلب التعويض .
١٠٤٢	٣٤٢١١	(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢) ١١ — حرمان النيابة العامة من الطعن في حكم البراءة الذي لم توقع أسبابه في الميعاد . قاصر عليها . عدم امتداده لأطراف الدعوى المدنية التابعة .
١٠٧٣	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٩) ١٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهري . وجوب الرد عليه . كيفية إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ؟
١١١٠	٣٤٢٢٦	(الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) راجع أيضا : حيازة . (القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ٩٠٨ ع ٣) ونقض . (القاعدة رقم ١ "نقابات" بالصحيفة رقم ١٤١) دفاع الإخلال بحق الدفاع . " ما يوفره " . ١ — أخذ الحكم باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق المتهم

الصفحة	القاعدة	
		الآخر . إعتبار المتهم شاهد إثبات ضد المتهم الآخر . عدم جواز تولى محام واحد المرافعة عن المتهمين المذكورين .
١٥٤	١٤٢٧	(الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢ — الدفاع المتعلق بتحقيق دليل مقدم للقضاء . جوهرى . وجوب تحقيق المحكمة له والرد عليه .
١٩٤	١٤٣٣	(الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
		٣ — تغيير المحكمة التهمة من سرقة إلى غش تجارى دون لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع .
٢٢٣	١٤٤٠	(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق جلسة — ١٩٦٨/٢/١٩)
		٤ — وجوب تقصى المحكمة لدفاع قصد به نفى الركن المعنوى للجريمة .
٢٣٤	١٤٦٢	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جاعة ١٩٦٨/٣/١٨)
		٥ — وجوب تحقيق المحكمة ما يقدم إليها من أدلة الإثبات فى الدعوى .
		إغفال المحكمة عنصرا جوهريا من عناصر دفاع المدعية المدنية ودليلا من أدلة الإثبات يعيب حكمها .
٥١٤	٢٤٩٩	(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٦ — مثال لإخلال المحكمة بدفاع جوهرى فى جريمة انتاج خبز يقل عن الوزن المقرر .
٥٢٣	٢٤١٠١	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٧ — للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبر الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . شرط ذلك : ألا تكون من المسائل الفنية البحث .
٥٤٦	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)

الصفحة	القاعدة
٥٤٦	٢ع١٠٧ ... ٨ — على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ مآثره من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . (الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٨) ...
٥٥١	٢ع١٠٨ ... ٩ — عدم جواز القضاء المسبق على دليل لم يطرح . مثال . (الطن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٨) ...
٥٥٨	٢ع١١٠ ... ١٠ — متى يكون الحكم معيبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع ؟ (الطن رقم ٦٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٨) ...
٥٦٩	٢ع١١٢ ... ١١ — قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الحضورى الإعتبارى الصادر عليه رغم ثبوت أنه كان مقيد الحرية يوم صدور الحكم الأخير ودون تقصى ثبوت قيام هذا العذر . يعيب الحكم . (الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٨) ...
٥٨٥	٢ع١١٦ ... ١٢ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفع الموضوعية الجوهرية . على المحكمة تناوله بالرد وإلا كان حكما قاصرا . (الطن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٨) ...
٥٩٥	٢ع١١٨ ... ١٣ — إدانة المحكمة المتهمين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق الإصرار وإحداثهم به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى وهى غير الإصابة النارية التى رفعت بها الدعوى عن تهمة القتل العمد — دون تنبيههم إلى هذا التعديل . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨) ...
٦٠٠	٢ع١١٩ ... ١٤ — الدفع بعدم الإصابة من الدفع الجوهرية فى الدعوى . (الطن رقم ٦٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨) ...

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — قدم الإصاابة من المسائل الفنية البحت التي يتعين على المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .
٦٠٠	٢٤١١٩	(الطن رقم ٦٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		١٦ — كون الشيء المبدد قد سلم للمتهم بمقتضى عقد من عقود الإئتمان المبينة بالمادة ٣٤١ عقوبات . شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة .
		وجوب استظهار الحكم قيام عقد الائتمان بين الطرفين عند الدفع بأن العلاقة علاقة مديونية .
٦٣٢	٢٤١٢٦	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٧ — مجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله ، لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .
		نية تملك الشيء المسلم وحرمان صاحبه منه ركن أساسي في جريمة خيانة الأمانة . وجوب استظهار هذا الركن والرد على دفاع المتهم حوله بما يفنده .
٦٣٢	٢٤١٢٦	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٨ — جريمة عدم أداء أجور العمال . طبيعتها : عمدية .
		تطلبها توجيه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الأمر المكون للجريمة
		عالميا بعناصرها القانونية . مثال لإخلال بدفاع جوهرى .
٦٤٢	٢٤١٢٩	(الطن رقم ٦٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٩ — استناد الحكم فيما استند إليه في الإدانة على ما أسفر عنه القبض والتفتيش دون أن يعرض للدفع ببطلانها رغم جوهريته . صيب .
٦٨٩	٢٤١٤٠	(الطن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)

الصفحة	القائمة	
		٢٠ — المنازعة في ملكية الشيء المدعى الاستيلاء عليه . دفاع جوهرى . وجوب تعرض الحكم له وإلا كان قاصرا . (الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠) ٢٨٩
		٢١ — حق الدفاع الشرعى عن المال شرع لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير . المادة ٢٤٦ عقوبات .
		تمسك المتهمين بأنهما إنما لجأ إلى القوة لرد المجنى عليهما عن أرضهما حين دخولها عنوة لمنع انتفاعهما بهما . وجوب الرد على هذا الدفاع . (الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ٧٦٥
		٢٢ — إختلاف أركان ومناصر جريمة المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات عن جريمة المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا من القانون ذاته .
		ماهية تعديل التهمة الذى يوجب لفت نظر الدفاع ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب . (الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧) ٨٠٧
		٢٣ — وجوب تنبيه الدفاع عند تعديل التهمة . أمثلة . (الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧) ٨٠٧
		(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ٩٩٠
		٢٤ — تحليل فصائل الدماء قد يقطع فى نفى النسب وإن كان من غير اللازم أن يقطع فى ثبوته . إحلال المحكمة نفسها محل الخبير فى المسائل الفنية البحتة . غير جائز .
		دفاع جوهرى . عدم تحقيقه . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١) ٨٥٠

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ — وجوب دعوة محامى المتهم فى جناية لحضور الاستجواب أو المواجهة . نطاقه .
٨٩١	٣ع١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		٢٦ — الدفع ببطلان استجواب المتهم فى جناية وما استمد منه لعدم دعوة محاميه للحضور . جوهرى .
٨٩١	٣ع١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		٢٧ — إعلان اسم محامى المتهم فى جناية . وقوعه على المتهم أو محاميه .
٨٩١	٣ع١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		٢٨ — دعوة المحامى لحضور استجواب المتهم فى جناية أو مواجهته . ليس لها شكل خاص .
٨٩١	٣ع١٧٦	(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		٢٩ — إعادة التمسك أمام محكمة المعارضة بالعدر المانع من حضور جلسة المحاكمة . وجوب تقصى هذا الدفاع والإدلاء برأى فيه .
٩٢٧	٣ع١٨٥	(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٣٠ — على محكمة ثانى درجة عند إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى وإلا كان حكمها معيبا .
٩٦٩	٣ع١٩٥	(الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٣١ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة. شرط ذلك ؟
٩٦٩	٣ع١٩٥	(الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
١٠٠٥	٣ع٢٠٤	(والطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣٢ — مثال لقصور في الرد على دفاع جوهرى في جريمة قتل وإصابة خطأ .
٩٦٩	٣ع١٩٥	(الطن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٣٣ — الدفاع الجوهري يوجب على المحكمة إجابته أو الرد عليه بما يفنده . مثال في طلب إجراء معاينة .
٩٨٠	٣ع١٩٨	(الطن رقم ١٣٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
١٠٢٢	٣ع٢٠٧	(الطن رقم ١٦١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٣٤ — الحكم على أقوال الشهود قبل سماعهم . يعيب الحكم .
٩٨٠	٣ع١٩٨	(الطن رقم ١٣٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٣٥ — السماح لحام واحد بالمرافعة من متهمين رغم تعارض مصالحهما . إخلال بحق الدفاع .
١٠٠٠	٣ع٢٠٣	(الطن رقم ١٣١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٣٦ — تعديل المحكمة التهمة من جريمة هتك عرض بالقوة إلى جريمة دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . إخلال بحق الدفاع .
١٠٢٧	٣ع٢٠٨	(الطن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٣٧ — عدم التزام الدفاع بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره .
١٠٢٧	٣ع٢٠٨	(الطن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٣٨ — معاقبة المتهم على أساس واقعة — شملتها التحقيقات — لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون لفت نظره . إخلال بحق الدفاع .
١٠٢٧	٣ع٢٠٨	(الطن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ — نطاق حق المحكمة في تعديل وصف التهمة ؟ تعديل وصف التهمة من فاعل أصلي في تزوير إلى شريك فيه . وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل .
١٠٨٠	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		٤٠ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهري . وجوب الرد عليه . كيفية إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ؟ (الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
١١١٠	٣٤٢٢٦	٤١ — حق المحكمة في تعديل التهمة بإضافة ما يثبت لها من ظروف مشددة . وجوب تنبيه المتهم عند تعديل التهمة ، ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إن طلب ذلك . (الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
١١٤٤	٣٤٢٣٥	راجع أيضا : تهريب جمركي . (القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٤٠ ع ١) ومسؤولية جنائية . (القاعدة رقم ١٩٢ بالصحيفة رقم ٩٥٨ ع ٣) ووصف التهمة . (القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ١٠٣١ ع ٢) ” ما لا يوفره “
		١ — طلب المعاينة الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه ؟ (الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
١٢٤	١٤٢٣	(والطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٣٢٠	١٤٥٩	(والطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)

الصفحة	القائمة	
		٢ — كفاية إقامة الحكم على أسباب متبعة ورده على دفاع المتهم بما يفنده .
٢١	٤ ع ١	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٣ — عدم التزام الحكم بالرد على دفاع يتصل بدليل لم يأخذ به .
٤٧	١٠ ع ١	(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٤ — التزام محكمة الموضوع بالاجابة أو الرد على الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا يتفك عن التمسك به . أمثلة .
٤٧	١٠ ع ١	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
١٢٤	٢٣ ع ١	(والطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) [... ..
١٨١	٣١ ع ١	(والطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٣٢٠	٥٩ ع ١	(والطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
٧٧٣	١٥٤ ع ٣	(والطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٥ — متى لا تلزم المحكمة بإسماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متبع في الدعوى . شرط ذلك ؟ أن تبين العلة . مثال .
٨١	١٤ ع ١	(الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
		٦ — عدم قبول مجادلة المحكمة في رفضها وقف الدعوى إلى أن يفصل في الطعن بالتزوير ، مادامت قد خلصت إلى أن الفصل في الدعوى لا يقتضى ذلك .
١٦٥	٢٩ ع ١	(الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — عدم منازعة المتهم في أن ماضبط معه هو من الذهب . ليس له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة عدم إجراء تحليل كياوى للسادة المذكورة ، ما دام لم يطلب منها ذلك .
١٩٨	١٤٣٤	(الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
		٨ — النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . غير مقبول .
٢٢٨	١٤٤١	(الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
٣١١	١٤٥٨	(والطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
٣٥٠	١٤٦٦	(والطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
٦٢٢	٢٤٩٧	(والطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
٩٨٧	٣٤٢٠	(والطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
١١٣٧	٣٤٢٣	(والطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ..
		٩ — كفاية أدلة الثبوت التي عول عليها الحكم للرد على الدفاع الموضوعى .
٢٤٥	١٤٤٥	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		١٠ — عدم إصرار الطاعن على طلب إجراء المعاينة أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى . عدم التزام المحكمة بأجابته أو الرد عليه .
٣٠٠	١٤٥٦	(الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		١١ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في جريمة التبديد — أو عدم قبولها — لرفعها قبل الأوان ، لا يستأهل ردا طالما أن المتهم لا يدعى وجود المنقولات .
٣٤٤	١٤٦٤	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
		١٢ — تعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى . غير لازم .
٣٥٨	١٤٦٧	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
٤٢٤	٢٤٨١	(والطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — وجوب حضور محام مع كل متهم بجناية سواء أكان موكلًا أم متدبًا .. حضور أكثر من محام مع المتهم . غير لازم .
٣٨٣	٢٤٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		١٤ — قعود الطاعنين عن سلوك الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات لسماع الشهود الذين يدعون أنهم طلبوا إلى المحكمة سماعهم ولم يدرج مستشار الإحالة أسماءهم في قائمة الشهود . لا تريب على المحكمة إن هي أعرضت عن طلب سماعهم بجلسة المحاكمة .
٣٨٣	٢٤٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		١٥ — طلب ضم قضية يتصل بالباعث على الجريمة . إغفال الحكم بيانه . لا عيب .
٣٨٣	٢٤٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		١٦ — طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود . عدم التزام المحكمة بإجابته . شرط ذلك ؟
٣٨٣	٢٤٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		١٧ — أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .
٣٨٣	٢٤٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		١٨ — طلب المغاينة الذي لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟
٣٨٣	٢٤٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
٧٢١	٢٤١٤٦	(والطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		١٩ — عدم التزام المحكمة في حالة الحكم بالبراءة الرد على كل دليل من أدلة الثبوت .
٤٠٢	٢٤٧٦	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)

الصفحة	القائمة
	٢٠ — عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .
٤٠٢ ع ٧٦	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ...
٩٢٠ ع ١٨٨	(والطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١) ...
	٢١ — الأصل في الإجراءات البصحة .
٦٢٢ ع ١٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ...
	٢٢ — جواز الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً . مثال .
٦٢٢ ع ١٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ...
	٢٣ — صفة الجاني أو صفة الوظيفة هي الركن المفترض في جنائية الاختلاس . عدم لزوم التحدث عنها في الحكم .
٦٧٩ ع ١٣٨	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠) ...
	٢٤ — تعديل المحكمة الوصف بن قتل أحمد مع سبق إصرار مقترن إلى شروع في قتل مقترن دون تلبس المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع .
٧٢١ ع ١٤٦	(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ...
	٢٥ — تعارض المصلحة الذي يوجب إفراد كل متهم بحام خاص . أساسه الواقع ، لا احتمال ما كان بوسع كل مدافع أن يبديه .
٧٥٠ ع ١٥١	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ...
	٢٦ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واطراح ما يخالفها من صور أخرى .
٩٤٠ ع ١٨٨	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١) ...
١٠٦٢ ع ٢١٧	(والطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩) ...

القاعدة	الصفحة
٢٧ — عاهة مستديمة . النزول بنسبتها إلى القدر المتيقن لا يستوجب لفت نظر الدفاع . (الطن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١) ... ١٨٩ ع ٣ ٩٤٥	
٢٨ — عدم استلزام القانونين رقمي ٧٤ لسنة ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ إجراء التحليل واختار صاحب الشأن بنتيجة في ميعاد معين . (الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨) ... ٢٠٠ ع ٣ ٩٨٧	
٢٩ — الإجراءات الخاصة بأخذ العينة المنصوص عليها في القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا بطلان على مخالفتها . (الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨) ... ٢٠٠ ع ٣ ٩٨٧	
٣٠ — طالب إعادة التحليل . عدم التزام المحكمة بإجابته . شرط ذلك ؟ (الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨) ... ٢٠٠ ع ٣ ٩٨٧	
٣١ — حجز المحكمة الدعوى للحكم . عدم التزامها بإعادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها . (الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨) ... ٢٠٠ ع ٣ ٩٨٧	
٣٢ — عدم لزوم سماع أقوال طالب القيد بجدول المحامين إلا عند نظر طلبه ابتداء . (الطن رقم ٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ... ٢٠٠ ع ٣ ٧٨١	
٣٣ — عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي . مثال . (الطن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦) ... ٢٢٢ ع ٣ ١٠٨٦	
راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ١٠٤٢ ع ٣)	

الصفحة	القاعدة	
		دفاع شرعي
		راجع : أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعي"
		دفع
		"الدفع ببطلان القبض والتفتيش" .
		١ — الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٤	٢٣ ع ١	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢ — عدم جواز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش الباطل إلا ممن شرع البطلان لمصلحته .
٣٢٠	٥٩ ع ١	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		٣ — عدم جواز إبداء الدفع ببطلان إجراء التفتيش لحصوله ممن لم يندب لتنفيذه لأول مرة أمام محكمة النقض . إثارته في تحقيق النيابة لا يغني عن وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .
٤٥٦	٨٨ ع ٢	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٤ — استناد الحكم فيما استند إليه في الإدانة على ما أسفر عنه القبض والتفتيش دون أن يعرض للدفع ببطلانها رغم جوهريته . يعيبه بالقصور .
٦٨٩	١٤٠ ع ٢	(الطن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٥ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش أمر موكول إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع .

الصفحة	القاعدة	
		دفع المتهم ببطلان هذا الإجراء . على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع الجوهري وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائغة . مثال لتسييب معيب .
٧١٣	٢ع١٤٤	(الطن رقم ٩٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٦ - التفتيش الذي يحرمه القانون على رجل الضبط القضائي . نطاقه ؟
٨٧٨	٣ع١٧٤	(الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		٧ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش . ماهيته ؟
٨٧٨	٣ع١٧٤	(الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		٨ - اطمئنان المحكمة إلى حدوث التفتيش في مكان معين . موضوعي .
١١١٣	٣ع٢٢٧	(الطن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		الدفع ببطلان أقوال الشاهد :
		١ - التعويل على أقوال الشاهد . شرطه ؟ أن تكون تلك الأقوال صادرة عنه اختيارا .
٩٧٤	٣ع١٩٦	(الطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٢ - الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهري . التزام محكمة الموضوع بالرد عليه .
٩٧٤	٣ع١٩٦	(الطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		”الدفع بعدم جواز نظر الدعوى“
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في جريمة التبديد - أو عدم قبولها - لرفعها قبل الأوان لا يستأهل ردا طالما أن المتهم لا يدعى وجود المنقولات .
٣٤٤	١ع ٦٤	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة :
٤٦٧	٢٤٩١	١ — الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ليس من النظام العام. (الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
٤٦٧	٢٤٩١	٢ — سماع المحكمة شاهد إثبات في حضرة المتهم ومحاميه دون أن يتمسك أيهما بعدم جواز الإثبات بالبينة يسقط حق المتهم في التمسك به بعد ذلك . (الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
١٠٦٢	٣٤٢١٧	٣ — حرية القاضي الجنائي في الأخذ بأية بينة أو قرينة دليلاً لحكمه . ما دام لا يقيد نص في القانون . متى يتقيد القاضي الجنائي بقواعد الإثبات المدنية ؟ (الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)
		٤ — أحكام الإثبات في المواد المدنية مقررة لمصلحة الخصوم .
١٠٦٢	٣٤٢١٧	عدم تمسك الطاعن بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة قبل سماع الشهود . اعتبار الطاعن متنازلاً عن التمسك بالإثبات بالتكابة . لا يجوز له التمسك بالدفع بعد ذلك . (الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)
		الدفع بانتفاء ركن من أركان الجريمة :
٥٨٥	٢٤١١٦	١ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفوع الموضوعية الجوهرية . على المحكمة تناوله بالرد وإلا كان حكماً قاصراً . (الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٢ — مجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله ، لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .

الصفحة	القاعدة	
		نية تملك الشيء المسلم وحرمان صاحبه منه ركن أساسي في جريمة خيانة الأمانة ، وجوب استظهار هذا الركن والرد على دفاع المتهم حوله بما يفنده .
٦٣٢	٢٤١٢٦	(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		” الدفع ببطالان التكليف بالحضور ” .
		١ — أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه .
٢٠٢	١٤٣٥	(الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
		٢ — ليس للطاعن التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطالان اجراء اعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة .
٢٠٢	١٤٣٥	(الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
		الدفع بتلفيق التهمة :
		الدفع بتلفيق التهمة . دفع موضوعي . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ردا عليه .
٦١١	٢٤١٢٢	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٧٢٩	٢٤١٤٧	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		الدفع بشيوع التهمة :
		١ — قضاء الإدانة . مفاده اطراح الدفع بشيوع التهمة .
٦٩٧	٢٤١٤٢	(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٢ — الدفع بشيوع التهمة . ماهيته ؟ التزام محكمة الموضوع بالوقائع الثابتة في الدعوى عند الرد على الدفع .
٨١٧	٣٤١٦٠	(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣٨ — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)

الصفحة	القاعدة
	الدفع بقدم الإصابة :
٦٠٠	٢٤١١٩ ... (الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
	١ — الدفع بقدم الإصابة من الدفوع الجوهرية في الدعوى .
٦٠٠	٢٤١١٩ .. (الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
	٢ — قدم الإصابة من المسائل الفنية البحت التي يتعين على المحكمة أن تتخذ مآتراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .
٦٠٠	٢٤١١٩ .. (الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
	الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية :
	الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهري . وجوب الرد عليه .
١١١٠	٣٤٢٢٦ ... (الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
	كيفية إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ؟
	الدفع ببطلان استجواب المتهم :
	الدفع ببطلان استجواب المتهم في جنائية وما استمد منه لعدم دعوة محاميه للحضور . جوهري .
٨٩١	٣٤١٧٦ ... (الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
	راجع أيضا : استئناف .
	(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٢٤٥٣٣)
	و بلاغ كاذب .
	(القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ١٤٢١٥)
	وحكم .
	(القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٤١٩٨)

الصفحة	القاعدة
	<p>دقيق</p> <p>راجع : تموين .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٢٠ ع ١٤) (والقاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٢٤٥٣٦ ع ٢) (والقاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ٢٤١٠٤٧ ع ٢)</p> <p>دمغة</p> <p>راجع : دعوى جنائية .</p> <p>(القاعدة رقم ٧ بالصحيفة رقم ١٤٣٧ ع ١)</p> <p>(ذ)</p> <p>ذبح خارج السلخانة</p> <p>راجع : مصادرة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ٨٢٠ ع ٣)</p> <p>(ر)</p> <p>رابطة السببية . رجال السلطة العامة . رد اعتبار . ردة . رسوم ونماذج صناعية . رشوة .</p> <hr/> <p>رابطة السببية</p> <p>راجع : إثبات .</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٢٤٥٤٦ ع ٢) وإصابة خطأ وقتل خطأ .</p> <p>(القاعدتان رقم ٢ ، ٣٦ بالصحيفتين رقمي ١٢ ، ١٤٢٠٧ ع ١) (والقاعدتان رقم ١٧٩ ، ٢١٠٤ بالصحيفتين رقمي ٩٠٤ ، ٢٤١٠٣٨٤ ع ٢)</p> <p>وهقوبة .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١٠٨٠ ع ٣)</p>

رجال السلطة العامة

راجع : إستيقاف و قبض .

(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٣٧١ ع ١)

ومأمورو الضبط القضائي .

(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٨٧٨ ع ٣)

رد اعتبار

نطاق المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل ؟

رد الاعتبار القضائي والقانوني . مدته . أثره .

عدم نسخ قانون الأسلحة والذخائر لقانون الإجراءات الجنائية
في شأن رد الاعتبار .

(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ... ٣٤٢٣٥ ع ١١٤٤

ردة

راجع : قانون .

(القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٠٤٧ ع ٣)

رسوم ونماذج صناعية

كفاية تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم للقضاء
بالبراءة . مثال في جريمة تقليد نماذج لقيعات .

(الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨) ... ٣١٧ ع ٨٨٦

راجع أيضا : دعوى جنائية .

(القاعدة رقم ٧ بالصحيفة رقم ٣٧١ ع ١)

الصفحة	القاعدة	رشوة
		١ — جريمة الرشوة . لا يلزم فيها أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة . يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس . أمثلة .
٢٩	١٤٥	(الطن رقم ١٩٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٣٩٤	٢٤٧٤	(والطن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		٢ — إختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أدائه . ركن في جريمة عرض الرشوة . وجوب إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه .
١٢٠	١٤٢٢	(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩)
		٣ — مداول الرشوة في مجال تطبيق المادة ١٠٦ مكررا عقوبات ؟ شمولها حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على منية ما من أية سلطة عامة . المقصود بالزعم هو مطلق القول دون اشتراط إقراره بعناصر أخرى أو وسائل احتمالية . توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات إذا كان الجاني موظفا عموميا ، وإلا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .
٢٣٨	١٤٤٣	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		٤ — جريمة عرض الوساطة في الرشوة . متى تتحقق ؟
٢٣٨	١٤٤٣	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		٥ — مدلول الإخلال بواجبات الوظيفة في مجال الرشوة ؟
٣٩٤	٢٤٧٤	(الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — مؤاخذه الجاني على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق متى كان مختصا به .
٦٢٧	٢ع١٢٥	(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٧ — انعقاد جريمة الرشوة بالاتفاق الذي يتم بين الراشي والمرتشى .
٧٥٨	٢ع١٥٢	(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٨ — اختلاف أركان وعناصر جريمة المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات عن جريمة المادتين ١٠٣ ١٠٣٦ مكررا من ذات القانون .
		ما هيبة تعديل التهمة الذي يوجب لفت نظر الدفاع ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ؟
٨٠٧	٣ع١٥٨	(الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧)
		٩ — توافر جريمة المادة ١٠٦ مكررا عقوبات بمجرد طلب العطفية .
٨٣٢	٣ع١٦٤	(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
		١٠ — حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل ولو كان اعترافا .
		لا تناقض بين تبرئة من عرضت عليه رشوة لم يقبلها وبين إدانة من عرض الرشوة .
١٠٩٩	٣ع٢٢٤	(الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		١١ — إقتصار الإعفاء من العقوبة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرر عقوبات على حالة قبول الرشوة .
١٠٩٩	٣ع٢٢٤	(الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)

الصفحة	القاعدة
	<p>راجع أيضا : تلبس . (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٥٨ ع ٢) و حكم . (القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤١٦ ع ٢)</p> <p>(ز) زراعة . زيوت</p> <hr/> <p>زراعة</p> <p>تخفيف القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ للعقوبة الواردة بالمادة السابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية . (الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٥/١/١٩٦٨) ٦٨ ١٤١٢</p> <p>راجع أيضا : قانون . (القاعدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ٨٢ ع ٣) زيوت</p> <p>راجع غش . (القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣٣٤ ع ١)</p> <p>(س) سب . سبق إصرار . سجل مدني . سرقة . سلاح</p> <hr/> <p>سب</p> <p>راجع حكم . (القاعدتان ٩٩ ، ١٣١ بالصحيفتين رقمي ٥١٤ ، ٢٥٢ ع ٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		سبق إصرار
		١ - حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة لحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر .
٨١	١٤١٤	(الطن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
		٢ - إقامة الحكم قضاءه بالإدانة على أساس عدم توافر ظرف سبق الإصرار . لا مصلحة للتهم في التحدث عن هذا الظرف .
٣٥٠	١٤٦٦	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		البحث في توافر ظرف سبق الإصرار . موضوعي .
٤٣٠	٢٤٨٢	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		راجع أيضا : قتل عمد .
		(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٢٤٨٧٨)
		سجل مدني
		راجع : تزوير .
		(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٤٠ ع ١)
		سرقة
		” السرقة باكراه “ .
		١ - الإكراه في السرقة . متى يتحقق ؟
١٥٦	١٤٢٨	(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢ - عدم ضبط الأسلحة والأدوات المستعملة في الإكراه لا يقدح في سلامة الحكم .
١٥٦	١٤٢٨	(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>التهديد باستعمال السلاح — طبيعيا كان أم بالتخصيص — ضرب من ضروب الإكراه في مجال تطبيق المادة ٣١٤ عقوبات. شرط ذلك ؟</p>
١١١٧	٣٤٢٢٨	<p>(الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٢١٧ بالصحيفة رقم ١٠٦٢ ع ٣) وإخفاء أشياء مسروقة . (القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦٠٣ ع ٢) وحكم . (القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ٩١٦ ع ٣) وحيازة . (القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ٩٠٨ ع ٣) وعقوبة . (القاعدة رقم ٢٣٠ بالصحيفة رقم ١١٢٦ ع ٣) وقتل عمد . (القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٥٨٩ ع ٢) ووصف التهمة . (القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ١٠٣١ ع ٣)</p>
		<p>سلاح</p> <p>١ — توقيع عقوبة الغرامة مقترنة بعقوبة السجن قاصر طبقا لصریح الشق الأول من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر على حالة إنتفاء الظرف المشدد أو ثبوت عدم قيامه . (الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)</p>
١١٢	١٤٢٠	

الصفحة	القائمة	
٤٤١	٢٤٨٤	٢ — تقدير توافر شروط المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها. أمر موضوعي. مثال في جريمتي إحراز سلاح وإصابة خطأ. (الطن رقم ٣١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٤٥٦	٢٤٨٨	٣ — تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لا يستند إلى أحكام العود بل هو قائم على حالة خاصة . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٤ — إحراز السلاح بغير ترخيص بصفة مجردة معاقب عليه بعقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل ، أما إحرازه بقصد الاتجار والاستيراد أو الصنع أو الإصلاح ، فمعاقب عليه بعقوبة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون المذكور . لا إثم على إحراز السلاح في نطاق الاتجار المرخص بمزاولته. (الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٦١٥	٢٤١٢٣	٥ — عدم قيد المتهم تاجر الأسلحة المرخص له بالاتجار فيها بيانا خاصا بسلاح كان يحرزه . معاقب عليه وفقا لنص المادة ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بعقوبة اللجنة . (الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٦١٥	٢٤١٢٣	٦ — جريمة الاشتراك في تزوير المحررات العرفية بمقتضى المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ عقوبات ، أشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . (الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٦١٥	٢٤١٢٣	

الصفحة	القاعدة	
		٧ — نطاق المادة ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر في شأن المصادرة ؟ (الظعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ٦١٥ ٢٤١٢٣
		٨ — عدم جواز إضافة عقوبة الغرامة إلى العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، عند إعمال المادة السابعة عشرة عقوبات . (الظعن رقم ٧٦٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠) ٦٨٦ ٢٤١٣٩
		٩ — حدد المشرع في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الأحكام التي تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز السلاح . سبق إدانة المتهم لجريمة إحراز مخدرات بقصد التعاطي ، لا يندرج ضمن الأحكام التي تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز الأسلحة النارية بغير ترخيص . (الظعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ٦٩٧ ٢٤١٤٢
		١٠ — جواز إثبات الجرائم على اختلاف أنواعها — بما فيها جريمتي إحراز السلاح وذخيرته — بكافة الطرق القانونية إلا ما استثنى بنص خاص . (الظعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ٧٢١ ٢٤١٤٦
		١١ — لا توارث في أسباب الإباحة . مثال في جريمة إحراز سلاح ناري . (الظعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ٩٩٤ ٣٤٢٠٢
		١٢ — حالات الإعفاء من الترخيص بحمل السلاح ؟ جريمة عدم إخطار شيخ البلد عما يحوز من سلاح . جنحة . (الظعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ٩٩٤ ٣٤٢٠٢

الصفحة	القاعدة	
٩٩٤	٣٤٢٠٢	١٣ — عدم جدوى النعى على الحكم خطؤه بإدانة المتهم بجناية إحراز سلاح بدون ترخيص مادامت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق عقوبة جنحة عدم الإخطار التي ارتكبها الطاعن . (الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		١٤ — نطاق المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ؟ رد الاعتبار القضائي والقانوني . مدته . أثره . عدم نسخ قانون الأسلحة والذخائر لقانون الإجراءات الجنائية في شأن رد الاعتبار . (الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
١١٤٤	٣٤٢٣٥	١٥ — متى يحكم على محرز السلاح الناري بغير ترخيص بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ؟ المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . جواز انقاص عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى السجن عند أعمال المادة ١٧ عقوبات . (الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
١١٤٤	٣٤٢٣٥	راجع أيضا : إرتباط ونقض : (القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ١٤٣٠٠) ومرفقة . (القاعدة رقم ٢٢٨ بالصحيفة رقم ١١١٧ ع ٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ش)
		شركات . شروع . شريك . شهادة صحية . شهود . شيك بدون رصيد
		شركات
		حلول الطاعن في تمثيل الشركة محل ممثلها السابق . إعتبار العقد المحرر بين الأخير والمطعون ضده لا زال قائماً . (الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ١٦٥ ١٤٢٩
		راجع أيضا : موانع العقاب . (القاعدة رقم ٢٢٢ بالصحيفة رقم ١٠٨٦ ع ٣)
		شروع
		الشروع في حكم المادة ٤٥ عقوبات . ما هيته ؟ مثال لشروع في جنائية استيلاء على مال للدولة بغير حق . (الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١) ٩٥٤ ١٩١٣ ع ٣
		راجع أيضا : جريمة : (القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ٨٣٢ ع ٣) وعقوبة : (القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٩٥ ع ١) وقتل عمد . (القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٢١ ع ٢)
		شريك
		راجع اشتراك .

الصفحة	الفاصلة	
		شهادة صحية
		الحد الأدنى للعقوبة في جريمة الاشتغال في بيع المواد الغذائية دون الحصول على شهادة صحية في ظل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ هو خمسة جنيهاً .
١٠٧٦	٣٤٢٢٠	(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		شهود
		راجع : إثبات "شهود" .
		شيك بدون رصيد
		١ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد . مراد الشارع من العقاب فيها ؟ لا عبرة بالدافع على قيامها .
٤٩٧	٢٤٩٥	(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		٢ - الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع تبين للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بنير توقف على حكم القضاء تقديراً من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد ، وهو مالا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجرد سبب للإباحة .
٤٩٧	٢٤١٩٥	(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		٣ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد . أركانها ؟ منازعة المتهم في قيمة الشيك أو دفاعه بأنه أوفى بقيمته قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته . لا تأثير له على قيام الجريمة . ما دام أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من المحنى عليه .
٥١٨	٢٤١٠٠	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالفيه مع الساحب . عدم إندراجہ تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء .
٥١٨	٢٤١٠٠	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦) راجع أيضا : معارضة . (القاعدة رقم ٦٨ بالصيغة رقم ٣٦٣ ع ١)
		(ص)
		صابون
		١ — جريمة إنتاج الصابون . تحقق العنصر المادي فيها بمجرد ثبوت النقص في النسب المقررة قانونا .
٥٨١	٢٤١١٥	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٢ — إثبات الحكم مسئولية الطاعن عن إنتاج الصابون على نحو مخالف للقانون . إقراض علمه بالغش .
٥٨١	٢٤١١٥	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٣ — إدانة الحكم الطاعن على سند من مسئوليته الفعلية عن جريمة إنتاج الصابون طبقا لإقراره بأنه المحلل الكيماوى المسئول عن التحقق من توافر العناصر المقررة للصابون بالشركة الصانعة . لا جدوى مما يثيره الطاعن في شأن عدم تمثيله للشركة .
٥٨١	٢٤١١٥	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ض)
		ضرب . ضرب أففى إلى الموت . ضرر .
		ضرب
		ضرب بسيط :
		١ — جريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ عقوبات . توافرها : حدوث جرح أو نشوء مرض أو عجز نتيجة له . غير لازم .
٤٤٤	٢٤٨٥	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		٢ — الحكم بالإدانة بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات . تبيان موقع الإصابات أو أثرها ودرجة جسامتها . غير لازم لصحته .
٤٤٤	٢٤٨٥	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		٣ — جواز حدوث الإصابات الرضية من الضرب بالأيدى
٤٤٤	٢٤٨٥	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		٤ — إدانة المحكمة المتهمين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق الإصرار وإحداشهم به الإصابات الميئنة بالنقرير الطبى — وهى غير الإصابة النارية التى رفعت بها الدعوى عن تهمة القتل العمد — دون تلبسهم إلى هذا التعديل . إخلال بحق الدفاع .
٥٩٥	٢٤١١٨	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨)
		ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة :
		١ — فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه ، أو فقد منفعته أو وظيفته كلها أو بعضها على الدوام . يعد عاهة مستديمة .
٣٣	١٤٦	(الطن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٨/١/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — مدى مسئولية المتهم عن النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ؟
٥٠٧	٢٤٩٧	(الطن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
١٠٣٨	٢٤٢١٠	(والطن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٣ — الدفع بقدّم الإصابة من الدفع الجوهريّة في الدعوى .
٦٠٠	٢٤١١٩	(الطن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٤ — قدّم الإصابة من المسائل الفنية البحت التي يتعين على المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوفا إلى غاية الأمر فيها .
٦٠٠	٢٤١١٩	(الطن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٥ — متى يتحقق وجود العاهة المستديمة ؟
٩٤٥	٣٤١٨٩	(الطن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
		٦ — نسبة العجز المكون للعاهة المستديمة . تقديرها متروك لقاضى الموضوع .
٩٤٥	٣٤١٨٩	(الطن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
		راجع أيضا : تعويض .
		(القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٢٤٤٢٠)
		وحكم .
		(القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٢٤٥١٠)
		ضرب أفضى إلى الموت :
		١ — متى يعتبر الجانى فاعلا أصليا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت ؟
٨٢٣	٣٤١٦٢	(الطن رقم ١١٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — مثال لتسبيب معيب في جريمة ضرب مفضى إلى الموت .
٨٢٣	٣ع١٦٢	(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
		٣ — لا حاجة بالحكم إلى التعرض لإصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى .
١٠١٣	٣ع٢٠٦	(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		راجع أيضا : إثبات .
		(القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٥٤٦ ع ٢٢٣ بالصحيفة رقم ١٠٩٥ ع ٣)
		وارتباط :
		(القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١٠١٣ ع ٣)
		ضرب أفضى إلى الموت
		راجع : ضرب .
		ضرر
		١ — تقدير ثبوت الضرر الناشئ عن إساءة استعمال حق التقاضى . موضوعى .
٤٠٢	٢ع٧٦	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٢ — إنتقال الضرر المادى من المضرور — إذا ما ثبت له الحق فيه — إلى خلفه .
		شروط إنتقال الضرر الأدبى من المضرور إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ مدنى : إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء .
٤٢٠	٢ع٨٠	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٩)

الصفحة	القائمة	
		٣ — تقدير توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التبديد . موضوعي . (الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) ١١١ع ٢ ٥٦٢
		٤ — الضرر المحقق لا المحتمل هو أساس طلب التعويض . (الطن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢) ١١١ع ٣ ١٠٤٢
		راجع أيضا : دعوى مدنية . (القائمة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٩٠٤ع ٣)
		(ط)
		طب . طعن . طعن بالتزوير .
		طب
		١ — شرط إباحة عمل الطبيب أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العامة المقررة . (الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) ١٤٤ع ٢١
		٢ — شروط منازلة مهنة الطب ؟ المسألة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ . (الطن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ١٤٤ع ٢٥٤
		٣ — إباحة عمل الطبيب . مشروطة بالحصول على إجازة عامة وترخيص وفقا للقوانين واللوائح . (الطن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ١٤٤ع ٢٥٤
		٤ — مساءلة كل من لا يملك منازلة مهنة الطب عما يحدثه للغير من جروح وما إليها على أساس العمد . إغفائه من العقوبة متى توافرت حالة الضرورة . (الطن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ١٤٤ع ٢٥٤

الصفحة	القاعدة	
		٥ - صحة الحكم بإدانة من يزاول مهنة الطب بغير ترخيص أو في غير حالة الضرورة .
٢٥٤	١٤٤٦	(الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		طعن
		الطعن في الأحكام :
		”جواز الطعن“
		الإشكال في التنفيذ لا يرد إلا على حكم غير نهائي .
		الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الإشكال بعد صيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا . غير جائز .
١٠٥٣	٢٤٢١٤	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢)
		”نطاق الطعن“
		عدم قبول التعرض في الطعن لغیر الحكم المطعون فيه .
٥٦٩	٢٤١١٢	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		راجع أيضا : نقض .
		(القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٦٣٩ ع ٢)
		الخصوم في الطعن :
		حرمان النيابة العامة من الطعن في حكم البراءة الذي لم توقع أسبابه في الميعاد . قاصر عليها . عدم امتداده لأطراف الدعوى المدنية التابعة .
١٠٧٣	٢٤٢١٩	(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		” المصلحة في الطعن ”
		١ — الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . تدخل المحامين عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الطعن في الحكم ورغبتهم في السير فيه . مثال .
١٨	١٤٣	(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٢ — انتفاء المصلحة في الطعن يحتم عدم قبوله .
٣٩	١٤٨	(الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٣ — إقامة الحكم قضاءه بالإدانة على أساس عدم توافر ظرف سبق الإصرار . لا مصلحة للمتهم في التحدث عن هذا الظرف .
٣٥٠	١٤٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		٤ — عدم قبول طعن النيابة إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن . مثال .
		المصلحة أساس الدعوى .
٨٧١	٣٤١٧٢	(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		٥ — الطعن في الأحكام لصالح القانون . غير جائز . مثال .
٨٧١	٣٤١٧٢	(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		٦ — دخول العقوبة المقررة بها عن التهمتين المسندتين للمتهم في حدود العقوبة المقررة لاحدهما . عدم جدوى النعي على الحكم خطأ في التهمة الأخرى .
١٠٨٦	٢٢٢	(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		” التنازل عن الطعن ”
		التنازل عن الطعن . طبيعته : ترك الخصومة . أثره : إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن .
١	١٤١	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
	نقابات	

الصفحة	القاعدة	
		”مسائل متنوعة :“
		راجع : نقض .
		(القواعد أرقام ٣ ، ١٠ ، ٦٥ ، ٦٩ بالصحائف أرقام ١٨ ، ٢٧ ، ٣٤٨ ، ٣٦٥ ع ١) .
		طعن بالتزوير
		١ - الطعن بالتزوير . ماهيته ؟ وسيلة دفاع وتطبيق خاص لحالة توقف الفصل في دعوى جنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى وفق الاجراءات المرسومة قانونا ودون توسع فيها أو قياس عليها .
١٦٥	١٤٢٩	(الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢ - عدم قبول مجادلة المحكمة في رفضها وقف الدعوى إلى أن يفصل في الطعن بالتزوير ، ما دامت قد خلصت إلى أن الفصل في الدعوى لا يقتضى ذلك .
١٦٥	١٤٢٩	(الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		(ظ)
		ظروف مخففة . ظروف مشددة
		ظروف مخففة
		١ - الإثارة والاستفزاز من الأعداء القضائية المخففة التي يرجع الأمر فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .
٢٥٠	١٤٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		٢ - تقدير غياب صاحب المخبر الذي يبرر توقيع العقوبة .
		موضوعي .
٨٠٣	١٥٧	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — متى يحكم على محرز السلاح الناري بغير ترخيص بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ؟ المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .
		جواز انقاص عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى السجن عند إعمال المادة ١٧ عقوبات .
١١٤٤	٣٤٢٣٥	(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) راجع أيضا : عقوبة . (القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٦٨٦ ع ٢)
		ظروف مشددة
		١ — التهديد باستعمال السلاح — طبيعيا كان أم بالتخصيص — ضرب من ضروب الاكراه في مجال تطبيق المادة ٣١٤ عقوبات . شرط ذلك ؟
١١٤٤	٣٤٢٢٨	(الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		٢ — حق المحكمة في تعديل التهمة باضافة ما يثبت لها من ظروف مشددة .
١١٤٤	٣٤٢٣٥	(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		٣ — متى يحكم على محرز السلاح الناري بغير ترخيص بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .
١١٤٤	٣٤٢٣٥	(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) راجع أيضا : إخفاء أشياء مسروقة . (القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦٠٣ ع ٢) وحكم . (القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٤٧ ع ١)

الصفحة	القاعدة
	<p>وسلاح .</p> <p>(القواعد أرقام ٨٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ بالصفحات ٤٥٦ ، ٦٨٦ و ٦٩٧ ع ٢)</p> <p>وعقوبة .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١١٢ ع ١)</p> <p>(ع)</p> <p>عاهة مستديمة . عزو طفل إلى غير والدته . عقوبة</p> <p>عمل . عود</p>
	<p>عاهة مستديمة</p> <p>راجع : ضرب "أحدث عاهة" .</p> <p>عزو طفل إلى غير والدته</p> <p>١ — عزو طفل زورا إلى غير والدته ، يتحقق به القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٣/١ عقوبات .</p> <p>(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ١٤٦٣ ٣٤٠</p> <p>٢ — عدم جدوى النعي على الحكم لعدم توافر القصد الجنائي في جريمة عزو طفل حديث العهد بالولادة لغير والدته ما دام أنه قضى على المتهم بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في تزوير بيانات السجل المدني المسندة إليه .</p> <p>(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ١٤٦٣ ٣٤٠</p> <p>عقوبة</p> <p>تقسيم العقوبات :</p> <p>"العقوبة التكميلية" :</p> <p>١ — نطاق المادة ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر في شأن المصادرة ؟</p> <p>(الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ١٢٣٣ ع ٢ ٦١٥</p>

الصفحة	القائمة	
		٢ — عقوبة المادة ١٤٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أخف من عقوبة المادة ٢٠ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وجوب مصادرة اللحوم المذبوحة خارج السلاخانة والمعدة للأكل . المواد ١٤٣ ١٤٩٤ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ٢٠٤ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
٨٢٠	٣٤١٦١	(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨)
		٣ — اطلاق الشارع عقوبة الغلق المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ من التوقيت .
٩٢٥	١٨٤	(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٤/١١/١٩٦٨)
		تطبيق العقوبة :
		١ — جواز الاستناد إلى سوابق المتهم لتشديد العقوبة عليه في العود أو كقرينة على ميله إلى الإجرام .
٤٥٦	٢٤٨٨	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		٢ — تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لا يستند إلى أحكام العود بل هو قائم على حالة خاصة .
٤٥٦	٢٤٨٨	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		٣ — المتهم لا يضار بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .
٥٠١	٢٤٩٦	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨)
		٤ — الالتزامات الخاصة بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد وتوفير وسائل الإسعاف لهم وإمسالك سبجلات لقيد الغرامات . الإخلال بها معاقب عليه بالغرامة التي لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألف قرش .
٥٧٨	٢٤١١٤	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٨)

الصفحة	القائمة	
		٥ — إحراز السلاح بغير ترخيص بصفة مجردة معاقب عليه بعقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل ، أما إحرازه بقصد الإتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح ، فمعاقب عليه بعقوبة الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون المذكور .
٦١٥	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) لا إثم على إحراز السلاح في نطاق الاتجار المرخص بمزاولته
		٦ — عدم قيد المتهم تاجر الأسلحة المرخص له بالاتجار فيها بيانا خاصا بسلاح كان يحرزه . معاقب عليه وفقا لنص المادة ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بعقوبة الجنحة .
٦١٥	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٧ — جريمة الإشتراك في تزوير المحررات العرفية بمقتضى المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٢١٥ عقوبات ، أشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ المعدل .
٦١٥	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٨ — عدم جواز إضافة عقوبة الغرامة إلى العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، عند إعمال المادة السابعة عشر عقوبات .
٦٨٦	٢٤١٣٩	(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٩ — حدد المشرع في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الأحكام التي تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز السلاح .

الصفحة	القاعدة	
		سبق إدانة المتهم بجريمة إحراز مخدرات بقصد التعاطي لا يندرج ضمن الأحكام التي تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز الأسلحة النارية بغير ترخيص .
٦٩٧	٢٤١٤٢	(الطن ٥٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ١٠ — تقدير غياب صاحب المخبر الذي يبرر توقيع العقوبة المخففة . موضوعي .
٨٠٣	٣٤١٥٧	(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧) ١١ — إطلاق الشارع عقوبة الغلق المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ من التوقيت .
٩٢٥	٣٤١٨٤	(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤) ١٢ — التهديد باستعمال السلاح — طبيعيا كان أم بالتخصيص — ضرب من ضروب الإكراه في مجال تطبيق المادة ٣١٤ عقوبات . شرط ذلك ؟
١١١٧	٣٤٢٢٨	(الطن رقم ١٤٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ١٣ — نطاق المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ؟ رد الاعتبار القضائي والقانوني . مدته . أثره . عدم نسخ قانون الأسلحة والذخائر لقانون الإجراءات الجنائية في شأن رد الاعتبار .
١١٤٤	٣٤٢٣٥	(الطن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ١٤ — متى يحكم على محرز السلاح الناري بغير ترخيص بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ؟ المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . جواز إنقاص عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى السجن عند إعمال المادة ١٧ عقوبات .
١١٤٤	٣٤٢٣٥	(الطن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		”تعدد العقوبة“ .
		١ — الالتزامان الخاصان بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد مما تتعدد فيهما الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .
٥٧٨	٢٤١١٤	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٢ — عدم سريان حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات على جريمة المادة ١٣٨ من ذات القانون .
		وجوب تعدد عقوبات من هرب بعد القبض عليه قانونا إذا سحب الهرب استعمال القوة أو جريمة أخرى .
		الرقيب بالشرطة . موظف عام .
١١٢٦	٣٤٢٣٠	(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		عقوبة الجرائم المرتبطة :
		١ — تطبيق الحكم المادة ٢/٣٢ عقوبات على الجرائم المسندة إلى الطاعن وتوقيعه عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانونا لإحدى هذه الجرائم . لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالنسبة لجريمة أخرى من الجرائم المسندة إليه .
١٨١	٢٤٣١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢ — جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أشد من جريمة المادة ١/٢٤٤ عقوبات . إعمال الحكم المادة الأولى باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين وفقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات . تطبيق صحيح للقانون .
٢٣٣	١٤٤٢	(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		٣ — مجال تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟
		إعتبار الحكم أن الجرائم المسندة إلى المتهم قد ارتكبت لغرض واحد وقضاؤه بالعقوبة المقررة لأشدها . إغفاله ذكر أن

الصفحة	القائمة	
		العقوبة التي أوقعها هي عن جميع هذه الجرائم أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ، لا عيب .
٣٠٠	١٤٥٦	(الظعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
٩٢٢	٣٤١٨٣	(والظعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٤ — توقيع الحكم على الطاعن العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار باعتبارها الجريمة الأشد . إثارة الطاعن قصور الحكم فيما يتعلق بجريمة الإهانة والتعدي . لاجدوى منه .
٣٠٠	١٤٥٦	(الظعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		٥ — تقدير توافر شروط المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها ، أمر موضوعي . مثال .
٤٤١	٢٤٨٤	(الظعن رقم ٣١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٦ — إدانة المتهم بعقوبة جنائية الاختلاس المسندة إليه باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد . إثارة المتهم عدم توافر أركان بعض جرائم التزوير والاستعمال المسندة إليه وعدم إطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها . غير مجد .
٩٣٠	٣٤١٨٦	(الظعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٧ — تطبيق الحكم المادة ٣٢ عقوبات ومعاقبة المتهم بعقوبة الجريمة الأشد لاجدوى مما يثيره المتهم في شأن الجرائم الأخرى المرتبطة . مثال .
١٠١٣	٣٤٢٠٦	(الظعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		تقدير العقوبة :
		١ — معاقبة المشرع العاملين بالمشروعات الخاصة الواردة حصرا في المادة ١١١ عقوبات بعقوبة أشد بجسامة عن المقررة لأمثالهم لو تركوا للقواعد العامة .

الصفحة	القاعدة	
		مساهمة الدولة بنصيب في المشروعات الخاصة ، يجعل العاملين فيها في حكم الموظفين العامين . المادة ١١١ عقوبات . معاقبة الجاني بالعقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات حسب الأحوال .
١٠٠	١٤١٨	(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٣)
		٢ - توقيع عقوبة الغرامة مقترنة بعقوبة السجن قاصر طبقا لصريح الشق الأول من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر في حالة انتفاء الظرف المشدد أو ثبوت عدم قيامه .
١١٢	١٤٢٠	(الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
		٣ - جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أخف من جريمة المادة ١/٢٤٤ ، ٢ عقوبات . عدم جواز الجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة في النص الأول الواجب التطبيق .
٢٣٣	١٤٤٢	(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		٤ - معاقبة من يتصرف في مواد التكوين لغير المستهلكين لها بالعقوبة المفظة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
٢٤٢	١٤٤٤	(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		٥ - إغفال الحكم لعقوبة الحبس مع وجوب القضاء بها . يعينه .
٢٤٢	١٤٤٤	(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		٦ - ليس لمحكمة الإعادة أن تتعدى العقوبة المقررة بها بموجب الحكم المنقوض للمرة الأولى بناء على طعن المتهم حتى لا يضار بظلمته .

الصفحة	القاعدة	
		تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع . لا مصلحة للنيابة في النعي على الحكم في ذلك التقدير . (الطن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤) ١٨٢ ع ٣ ٩١٦
		٧ — الحد الأدنى للعقوبة في جريمة الاشتغال في بيع المواد الغذائية دون الحصول على شهادة صحية في ظل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ هو خمسة جنيهات . رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦) ٢٢٠ ع ٣ ١٠٧٦
		”العقوبة المبررة“ :
		١ — خطأ الحكم في إسناد ظرف مشدد للتهمة . لا يعيبه . ما دام أنه قد أخذ بالعقوبة المقررة قانوناً للجريمة المسندة إليه مجردة من الظرف المذكور . (الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ١٠٤ ع ١ ٤٧
		٢ — عدم جدوى التمسك بتطبيق القانون الأصح للتهمة ، ما دام أن العقوبة المقررة بها تدخل في الحدود المقررة في القانون المذكور . (الطن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ١٢٤ ع ١ ٦٨
		٣ — عدم جدوى النعي على الحكم معاقبته المتهم بعقوبة الجريمة التامة ما دام أن القانون يعاقب على الشروع فيها بذات العقوبة . (الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ٥٥٥ ع ١ ٢٩٥
		٤ — النعي على الحكم عدم استظهار أركان جريمة الاختلاس المنسوبة للتهمة . عدم جدواه ما دام أن المحكمة أخذته بعقوبة جناية عرض الرشوة على موظف عام المسندة إليه . الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠) ١٣٨ ع ٢ ٦٧٩

الصفحة	القاعدة	
		٥ — معاقبة المتهم بعقوبة مقررة لأى من جنابى الاختلاس والاستيلاء المنصوص عليهما فى المادتين ١١٢ و ١١٣ عقوبات . عدم توافر مصلحة له فى التمسك بانطباق المادة الأخيرة دون الأولى على ما أسند إليه . (الطنن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
٩٣٠	٣٤١٨٦	٦ — إعتبار القرار الوزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ قانونا أصلح من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ لتركه للقاضى الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة بعد أن كان القرار القديم يوجب القضاء بالعقوبتين معا بحد أدنى . لا يغير من ذلك قضاء المحكمة بعقوبة تدخل فى حدود العقوبة المقررة فى القانون الجديد ، طالما أنها التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة فى القرار القديم مما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد . (الطنن رقم ١٢١٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
٩٦٥	٣٤١٩٤	٧ — عدم جدوى النعى على الحكم خطؤه بإدانة المتهم بجناية إحراز سلاح بدون ترخيص ما دامت العقوبة المقررة بها تدخل فى نطاق عقوبة جنحة عدم الإخطار التى ارتكبتها الطاعن . (الطنن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
٩٩٤	٣٤٢٠٢	٨ — قصور الحكم فى تسبيب جريمة التزوير . لا يبرره القول بأن العقوبة مبررة للجريمتين الأخرين . ما دامت جريمة التزوير هى الأساس فيها . (الطنن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
١٠٨٠	٣٤٢٢١	٩ — دخول العقوبة المقررة بها عن التهمتين المسندتين للمتهم فى حدود العقوبة المقررة لإحدهما . عدم جدوى النعى على الحكم خطؤه فى التهمة الأخرى . (الطنن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
١٠٨٦	٣٤٢٢٢	

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — عدم جدوى النعى على الحكم عدم استظهاره قصد القتل . ما دامت العقوبة مبررة .
١١٣٣	٣٤٢٣٢	(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ”تنفيذ العقوبة“ .
		إجراءات تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية في حالة مرض المحكوم عليه ؟ قعود الطاعن عن سلوك طريق تأجيل تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه لمرضه . قضاء محكمة النقض بسقوط طعنه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل يوم الجلسة التي حددت لنظره . ليس له الاستناد إلى ذلك العذر كسبب لرجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن وإعادة نظره من جديد .
٣٧٧	١٤٧٢	(الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦) ”الإعفاء من العقوبة“ .
		١ — شروط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ؟
٣٧١	١٤٧١	(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		٢ — اقتصار الاعفاء من العقوبة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرر عقوبات على حالة قبول الرشوة .
١٠٩٩	٣٤٢٢٤	(الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦) ”ما لا يعد عقوبة“ .
		١ — على المحكمة في حالة الحكم ببراءة متهم بجناية أو جنحة عقوبتها الحبس بسبب مائة في عقله أن تأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية .
٧٤٨	٢٤١٥٠	(الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إتهام الشخص بتهمة غش المواد الغذائية . ثبوت أنه حسن النية . وجوب القضاء عليه بعقوبة المخالفة ومصادرة المواد الغذائية المغشوشة . المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .
٩٩٠	٣٤٢٠١	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		راجع : أيضا بطلان . (القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ١٠٣١ ع ٣)
		وتزوير . (القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٦٧٣ ع ٢)
		وتموين . (القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ٨٠٣ ع ٣)
		وحكم . (القاعدتان رقم ١٨ ، ٧٠ ، بالصحيفتين رقمي ١٠٠ ، ١٤٣٦٨٤ ع ١) (القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٥٥٨ ع ٢)
		وطعن . (القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٣٩ ع ١) وعزو طفل إلى غير والدته . (القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٤٠ ع ١)
		ونقض . (القاعدتان رقم ١٠ ، ٢٣ ، بالصحيفتين رقمي ٤٧ ، ١٩٤٤ ع ١)
		عمل
		١ — مؤدى نص المادة ١٢٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية ، أن المشرع فوض وزير العمل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
١١٥	١٤٢١	(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
٥٧٨	٢٤١١٤	٢ — الالتزامات الخاصة بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد وتوفير وسائل الإسعاف لهم وإمساك سجلات لقيد الغرامات . الإخلال بها معاقب عليه بالغرامة التي لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألف قرش . (الظمن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
٥٧٨	٢٤١١٤	٣ — الالتزامان الخاصان بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد مما يتعدد فيهما الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة . (الظمن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
٦٣٥	٢٤١٢٧	٤ — إعتبار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية — بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من العقوبات الواردة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية — قانوناً أصح للمتهم . (الظمن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
٦٣٥	٢٤١٢٧	٥ — عدم تعدد العقوبة بقدر عدد العمال في جريمة عدم إمساك صاحب العمل السجلات المقررة . (الظمن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
٦٤٢	٢٤١٢٩	٦ — جريمة عدم أداء أجور العمال . طبيعتها : عمدية . تطلبها توجيه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الأمر المكون للجريمة علماً بعناصرها القانونية . مثال لإخلال بدفاع جوهرى . (الظمن رقم ٦٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
٧٠١	٢٤١٤٣	٧ — المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ سريان أحكامها على جميع العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٢ . (الظمن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — حق صاحب العمل في إعتبار كل زيادة في الأجر إمانة خلال معيشة .
		متى يتعين القضاء بالإحالة عند تقض الحكم ؟ (الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ٢٤٣ع ٧١٠
		٩ — إعداد ملف لكل عامل . لا يغنى عن إدراج البيانات التي يتطلب القانون ذكرها في الملف . (الطن رقم ١٢٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤) ٣١٨ع ٩١٣
		راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٦٥ ع ١) واستئناف . (القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٤٤٧ ع ٢) . وحكم . (القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦٧٩ ع ٢) .
		عود
		١ — جواز الاستناد إلى سوابق المتهم لتشديد العقوبة عليه في العود أو كقرينة على ميله إلى الإجرام . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٢٤٨ع ٤٥٦
		٢ — تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر لا يستند إلى أحكام العود بل هو قائم على حالة خاصة . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٢٤٨ع ٤٥٦
		راجع أيضا : مواد مخدرة . (القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٤٤ ع ١) .

الصفحة	القاعدة	
		(غ)
		غرامة . غش . فلق
		غرامة
		راجع عقوبة
		(القاعدة رقم ٢٠ بالمصحفة رقم ١١٢ ع ١)
		غش
		١ — قرينة إقراض العلم بالغش المنشأة بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠٦ لسنة ١٩٦١ . قابليتها للنفي بغير اشتراط نوع معين من الأدلة .
٢٣٤	١٤٦٢	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
		٢ — مناط التأثيم طبقاً للادة الثانية من القرار الصادر في ٤ من مايو سنة ١٩٥٥ في شأن الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجارتها ؟
٣٣٤	١٤٦٢	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
		٣ — الإجراءات الخاصة بأخذ العينة المنصوص عليها في القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا بطلان على مخالفتها .
٩٨٧	٣٠٠ ع ٣	(الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٤ — طلب إعادة التحليل . عدم التزام المحكمة بإجابته شرط ذلك ؟
٩٨٧	٣٠٠ ع ٣	(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٥ — اتهام الشخص بتهمة غش المواد الغذائية . ثبوت أنه حسن النية . وجوب القضاء عليه بعقوبة المخالفة ومصادرة

الصفحة	القاعدة
	المواد الغذائية المغشوشة . المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .
٩٩٠	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ... ٣٤٢٠١ ...
	راجع أيضا : دخان .
	(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٦٥ ع ٢)
	وقانون .
	(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٨١ ع ٢)
	غلق
	راجع : عقوبة
	(القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ٩٢٥ ع ٣)
	(ف)
	فاعل أصلي . فعل فاضح علني
	فاعل أصلي
	١ — تصرف الطامن في المال عهدته على إعتبار أنه مملوك له . إعتباره فاعلا أصليا في جريمة الاختلاس .
٣١١	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ... ١٤٥٨ ...
	٢ — من هو فاعل الجريمة في معنى المادة ٣٩ عقوبات ؟
	الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله .
٧٥٠	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ... ٢٤١٥١ ...

الصفحة	الاعادة	
		٣ — تحقق بقصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة إتفاق ولو نشأ لحظة تنفيذها .
٧٥٠	٢٤١٥١	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٤)
		٤ — اشتراك المتهمين في إحداث إصابات المجنى عليه بقصد إزهاق روحه . حدوث الوفاة نتيجة هذه الإصابات . إعتبار كل متهم مسؤولاً عن جريمة القتل عمداً بوصفه فاعلاً أصلياً .
٧٥٠	٢٤١٥١	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٨٧٨	٣٤١٧٤	(والطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		٥ — متى يعتبر الجاني فاعلاً أصلياً في جريمة الضرب المفضى إلى الموت ؟
٨٢٣	٣٤١٦٢	(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
		٦ — تعديل وصف التهمة من فاعل أصلي في تزوير إلى شريك فيه . وجوب تضييع المتهم إلى هذا التعديل .
١٠٨٠	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		راجع أيضاً : قانون . (القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٢٤٤٦٧) .
		فعل فاضح علني
		١ — ماهية المكان العام بالمصادفة ؟
		متى تتوافر العلانية بالمكان العام بالمصادفة ومتى لا تتوافر ؟
١١٢١	٣٤٢٢٩	(الطعن رقم ١٤١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢- وجوب استظهار عناصر المصادفة التي تضيف على المكان وصف العمومية .
		قصور الحكم في بيان ركن العلنية في جريمة الفعل الفاضح العلني . يعنيه .
١١٢١	٣٤٢٢٩	(الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		(ق)
		قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد .
		قذف . قرارات وزارية . قصد احتمالي .
		قصد جنائي . قضاة . قرار . قوة الأمر المقضي فيه .
		قانون
		إصدار القانون :
		” التفويض التشريعي “ .
		١ - حق السلطة التنفيذية وفقاً للبادئ الدستورية المعمول بها ، إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين .
١١٥	١٤٢١	(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
		٢ - مؤدى نص المادة ١٢٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية ، أن المشرع فوض وزير العمل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
١١٥	١٤٢١	(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
		٣ - لا حرج أن ينص القانون على الفعل الإجرامي بصورة مجملة ثم يحدد العقوبة تاركاً للأئمة أو قرار البيان التفصيلي لذلك الفعل .
١١٥	١٤٢١	(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
٤٦٧	٢٤٩١	٤ — صدور قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ نفاذا للأوضاع الدستورية المستقر عليها وفي حدود التفويض المحول له بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ (الطن رقم ٢٣٠١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨) سريان القانون من حيث الزمان :
٤	١٤١	١ — الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . مثال . (الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٨) ٢ — الأصل في العقاب على الجرائم ، هو بالقانون المعمول به وقت ارتكابها . (الطن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٨)
٣٩	١٤٨	٣ — المرجع في تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت صنعه ناقصا ، دون أن يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بإنقاص الوزن . (الطن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٨)
٣٩	١٤٨	راجع أيضا : سلاح . (القاعدة رقم ٢٣٥ بالصحيفة رقم ١١٤٤ ع ٣) سريان القانون من حيث المكان :
٤٦٧	٢٤٩١	١ — احتفاظ كل من إقليم الجمهورية العربية طبقا للمادة ٦٨ من دستور مارس سنة ١٩٥٨ بنوع من الذاتية التشريعية . (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨) ٢ — عدم امتداد نطاق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على عمليات النقد إلى الإقليم السوري .

الصفحة	القاعدة	
		الحظر الوارد على غير المقيمين أو وكلائهم في التعامل بالنقد المصري ، يسرى على غير المقيمين من أبناء الإقليم السوري .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ - جلسة ١٩٦٨/٤/٦١)
		٣ - إنسباغ جنسية الجمهورية العربية المتحدة على أبناء الإقليم السوري ، وإعفاؤهم من إجراءات الإقامة وتجديدها ليسا بمانعين من انطباق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ عليهم
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٤ - إباحة التعامل بالنقد المصري بغير قيد مقصورة على أبناء الإقليم المصري . المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٥ - سريان الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على من يتعامل بالنقد المصري بصفته وكيلًا عن غير مقيم .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٦ - حظر التعامل بالنقد المصري موجه إحصالة إلى غير المقيم ولو أقام بصفة مؤقتة أو غير مشروعة وكذلك إلى وكيله ولو كان مصريًا مقيمًا في مصر .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		سريان القانون من حيث الأشخاص :
		١ - حظر المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية المعدل استبقاء أى عامل من المواطنين سنه ما بين الحادية والعشرين والثلاثين دون تقديم إحدى الشهادات المبينة في المادة ٦٤ منه .
١٠٨٦	٣٤٢٢٢	(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير المهلة التي تمنح للعامل من غير تحريجي الجامعات والأزهر والمعاهد العليا لتقديم الشهادة المنصوص عليها في المادة ٦٤ من قانون الخدمة العسكرية . موضوعي .
١٠٨٦	٣٤٢٢٢	(الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٦)
		٣ — استخدام أى مواطن فيما بين الحادية والعشرين والثلاثين من العمر فى أى عمل أو وظيفة . محظور .
١٠٨٦	٣٤٢٢٢	(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		”الجهل بالقانون“ .
		عدم قبول التذرع بالجهل بالقانون .
٢٢٠	١٤٣٩	(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣)
		”تفسير القانون“ .
		١ — الأحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكمتها . عدم جواز إهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وضوح النص .
		جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أخف من جريمة المادة ١/٢٤٤
		و ٣ عقوبات . عدم جواز الجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة فى النص الأول الواجب التطبيق .
٢٣٣	١٤٤٢	(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		٢ — كفاية القصد الجنائي العام لتحقيق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالنقد المصرى .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٣ — متى يكون التشريع لفترة محددة ؟
٧٠١	٢٤١٤٣	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — اشتراط الحصول على شهادة "الليسانس" بالنسبة إلى رجال القضاء الشرعي لمزاولة مهنة المحاماة . غير لازم . (الطعن رقم ٤ لسنة ٣٨ ق "تقابات" — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) .. ٤ تقابات ٧٩١ ٣٤
		٥ — حالات الإعفاء من الترخيص بحمل السلاح ؟ جرime عدم إخطار شيخ البلد عما يحوز من سلاح . جنحة . (الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) .. ٢٠٢ ٣٤ ٩٩٤
		٦ — حق رجال القضاء الشرعي المقيدين بجدول المحامين الشرعيين حتى ١٩٥٠/١٢/٣١ في القيد بجدول المحامين المشتغلين . (الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ ق "تقابات" — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦) .. ٥ تقابات ٧٩٥ ٣٤
		٧ — الحد الأدنى للعقوبة في جريمة الاشتغال في بيع المواد الغذائية دون الحصول على شهادة صحية في ظل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ هو خمسة جنهات . (الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦) .. ٢٢٠ ٣٤ ١٠٧٦
		راجع أيضا : إختلاس أموال أميرية . (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٦١ ع ٣) "القانون الأصلح" .
		١ — عدم جواز إلزام المتهم بمصاريف ألغائها القانون الجديد الأصلح له . (الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) .. ١٢٤ ٦٨
		٢ — تخفيف القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ للعقوبة الواردة بالمادة السابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية . (الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) .. ١٢٤ ٦٨

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم جدوى التمسك بتطبيق القانون الأصلح للمتهم ما دام أن العقوبة المقررة بها تدخل في الحدود المقررة في القانون المذكور .
٦٨	١٤١٢	(الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٤ — اعتبار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية — بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من العقوبات الواردة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية — قانونا أصلح للمتهم .
٦٣٥	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٥ — إصدار وزير التكوين قرارا أصبح بمقتضاه الفعل المسند إلى المتهم مباحا غير مؤثم . استفادة المتهم من هذا القرار باعتباره قانونا أصلح . لا يؤثر في ذلك إصدار الوزير قرارا آخر قبل الحكم النهائي في الدعوى بإعادة أحكام القرار الأول المؤثم .
٧٤٤	٢١٤٩	(الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٦ — عقوبة المادة ١٤٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أخف من عقوبة المادة ٢٠ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وجوب مصادرة اللحوم المذبوحة خارج الساخنة والمعدة للأكل المواد ١٤٣ ، ١٤٩ ، من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ٢٠٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
٨٢٠	٣٤١٦١	(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
		٧ — اعتبار القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ قانونا أصلح من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ تركه للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة بعد أن كان القرار القديم يوجب القضاء بالعقوبتين معا بحد أدنى . لا يغير من ذلك قضاء

الصفحة	القاعدة	
		المحكمة بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة في القانون الجديد، طالما أنها التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة في القرار القديم مما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد .
٩٦٥	٣٤١٩٤	(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٣٨ — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٨ — نطاق تطبيق المادة ٢/٥ عقوبات ؟
		المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغف المعجين إلى القرار السارى وقت إنتاجها .
١٠٤٧	٣٤٢١٢	(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢)
		راجع أيضا : طب .
		(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ١٤٢٥٤)
		وغش .
		(القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ١٤٣٣٤)
		قبض
		” حق مأمورى الضبط القضائى فى القبض “ .
		١ — لمأمورى الضبط القضائى القبض على أى شخص توجد دلائل كافية على إتهامه فى جنائية ولو فى غير حالة التلبس . المادة ٣٤ إجراءات .
١٥٦	١٤٢٨	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢ — انصراف القيود الواردة على حق رجل الضبط فى إجراء القبض والتفتيش على السيارات الخاصة دون السيارات المعدة للايجار .
٣٢٠	١٤٥٩	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اقرار المتهم لرجل السلطة إثر استيقافه أنه يحوز مخدرا . حق رجل السلطة في اقتياده إلى أقرب مأمور ضبط لإستيضاحه في هذا الشأن . المادة ٣٨ إجراءات .
		مبادرة المتهم عند مواجهة الضابط له باعترافه لرجل السلطة بإحرازه مخدرا بأنه غير مسئول عما يوجد في جيب جلبائه الخارجي ، ينفي بقيام دلائل كافية على إتهامه بجريمة إحرازه المخدر . حق الضابط في القبض عليه وتفتيشه . المادتان ٣٤ و ٤٦ إجراءات .
٣٧١	١٤٧١	(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) راجع أيضا : استيقاف . (القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ١٤٣٢٨) وتفتيش . (القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٣٤٨٧٨) وتلبس . (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٢٤٧٥٨) (القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٣٤٨٢٨)
		قتل خطأ
		١ - خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم بجريمة القتل الخطأ . مادام لم يترتب عليه إنتفاء الأركان القانونية للجريمة . (الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨)
١٢	١٤٢	٢ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .
١٢	١٤٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٥٥٤	٢٤١٠٩	(والطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
٩٠٤	٣٤١٧٩	(والطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي .
١٢	١٤٢	(الطن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٩٠٤	١٧٩	(والطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٤ — السرعة التي تصلح أساسا للسائلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ ؟
١٢	١٤٢	(الطن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٥ — تقدير السرعة . أمر موضوعي .
١٢	١٤٢	(الطن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٦ — لا يصح قياس السرعة بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحادث .
١٢	١٤٢	(الطن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٧ — شرط إباحة عمل الطبيب أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة .
٢١	١٤٤	(الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٨ — جواز إثبات سبب الوفاة نتيجة الكشف الظاهري على الجثة .
٩٤	١٤١٧	(الطن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
		٩ — استناد الحكم إلى تقرير مفتش الصحة بناء على الكشف الظاهري على الجثة في إثبات سبب الوفاة . لا عيب .
٩٤	١٤١٧	(الطن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — تغاير جريمة القتل الخطأ عن جريمة الإصابة الخطأ . لا محل لاعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الإصابة الخطأ .
٢٣٣	١٤٤٢	(الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ١١ — جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أخف من جريمة المادة ١/٢٤٤ ٣٤ عقوبات . هدم جواز الجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة في النص الأول الواجب التطبيق .
٢٣٣	١٤٤٢	(الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ١٢ — جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أشد من جريمة المادة ١/٢٤٤ عقوبات . إعمال الحكم المادة الأولى باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين وفقاً للمادة ٢/٣٢ عقوبات . تطبيق صحيح للقانون .
٢٣٣	١٤٤٢	(الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ١٣ — مسؤولية المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من جراء تقصيره في تعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم . التزام المستأجر قبل المالك بالقيام بأعمال الترميم والصيانة لا يعفى الأخير من المسؤولية .
٥٥٤	٢٤١٠٩	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣) ١٤ — الخطأ المشترك لا يخلى المتهم من المسؤولية . ما دام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .
٥٥٤	٢٤١٠٩	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — حدود المسئولين الجنائية والمدنية عن أعمال الهدم والبناء ؟
٩٠٤	٣٤١٧٩	(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		١٦ — انتفاء الخطأ في جانب المتهم . صحة القضاء ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .
٩٠٤	٣٤١٧٩	(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		١٧ — مثال لقصور في الرد على دفاع جوهرى في جريمة قتل وإصابة خطأ .
٩٦٩	٣٤١٩٥	(الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		١٨ — الخطأ المستوجب لمسئولية قائد السيارة . متى يتحقق ؟
١٠٦٩	٣٤٢١٨	(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ١٤٢٠٧)
		(والقاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ٩٢٧ ع ٣)
		قتل عمد
		١ — قصد القتل . ماهيته ؟ استخلاص توافره . موضوعى .
٢٧٦	١٤٥٠	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦)
٣٨٣	٢٤٧٣	(والطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
٤٢٤	٢٤٨١	(والطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٧٢١	٢٤١٤٦	(والطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
٧٥٠	٢٤١٥١	(والطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)

الصفحة	القائمة	
		٢ — شروط توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات : وقوع القتل تأهبا لفعل جنحة أو تسهيبها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة .
		وجوب قيام رابطة السببية بين القتل والجنحة . لا يكفي قيام علاقة الزمنية بينهما .
		على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من الفعل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة .
٥٨٩	٢٤١١٧	(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٣ — تعديل المحكمة الوصف من قتل عمد مع سبق إصرار مقترن إلى شروع في قتل مقترن دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع .
٧٢١	٢٤١٤٦	(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٤ — اشتراك المتهمين في إحداث إصابات المجنى عليه بقصد إزهاق روحه . حدوث الوفاة نتيجة هذه الإصابات . اعتبار كل متهم مسئولاً عن جريمة القتل عمدا بوصفه فاعلا أصليا .
٧٥٠	٢٤١٥١	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٥ — متى يعتبر المتهمون جميعا فاعلين أصليين في جريمة القتل العمد ؟
٨٧٨	٣٤١٧٤	(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		٦ — مثال لتسبيب غير معيب في جريمة قتل عمد .
٩١٦	٣٤١٨٢	(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)

الصفحة	القاعدة
	٧ — عدم جدوى النعى على الحكم عدم استظهاره قصد القتل . ما دامت العقوبة مبررة .
١١٣٣	٣٤٢٣٢ ... (الظن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ... راجع أيضا : إثبات وسبق إصرار . (القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١٤٨١ ع) وأسباب الإباحة . (القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١٤٨٦ ع) وحكم . (القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ٣٤٩١٦ ع) ودعوى جنائية . القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ١٤٢٤٥ ع) وعقوبة . (القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٢٤٧٤٨ ع) ومحكمة الموضوع . (القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٢٤٧٢٩ ع) ومستشار الإحالة . (القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ١٤٢٦٨ ع) ومسئولية جنائية . (القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ١٤٣٥٠ ع) ووصف التهمة . (القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٢٤٥٩٥ ع)

الصفحة	القاعدة	قذف
		١ — تبرئة المتهم من جريمة البلاغ الكاذب لا تقتضى تبرئته من جريمة القذف لاختلاف أركان كل من الجريمتين .
٢١٥	١٤٣٨	(الطنن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣)
		٢ — متى تعتبر المجنى عليها في جريمة القذف عالمة بها وبمتركبها ؟ كفاية حمل الحكم على وقائع قذف لم يمض على علم المجنى عليها بها وبمتركبها ثلاثة أشهر .
٢١٥	١٤٣٨	(الطنن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣)
		قرارات وزارية
		١ — صدور قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ نفاذا للأوضاع الدستورية المستقر عليها وفي حدود التفويض المخول له بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
٤٦٧	٢٤٩١	(الطنن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٢ — إباحة التعامل بالنقد المصرى بغير قيد . مقصورة على أبناء الإقليم المصرى . المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠
٤٦٧	٢٤٩١	(الطنن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		راجع أيضا : تأمينات اجتماعية .
		(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٤١١٥)
		وتموين .
		(القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٢٢٨ ع ١)
		وشهادة صحية .
		(القاعدة رقم ٢٢٠ بالصحيفة رقم ١٠٧٦ ع ٣ .)

الصفحة	القاعدة	
		وغش . (القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣٣٤ ع ١) . وقانون . (القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ١٤٣٩) (والقاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٠٤٧ ع ٣) قصده الاحتمالى ١ — كفاية وضع النار عمدا فى مخزن مملوك للغير لقيام المسئولية الجنائية وفق المادة ٢٥٣ عقوبات . وجوب مؤاخذه المتهم بقصده الاحتمالى ومساءلته عن كافة النتائج المترتبة على فعله . (الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ١٧٦ ١٤٣٠ ٢ — مدى مسئولية المتهم عن النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ؟ (الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩) ٥٠٧ ٢٤٩٧ راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ٩١٦ ع ٣) قصده جنائى راجع : إتلاف مزروعات . (القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٦٤٥ ع ٢) . واختلاس أموال أميرية : (القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٩٤ ع ١) . (القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦٧٩ ع ٢) (القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ٩٣٠ ع ٣) وإقراض بربا فاحش . (القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة ٥٧٣ ع ٢) .

الصفحة	القاعدة
	وتبديد . (القاعدتان رقما ١١١ ، ١٢٦ بالصحيفتين رقمي ٥٦٢ ، ٦٣٢ ع ٢) .
	وتزوير . (القاعدتان رقما ٥١ ، ٦٧ بالصحيفتين رقمي ٢٨٠ ، ١٦٣٥٨ ع ١) . (والقاعدتان رقما ١٠٥ ، ١٣٧ بالصحيفتين رقمي ٥٣٦ ، ٦٧٣ ع ٢) .
	وتموين . (القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٨٤٦ ع ٣) .
	وحريق عمد . (القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٧٦ ع ١) .
	وحكم . (القاعدتان رقما ٣٤ ، ٦٦ بالصحيفتين رقمي ١٩٨ ، ١٦٣٥٠ ع ١) .
	ودخان . (القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٦٥ ع ٢)
	وسلاح . (القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٦١٥ ع ٢)
	وصابون . (القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٨١ ع ٢)
	وعزو طفل إلى غير والدته . (القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٤٠ ع ١)

الصفحة	القاعدة
	<p>وغش .</p> <p>(القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٢٢٤ ع ١)</p> <p>وضرب .</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ١٠٣٨ ع ٣)</p> <p>وقانون .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٢٠ ع ١)</p> <p>وقتل عمد .</p> <p>(القاعدتان رقا ١٤٦ ، ١٥١ بالصحيفتين رقمي ٧٢١ ، ٧٥٠ ع ٣)</p> <p>(والقاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٨٧٨ ع ٣)</p> <p>ومواد مخدرة .</p> <p>(القاعدتان رقا ٥٧ ، ٥٩ بالصحيفتين رقمي ٥٨ ، ٣٢٠ ع ١)</p> <p>(والقاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ١٠٠٠ ع ٣)</p> <p>ونقد .</p> <p>(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٤٦٧ ع ٢)</p> <p>قضاة</p> <p>” صلاحيتهم للحكم “ .</p> <p>جواز اشتراك القاضي الذي عرضت عليه الدعوى بمحكمة أول درجة في الهيئة الاستئنافية التي فصلت فيها طالما أنه لم يبد فيها رأيا أو يصدر فيها حكما .</p>
٣٣	١٤٢٦ ... (العلن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ...

الصفحة	القاعدة	قمار
		راجع : دفاع (القاعدة رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ٩٨٠ ع ٣)
		قوة الأمر المقضى
		١ — اتحاد السبب في الدعويين كشرط للحجية . مقتضاه : أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق .
٧٢	١٤١٣	(الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
		٢ — أثر ارتضاء المحكوم عليه للحكم الابتدائي وعدم استئنائه له ؟ (الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٤٣	١٤٢٥	٣ — حيازة الحكم لقوة الأمر المقضى تمنع من مناقشته . (الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
٢٠٧	١٤٣٦	٤ — المحاكم الجنائية غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . إختصاصها بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . (الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
٥٦٢	٢٤١١١	٥ — حيازة الحكم في الدعوى الجنائية قوة الأمر المقضى . لا يؤثر في حق المدعى بالحقوق المدنية في استئناف الحكم بالنسبة إلى حقوقه المدنية وحدها . (الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
٩٨٤	٣٤١٩٩	٦ — الاشكال في التنفيذ لا يرد إلا على حكم غير نهائي . الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الاشكال بعد صيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا . غير جائز . (الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢)
١٠٥٣	٣٤٢١٤	

راجع أيضا : حجية الشيء المقضى .

وحكم

(القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٢٦٠ ع ١) .

ومستشار الإحالة .

(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٦٨ ع ١) .

(ل)

لوائح

راجع . طب

(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٥٤ ع ١) .

وقانون .

(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١١٥ ع ١)

(م)

مأمورو الضبط القضائي . مؤسسات عامة . مبان .
 محاكمة . محاماه . محررات رسمية . محضر الجلسة . محكمة
 استئنافية . محكمة الإحالة . محكمة الاعادة . محكمة
 الجنايات . محكمة الحدود . محكمة الموضوع . محكمة
 النقض . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .
 مستخدمون عموميون . مستشار الإحالة . مصادرة .
 مصاريف . معارضة . مقاصة . مقاومة الموظفين .
 مكان عام . ملكية . منازعات الري . مهندسون .
 مواد مخدرة . موانع العقاب . موظفون عموميون .

الصفحة	القاعدة	مأمورو الضبط القضائي
		تحديد هم .
		١ - ضباط المباحث بالهيئة العامة للبريد . من مأموري الضبط القضائي .
٨٣٥	١٦٥ ع ٣	(الطن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨)
		٢ - لمديرى إدارات التفتيش ووكلائهم بمراقبات التموين صفة الضبط القضائي في تنفيذ أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في كافة أرجاء المحافظة التي يعملون بمديرية تموينها .
٩٤٠	١٨٨ ع ٣	(الطن رقم ١٣٠٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٨)
		إختصاصهم في القبض والتفتيش
		١ - إثارة أمر لإنحسار الاختصاص المحلى للضباط عن الامتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط قبوله ؟ .
١٢٤	٢٣ ع ١	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٥/٢/١٩٦٨)
		٢ - لمديرى مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والثانيين صفة مأموري الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
١٢٤	٢٣ ع ١	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٥/٢/١٩٦٨)
		٣ - لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم كلما جاز له القبض عليه . المادة ٤٦ إجراءات .
١٥٦	٢٨ ع ١	(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٥/٢/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — لما موري الضبط القضائي القبض على أى شخص توجد دلائل كافية على إتهامه فى جنائية ولو فى غير حالة التلبس . المادة ٣٤ إجراءات . تقدير الدلائل الكافية . موضوعى .
١٥٦	٢٨ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٨٣٥	١٦٥ ع ٣	(والطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
		٥ — قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائي عن القيام بالواجبات المفروضة عليهم بمقتضى المادة ٢٤ إجراءات .
١٥٦	٢٨ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٦ — إنصراف القيود الواردة على حق رجل الضبط فى إجراء القبض والتفتيش على السيارات الخاصة دون السيارات المعدة للايجار .
٣٢٠	٥٩ ع ١	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		٧ — مجرد إيقاف سيارة معدة للايجار وهى سائرة فى الطريق العام ، لا ينطوى على تعرض لحرية ركابها ولا يعد قبضا فى مصحح القانون .
٣٢٠	٥٩ ع ١	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		٨ — إقرار المتهم لرجل السلطة إثر استيقافه أنه يحوز مخدرا . حق رجل السلطة فى إتياده إلى أقرب مأمور ضبط لاستيضاحه فى هذا الشأن . المادة ٣٨ إجراءات .
		مبادرة المتهم عند مواجهة الضابط له باعترافه لرجل السلطة بإحرازه مخدرا بأنه غير مسئول عما يوجد فى جيب جليابه الخارجى ينبىء بقيام دلائل كافية على إتهامه بجريمة إحرازه المخدر . حق الضابط فى القبض عليه وتفتيشه . المادتان ٣٤ ، ٤٦ إجراءات .
٣٧١	٧١ ع ١	(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
٤٣٨	٢٤ ٨٣	٩ — كل إجراء يقوم به مأمور الضبط في سبيل الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها يعتبر صحيحا منتجا لأثره ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارقتها . (الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
٤٣٨	٢ ٤٨٣	١٠ — تظاهر مأمور الضبط برغبته في شراء مخدر من المتهم وتقديم المتهم المخدر له ، ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها . حق المحكمة في الأخذ بالدليل المستمد من ذاك الإجراء متى اطمانت إلى حصوله . (الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
٨٢٨	٣٤ ١٦٣	١١ — صدور أمر من النيابة العامة بتفتيش متهم معين ومسكنه . ليس لرجل الضبط القضائي المندوب لإجرائه تفتيش متهم آخر يقيم في مسكن مستقل عنه إلا طبقا للمادتين ٣٠ ، ٣٤/١ من قانون الإجراءات . تقدير توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية للاتهام أو عدم توافر أيهما . أمر موضوعي . (الطن رقم ١١٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨)
٨٧٨	٣٤ ١٧٤	١٢ — التفتيش الذي يحرمه القانون على رجل الضبط القضائي . نطاقه ؟ (الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٨)
١١٤١	٣٤ ٢٣٤	١٣ — صدور أمر التفتيش لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو يندبه . صحة التفتيش الذي يجريه أي من هؤلاء . ما دام أن الأذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات . (الطن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — نذب مأمور الضبط — الذى اءء صءءر إءن التفتيش — زميله ءءابة . ءير لازم . ءفاية النذب الشفوى .
١١٤١	٣٤٢٣٤ع	(الطمن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٣٨ق — ءلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		١٥ — لمأمور الضبط المندوب بالذات لإءراء التفتيش اصطءاب من يشاء من زملائه أو رجال القوة العامة لمعاونته فى تنفيذه . صءة التفتيش الذى يءريه أى من هؤلاء ءء إشرافه .
١١٤١	٣٤٢٣٤ع	(الطمن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٣٨ق — ءلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		راجع أيضا : ءلبس . (القاعدة رقم ١٥٢ بالصءيفة رقم ٧٥٨ع ٢) . و ءمارك . (القاعدة رقم ١٢٥ بالصءيفة رقم ٦٢٧ع ٢) . وءءوى ءنائية . (القاعدة رقم ١٧٨ بالصءيفة رقم ٨٩٩ع ٣) .
		مؤسساء عامة
		راجع : موانع العقاب . (القاعدة رقم ٢٢٢ بالصءيفة رقم ١٠٨٦ع ٣) .
		مبان
		راجع : بناء .
		مءاكة
		راجع : لإءراءات المءاكة .

الصفحة	القاعدة	محاكمة
		راجع : دفاع . (القاعدة رقم ٢٧ بالمحيفة رقم ١٥٤ ع ١) . ونقابات . (القواعد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ « نقابات » بالصفحات أرقام ٧٨١ ، ٧٨٧ ، ٧٩١ ، ٧٩٥ ع ٣) . محرمات رسمية راجع : تزوير . " الأوراق الرسمية " . محضر الجلسة ١ - تقدير الدليل المستند من محضر الجلسة من إطلاقات قاضي الموضوع . (الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ١٦٥ ١٤٢٩ ٢ - اعتبار ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة . كفاية إثبات الحكم تلاوة أقوال الشاهد بالجلسة . (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ١٨١ ١٤٣١ (الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦) ١٠٩٠ ٣٤٢٢٣ ٣ - خلو الحكم من تاريخ إصداره . يبطله . محضر الجلسة لا يكمل الحكم في هذا البيان . (الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٤٦٠ ٢٤٨٩ ٤ - عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة . لا بطلان . (الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ٦٥٢ ٢٤١٣١

الصفحة	القاعدة	محكمة استئنافية
		”الإجراءات أمامها“.
		١ — إفعال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية . ليس للمدعى المدني اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته . (الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
٢٦٠	١٤٤٧	٢ — كون تقرير التلخيص الذي تلاه عضو الدائرة التي أصدرت الحكم من عمل هيئة سابقة ، لا يدل على أن القاضي الذي تلاه لم يعتمد عليه ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أنه رأى فيه ما يكفي للتعبير عما استخلصه من دراسة . (الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢)
٦٤٥	٢٤١٣٠	٣ — خلو تقرير التلخيص من توقيع المقرر . لا يترتب عليه بطلان . (الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
٦٤٥	٢٤١٣٠	حقها في تعديل وصف التهمة : نطاق حق كل من النيابة العامة والمحكمة في تعديل وصف التهمة ؟ حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي . مخالف للنظام العام . (الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
١٠٣١	٢٤٢٠٩	”تسبب أحكامها“.
		١ — إيراد الحكم الاستئنافي أسبابا جديدة لقضائه وأخذه بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه . مفاده : أخذه بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
٤٠٢	٢٤٧٦	(الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
٩٠٨	٢٤١٨٠	

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم التزام المحكمة الاستئنافية في حالة الحكم بالبراءة بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف الصادر بالإدانة أو كل دليل من أدلة الإتهام .
٥٦٢	٢ع١١١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
٩٠٨	٣ع١٨٠	(والطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٣ — على محكمة ثاني درجة عند إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى وإلا كان حكمها معيبا .
٩٦٩	٣ع١٩٥	(الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٤ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . شرط ذلك ؟
٩٦٩	٣ع١٩٥	(الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٨)
		٥ — مثال لقصور في الرد على دفاع جوهرى في جريمة قتل وإصابة خطأ .
٩٦٩	٣ع١٩٥	(الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		محكمة الإحالة
		نقض الحكم وإعادة المحاكمة . أثره : إعادة طرح الدعوى على محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المفوض . عدم تقييد محكمة الإحالة بما ورد بالحكم الأخير في شأن وقائع الدعوى .
٣٨٣	٢ع٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		راجع أيضا : نقض .
		(القاعدتان رقما ١٠ و ٣٣ بالصحيفتين ٤٧ و ٤٨ ١٩٤٤ ع)

الصفحة	القاعدة	
		محكمة الإعادة
		ليس لمحكمة الإعادة أن تتعدى العقوبة المقررة بها بموجب الحكم المنقوض للمرة الأولى بناء على طعن المتهم . حتى لا يضار بطعنه .
		تقدير العقوبة من اطلاقات محكمة الموضوع . لا مصلحة للنياية في النهي على الحكم في ذلك التقدير .
٩١٦	٣٤١٨٢	(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		محكمة الجنايات
		” الإجراءات أمامها “ .
		١ — وجوب حضور محام مع كل متهم بجناية سواء أكان موكلًا أو متدبًا . حضور أكثر من محام مع المتهم . غير لازم .
٣٨٣	٢٤٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		٢ — قعود الطاعنين عن سلوك الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات لسماع الشهود الذين يدعون أنهم طلبوا إلى المحكمة سماعهم ولم يدرج مستشار الإحالة أسمائهم في قائمة الشهود . لا تثير على المحكمة إن هي أعرضت عن طلب سماعهم بجلسة المحاكمة .
٣٨٣	٢٤٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		٣ — إنعقاد الإختصاص بأعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها .
		متى تدخل الدعوى في حوزة محكمة الجنايات ؟
٦٢٢	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — سقوط الحكم الصادر في غيبة المتهم بجناية لا يبنى عليه بطلان ما تم صحيحا من اجراء قبل ذلك .
٦٢٢	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٥ — متى يحق للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود ؟
٨٣٥	٣٤١٦٥	(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
		٦ — تعديل المحكمة التهمة من جريمة هتك عرض بالقوة إلى جريمة دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . اخلال بحق الدفاع .
١٠٢٧	٣٤٢٠٨	(الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٧ — عدم التزام الدفاع بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره .
١٠٢٧	٣٤٢٠٨	(الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٨ — معاقبة المتهم على أساس واقعة — شملتها التحقيقات — لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون لفت نظره . اخلال بحق الدفاع .
١٠٢٧	٣٤٢٠٨	(الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		”حقها في التصدي“ .
		١ — نطاق حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات ؟ حرية الجهة التي تجري التحقيق في حالة التصدي في التصرف فيه .
٢٤٥	١٤٤٥	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		٢ — من حق محكمة الجنايات إحالة الدعوى الجنائية التي تصدت هيئة سابقة لإقامتها إلى النيابة العامة .
٢٤٥	١٤٤٥	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تعديل وصف التهمة . حدوده ؟
		تعرض المحكمة لواقعة جديدة متخذة منها أساسا لإدانة المتهم بجريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية ولا تتصل بما ورد في أمر الإحالة إتصالا لا يقبل التجزئة . غير جائز . مباشرة محكمة الجنایات حقها في التصدي . عدم مجاوزته إلى الفصل في موضوع ما تصدت له من وقائع . المادة ١١ إجراءات .
٧١٧	٢٤١٥٠	(الطن رقم ٤٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٣٦٨ ع ١)
		محكمة الحدود
		١ - إحالة القضايا القائمة أمام محاكم الحدود إداريا بمحالتها التي بلغت بعد دخولها حوزتها إلى المحاكم العادية دون عودتها إلى سلطات التحقيق . المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١
٤	١٤١	(الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ٢ - الإحالة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ . طبيعتها : إدارية ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية .
٤	١٤١	(الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨) ...
		محكمة الموضوع
		” الإجراءات أمامها “ :
		١ - وجوب تحقيق المحكمة ما يقدم من أدلة الإثبات في الدعوى . إغفال المحكمة عنصرا جوهريا من عناصر دفاع المدعية المدنية ودليلا من أدلة الإثبات يعيب حكمها .
٥١٤	٢٤٩٩	(الطن رقم ٢١٧٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦) ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ — التزام محكمة الموضوع بالإجابة أو الرد على الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه . عدم ادعاء المتهم أن المحكمة منعته من مناقشة الشاهد وعدم تمسكه بسماع شاهد آخر . لا إخلال بحق الدفاع .
٧٧٣	٢٤١٥٤	(الطن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		راجع : دفاع .
		(القاعدة رقم ٣٣ بالصيغة رقم ١٩٤ ع ١)
		”سلطانها في تقدير الدليل“
		١ — حق محكمة الموضوع في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح إليه منها .
٢١	١٤٤	(الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٣٨٣	٢٤٧٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		٢ — حق محكمة الموضوع في أن تجزئ أى دليل ولو كان اعترافا وتأخذ منه بما تطمئن إليه .
٤٧	١٤١٠	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
٧٥٨	٢٤١٥٢	(والطن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
١٠١٣	٣٤٢٠٦	(والطن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
١٠٩٩	٣٤٢٢٤	(الطن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		٣ — لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو غيره من المتهمين .
٤٧	١٤١٠	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٤ — سلطة القاضي الجنائي في أن يأخذ من أى بيعة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه . ما لم يقيد القانون .
٤٧	١٤١٠	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد بحضور الضبط ولو خالفت أقواله أمامها .
١٠٧	١٤١٩	(الطن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
٤١٢	٢٤٧٨	(والطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٦ — لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد بغير مسخ لها .
١٤٣	١٤٢٥	(الطن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٧ — حق القاضي الجنائي في عدم الأخذ بالدليل المستمد من أية ورقة رسمية .
١٦٥	١٤٢٩	(الطن رقم ٢١١٣ لسنة رقم ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
		٨ — تقدير الدليل المستمد من محضر الجلسة من إطلاقات قاضي الموضوع .
١٦٥	١٤٢٩	(الطن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٩ — مرد إقتناع القاضي بإدانة المتهم أو براءته، إلى الأدلة المطروحة على بساط البحث بالجلسة . عدم انسحاب تقدير المحكمة لدليل في دعوى إلى دعوى أخرى .
٢٢٨	١٤٤١	(الطن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
		١٠ — لمحكمة الموضوع تكوين مقيدتها من أدلة الدعوى وعناصرها .
٢٤٥	١٤٤٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
٧٢٩	٢٤١٤٧	(والطن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		١١ — لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفي .
٣٠٠	١٤٥٦	(الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		١٢ — تقدير قيام المبرر للإستيقاف . موضوعي .
٣٢٨	١٤٦٠	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — أخذ المحكمة بشهادة الشاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
		قضاء المحكمة بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها يفيد إطراحها شهادة النفي .
٤١٢	٢٤٧٨	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		١٤ — المرجع في إثبات العناصر الواقعية والقانونية للجريمة إلى محكمة الموضوع .
٤١٢	٢٤٧٨	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		١٥ — توافرية القتل أو عدم توافرها . تقديره . موضوعي .
٤٢٤	٢٤٨١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		١٦ — وزن أقوال الشهود . موضوعي .
٤٢٤	٢٤٨١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٦١١	٢٤١٢٢	(والطن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٦٤٥	٢٤١٣٠	(والطن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
١٠١٣	٣٤٢٠٦	(والطن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		١٧ — حق محكمة الموضوع في أن تأخذ بشهادة شاهد دون شهادة آخر ولو تماثلت ظروف روايتهما . مرجع الأخذ بأقوال الشاهد إلى إقتناع القاضي واطمئنانه .
		عندم أخذ الحكم بدليل مشابه بالنسبة لتهمة أخرى . لا يعيبه .
٥١٠	٢٤٩٨	(الطن رقم ٤١٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		١٨ — للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع

الصفحة	القاعدة	
		أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . شرط ذلك : ألا تكون من المسائل الفنية البحت .
٥٤٦	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٢)
٧٢٩	٢٤١٤٧	(والطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		١٩ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون مرحلة أخرى .
٦٤٥	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
٧٥٠	٢٤١٥١	(والطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٢٠ — لمحكمة الموضوع الاطمئنان إلى الأدلة بالنسبة لمتهم ومعدم الاطمئنان إليها بالنسبة لمتهم آخر .
٧٢٩	٢٤١٤٧	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٢١ — لمحكمة الموضوع الأخذ من أقوال الشهود بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وإطراح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر .
٧٢٩	٢٤١٤٧	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٢٢ — للمحكمة الأخذ برواية ينقلها شخص من آخر .
٧٢٩	٢٤١٤٧	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٢٣ — تقدير قيمة الإقرار الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل . موضوعي .
٧٥٨	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٢٤ — تساند الأدلة في المواد الجنائية .
٨١٧	٣٤١٦٠	(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)
٨٩١	٣٤١٧٦	(والطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٢٥ — تقدير الدلائل الكافية . موضوعي .
٨٣٥	٣٤١٦٥	(الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢٦ — التعويل على أقوال الشاهد . شرطة ؟ أن تكون تلك الأقوال صادرة عنه اختيارا .
٩٧٤	٣٤١٩٦	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)
		٢٧ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها .
١٠٠٨	٣٤٢٠٥	(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
١٠٦٢	٣٤٢١٧	(والطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)
		٢٨ — تقدير الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع .
١٠٠٨	٣٤٢٠٥	(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
١٠٦٢	٣٤٢١٧	(والطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)
		راجع أيضا : تفتيش وحكم .
		• (القاعدة رقم ٢٢٧ بالصحيفة رقم ١١١٣ ع ٣)
		• وحكم
		• (القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٩٨ ع ١)
		• ودفاع
		• (القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٢٠ ع ١)
		سلطتها في تقدير توفر أركان الجريمة :
		١ — تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية وتقدير توافر السببية بينه وبين النتيجة . موضوعي .
١٠٧	١٤١٩	(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
٢٠٧	١٤٣٦	(والطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
٩٠٤	٣٤١٧٩	(والطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٢ — كفاية إثبات الحكم ركن الخطأ في حق المتهم وإستظهار رابطة السببية بين الخطأ والحادث .
١٠٧	١٤١٩	(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)

الصفحة	القائمة
	٣ — تقدير قيام التحريض على البغاء . موضوعي .
٢٩٥	١٤٥٥ ... (الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ...
	٤ — نقل المخدر بقصد الاتجار . تقديره . موضوعي .
٣٢٠	١٤٥٩ ... (الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ...
	٥ — استخلاص قصود القتل من الظروف المحيطة بالدعوى وما يأتية الجاني من مظاهر وأمارات ثم من توافره .
٣٥٠	١٤٦٦ ... (الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) ...
	”سلطتها في تقدير توافر حالة الدفاع الشرعي“
	تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعي .
	موضوعي .
٨٦	١٤١٥ ... (الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ...
١٤٣	١٤٢٥ ... (والطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ...
٣٥٠	١٤٦٦ ... (والطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) ...
١١٣٣	٣٤٢٣٢ ... (والطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ...
	”سلطتها في تقدير توافر الظروف المخففة“
	الإثارة والاستفزاز من الأعذار القضائية المخففة التي يرجع
	الأمر فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .
٣٥٠	١٤٦٦ ... (الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) ...
	”سلطتها في تقدير التعويض“
	تقدير التعويض . أمر موضوعي ، بشرط إحاطة الحكم
	بمناصر المسؤولية المدنية .
٢٢٣	١٤٤٠ ... (الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ...

الصفحة	القائمة	
		”سلطتها في تفسير المحررات“ .
		١ — تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه . موضوعي .
٤٠٢	٢٤٧٦	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٢ — حق محكمة الموضوع في تفسير المحررات بما لا يخرج عما تحتمله .
٤٦٤	٢٤٩٠	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٣ — النص في العقد على دفع قيمة الشيء محل التعاقد في حالة عدم رده . لا ينفي أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى إعتبار العقد إيجارا . إستخلاص هذه النية مما يسوغها . تقديرى لمحكمة الموضوع .
٤٦٤	٢٤٩٠	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		”سلطتها في تقدير توافر سبق الإصرار“ :
		البحث في توافر ظرف سبق الإصرار والترصد . موضوعي .
٤٣٠	٢٤٨٢	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		”سلطتها في تقدير موانع المسؤولية“ .
		تقدير موانع المسؤولية الناشئة عن فقدان الشعور . موضوعي .
٤٢٤	٢٤٨١	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٥)
		سلطتها في تقدير العقوبة :
		تقدير العقوبة من اطلاقات محكمة الموضوع . لا مصلحة للنياية في النعي على الحكم في ذلك التقدير .
٩١٦	٣٤١٨٢	(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		سلطانها في تعديل وصف التهمة :
		حق المحكمة في تعديل وصف التهمة . يقابله واجبها في ان تبين لمتهم التهمة المعدلة .
٩٩٠	٣٤٢٠١	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		راجع أيضا : تفتيش .
		• (القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٨٧٨ ع ٣)
		ودعوى مدنية :
		(القاعدة رقم ٢٢٦ بالصحيفة رقم ١١١٠ ع ٣)
		ودفاع .
		(القاعدتان رقم ٢٢٢، ٢٣٣ بالصحيفتين رقم ١٠٨٦ و ١١٣٧ ع ٣)
		محكمة النقض
		نطاق حقها في التصدي :
		نطاق حق التصدي المقرر للدائرة الجنائية بمحكمة النقض
		عند الطعن لثاني مرة ؟
		حرية الجهة التي تجري التحقيق في حالة التصدي في التصرف فيه .
٢٤٥	١٤٤٥	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		الحكم في الطعن :
		نقض الحكم بالنسبة لمن لم يطعن فيه من الخصوم ،
		مشروط باستئناف الحكم الابتدائي ، اتصال المحكمة الاستئنافية
		بموضوع الدعوى . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
		في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض .
		قبول الاستئناف شكلا . شرط للاتصال بموضوعه .
١١٢١	٣٤٢٢٩	(الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		وظيفتها في شأن أحكام الإعدام :
		وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام :
		إعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية . وجوب
		القضاء بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في تطبيق
		القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك
		بمحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة
		تلك الأحكام .
٤٦٠	٢٤٨٩	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		حقها في الرجوع عن حكم سابق :
		قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن لعدم تقدم الطاعن للتنفيذ
		قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن . ثبوت أن الطاعن كان
		قد استشكل في تنفيذ العقوبة وأن النيابة العامة كانت قد أمرت
		بإيقاف التنفيذ مؤقتا حين الفصل في الإشكال . وجوب الرجوع
		في الحكم السابق مهدوره بسقوط الطعن .
٤٨٦	٢٤٩٢	(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		مسئولية جنائية
		قيامها :
		١ — خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم بجريمة القتل
		الخطأ . ما دام لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية للجريمة .
١٢	١٤٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٢٠٧	١٤٣٦	(والطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا . وتقدير توافر السببية بينه وبين النتيجة . موضوعي .
١٢	١٤٢	(الطن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٢١	١٤٤	(والطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٩٤	١٤١٧	(والطن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
١٠٧	١٤١٩	(والطن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
٢٠٧	١٤٣٦	(والطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
٥٥٤	٢٤١٠٩	(والطن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٣)
٩٠٤	٣٤١٧٩	(والطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٣ — السرعة التي تصلح أساسا للمسالة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ ؟
١٢	١٤٢	(الطن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٤ — شرط إبادة عمل الطبيب أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة .
٢١	١٤٤	(الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٥ — تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها ، أيا كان قدر الخطأ وسواء كان سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .
٩٤	١٤١٧	(الطن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
		٦ — جواز أن يكون الخطأ مشتركا بين شخصين أو أكثر .
١٠٧	١٤١٩	(الطن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
		٧ — استغراق خطأ المصاب خطأ المتهم تتحسره مسؤولية الآخر .
١٠٧	١٤١٩	(الطن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
١٧٦	١٤٣٠	٨ — كفاية وضع النار عمدا في مخزن مملوك للغير لقيام المسؤولية الجنائية وفق المادة ٢٥٣ عقوبات . وجوب مؤاخذه المتهم بقصده الإحتمالي ومساءلته عن كافة النتائج المترتبة على فعله . (الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٢٥٤	١٤٤٦	٩ — مساءلة كل من لا يملك مزاولة مهنة الطب عما يحدثه للغير من جروح وما إليها على أساس العمد . إعفاء من العقوبة متى توافرت حالة الضرورة . (الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
٣٥٠	١٤٦٦	١٠ — الجنون أو عاهة العقل دون غيرها هما مناط الإعفاء من العقاب عملا بالمادة ٦٢ عقوبات (الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
٣٥٠	١٤٦٦	١١ — الإثارة والإستفزاز من الأعذار القضائية المخففة التي يرجع الأمر فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب . (الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
٥٥٤	٢٤١٠٩	١٢ — مسؤولية المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من جراء تقصيره في تعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم . التزام المستأجر قبل المالك بالقيام بأعمال الترميم والصيانة لا يعفى الأخير من المسؤولية . (الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
٥٥٤	٢٤١٠٩	١٣ — الخطأ المشترك لا ينحلي المتهم من المسؤولية . مادام الحكم قد أثبت قيامها في حقه . (الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		١٤ — مناط مسؤولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته في مجال تطبيق المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو

الصفحة	القائمة	
		تحقق الملك أو ثبوت الإدارة للشخص . انتفاء مسئولية المدير متى انتهى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة .
٦٥٧	١٣٣	(الطنن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٥ — اتجاه الإرادة إلى الفعل هو وحده مناط التأثيم والعقاب دون اتجاهها إلى تحمل مسئوليته .
٦٥٧	١٣٣	(الطنن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٦ — لا يصبح تأثيم إنسان ولو بناء على اعترافه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .
٦٥٧	١٣٣	(الطنن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٧ — لا يصبح اتخاذ مسلك المتهم في الدفاع عن نفسه دليلا على قيام موجب المسؤولية في حقه .
٦٥٧	١٣٣	(الطنن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٨ — حدود المسئوليتين الجنائية والمدنية عن أعمال الهدم والبناء ؟
٩٠٤	١٧٩ ع ٣	(الطنن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		١٩ — انتفاء الخطأ في جانب المتهم . صحة القضاء ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .
٩٠٤	١٧٩ ع ٣	(الطنن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٢٠ — الخطأ المستوجب لمسئولية قائد السيارة . متى يتحقق ؟
١٠٦٩	٢١٨ ع ٣	(الطنن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		”المسئوليتان . الفعلية والمفترضة“ .
		١ — مسؤولية صاحب المحل ومديره في مجال تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؟ قيام مسؤولية المدير سواء أكان متوليا لإدارة بنص العقد أو بالفعل .
٧٧٧	٢٤١٥٥	(الطن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٢ — تأثيم الشارع واقعة بيع الخبز ناقص الوزن سواء وقعت من صاحب الخبز أو من مديره أو عاملا فيه أو أى شخص خلافهم . تسويته بين المسؤولية الإقتراضية لأصحاب الخبز والمسؤولين من إدارتها وبين المسؤولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهى عنه .
٧٧٧	٢٤١٥٥	(الطن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٣ — المراد بالغياب في حكم المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؟
٨٠٣	٣٤١٥٧	(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧)
		٤ — مسؤولية صاحب المحل عن مخالفة أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . فرضية . قيامها في حقه على الدوام مالم يدحضها بسبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب والمسؤولية .
		متى يستحق كل من مدير المحل وصاحبه عقوبة الحبس والغرامة معا أو عقوبة الغرامة وحدها ؟
٨٠٣	٣٤١٥٧	(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧)
		٥ — مسؤولية مدير الخبز عما يقع فيه من جرائم . نطاقها ؟
٩٥٨	٣٤١٩٢	(الطن رقم ١٦٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)

الصفحة	القاعدة	المسئولية عن النتائج المحتملة :
		مدى مسئولية المتهم عن النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى .
٥٠٧	٢٤٩٧	(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
١٠٣٨	٣٤٢١٠	(والطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		موانع المسئولية :
		١ — شروط الغيبوبة المانعة من المسئولية .
٤٢٤	٨١	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٥)
		٢ — تقدير موانع المسئولية الناشئة عن فقدان الشعور .
		موضوعى .
٤٢٤	٨١	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		راجع أيضا : جريمة .
		(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٨٧٨ ع ٣)
		ودخان .
		(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٢٤٦٦٥ ع ٢)
		وشيك بدون رصيد .
		(القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٤٩٧ ع ٢)
		وقتل عمد .
		(القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٧٥٠ ع ٢)

الصفحة	القاعدة	مسئولية مدنية
		١ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا . وتقدير توافر السببية بينه وبين النتيجة . موضوعي .
١٢١	ع ٢	(الظعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٢١١	ع ٤	(والظعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٩٤١	ع ١٧	(والظعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
١٠٧١	ع ١٩	(والظعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
٢٠٧١	ع ٣٦	(والظعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
٥٥٤٣	ع ١٠٩	(والظعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
٩٠٤٣	ع ١٧٩	(والظعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٢ — تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها ، أيا كان قدر الخطأ ، وسواء كان سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .
٩٤١	ع ١٧	(الظعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
		٣ — جواز أن يكون الخطأ مشتركا بين شخصين أو أكثر .
١٠٧١	ع ١٩	(الظعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
		٤ — استغراق خطأ المصاب خطأ المتهم ، تنحسر به مسؤولية الأخير .
١٠٧١	ع ١٩	(الظعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
		٥ — كفاية إثبات الحكم ركن الخطأ في حق المتهم واستظهار رابطة السببية بين الخطأ والحادث .
١٠٧١	ع ١٩	(الظعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
		٦ — ليس في القانون ما يمنع إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن جريمة ولو ارتكبتها معه آخر .
٢٠٧١	ع ٣٦	(الظعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — تقدير التعويض . أمر موضوعي ، بشرط إحاطة الحكم بعناصر المسؤولية المدنية .
٢٢٣	١٤٤٠	(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ...
		٨ — حق الإلتجاء إلى القضاء . طبيعته وحدوده ؟
٤٠٢	٧٦٢	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ...
		٩ — تقدير ثبوت الضرر الناشئ عن إساءة استعمال حق الإلتجاء إلى القضاء . موضوعي .
٤٠٢	٧٦٢	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ...
		١٠ — مسؤولية المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من جراء تقصيره في تعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم . إلزام المستأجر قبل المالك بالقيام بأعمال الترميم والصيانة لا يعفى الأخير من المسؤولية .
٥٥٤	١٠٩٢	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣) ...
		١١ — الخطأ المشترك لا يخلى المتهم من المسؤولية . ما دام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .
٥٥٤	١٠٩٢	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣) ...
		١٢ — انتفاء الخطأ في جانب المتهم . صحة القضاء بتبرئته ورفض الدعوى المدنية قبله .
٩٠٤	١٧٩٣	(الطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤) ...
		١٣ — حدود المسئوليتين الجنائية والمدنية من أعمال الهدم والبناء ؟
٩٠٤	١٧٩٣	(الطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤) ...

الصفحة	القاعدة	
		مستخدمون عموميون
		راجع : مواعيد العقاب .
		(القاعدة رقم ٢٢٢ بالصحيفة رقم ١٠٨٦ ع ٣)
		مستشار الاحالة
		إصدار أوامره :
		لا يلزم لصحة قرارات مستشار الاحالة صدورها باسم الأمة .
١٨١	٣١ ع ١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٨٦٤	٣٤١ ع ١٧١	(والطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		الطعن في أوامره :
		١ — عدم قبول الطعن في الأمر الصادر من مستشار الاحالة
		بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية إلا في خصوص مضمونه بعدم
		وجود وجه للسير فيها .
		قضاء الاحالة بوصفه سلطة تحقيق لا جهة حكم . لا ولاية
		له في الفصل في الدعوى المدنية .
٢٦٨	٤٨ ع ١	(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦)
		٢ — عدم جواز إثارة أمر بطلان قرار الإحالة لأول مرة
		أمام محكمة النقض .
٨٦٤	٣٤١ ع ١٧١	(الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		مصادرة
		١ — نطاق المادة ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر في شأن
		المصادرة ؟
٦١٥	٢٤١ ع ٢٣	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)

الصفحة	القائمة	
		٢ — وجوب مصادرة اللحوم المذبوحة خارج السلخانة والمعدة للأكل . المواد ١٤٣ ، ١٤٩ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
٨٢٠	٣٤١٦١	(الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨)
		٣ — إتهام الشخص بتهمة غش المواد الغذائية . ثبوت أنه حسن النية . وجوب القضاء عليه بعقوبة المخالفة ومصادرة المواد الغذائية المخشوشة . المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .
٩٩٠	٣٤٢٠١	(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٦٨)
		مصاريف
		الفصل في مصاريف ورسوم طلب القيد بجدول المحامين . لم يتطلبه القانون .
٧٨١	٢٢٦٨١	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٦٨)
		معارضة
		”المعارضة في الأحكام الحضورية الاعتبارية“
		١ — شروط قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى ؟
٦٦١	١٣٤١٤	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٤/٦/١٩٦٨)
		٢ — العذر المانع من حضور جلسة المحاكمة ، شرط قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى .
٨٧١	٣٤١٧٢	(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٨)
		نظرها والحكم فيها :
		١ — إنتهاء أثر إعلان المعارض بتاريخ الجلسة المحددة لنظر معارضته بعدم حضوره فيها وعدم صدور حكم باعتبار معارضته كأن لم تكن .
٣٦٣	١٤٦٨	(الطن رقم ٢٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
٤٨٦	٢٤٩٢	٢ — تأجيل نظر المعارضة إلى جلسة أخرى لتخلف المعارض عن الحضور بشخصه . وجوب إعلانه إعلانا قانونيا بالحضور لتلك الجلسة وإلا صدر الحكم معيبا . (الطن رقم ١٢٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
٥٦٩	٢٤١١٢	٣ — قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر عليه رغم ثبوت أنه كان مقيد الحرية يوم صدور الحكم الأخير ودون تقصى ثبوت قيام هذا العذر . يعيب الحكم . (الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
٩٢٧	٣٤١٨٥	٤ — إعادة التمسك أمام محكمة المعارضة بالعذر المانع من حضور جلسة المحاكمة . وجوب تقصى هذا الدفاع والإدلاء برأى فيه . (الطن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
٩٣٧	٣٤١٨٧	٥ — وجوب وقف نظر استئناف النيابة للحكم الابتدائى الغيابى الصادر على المتهم حتى يفصل فى المعارضة المرفوعة منه فى هذا الحكم . (الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١١)
١٠٥٦	٣٤٢١٥	٦ — تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة لنظر معارضته وتأجيل المحكمة الدعوى إلى جلسة أخرى . وجوب إعلانه للحضور بالجلسة الأخيرة . حضور محام وتقريره بعدم حضور المعارض لمرضه وتأجيل المحكمة القضية لجلسة أخرى . وجوب إعلان المعارض بالحضور . (الطن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢)
		راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٢٤٥٢٦)

مقاصبة

راجع : نقد .

(القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ٨٥٣ ع ٣)

مقاومة الموظفين

راجع : حكم .

(القاعدة رقم ٢٢٩ بالصحيفة رقم ١١٢١ ع ٣)

وعقوبة .

(القاعدة رقم ٢٣٠ بالصحيفة رقم ١١٢٦ ع ٣)

مكان عام

١ - ماهية المكان العام بالمصادفة ؟

متى تتوافر العلانية بالمكان العام بالمصادفة ومتى لا تتوافر ؟

(الطن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ... ٣٢٢٩ ع ٣ ١١٢١

٢ - وجوب استظهار عناصر المصادفة التي تضافى على المكان

وصف العمومية .

(الطن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ... ٣٢٢٩ ع ٣ ١١٢١

ملكية

راجع : استيلاء على مال الدولة بغير حق .

(القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٦٨٩ ع ٢)

منازعات الرى

راجع : إدارة محلية .

(القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٢٠ ع ١)

الصفحة	القاعدة	
		مهندسون
		١ — نطاق كل من المادتين ١ ، ٥ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ .
٢٧٢	١٤٤٩	(الطعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦)
		٢ — مناط العقاب طبقا للمادة ٥ من القانون سالف الذكر .
٢٧٧	١٤٤٩	(الطعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦)
		مواد مخدرة
		١ — تحقق العود في جرائم إحراز المخدرات ، إذا كانت الجريمة السابق الحكم فيها على المتهم وتلك التي يحاكم من أجلها ، من بين الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ ، ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
٤٤	١٤٩	(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩)
		٢ — توقيع الحكم على الطاعن العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٢/٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . رغم تخلف ظرف العود . عيب .
٤٤	١٤٩	(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩)
		٣ — تحقق جريمة جلب الجواهر المخدرة بنقلها على خلاف الأحكام المنظمة لذلك . المواد من ٣ إلى ٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
٤٧	١٤١٠	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٤ — تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بجواهر مخدرة بغير ترخيص . يعد جلبا لها .
٤٧	١٤١٠	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — رئيس مكتب المخدرات . الأشخاص الذين يحق له الاستعانة بهم في إجراء التفتيش ؟ (الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ١٢٤ ١٤٢٣
		٦ — لمدير مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والثانيين صفة مأموري الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية . القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . (الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ١٢٤ ١٤٢٣
		٧ — جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة . (الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ١٢٤ ١٤٢٣
		٨ — جريمة إحراز المخدر . معاقب عليها بغض النظر عن الباعث عليها . (الطن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٤) ٣٠٨ ١٤٥٧
		٩ — تحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر بعلم الجاني كنه ما يحوزه . (الطن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٤) ٣٠٨ ١٤٥٧
		١٠ — نقل المخدر بقصد الاتجار . تقديره . موضوعي . (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٤) ٣٢٠ ١٤٥٩
		١١ — جريمة نقل المخدر . مستمرة . تعليق الاذن بالتفتيش على استمرار تلك الجريمة إلى دائرة الاختصاص . صحته . (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ٣٢٠ ١٤٥٩

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — شروط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
٣٧١	١٤٧١	(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		١٣ — تظاهر مأمور الضبط برغبته في شراء مخدر من المتهم وتقديم المتهم المخدر له . ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها . حق المحكمة في الأخذ بالدليل المستمد من ذلك الإجراء متى اطمأنت إلى حصوله .
٤٣٨	٢٤٨٣	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		١٤ — عدم الاعتداد بالأدلة المستمدة من التفتيش الباطل ، لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه . قضاء المحكمة بالبراءة من غير أن تبين رأيها في التفتيش الآخر الذي أدى إلى ضبط المخدر ومدى صلته بالتفتيش الذي أبطلته . يعيب الحكم بالقصور .
٦٦٩	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		١٥ — المنازعة الموضوعية في اختلاف وزن ما ضبط من المخدر عما حلل . عدم جواز التعدي بهذا الاختلاف لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٦٤	٣٤١٧١	(الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		١٦ — واقعة إحراز المخدر بقصد الاتجار . تقديرها موضوعي .
٨٦٤	٣٤١٧١	(الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨)
		١٧ — شرط أعمال المادة ١٤٥ عقوبات . ألا ينطوى عمل الزوجة على جريمة يعاقب عليها القانون . مثال في جريمة إحراز مخدر .
١٠٠٠	٣٤٢٠٣	(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)

راجع أيضا : إرتباط .

(القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٣٠٠ ع ١)

إستيقاف .

(القاعدتان رقما ٦٠ ، ٧١ بالصحيفتين رقمي ٣٢٨ ، ٣٧١ ع ١)

وتفتيش .

(القاعدتان رقمي ١٠٨ ، ١٤٤ بالصحيفتين رقمي ٥٥١ ، ٧١٣ ع ٢)

(والقاعدة رقم ٢٣٤ بالصحيفة رقم ١١٤١ ع ٣)

وحكم .

(القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٤٧ ع ١)

ودفاع .

(القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٥٤ ع ١)

ونقض .

(القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٣٠٠ ع ١)

موانع العقاب

١ — شروط الغيوبة المانعة من المسؤولية ؟

(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٢٤٨١ ٤٢٤

٢ — تقدير موانع المسؤولية الناشئة عن فقدان الشعور .

موضوعي .

[(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٢٤٨١ ٤٢٤]

الصفحة	القاعدة
	٣ — على المحكمة في حالة الحكم ببراءة متهم بجناية أو جنحة عقوبتها الحبس بسبب عاهة في عقله، أن تأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية .
٧٤٨	(الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٤) ٢٤١٥٠
	٤ — أحكام المادة ٦٣ عقوبات . لا يستفيد منها إلا الموظف والمستخدم العام . عدم سريان أحكامها على موظفي وعمال الشركات التابعة لمؤسسات القطن .
١٠٨٦	(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٦) ٣٤٢٢٢
	٥ — اقتصار الإعفاء من العقوبة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرر عقوبات على حالة قبول الرشوة .
١٠٩٩	(الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦) ٣٤٢٢٤
	راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب .
	(القواعد أرقام ٦١٤٦٦٤٤٦ بالصفحات أرقام ٢٥٤ ، ٣٥٠ ، ٣٧١ ع ١) .
	ودفاع .
	(القاعدة رقم ٢٢٢ بالصحيفة رقم ١٠٨٦ ع ٣) .
	ومسئولية جنائية .
	(القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ٨٠٣ ع ٣) .
	موظفون عموميون
	راجع اختلاس أموال أميرية .
	(القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٠٠ ع ١) .
	(القاعدتان رقم ١١٠ ، ١٣٨ بالصحيفة رقم ٥٥٨ ، ٦٧٩ ع ٢) .

الصفحة	القاعدة
	<p>• ورشوة .</p> <p>(القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٢٤٣٩٤) .</p> <p>(والقاعدتان رقم ١٨٦ و ١٩٣ بالصحيفتين رقم ٩٣٠)</p> <p>• (٣٩٦١ ع ٣)</p> <p>• وعقوبة .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٣٠ بالصحيفة رقم ١١٢٦ ع ٣)</p> <p>• وموانع العقاب .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٢٢ بالصحيفة رقم ١٠٨٦ ع ٣)</p> <p>(ن)</p> <p>نصب . نظام عام . نقابات . نقد . نقض .</p> <p>نماذج صناعية . نيابة عامة .</p>
	<p>نصب</p> <p>١ - ما هية كل من جرمي نصب وخيانة الأمانة ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ١٢٢ ع ١١١</p> <p>٢ - متى يتوافر ركن الاحتيال في جريمة النصب ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ٢٣٣ ع ١١٣٧</p>
	<p>نظام عام</p> <p>١ - حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي . مخالفات للنظام العام .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ٢٠٩ ع ١٠٣١</p> <p>٢ - أحكام الإثبات في المواد المدنية مقسورة لمصلحة الخصوم .</p>

الصفحة	القاعدة	
		عدم تمسك الطاعن بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة قبل سماع الشهود. اعتبار الطاعن متنازلا عن التمسك بالإثبات بالكتابة. لا يجوز له التمسك بالدفع بعد ذلك .
١٠٦٢	٣٤٢١٧	(الطن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)
		راجع أيضا : إثبات .
		(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٤٦٧ ع ٢)
		واستئناف .
		(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٥٣٣ ع ٢)
		وبطلان .
		(القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٢٠٢ ع ١)
		ودخان .
		(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٤٥١ ع ٢)
		نقابات
		راجع : القواعد أ "نقابات" بالصحيفة ١ ع ١ و ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ "نقابات" بالصفحات أرقام ٧٨١ ، ٧٨٧ ، ٧٩١ ، ٧٩٥ ع ٣
		نقد
		١ — توجيه الشارع الخطاب في المادة ٤/٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إلى النيابة العامة دون غيرها من جهات الاستدلال (الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٤٨	١٤٢٦	٢ — احتفاظ كل من اقليمي الجمهورية العربية طبقا للمادة ٦٨ من دستور مارس سنة ١٩٥٨ بنوع من الذاتية التشريعية .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم امتداد نطاق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على عمليات النقد إلى الإقليم السوري .
		الحظر الوارد على غير المقيمين أو وكلائهم في التعامل بالنقد المصري ، يسرى على غير المقيمين من أبناء الإقليم السوري .
٤٦٧	٢٤ ٩١	(الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٤ — انسباغ جنسية الجمهورية العربية المتحدة على أبناء الإقليم السوري ، وإعفاؤهم من إجراءات الإقامة وتجديدها ليسا بماعين من انطباق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ عليهم .
٤٦٧	٢٤ ٩١	(الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٥ — إباحة التعامل بالنقد المصري بغير قيد . مقصور على أبناء الإقليم المصري . المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠
٤٦٧	٢٤ ٩١	(الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٦ — سر يان الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على من يتعامل بالنقد المصري بصفته وكلا عن غير مقيم .
٤٦٧	٢٤ ٩١	(الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٧ — حظر التعامل بالنقد المصري وجه أصالة إلى غير المقيم ولو أقام بصفة مؤقتة أو غير مشروعة وكذلك إلى وكيله ولو كان مصر يا مقنيا في مصر .
٤٦٧	٢٤ ٩١	(الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٨ — المقصود بالتعامل بالنقد المصري ؟
٤٦٧	٢٤ ٩١	رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)

الصفحة	القاعدة	
٤٦٧	٢٤ ٩١	٩ — كفاية القصد الجنائي العام لتحقيق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالنقد المصري . (الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٢٤ ٩١	١٠ — جواز إثبات التعامل في أوراق النقد المصري من غير المقيم أو وكيله بجميع طرق الإثبات . (الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٢٤ ٩١	١١ — تسليم النقد المصري من الوكيل عن غير المقيم إلى أى شخص دون إيداعه وتجيده في أحد المصارف المرخص لها قانونا في مزاولة عمليات النقد الأجنبي ، يتحقق به التعامل المحرم . (الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٢٤ ٩١	١٢ — تحقق جريمة التعامل بالنقد المصري بالوكالة عن غير مقيم بتسليمه لغير المصارف المعتمدة . (الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٢٤ ٩١	١٣ — من يقيم بمصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة فهو غير مقيم في معنى القرار رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ . (الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٢٤ ٩١	١٤ — المشروعية والاعتقاد هما شرطا الإقامة المعتبرة وفق القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . (الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٢٤ ٩١	١٥ — صدور قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ نفاذا للأوضاع الدستورية المستقر عليها وفي حدود التفويض المخول له بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ (الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
٥٠١	٩٦ ع ٢	<p>١٦ — حظر تحويل النقد الأجنبي من مصر وإليها إلا بالشروط والأوضاع التي يحددها قرار وزير الاقتصاد .</p> <p>مراد القانون من هذا الحظر ؟ متى يتحقق التحويل ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)</p>
٥٠١	٩٦ ع ٢	<p>١٧ — المقصود بتعبير التعهد المقوم بعملة أجنبية ؟ وقوع الجريمة بمجرد التعهد . التعهد المقوم بعملة أجنبية في الخارج لا يعد من الأفعال المحظورة بمقتضى قانون تنظيم الرقابة على النقد إلا إذا كان الدفع بالعملة الأجنبية — تنفيذ لهذا الالتزام — في مصر .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)</p>
٥٠١	٩٦ ع ٢	<p>١٨ — النشاط المادى في كافة الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)</p> <p>راجع أيضا : حكم .</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ٢٤٨٥٣)</p>
نقض		
التقرير بالطعن وأثره :		
١٨	١٤ ع ٣	<p>١ — الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . تدخل المحامين عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الطعن في الحكم ورغبتهم في السير فيه . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)</p> <p>٢ — التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به ، تقديم الأسباب في الميعاد القانونى شرط لقبوله . التقرير بالطعن وتقديم</p>

الصفحة	القائمة	
		أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .
١٨	١٤ ٣	(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٣٦٥	١٤ ٦٩	(والطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		٣ — لا يلزم لإعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور أمامها .
٣٧٧	١٤ ٧٢	(الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦)
		٤ — اتصال محكمة النقض بالطعن اتصالا قانونيا صحيحا بمجرد التقرير به في الميعاد . على الطاعن متابعة طعنه دون أن يلتزم قلم الكتاب أو النيابة العامة بإعلانه .
٣٧٧	١٤ ٧٢	(الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦)
		”ميعاد التقرير“ .
		١ — ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بالبراءة . بدؤه من تاريخ صدوره .
٣٤٨	١٤ ٦٥	(الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٩)
		٢ — إبداء الطاعن رغبته في التقرير بالطعن في الميعاد القانوني إلى إدارة الليمان . إهمال الإدارة المذكورة في تحرير تلك الرغبة وتقديمها في الميعاد . وجوب قبول الطعن شكلا .
٨٥٩	٣٤ ١٧٠	(الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
		٣ — الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن وإيداع أسبابه . ميعاده : بدؤه في حق المعارض من يوم علمه رسميا بالحكم .
١٠٥١	٣٤ ٢١٣	(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		أسباب الطعن :
		”إيداعها والتوقيع عليها“.
		١ - حق محكمة النقض في عدم الاطمئنان إلى الشهادة المرضية التي قدمها الطاعن للتدليل على أن المرض حال بينه وبين تقديم أسباب طعنه في الميعاد .
٣٦٥	١٤٦٩	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		٢ - تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة . وجوب التوقيع عليها ممن صدرت عنه خلال ميعاد الطعن وإلا كانت باطلة . عدم جواز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها .
		قبول الطعن شكلا شرط لنظر الموضوع .
٦٣٩	١٢٨٢	(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		الأسباب المتعلقة بالنظام العام :
		ميعاد الاستئناف . تعلقه بالنظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك ؟
٥٣٣	١٠٤٢	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		ما يقبل من الأسباب :
		١ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهري . وجوب الرد عليه .
		كيفية إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ؟
١١١٠	٢٢٦٣	(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		٢ - وجوب استظهار عناصر المصداقية التي تبين على المكان وصف العمومية .

الصفحة	القائمة	
		قصور الحكم في بيان ركن العلنية في جريمة الفعل الفاضح العلني . يعيبه .
١١٢١	٣٤٢٢٩	(الطنن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) " ما لا يقبل منها " .
		١ - الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٤	١٤ ٢٣	(الطنن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٢ - إثارة أمر لإنحسار اختصاص الضابط المحلى عن الإمتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط قبوله ؟
١٢٤	١٤ ٢٣	(الطنن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٣ - شرط قبول وجه الطعن . أن يكون واضحاً محدداً .
١٦٥	١٤ ٢٩	(الطنن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٤ - عدم قبول مجادلة المحكمة في رفضها وقف الدعوى إلى أن يفصل في الطعن بالتزوير ، ما دامت قد خلصت إلى أن الفصل في الدعوى لا يقتضى ذلك .
١٦٥	١٤ ٢٩	(الطنن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٥ - إثارة أمر بطلان أى إجراء سابق على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
١٨١	١٤ ٣١	(الطنن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٦ - عدم منازعة المتهم في أن ماضبط معه هو من الذهب . ليس له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة عدم إجراء تحليل كيمياوى للسادة المذكورة ، ما دام لم يطالب منها ذلك .
١٩٨	١٤ ٣٤	(الطنن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - ليس للطاعن التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء إعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة . (الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ٢٠٢
		٨ - عدم جواز النعي على المحكمة قضاؤها بالبراءة لإحتمال ترجح لديها . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ٣٢٨
		٩ - سكوت الطاعن عن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي أمام محكمة الموضوع ، وكون الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها . ليس للطاعن إثارتها أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٩) ٤٢٠
		١٠ - عدم جواز إبداء الدفع ببطلان إجراء التفتيش لحصوله ممن لم يندب لتنفيذه لأول مرة أمام محكمة النقض . إثارتها في تحقيق النيابة لا يغني عن وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٩) ٤٥٦
		١١ - عدم جواز إثارة أمر بطلان قرار الاحالة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨) ٨٦٤
		١٢ - المنازعة الموضوعية في اختلاف وزن ما ضبط وما حلل . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨) ٨٦٤
		١٣ - تعيين الطاعن لمسلك المدافع عنه لا يصلح وجها للنعي على قضاء الحكم بإدانته . مثال . (الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ١٠٠٨

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — الدفاع الموضوعي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . أمثلة .
١٠٠٨	٣٤٢٠٥	(الطن رقم ١٣٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
١١٠٢	٣٤٢٢٥	(والطن رقم ١٩٢٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦)
		١٥ — أحكام الاثبات في المواد المدنية مقررة لمصلحة الخصوم .
		عدم تمسك الطاعن بالدفع بعدم جواز الاثبات بالبينه قبل مسماع الشهود . اعتبار الطاعن متنازلا عن التمسك بالاثبات بالكتابة . لا يجوز له التمسك بالدفع بعد ذلك .
١٠٦٢	٣٤٢١٧	(الطن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٩)
		١٦ — مجادلة الحكم فيما استند إليه من حقائق مستحقة من المسائل العامة . غير جائز . مثال .
١٠٩٥	٣٤٢٢٣	(الطن رقم ١٩٢٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		١٧ — النهي على المحكمة عدم إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .
١١٠٢	٣٤٢٢٥	(الطن رقم ١٩٢٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦)
		راجع أيضا : إستيفاف .
		(القاعدة رقم ٦٠ بالصيغة رقم ٣٢٨ ع ١)
		وتفتيش .
		(القاعدة رقم ١٧٤ بالصيغة رقم ٨٧٨ ع ٣)
		وحكم .
		(القاعدة رقم ٣٤ بالصيغة رقم ١٩٨ ع ١)
		ودعارة .
		(القاعدة رقم ٥٥ بالصيغة رقم ٢٩٥ ع ١)

الصفحة	القاعدة	المصلحة في الطعن :
٤٧	١٠ ع ١	١ - خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة . لا يعيبه . مادام لم يتصل بحكم القانون أو إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . (الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
٨١	١٤ ع ١	٢ - حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر (الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
١٨١	٣١ ع ١	٣ - تطبيق الحكم المادة ٣٢/٢ عقوبات على الجرائم المسندة إلى الطاعن وتوقيعه عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لإحدى هذه الجرائم . لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالنسبة لجريمة أخرى من الجرائم المسندة إليه . (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٢٠٢	٣٥ ع ١	٤ - لا مصلحة للطاعن في إثارة عدم توافر أركان الجنائية التي حوكم بها طالما أن العقوبة المقررة لها عليه مقرررة للجنة التي يسلم بقيامها في حقه . (الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢)
٢٨٤	٥٢ ع ١	٥ - عدم جواز محاجة المتهم بإعمال الحكم المادة ٢٢ عقوبات في حقه . إذا كان الخطأ في الاستدلال يشمل الحكم كله . (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦)
٣٠٠	٥٦ ع ١	٦ - توقيع الحكم على الطاعن العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار باعتبارها الجريمة الأشد . إثارة الطاعن قصور الحكم فيما يتعلق بجريمة الإهانة والتعدي . لا جدوى منه . (الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — النعى على الحكم عدم استظهاره أركان جريمة الإختلاس المنسوبة للتهمة . عدم جدواه مادام أن المحكمة أخذته بعقوبة جنائية عرض الرشوة على موظف عام المسندة اليه . (الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠) ٦٧٩ ٢٤١٣٨
		٨ — الخطأ المأدى في منطق الحكم لا يعيبه . مثال . (الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١) ٨٤١ ٣٤١٦٦
		٩ — عدم قبول طعن النياية إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن . مثال . المصلحة أساس الدعوى . (الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨) ٨٧١ ٣٤١٧٢
		١٠ — الطعن في الأحكام لصالح القانون غير جائز . مثال . (الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨) ٨٧١ ٣٤١٧٢
		١١ — تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع . لا مصلحة للنياية في النعى على الحكم في ذلك التقدير . (الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤) ٩١٦ ٣٤١٨٢
		١٢ — حق النياية في الطعن بطريق النقض ولو لمصلحة المحكوم عليه . (الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨) ٩٧٧ ٣٤١٩٧
		١٣ — تقيد النياية العامة في الطعن لمصلحة المتهم بذات القيود التي يتقيد بها . (الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨) ٩٧٧ ٣٤١٩٧

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — عدم جدوى النعى على الحكم خطؤه بإدانة المتهم بجناية إحراز سلاح بدون ترخيص بادامت العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق عقوبة جنحه عدم الاخطار التي ارتكبها الطاعن .
٩٩٤	٣٤٢٠٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		١٥ — تطبيق الحكم المادة ٣٢ عقوبات ومعاقبة المتهم بعقوبة الجريمة الأشد . لاجدوى مما يثيره المتهم في شأن الجرائم الأخرى المرتبطة . مثال .
١٠١٣	٣٤٢٠٦	(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		١٦ — دخول العقوبة المقضى بها عن التهمتين المسندتين للمتهم في حدود العقوبة المقررة لإحدهما . عدم جدوى النعى على الحكم خطؤه في التهمة الأخرى .
١٠٨٦	٣٤٢٢٢	(الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		١٧ — عدم جدوى النعى على الحكم عدم استظهاره قصد القتل . ما دامت العقوبة مبررة .
١١٣٣	٣٤٢٣٢	(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		راجع أيضا : عقوبة
		(القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١٠٨٠ ع ٢)
		” نطاق الطعن ”
		عدم قبول التعرض في الطعن لغير الحكم المطعون فيه .
٥٦٩	٢٤١١٢	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		” ما يجوز الطعن فيه من الأحكام ”
		١ — جواز الطعن بالنقض في الحكم غير الفاصل في موضوع الدعوى متى كان منهيًا للتصومة على خلاف ظاهره . مثال في حكم صادر من محكمة الجنايات بعدم قبول الدعوى .
٤	١٤١	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)

الصفحة	القائمة	
		٢ — جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . إذا كان منها للتصويرة على خلاف ظاهره . (الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		” مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام “
		١ — أثر ارتضاء المحكوم عليه للحكم الابتدائي وعدم استئنافه ؟ (الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٤٣	١٤ ٢٥	٢ — عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة من مواد الجنايات والجناح . (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٥٢٦	٢٤ ١٠٢	٣ — الإشكال في التنفيذ لا يرد إلا على حكم غير نهائي . الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الإشكال بعد صيرورة الحكم المستشكك فيه نهائياً . غير جائز . (الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢)
١٠٥٣	٣٤ ٢١٤	حالات الطعن بالنقض . (١) ” مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله “ . ١ — يكفي لتوافر الاختصاص في جريمة الرشوة أن يكون الموظف مصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . مثال . (الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
٢٩	١٤ ٥	٢ — عدم جواز إلزام المتهم بمصاريف ألغائها القانون الجديد الأصحح له . (الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
٦٨	١٤ ١٢	٣ — وجوب إمساك صاحب العمل بمجال لقيد أجور العاملين لديه . قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ (الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
١١٥	١٤ ٢١	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تصدر القصور في التسليب على أوجه الطعن المتعلقة بخالفة القانون ، لما يمتنع معه على محكمة النقض التعرض لما إنساق إليه الحكم المطعون فيه من قرارات قانونية . (الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ٣٣ ع ١٩٤
		٥ - تقدير توافر شروط المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها . أمر موضوعي . (الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٨٤ ع ٤٤١ (الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٤) ١٨٣ ع ٩٢٢
		٦ - ثبوت أن المتهم - حسب المبين بالشهادة الرسمية الصادرة من النيابة - قد قرر بالإستئناف خلال الأجل القانوني الذي حددته المادة ١/٤٠٦ إجراءات . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً . خطأ . (الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٨٦ ع ٤٤٧
		٧ - يجب الخطأ محكمة الموضوع من أن تقول كلمتها في موضوع استئناف المتهم من حيث ثبوت صحة إسناده التهم مادياً إليه . وجوب نقض الحكم والإحالة بالنسبة لطعنه والطعن المرفوع من النيابة . (الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٨٦ ع ٤٤٧
		٨ - المتهم لا يضار ببناء على الاستئناف المرفوع منه وحده . (الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩) ٩٦ ع ٥٠١
		٩ - الالتزامات الخاصة بمنح العمال أجازاتهن السنوية وأجازات الأعياد وتوفير وسائل الاسعاف لهم وإمسالك شجالات لقيد الغرامات . الإخلال بها معاقب عليه بالغرامة التي لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألف قرش . (الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) ١١٤ ع ٥٧٨

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — الالتزامان الخاصان بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد مما يتعدد فيهما الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .
٥٧٨	٢٤١١٤	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		١١ — جريمة إنتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة الوزن .
٦٥٤	٢٤١٣٢	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٢ — القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .
٦٦١	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٤)
		١٣ — عدم جواز إضافة عقوبة الغرامة إلى العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، عند إعمال المادة السابعة عشرة عقوبات .
٦٨٦	٢٤١٣٩	(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		١٤ — نطاق المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء ؟
٦٩٢	٢٤١٤١	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١١)
		١٥ — لا إثم على فعل من تقصر موارده فتطيل مدة إقامته للبناء — دون تحايل على القانون — بحيث لا تزيد قيمة ما يتم منها في السنة على ألف جنيه .
٦٩٢	٢٤١٤١	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١١)
		١٦ — حدد المشرع في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الأحكام التي تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز السلاح .

الصفحة	القاعدة	
		سبق إدانة المتهم بجريمة إحراز مخدرات بقصد التعاطي ، لا يندرج ضمن الأحكام التي تعد ظروفا مشددا لجريمة إحراز الأسلحة النارية بغير ترخيص .
٦٩٧	٢٤١٤٢	(الطن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		١٧ — على المحكمة في حالة الحكم ببراءة متهم بجناية أو جنحة عقوبتها الحبس — بسبب عاهة في عقله — أن تأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية .
٧٤٨	٢٤١٥٠	(الطن رقم ٦١٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٨ — عقوبة المادة ١٤٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أخف من عقوبة المادة ٢٠ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجوب مصادرة اللحوم المذبوحة خارج السلخانة والمعدة للأكل المواد ١٤٣ ، ١٤٩ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
٨٢٠	٣٤١٦١	(والطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤) ..
		١٩ — إعداد ملف لكل حامل . لا يغني عن إدراج البيانات التي يتطلب القانون ذكرها في الملف .
٩١٣	٣٤١٨١	(والطن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٢٠ — إطلاق الشارع عقوبة الغلق المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ من التوقيت .
٩٢٥	٣٤١٨٤	(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٢١ — اعتبار القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ قانونا أصلي من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ لتركه للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة بعد أن كان القرار القديم يوجب القضاء بالعقوبتين معا بحد أدنى . لا يغير من ذلك قضاء المحكمة بعقوبة

الصفحة	القاعدة
	تدخل في حدود العقوبة المقررة في القانون الجديد ، طالما أنها التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة في القرار القديم مما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف ولم تستطع التزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد .
٩٦٥	٣٤١٩٤ ... (الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/١٨) ...
	٢٢ - حالات الإعفاء من الترخيص بحمل السلاح ؟ جريمة عدم إخطار شيخ البلد عما يحوز من سلاح . جنحة .
٩٩٤	٣٤٢٠٢ ... (الطن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ...
	٢٣ - شرط إعمال المادة ١٤٥ عقوبات . ألا ينطوي عمل الزوجة على جريمة يعاقب عليها القانون . مثال في جريمة إحراز مخدر .
١٠٠٠	٣٤٢٠٣ ... (الطن رقم ١٣١٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ...
	٢٤ - المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغف العجين إلى القرار السارى وقت إنتاجها .
١٠٤٧	٣٤٢١٢ ... (الطن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢) ...
	٢٥ - مثال لتنازع اختصاص سلبى بين محكمة الجنايات ومحكمة الأحداث .
١٠٥٩	٣٤٢١٦ ... (الطن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٩) ...
	٢٦ - الحد الأدنى للعقوبة في جريمة الاشتغال في بيع المواد الغذائية دون الحصول على شهادة صحية في ظل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ هو خمسة جنيهات .
١٠٧٦	٣٤٢٢٠ ... (الطن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦) ...
	راجع أيضا : استئناف . (القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ٩٣٧ ع ٣) وتزوير . (القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٨٠ ع ١)

الصفحة	القاعدة
	<p>وتكوين .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٤٢ ع ١)</p> <p>وحكم .</p> <p>(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٢٣ ع ١)</p> <p>وعقوبة .</p> <p>(القاعدتان رقم ٢٠١ ، ٢٣٠ بالصحيفتين رقمي ١١٢٦ ، ٩٩٠ ع ٢)</p> <p>(ب) بطلان الحكم :</p> <p>وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام : إعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكائية . وجوب القضاء بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان ولو لم يتلقأ نفسها غير مقيدة في ذلك بمحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام . مثال في حالة بطلان الحكم نخلوه من تاريخ إصداره .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٨٩ ع ٢٤ ٤٦٠</p> <p>راجع أيضا : حكم .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢٩٠ ع ١)</p> <p>(ج) وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم :</p> <p>١ — بطلان القضاء في الجريمة . شرطه : ألا تكون المحكمة قد اتصلت بها طبقا للقانون . اتصال سبب الطعن بالمتهمين جميعا . امتداد أثر الطعن إليهم .</p> <p>(الطعن ١٨٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ٢٠٩ ع ٣ ١٠٣١</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر معارضته وتأجيل المحكمة الدعوى إلى جلسة أخرى . وجوب إعلانه للحضور بالجلسة الأخيرة . حضور محام وتقريره بعدم حضور المعارض لمرضه وتأجيل المحكمة القضية بالجلسة أخرى . وجوب إعلان المعارض بالحضور .
١٠٥٦	٣٤١٥	(الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢)
		راجع أيضا : رشوة .
		(القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٨٠٧ ع ٣)
		وغش .
		(القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣٣٤ ع ١)
		الحكم في الطعن :
		١ — وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام : أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية . وجوب القضاء بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام .
٤٦٠	٢٤٨٩	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٢ — وقف السير في الطعن المرفوع من الطاعنين حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد أحد المحكوم عليهم (باعتباره الفاعل الأصلي) نهائيا . مضى مدة أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ إعلان الأخير بالحكم الغيابي وحتى عرض الأوراق على محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن ، دون معارضة المحكوم عليه في هذا الحكم أو اتخاذ أى إجراء قاطع لمدة التقادم . وجوب نقض الحكم والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٥٤٣	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ٢٢١٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)

		٣ — ثبوت أن العيب الذي لحق الحكم المطعون فيه الصادر باعدام الطاعن يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من القانون المذكور. وجوب قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم .
٥٨٩	٢٤١١٧	(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٤ — الطاعن لا يضار بطعنه .
٦٢٢	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٥ — متى يتعين القضاء بالإحالة عند نقض الحكم .
٧٠١	٢٤١٤٣	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٦ — نقض الحكم المطعون فيه . عدم شموله المحكوم عليه الذي لم يكن طرفاً فيه .
٧٩٩	٣٤١٥٦	(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/١٨)
		” سلطة محكمة النقض “ .
		لمحكمة النقض في حالة خطأ الحكم المطعون فيه في القانون أن تنقضه لمصلحة المتهم وتصحيحه .
٢٦٠	١٤٤٧	(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
		متى يتعين أن يكون مع النقض الإحالة ؟
٩٩٠	٣٤٢٠١	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		متى يقضى بنقض الحكم لمن لم يقدم أسباباً لطعنه ؟
١٠٢٢	٣٤٢٠٧	(الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		نقض الحكم بالنسبة لمن لم يطعن فيه من الخصوم ، مشروط باستئناف الحكم الابتدائي واتصال المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض

الصفحة	القاعدة	
١١٢١	٣٤٢٢٩	قبول الاستئناف شكلاً . شرط للاتصال بموضوعه . (الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ” أثر نقض الحكم “ .
٤٧	١٠	نطاق عدم جواز إضارة المتهم بطعنه وطعن النيابة العامة ؟ (الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ” الطعن لثاني مرة والحكم فيه “ . حق محكمة النقض أن تحكم في الطعن لثاني مرة بغير تحديد جلسة . ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه . (الطعن ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ” الرجوع عن حكم سابق “ . ١ — استناد محكمة النقض في القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً إلى توقيع الأسباب التي بني عليها من محام غير مقبول أمامها . ثبوت أن الذي وقع الأسباب من المحامين المقبولين . وجوب الرجوع في الحكم السابق ونظر الطعن من جديد . (الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ٢ — قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن لعدم تقدم الطاعن للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن . ثبوت أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ العقوبة وأن النيابة العامة كانت قد أمرت بإيقاف التنفيذ مؤقتاً لحين الفصل في الاشكال . وجوب الرجوع في الحكم السابق صدوره بسقوط الطعن . (الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩) راجع أيضاً : عمل . (القاعدة رقم ١٢٧ بالمصحفة رقم ٦٣٥ ع ٢) .

الصفحة	القاعدة	
		سقوط الطعن :
		١ — سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن . (الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦)
٣٧٧	١٤ ٧٢	
		٢ — إجراءات تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية في حالة مرض المحكوم عليه : قعود الطاعن عن سلوك طريق تأجيل تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه لمرضه . قضاء محكمة النقض بسقوط طعنه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل يوم الجلسة التي حددت لنظره . ليس له الاستناد إلى ذلك العذر كسبب لرجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن وإعادة نظره من جديد . (الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦)
٣٧٧	١٤ ٧٢	
		” التنازل عن الطعن “ .
		التنازل عن الطعن . طبيعته : ترك الخصومة . أثره : إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن . (الطعن رقم ١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨)
	١٤ نقابات ١	
		” سلطة محكمة النقض في تحقيق الإدعاء بالتزوير “ .
		١ — للنيابة العامة ولسائر الخصوم الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أمام محكمة النقض في حدود تحقيق تجريه في أوجه الطعن المقدمة إليها . (الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)
٢٨٨	١٤ ٥٣	
		٢ — الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة . لها ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت عدم جدية الطعن . (الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧)
٢٨٨	١٤ ٥٣	

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : إصابة خطأ .
		(القاعدة رقم ١٩ بالصيغة رقم ١٠٧ ع ١)
		ونحكم .
		(القاعدة رقم ٦٦ بالصيغة رقم ٣٥٠ ع ١)
		وعزو طفل إلى غير والدته .
		(القاعدة رقم ٦٣ بالصيغة رقم ٣٤٠ ع ١)
		ومستشار الإحالة .
		(القاعدة رقم ٤٨ بالصيغة رقم ٢٦٨ ع ١)
		نماذج صناعية
		عنصر الابتكار والجدّة شرطان أساسيان في كل من الاختراع والنموذج الصناعي .
١٨٩	١٤ ٣٢	(الملحق رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٨ ق ٣٧ - جلسة ١٩٦٨/٢/٦)
		نيابة عامة
		” التحقيق : بمعرفة النيابة “ .
		١ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يتبعونها .
١٢٤	١٤ ٢٢	(الملحق رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٨ ق ٣٧ - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢ - اختيار مكان التحقيق أمر متروك لتقدير وكيل النيابة المحقق .
١٥٦	١٤ ٢٨	(الملحق رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٦٨ ق ٣٨ - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٣ - حضور ضابط البحث الجنائي التحقيق لا يعيب إجراءاته .
١٥٦	١٤ ٢٨	(الملحق رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٦٨ ق ٣٧ - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)

المادة	المقدمة
٤ — قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام بالواجبات المفروضة عليهم بمقتضى المادة ٢٤ إجراءات .	١٥٦ ١٤ ٢٨ (الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
٥ — عملية عرض المتهم على الشهود للتعرف عليه . عدم رسم القانون طريقا خاصا لها يجب مراعاته .	١٥٦ ١٤ ٢٨ (الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
سلطتها فى تحريك الدعوى الجنائية :	
١ — خطاب الشارع فى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب الدخان موجه إلى النيابة العامة بصفتها السلطة صاحبة الولاية فى الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات الاستدلال .	
حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية . مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص . يؤخذ فى تفسيره بالتضييق .	
(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)	٣٩٨ ٢٤ ٧٥
(والطن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)	٤٥١ ٢٤ ٨٧
(والطن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)	٨٩٩ ٣٤ ١٧٨
٢ — متى تتحرك الدعوى الجنائية : بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه من مأمورى الضبط القضائى ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . إجراءات الاستدلال لا تبدأ بها الدعوى ولو فى حالة التلبس بالجريمة .	
(الطن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)	٨٩٩ ٣٤ ١٧٨

الصفحة	القاعدة	
٨٩٩	٣٤١٧٨	٣ — إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الحصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب . (الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		حقها في تعديل وصف التهمة : نطاق حق كل من النيابة العامة والمحكمة في تعديل وصف التهمة ؟ حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي . مخالف للنظام العام .
١٠٣١	٣٤٢٠٩	(الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) نطاق حقها في الطعن في الأحكام : ١ — عدم قبول طعن النيابة إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن . مثال . المصلحة أساس الدعوى .
٨٧١	٣٤١٧٢	(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨) ٢ — الطعن في الأحكام لصالح القانون . غير جائز . مثال .
٨٧١	٣٤١٧٢	(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨) ٣ — حق النيابة العامة في الطعن بطريق النقض واول لمصلحة المحكوم عليه .
٩٧٧	٣٤١٩٧	(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨) ٤ — تقييد النيابة العامة في الطعن لمصلحة المتهم بذات القيود التي يتقيد بها .
٩٧٧	٣٤١٩٧	(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — حرمان النيابة العامة من الطعن في حكم البراءة الذي لم توقع أسبابه في الميعاد . قاصر عليها . عدم امتداده لأطراف الدعوى المدنية التابعة .
١٠٧٣	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٩)
		سلطتها في الرجوع في أمر الحفظ :
		للنيابة العامة الرجوع في أمر الحفظ الصادر منها بحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي ، طالما أن المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية لم تنته بعد .
٤٩٠	٢٤٩٣	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		طبيعة الإقرار أمام النيابة :
		الإقرار في تحقيق النيابة هو إقرار غير قضائي ، لا يحكم أن تعتبره دليلا مكتوبا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة .
٤٦٧	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		راجع أيضا : تفتيش .
		(القاعدة رقم ٢٣٤ بالصحيفة رقم ٣٤١١٤١)
		وسم .
		(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٤٤٧ ع ٢)
		ولا خان .
		(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٤٥١ ع ٢)
		ودعوى جنائية .
		(القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٤٥ ع ١)
		ومواد مخدرة .
		(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٣٠ ع ١)
		ومستشار الإحالة .
		(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٦٨ ع ١)

(هـ)

هتك عرض . هرب المقبوض عليهم

هتك عرض

١ — ليس للقاضي اللجوء في تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية . مثال في جريمة هتك عرض .

(الطن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٢ — تحليل فصائل الدماء قد يقطع في نفي النسب وإن كان من غير اللازم أن يقطع في ثبوته .

إحلال المحكمة نفسها محل الخبير في المسائل الفنية البحتة .
غير جائز . مثال في هتك عرض .

(الطن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١)
٣ — الركن المادي في جريمة هتك العرض . ماهيته ؟

(الطن رقم ١٩٤٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
٤ — ماهية القوة في جريمة هتك العرض ؟

تحدث الحكم استقلالاً عن ركن القوة في جريمة هتك العرض .
غير لازم .

(الطن رقم ١٩٤٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
راجع أيضاً : وصف التهمة .

(القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١٠٢٧ ع ٣)

هرب المقبوض عليهم

عدم سرعان حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات على جريمة
المادة ١٣٨ من ذات القانون .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب تعدد عقوبات من هرب بعد القبض عليه قانونا إذا سحب الهرب استعمال القوة أو جريمة أخرى . الرقيب بالشرطة . موظف عام . (الطن رقم ١٦١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) ... ٣٤٢٣٠ ١١٢٦
		(و) وصف التهمة
		١ — تغيير المحكمة التهمة من سرقة إلى غش تجارى دون لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ... ٤٠ ٢٢٣
		٢ — إدانة المحكمة المتهمين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق الإصرار وإحداثهم به الاصابات الميمنة بالتقرير الطبي عدا الإصابة النارية التي رفعت بها الدعوى عن تهمة القتل العمد — دون تنبيههم إلى هذا التعديل . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ... ٢٤٢١٨ ٥٩٥
		٣ — تعديل وصف التهمة . حدوده ؟ تعرض المحكمة لواقعة جديدة متخذة منها أساسا لإدانة المتهم بجريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية ولا تتصل بما ورد في أمر الإحالة اتصالا لا يقبل التجزئة . غير جائز . مباشرة محكمة الجنایات حقها في التصدى . عدم مجاوزته إلى الفصل في موضوع ما تصدت له من وقائع . المادة ١١ إجراءات . (الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... ٢٤١٤٥ ٧١٧
		٤ — تعديل المحكمة الوصف من قتل عمد مع سبق إصرار مقترن إلى شروع في قتل مقترن دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... ٢٤١٤٦ ٧٢١

الصفحة	القاعدة	
		٥ — إختلاف أركان ومناصر جريمة المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات عن جريمة المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا من ذات القانون . ماهية تعديل التهمة الذي يوجب لفت نظر الدفاع ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب .
٨٠٧	٣٤١٥٨	(الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧)
٩٩٠	٣٤٢٠١	(والطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ٦ — حق المحكمة في تعديل وصف التهمة . يقابله واجبها في أن تبين للمتهم التهمة المعدلة .
٨٠٧	٣٤١٥٨	(الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٠/٧)
٩٩٠	٣٤٢٠١	(والطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥) ٧ — العبرة في تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة في صدد قواعد التقادم هي بنوع الجريمة الذي تقررره المحكمة .
٨٩٦	٣٤١٧٧	(الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٤)
		٨ — تعديل المحكمة التهمة من جريمة هتك عرض بالقوة إلى جريمة دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه دون تنبيه المتهم أو المدافع منه . إخلال بحق الدفاع .
١٠٢٧	٣٤٢٠٨	(الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		٩ — عدم التزام الدفاع بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره .
١٠٢٧	٣٤٢٠٨	(الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		١٠ — معاقبة المتهم على أساس واقعة — شملتها التحقيقات — لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون لفت نظره . إخلال بحق الدفاع .
١٠٢٧	٣٤٢٠٨	(الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — نطاق حق كل من النيابة العامة والمحكمة في تعديل وصف التهمة ؟
		حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي . مخالف للنظام العام .
١٠٣١	٣٤٢٠٩	(الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥)
		١٢ — نطاق حق المحكمة في تعديل وصف التهمة ؟
		تعديل وصف التهمة من فاعل أصلي في تزوير إلى شريك فيه . وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل .
١٠٨٠	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦)
		١٣ — حق المحكمة في تعديل التهمة بإضافة ما يثبت لها من ظروف مشددة .
		وجوب تنبيه المتهم عند تعديل التهمة ، ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إن طلب ذلك .
١١٤٤	٣٤٢٣٥	(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)
		راجع أيضا : محكمة الاعادة .
		(القاعدة رقم ١٨٢ بالمصحفة رقم ٣٤٩١٦)

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجنائية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)	٣	استيقاف	٤٦
اتفاق جنائي	٣	إشتباه	٤٨
إتلاف مزروعات	٣	إشتراك	٤٩
اثبات	٤	أشخاص إعتبارية	٥٠
إجارة	٢٣	إشكال في التنفيذ	٥٠
إجراءات المحاكمة	٢٣	إصابة خطأ	٥٠
إحالة	٢٨	أطباء	٥٢
أحوال شخصية	٢٩	إمانة غلاء المعيشة	٥٢
إختصاص	٢٩	إعتراف	٥٢
إختلاس أموال أميرية	٣١	إعدام	٥٣
إدارة محلية	٣٤	إعلان	٥٣
إخفاء أشياء مشروقة	٣٤	أعمال تجارية	٥٣
إرتباط	٣٥	إقتران	٥٤
إساءة استعمال المواضلات		إكراه	٥٤
التليفونية	٣٧	أمر الإحالة	٥٤
أسباب الإباحة وموانع		أمر بالإلا وجه	٥٥
العقاب	٣٧	أمر حفظ	٥٥
إستئناف	٤١	إنتخاب	٥٥
إستجواب	٤٤	إنتهاك حرمة ملك الغير	٥٥
إستدلال	٤٥	أوامر تكليف	٥٥
إستيراد	٤٦	أوامر عسكرية	٥٥
		أوراق رسمية	٥٦

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٨٢	تأليس		(ب)
٨٣	تموين		
٨٧	تهريب جمركي	٥٦	باعث
٨٨	توليد	٥٧	براءة اختراع
	(ج)	٥٧	بطلان
٨٨	جرح عمد	٦٠	بلاغ كاذب
٨٩	جريمة	٦٠	بناء
٩٩	جلب		(ث)
٩٩	جمارك	٦٠	تاجر
٩٩	جمعيات تعاونية	٦١	تأمين
	(خ)	٦١	تأمينات اجتماعية
١٠٠	حجية الشيء المقضي	٦١	تبيد
١٠٠	حريق عمد	٦٣	تبغ
١٠١	حكم	٦٣	تحقيق
١٤٥	حيازة	٦٦	ترصد
	(ح)	٦٧	تزوير
١٤٥	خبرة	٧٢	تسعير جبري
١٤٥	خبز	٧٣	تصد
١٤٦	خدمة عسكرية	٧٣	تعويض
١٤٦	خطا	٧٤	تفتيش
١٤٧	خطفت	٨٠	تقادم
١٤٧	خيانة أمانة	٨١	تقرير التلخيص
		٨٢	تقليد
		٨٢	تكليف بالحضور

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(د)		(ز)	
دخان	١٤٨	زراعة	١٨٢
دخول منزل بمقصود		زيوت	١٨٢
ارتكاب جريمة فيه ..	١٥٠	(س)	
دستور	١٥١	سب	١٨٢
دعارة	١٥١	سبق إصرار	١٨٣
دعوى جنائية	١٥٢	سجل مدني	١٨٣
دعوى مباشرة	١٥٨	سرقة	١٨٣
دعوى مدنية	١٥٨	سلاح	١٨٤
دفاع	١٦٠	(ش)	
دفاع شرعي	١٧٣	شركات	١٨٨
دفع	١٧٣	شروع	١٨٨
دقيق	١٧٨	شريك	١٨٨
دمغة	١٧٨	شهادة صحيحة	١٨٩
(ذ)		شهود	١٨٩
ذبح خارج السلخانة ..	١٧٨	شيك بدون رصيد	١٨٩
(ر)		(ص)	
رابطة السببية	١٧٨	صايون	١٩٠
رجال السلطة العامة ..	١٧٩	(ض)	
رد اعتبار	١٧٩	ضرب	١٩١
ردة	١٧٩	ضرب أفضى إلى موت ...	١٩٣
رسوم ونماذج صناعية ..	١٧٩	ضرر	١٩٣
رشوة	١٨٠		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ط)		(ق)	
طب	١٩٤	قانون	٢١٥
طعن	١٩٥	قبض	٢٢١
طعن بالتزوير	١٩٧	قتل خطأ	٢٢٢
		قتل عمد	٢٢٥
(ظ)		قذف	٢٢٨
ظروف مخففة	١٩٧	قرارات وزارية	٢٢٨
ظروف مشددة	١٩٨	قصد احتمالي	٢٢٩
		قصد جنائي	٢٢٩
(ع)		قضاء	٢٣١
عاهة مستديمة	١٩٩	قمار	٢٣٢
هزو طفل إلى غير والدته	١٩٩	قوة الأمر المقضى	٢٣٢
عقوبة	١٩٩		
عمل	٢٠٩	(ل)	
مود	٢١١	لوائح	٢٣٣
(غ)		(م)	
غرامة	٢١٢	مأمورو الضبط القضائي	٢٣٤
غش	٢١٢	مؤسسات عامة	٢٣٧
غلق	٢١٣	مبان	٢٣٧
		محاكمة	٢٣٧
		محاماة	٢٣٨
(ف)		محوررات رسمية	٢٣٨
فاعل أصلي	٢١٣	محضر الجلسة	٢٣٨
فعل فاضح علني	٢١٤	محكمة استئنافية	٢٣٩

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
محكمة الإحالة	٢٤٠	مواد مخدرة	٢٦٤
محكمة الإعادة	٢٤١	موانع العقاب	٢٦٧
محكمة الجنايات	٢٤١	موظفون عموميون ..	٢٦٨
محكمة الحدود	٢٤٣	(ن)	
محكمة الموضوع	٢٤٣		
محكمة النقض	٢٥١	نصب	٢٦٩
مسئولية جنائية	٢٥٢	نظام عام	٢٦٩
مسئولية مدنية	٢٥٨	نقابات	٢٧٠
مستخدمون عموميون ...	٢٦٠	نقد	٢٧٠
مستشار الإحالة	٢٦٠	نقض	٢٧٣
مصادرة	٢٦٠	نماذج صناعية	٢٩٢
مصاريف	٢٦١	نيابة عامة	٢٩٣
معارضة	٢٦١	(أ)	
مقاصة	٢٦٣		
مقاومة الموظفين	٢٦٣	هتك عرض	٢٩٦
مكان عام	٢٦٣	هرب المقبوض عليهم ...	٢٩٦
ملكية	٢٦٣	(و)	
منازعات الرى	٢٦٣		
مهندسون	٢٦٤	وصف التهمة	٢٩٧

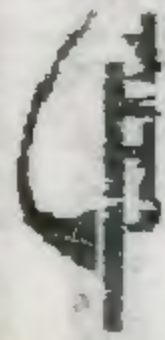
التصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٧٨٢	١٤	دبلوم	دبلومي
٧٨٤	١٢	”دبلومية“	”دبلومين“
٧٨٥	٢١	”الدبلوماية“	”الدبلومين“
٧٩٥	١٣	١٩٥٠	١٩٥٥
٧٩٧	٥	١٩٥٠	١٩٥٥
٨٠٦	٦	من مخالفات	عن مخالفات
٨٠٧	١٢	ا هية	ما هية
٨٢٩	٥	تبيء	تنبىء
٨٣٢	٨	رشوة . ق جريمة	رشوة . جريمة
٨٦٥	٢	عيله	عليه
٨٧٢	الأخير	السابقة	السالف
٨٧٣	٣	و١٣/٢-١ و١٤٢	و١٣/١-٢ و١٤
٨٧٣	٣	المرسوم بقانون ٥٣ لسنة ١٩٥٠	المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
٨٩٢	٣	معنى	تعنى
٨٩٣	١١	الطاعن	الطاعنين
٨٩٧	١٤	والجنة بالمادة	والمادة
٩١٠	٢٢	الط قديم	الطعن المقدم
٩٠٤	٦	١٢٧٨	١٢٨٧
٩١٣	٢١	ينشأ	ينشأ
٩١٧	٢٥	واطمئنانها	اطمئنانا
٩١٨	١٠	اتمت	اتهمت

(تابع) التصويبات

الصفحة رقم	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٩٤٦	١٧	دائرة	بدائرة
٩٤٨	١٩	على العامة	على أن العامة
٩٥٨	١٩	الحكم	بالحكم
٩٦٩	٢٥	عن	عند
٩٨٣	٧	(أولا)	أولا
٩٩٠	٢٣	حرم	بحرم
٩٩٩	١٥	ترخيص قد	ترخيص يكون قد
١٠١٠	٥	بينهما	منهما
١٠١٠	٦	إليها	إليهما
١٠١٠	٨	عالمه	عالمهما
١٠١٧	١٥	يؤدي	مؤدي
١٠٣٢	٧	عليها	عنها
١٠٣٥	٤	يآلة	بآلة
١٠٦٧	٢٣	بما يخالفها	ما يخالفها
١٠٦٧	٢٤	عن	من
١٠٩٨	١	برتيدي	يرتيدي
١١٠٤	١١	شهدا	شهدا
١١١٧	١٣	مترحلة	مترحلة
١١٣٦	١٨	إصابة	إصابة
١١٣٩	٨	إيضالا	إيضالا .
١١٤٢	٢١	له	له

تبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
وكيل وزارة
على سلطان علي
رئيس مجلس الإدارة



Bibliotheca Alexandrina



0536728